



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

التَّبَاحُ

فِي تَبَاحِ الْعُرْوَةِ الْوَسْطَى

تَقْرِيرٌ لِحُكْمِ آيَةِ اللَّهِ الْمُطْمَئِنِّ

السُّنْدِ الْوَسْطَى الْوَسْطَى الْوَسْطَى

تَأليفُ الباكَّةِ الْحُجَّةِ

المدرسة العنبرية العنبرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التنقيح فى شرح العروه الوثقى

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئى

نشرت فى الطباعة:

موسسه احياء آثار الامام الخوئى

رقمى الناشر:

مركز القائميّه باصفهان للتحريريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	التنقيح فى شرح العروه الوثقى المجلد ٥
١٤	اشاره
١٥	[تتمه كتاب الطهاره]
١٥	اشاره
١٦	فصل فى الوضوءات المستحبه
١٦	اشاره
١٨	الوضوء للتهيؤ:
٢١	الوضوء لدخول المساجد:
٢٥	الوضوء التجديدى:
٢٧	بقى فى المقام شىء:
٢٩	غسل الجنابه بعد غسلها:
٣١	الوضوء بعد غسل الجنابه:
٣٥	إباحه جميع الغايات بالوضوء:
٣٨	التفصيل بين الداعى و التقييد:
٣٨	اشاره
٣٨	أقسام التقييد:
٤٦	عدم اعتبار قصد الموجب:
٤٧	كفايه الوضوء الواحد للاحداث المتعده:
٤٨	تعدد غايات الوضوء:
٥٤	فصل فى بعض مستحبات الوضوء
٥٤	اشاره
٥٨	ما توهم منافاته لاستحباب الغسل ثانيا:
٦٢	فصل فى مكروهاته

٦٢	فصل فى أفعال الوضوء
٦٢	[«الأول»: غسل الوجه]
٦٢	اشاره
٦٥	مناقشه شيخنا البهائى «قده»:
٦٧	المناقشه مع البهائى «قده» من جهات:
٦٩	وظيفه الأئرع و الأعم و نحوهما:
٧١	الخارج عن العاده فى الوجه و اليدين:
٧٢	وجوب الغسل فى الوضوء:
٧٦	وجوب البدأه بالأعلى:
٧٦	اشاره
٨٣	التذليل المنسوب إلى العلامة و الشهيد «قدهما»:
٨٦	الاحتمالات فى الغسل من الأعلى:
٨٩	تحت الشعر غير لازم الغسل:
٨٩	اشاره
٩٠	تنبيه:
٩٠	بقى الكلام فى أمور:
٩٠	اشاره
٩٤	أقسام الشعر النابت على الوجه:
٩٨	غسل شىء من الأطراف مقدمه:
١٠٠	الباطن لا يجب غسله:
١٠٠	الشعر الخارج عن الحد:
١٠٣	الشك فى أن الشعر محيط:
١٠٣	صور الشك فى المانعیه:
١٠٨	الثانى من واجبات الوضوء: [غسل اليدين]
١٠٨	اشاره
١٠٩	بيان معنى المرفق:

- ١١٢ تقديم اليمنى على اليسرى:
- ١١٣ لزوم البدأ بالمرفق:
- ١١٤ كل ما هو في الحد لا بد من غسله:
- ١١٧ يغسل الشعر مع البشرة:
- ١٢١ مقطوع اليد و صورته:
- ١٢١ اشاره -
- ١٢٢ فقه الروايه:
- ١٢٥ حكم اليد الزائده:
- ١٣٠ الوسخ تحت الأظفار:
- ١٣٢ ما يقطع من لحم اليدين:
- ١٣٣ شقوق ظهر الكف:
- ١٣٥ ما يعلو البشرة عند الاحتراق:
- ١٣٦ الأوساخ على البشرة:
- ١٣٧ وظيفه الوسواسي:
- ١٣٨ الوضوء الارتماسي:
- ١٤١ الوضوء بماء المطر:
- ١٤٣ الشك في كون الشئ من الظاهر:
- ١٤٣ اشاره -
- ١٤٣ صور الشبهه الموضوعيه:
- ١٤٦ الثالث من واجبات الوضوء: مسح الرأس:
- ١٤٦ اشاره -
- ١٥٥ محل المسح في الرأس:
- ١٥٧ الناصيه لا خصوصيه لها:
- ١٥٧ اشاره -
- ١٥٨ احتمالات المسأله:
- ١٦١ كفايه المسمى في المسح:

- ١٦٧أفضليه المسح بعرض ثلاث أصابع:
- ١٦٨أولويه كون المسح بالثلاث:
- ١٦٨كفايه المسمى فى الطول:
- ١٦٨أفضليه كون المسح بطول إصبع:
- ١٦٩إجزاء النكس فى مسح الرأس:
- ١٧٢جواز المسح على الشعر:
- ١٧٤عدم جواز المسح على الحائل:
- ١٧٦المسح على الحائل عند الاضطرار:
- ١٧٨لا بد أن يكون المسح بباطن الكف:
- ١٨٧التسويه بين أنحاء المسح:
- ١٨٧[الرابع] مسح الرجلين:
- ١٨٧اشاره
- ١٨٩مبدأ المسح فى الرجلين:
- ١٩٣بيان معنى الكعبين:
- ١٩٥هل الغايه داخله فى المغيى؟
- ١٩٩كفايه المسمى عرضا:
- ٢٠٨جواز المسح مقبلا و مدبرا:
- ٢٠٩هل يجوز المسح بسائر الكيفيات؟
- ٢١٠تقديم الرجل اليمنى على اليسرى:
- ٢١٥ما هو الأحوط فى المقام:
- ٢١٦الأحوط الجمع فى المسح:
- ٢١٩يجب ازاله الموانع:
- ٢٢٠وظيفه من قطع بعض قدمه:
- ٢٢١يسقط المسح عند قطع الرجل تماما:
- ٢٢٢اعتبار كون المسح بنداوه الوضوء:
- ٢٢٧أخذ البلل من سائر الأعضاء:

- أخذ البله من المسترسل من اللحيه: ٢٣١
- شرطيه تأثر الممسوح: ٢٣٢
- إذا كانت على الممسوح رطوبه: ٢٣٣
- إذا لم يمكن المسح بباطن الكف: ٢٣٥
- إذا كانت على الماسح رطوبه زائده: ٢٤٢
- شرطيه إمرار الماسح على الممسوح: ٢٤٣
- إذا لم يمكن حفظ الرطوبه: ٢٤٤
- عدم لزوم وضع اليد على الأصابع: ٢٥٢
- المسح على الحائل: ٢٥٤
- تعدد الحائل: ٢٦٢
- اعتبار الرطوبه المؤثره فى المسح على الحائل: ٢٦٢
- ضييق الوقت غير مسوغ للمسح على الحائل: ٢٦٣
- شرطيه عدم التمكن من رفع الضرورات: ٢٦٤
- لا يجب بذل المال لرفع التقيه: ٢٦٥
- وجوب المبادره فى محل الكلام: ٢٦٦
- إذا كانت الضروره هى التقيه: ٢٦٩
- بحوث التقيه: ٢٧٦
- اشاره: ٢٧٦
- موارد الاستثناء: ٢٨٣
- التنبيه على أمرين: ٢٩٤
- اشاره: ٢٩٤
- وجوه الاستدلال فى محل الكلام: ٢٩٦
- ما يستفاد من الأخبار الأمره بالتقيه: ٣١٤
- الوقوف بعرفات فى اليوم الثامن: ٣١٨
- اشاره: ٣١٨
- تنبيه: ٣٢٥

- ٣٣٥ اعتبار عدم المندوحة فى محل الكلام:
- ٣٣٥ اشارة
- ٣٣٦ وجوه الاستدلال [على اعتبار عدم المندوحة حال التقيه و الامتثال]
- ٣٤١ ما ينبغى التنبيه عليه:
- ٣٥٥ لا فرق فى التقيه بين الواجب و المندوب:
- ٣٥٥ إذا اعتقد التقيه ثم انكشف الخلاف:
- ٣٥٨ دوران الأمر بين الغسل و المسح:
- ٣٥٩ زوال السبب المسوغ للتقيه:
- ٣٦٠ إذا عمل بخلاف مذهب من يتقيه:
- ٣٦٢ جواز الصب متعددًا فى كل غسله:
- ٣٦٣ وجوب الابتداء فى الغسل بالأعلى:
- ٣٦٤ كراهه الإسراف فى ماء الوضوء:
- ٣٦٥ الإسباغ مستحب:
- ٣٦٥ تحديد ماء الوضوء بالمدّ:
- ٣٦٨ جواز التوضؤ برمس بعض الأعضاء:
- ٣٦٩ الإشكال فى وضوء الوسواسى:
- ٣٧٠ إذا بالغ غير الوسواسى فى غسله:
- ٣٧٠ الشك فى تحقق الغسل:
- ٣٧٢ صب الماء زائدا على مقدار الحاجه:
- ٣٧٤ فصل فى شرائط الوضوء
- ٣٧٤ [الأول و الثانى: إطلاق الماء و طهارته]
- ٣٨٣ اشتراط الطهاره فى مواضع الوضوء:
- ٣٨٨ إذا قصد الوضوء بالإخراج:
- ٣٨٨ التوضؤ بماء القليان:
- ٣٩٠ كيفيه غسل موضع الجرح:
- ٣٩١ [الثالث] اعتبار عدم الحائل على المحل:

- ٣٩١ اشارة
- ٣٩١ عدم الاعتبار بالظن:
- ٣٩١ [الرابع إباحه الماء و ظرفه و مصبه و مكان الوضوء]
- ٣٩١ اعتبار الإباحه فى الماء:
- ٣٩٤ اعتبار الإباحه فى الظرف و المكان و المصب:
- ٣٩٨ اشتراط الإطلاق و اخويهما واقعا:
- ٣٩٨ اشتراط الإباحه ذكرى:
- ٤٠٣ الالتفات إلى الغصبيه فى أثناء الوضوء:
- ٤٠٣ الالتفات إلى الغصبيه بعد الغسلات:
- ٤٠٤ ابتناء المسأله على ثبوت حق الاختصاص:
- ٤٠٨ بقى هنا شىء:
- ٤١٠ صور الشك فى رضى المالك:
- ٤١٢ حكم التوضؤ من الأنهار الكبار:
- ٤١٧ اغتصاب الأنهار الكبيره غير مغير لحكمها:
- ٤١٩ حكم التوضؤ من حياض المساجد و نحوها:
- ٤٢٠ إذا غير المجرى من دون اذن المالك:
- ٤٢٠ إذا كان حوض المسجد وقفا على المصلين فيه:
- ٤٢٠ اشارة
- ٤٢٥ تنبيه:
- ٤٢٥ إذا كان بعض أطراف الحوض مغصوبا:
- ٤٢٤ إذا كان الفضاء غصيبا:
- ٤٢٧ استلزام الوضوء تحريك المغصوب:
- ٤٢٨ الوضوء تحت الخيمه المغصوبه:
- ٤٢٩ هل القصد الساذج يكفى فى الحيازه:
- ٤٣١ التوضؤ عند الخروج عن المغصوب:
- ٤٣١ التوضؤ عند الخروج بلا قصد التخلص:

- ٤٣٢ إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح:
- ٤٣٤ الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة -
- ٤٣٤ اشارة
- ٤٣٤ إذا لم يمكن التفريغ الا بالتوضؤ:
- ٤٣٥ التوضؤ من إناء باعتقاد الغصبيه و انكشاف الخلاف:
- ٤٣٦ اشتراط ان لا يكون الماء مستعملا في رفع الخبث:
- ٤٣٧ اشتراط ان لا يكون هناك مانع من استعمال الماء:
- ٤٤٢ اشتراط السعه في الوقت:
- ٤٤٢ اشارة
- ٤٤٦ إذا توضأ و هو مأمور بالتيمم:
- ٤٥١ اعتبار المباشره في أفعال الوضوء:
- ٤٥١ اشارة
- ٤٥٤ مورد كراهه مباشره الغير:
- ٤٦٤ وظيفه العاجز عن المباشره:
- ٤٦٩ إذا توقفت الاستنابه على الأجره:
- ٤٧١ تعيين من تجب عليه النيه في الوضوء التسببي:
- ٤٧٢ لا بد ان يكون المسح بيد المنوب عنه:
- ٤٧٣ اعتبار الترتيب في أفعال الوضوء:
- ٤٧٣ اشارة
- ٤٧٤ بقى الكلام في شى ء:
- ٤٧٥ عدم اعتبار الترتيب بين أجزاء العضو:
- ٤٧٧ عدم الفرق في اعتبار الترتيب بين الارتماسى و الترتيبى:
- ٤٧٨ اشتراط الموالاه في أفعال الوضوء:
- ٤٧٨ اشارة
- ٤٨٢ ما ذهب اليه جمع من الأصحاب (قدهم):
- ٤٨٢ الوجوه المستدل بها على التفصيل بين الناسى و العامد:

- ٤٩١ ما نسب الى المشهور فى المسأله:
- ٤٩٢ بقى هناك أمران ينبغى التنبيه عليهما:
- ٤٩٩ اشتراط النيه فى الوضوء:
- ٤٩٩ اشاره
- ٤٩٩ الوجوه المستدل بها على عباديه الوضوء:
- ٥٠٩ هل الأمور المذكوره محققات للعباده أو غايات؟
- ٥١٤ عدم لزوم التلفظ بالنيه:
- ٥١٤ عدم لزوم الاخطار بالبال:
- ٥١٤ كفايه وجود الداعى فى القلب:
- ٥١٤ لزوم الاستمرار فى النيه:
- ٥١٨ عدم اعتبار نيه الوجوب و لا نيه وجهه:
- ٥٢١ نيه الواجب فى موضع المندوب و بالعكس:
- ٥٢٢ نيه أحدهما فى موضع الآخر على وجه التشريع:
- ٥٢٢ نيه أحدهما على وجه التقييد:
- ٥٢٤ عدم اعتبار نيه الرفع أو الإباحه:
- ٥٢٩ لا يعتبر قصد الموجب فى الوضوء:
- ٥٣٢ الفارق من الوجوب الغيرى و الوجوب النذرى:
- ٥٣٥ تعريف مركز

سرشناسه : خوئی، سید ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱.

عنوان قراردادى : عروه الوثقى . شرح

عنوان و نام پديد آور : التنقيح في شرح العروه الوثقى / [محمد كاظم بن عبدالعظيم يزدى]؛ تقريراً لباحث ابوالقاسم الموسوى الخوئى؛ تاليف على الغروى.

مشخصات نشر : قم: موسسه احياء آثار الامام الخوئى (قدس سره)؛ [بى جا]: التوحيد للنشر، ۱۴۱۸ق. = ۱۹۹۸م. = ۱۳۷۷ -

مشخصات ظاهرى : ج.

فروست : موسوعه الامام الخوئى.

شابك : ج. ۱. ۶۰۸۴-۹۶۴-۰۳-۶ : ج. ۲، چاپ دوم ۶۰۸۴-۹۶۴-۱۰-۹ : ج. ۳. چاپ سوم ۶۰۸۴-۹۶۴-۰۵-۲ : ج. ۴. چاپ سوم ۶۰۸۴-۹۶۴-۰۴-۴ : ج. ۵، چاپ سوم ۶۰۸۴-۹۶۴-۰۸-۷ : ج. ۶. ۶۰۸۴-۹۶۴-۱۷-۶ : ج. ۷. ۶۰۸۴-۹۶۴-۱۹-۲ : ج. ۸. ۶۰۸۴-۹۶۴-۱۸-۴ : ج. ۹. ۶۰۸۴-۹۶۴-۲۱-۴ : ج. ۱۰. ۶۰۸۴-۹۶۴-۲۰-۶ :

يادداشت : عربى.

يادداشت : ج. ۱ - ۱۰ (چاپ سوم: ۱۴۲۸ق. = ۲۰۰۷م. = ۱۳۸۶).

يادداشت : ج. ۱، ۷، ۹، ۱۰ كتاب حاضر توسط موسسه احياء آثار الامام الخوئى (قدس سره) منتشر شده است.

يادداشت : كتابنامه..

مندرجات : ج. ۱. التقليد. - ج. ۲، ۴، ۶، ۷ و ۹. الطهاره

موضوع : يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : غروى، على، ۱۲۸۰ - ۱۳۷۶.

شناسه افزوده : يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقى. شرح

شناسه افزوده : موسسه احیاء آثار الامام الخوئی (ره)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ی/ع۴ ۱۳۷۷ ۴۰۲۱۳۷۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۸-۸۵۸۹

[تممه کتاب الطهاره]

اشاره

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

فصل فی الوضوءات المستحبه (مسأله- ۱): الأقوی- كما أشیر إليه- كونه مستحبا فی نفسه و إن لم یقصد غایه من الغایات (۱) حتى الكون على الطهاره، و إن كان الأحوط قصد إحداها.

(مسأله- ۲): الوضوء المستحب على أقسام:

«أحدها»: ما يستحب فی حال الحدث

الأصغر فيفيد الطهاره منه.

«الثاني»: ما يستحب في حال الطهاره منه كالوضوء التجديدي.

فصل في الوضوء المستحب

اشاره

(١) على ما قدمنا تفصيل الكلام في ذلك عند الكلام على غايات الوضوء «١» و بينا بما لا مزيد عليه ان الوضوء مستحب في نفسه وفاقا للماتن (قده) فليلاحظ.

(١) راجع الجزء الثالث ص ٥١٣.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥

«الثالث»: ما هو مستحب في حال الحدث الأكبر و هو لا يفيد طهاره، و إنما هو لرفع الكراهه، أو لحدوث كمال في الفعل الذي يأتي به كوضوء الجنب للنوم، و وضوء الحائض للذكر في مصلاها.

أما القسم الأول فلاأمور:

«الأول»: الصلاه المندوبه (١) و هي شرط في صحتها أيضا.

«الثاني»: الطواف المندوب (٢) و هو ما لا يكون جزءا من حج أو عمره و لو مندوبين، و ليس شرطا في صحته نعم هو شرط في صحه صلاته.

(١) للأدله الداله على أن الطهاره شرط في الصلاه، و أنه لا صلاه إلا بطهور، و غايه الأمر أنها إذا كانت واجبه كان الوضوء أيضا واجبا إما عقلا- و شرعا، و إما عقلا فقط بناء على إنكار القول بوجود مقدمه الواجب شرعا. كما أنها إذا كانت مستحبه كان الوضوء أيضا مستحبا لا محاله.

و هذا لا- بمعنى أن المكلف- في الصلوات المندوبه- يتمكن من ترك الوضوء بأن يأتي بها من دون وضوء، كما هو معنى الاستحباب في غيرها كاستحباب الوضوء لقراءه القرآن و نحوها من المستحبات. بل معنى استحباب الوضوء- حينئذ- أن المكلف يتمكن من ترك الوضوء بترك ما هو مشروط به أعني الصلاه المندوبه.

(٢) و هذا لاشتماله على الصلاة، و قد عرفت أنها مشروطه بالطهاره و إلا فلا يعتبر الوضوء في نفس الطواف المندوب أبدا و إنما يعتبر في

الطواف الواجب على ما قدمنا الكلام عليه.

و تدلنا على ذلك صحيحه معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء،
إلا الطواف

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦

«الثالث»: التهيؤ للصلاه (١) في أول وقتها، أو أول زمان

فان فيه صلاه، و الوضوء أفضل «١»، و صحيحه جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل أ ينسك المناسك و هو على
غير وضوء؟

فقال: نعم إلا الطواف بالبيت، فان فيه صلاه «٢» لصراحتها في أن أصل الطواف غير مشروط بالوضوء و انما يعتبر لصلاته. نعم لا
بد من تخصيص ذلك بالمندوب لأن الطواف الواجب- في نفسه- يعتبر فيه الوضوء كما تقدم.

الوضوء للتهيؤ:

(١) ان من المناسب في المقام أن نتكلم على ما هو الدليل على مشروعيه الوضوء للتهيؤ قبل دخول وقت الصلاه، و ذلك لأننا ان
قلنا: إن الوضوء أمر مستحب في نفسه، أو لم نقل بالاستحباب النفسى له و لكن المكلف أتى به بغايه الكون على الطهاره قبل
الوقت فلا إشكال في صحته، لأنه على التقدير الأول مستحب نفسى، و على الثانى قد أتى به بغايه مستحبه و هو الكون على
الطهاره- بناء على إنكار الاستحباب النفسى للوضوء- إذ الكون على الطهاره أمر محبوب شرعا فيأتى بالأفعال و الوضوء بغايه
ترتب الطهاره عليها، فلا بد من الحكم بصحته على كلا التقديرين و إن كان له داع آخر أيضا على الإتيان به و هو التهيؤ للصلاه
في أول وقتها.

(١) المرويه في ب ٥ من أبواب الوضوء من الوسائل و رواها الصدوق (قده) بإسقاط قوله: فان فيه صلاه راجع ب ٣٨ من أبواب
الطواف

(٢) المرويه فى ب ٣٨ من أبواب الطواف من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧

.....

و أما إذا أنكرنا استحبابه النفسى و لم يؤت به بغايه الكون على الطهاره فيقع الكلام- حينئذ فى مدرك مشروعته إذا أتى به قبل وقت الفريضة بغايه التهيؤ للصلاه.

فقد يستدل على مشروعته بغايه التهيؤ قبل دخول وقت الصلاه بما دل على أفضليه الإتيان بها فى أول وقتها و ان أول الوقت رضوان الله «١» و الآيات الأمره باستباق الخيرات و المسارعه إلى مغفره الله سبحانه «٢» بتقريب أن أفضليه الصلاه فى أول وقتها تدلنا- بالملازمه- على جواز الإتيان بالوضوء للتهيؤ لها قبل دخول وقتها، لوضوح انه إذا لم يجز للمكلف الإتيان بالوضوء للتهيؤ لها قبل دخول وقتها، لوضوح انه إذا لم يجز للمكلف الإتيان بالوضوء للتهيؤ قبل الوقت لم يتمكن من الإتيان بالصلاه فى أول وقتها و لكان الحث على الإتيان بها وقتئذ- فى تلك الأدله- لغوا ظاهرا و مع سقوطها لم يمكن الحكم بأفضليه الصلاه فى أول وقتها.

و يدفعه: أن الآيات و الأخبار و إن دلنا- بالملازمه- على استحباب الوضوء قبل دخول وقت الصلاه و انه حينئذ يقع صحيحا مأمورا به، لأن الصلاه مشروطه بالوضوء الصحيح، إلا أنه لا دلالة لهما- بوجه- على أن الإتيان به بتلك الغايه أعنى غايه التهيؤ للصلاه أمر مشروع فى الشريعه المقدسه و انه موجب لصحته و تماميته و ذلك لإمكان الإتيان به قبل الوقت بغايه الكون على الطهاره، أو بغايه صلاه مندوبه، أو لأجل استحبابه النفسى.

و على الجملة أن الصلاه مشروطه بالوضوء الصحيح و قد دلت الأدله المتقدمه على جواز الإتيان به قبل وقت الصلاه و كونه صحيحا وقتئذ.

الباب ٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢) البقره ٢: ١٤٨. آل عمران ٣: ١٣٣.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨

.....

و أما أن الإتيان به بغايه التهيؤ للصلاه مشروع و صحيح فلا يكاد يستفاد منها بوجه.

على أنا لو سلمنا دلالتها على مشروعيه الوضوء للتهيؤ قبل وقت الصلاه فلما ذا خصصوا استحبابه بما إذا أتى به قريبا من الوقت؟ لأنه على ذلك لا فرق فى استحبابه- للتهيؤ- بين الإتيان به قريبا من الوقت أم بعيدا عنه كما إذا توضحاً أول طلوع الشمس- مثلاً- للتهيؤ لصلاه الظهر.

و قد يستدل على ذلك بالمرسل المروى عن الذكرى من قولهم (ع) و ما وقّر الصلاه من آخر الطهاره لها حتى يدخل وقتها «١» و هى بحسب الدلاله ظاهره و لكنها ضعيفه بحسب السند. اللهم إلا أن يقال إن اخبار من بلغ تدلنا على استحباب نفس العمل الذى قد بلغ فيه الثواب، أو على استحباب إتيانه رجاء. و قد عرفت عدم دلالتها على الاستحباب الشرعى فى محله فليلاحظ.

فالصحيح أن يستدل على مشروعيه الوضوء للتهيؤ قبل الوقت بإطلاق قوله عز من قائل [□] إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا [□].. «٢» نظراً إلى أن القيام نحو الشىء- على ما يستعمل فى غير اللغه العربيه أيضاً- إنما هو الاستعداد و التهيؤ له، و قد دلت الآيه المباركه على أن من تهيأ للصلاه شرع له الوضوء أعنى الغسلتين و المسحيتين.

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق فى ذلك بين القيام لها قبل الوقت أو بعده نعم يختص ذلك بما إذا أتى بالوضوء قريبا من وقت الفريضه، لعدم صدق القيام لها فى مثل ما إذا توضحاً فى أول الصبح- مثلاً- تهيؤاً

(١) المرويه فى الباب ٤ من أبواب

الوضوء من الوسائل.

(٢) المائدة: ٥: ٦.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩

إمكانها- إذا لم يمكن إتيانها في أول الوقت، و يعتبر أن يكون قريبا (١) من الوقت أو زمان الإمكان، بحيث يصدق عليه التهيؤ.

«الرابع»: دخول المساجد (٢).

لصلاه الظهر هذا.

و الذى يسهّل الخطب أن الوضوء مستحب نفسى عندنا، و معه لا- يفرق الحال فى مشروعيته بين أن يأتى به قريبا من وقت الفريضة أم بعيدا عنه.

(١) قد عرفت تفصيل الكلام فى ذلك آنفا فلاحظ.

الوضوء لدخول المساجد:

(٢) قد اتضح مما سردناه فى التعليقه المتقدمه أن الحكم باستحباب الوضوء بغايه الدخول فى المساجد و ما الحق بها من المشاهد المشرفه أيضا محل المناقشه و الكلام، إذ الأخبار الوارده فى استحباب دخول المساجد أو هى مع المشاهد متطهرا «١» إنما تدل على أن الوضوء قبل دخولهما أمر مستحب. و أما أنه مشروع بتلك الغايه، و يستحب الوضوء بغايه دخولهما فهو مما لا يكاد يستفاد منها كما عرفت، لإمكان أن يتوضأ بغايه الكون على الطهاره أو الصلاه المندوبه أو غيرهما من الغايات المسوغه للوضوء هذا.

و يمكن أن يصحح الوضوء المأتى به بغايه دخول المسجد و ما الحق به من المشاهد و غيره من الغايات المذكوره فى المتن بانا مهما شككنا فى شىء فلا نشك فى أن الطهاره أمر مرغوب فيها فى الشريعه المقدسه فإن بنينا على أن الطهاره هى الوضوء فى نفسه كما ورد من أن الوضوء طهور «٢» و أنه

(١) راجع الباب ١٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) راجع الجزء الثالث ص ٥١٣.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠

«الخامس»: دخول المشاهد المشرفة.

«السادس»: مناسك الحج مما عدا الصلاة و الطواف.

«السابع»: صلاة الأموات.

«الثامن»: زيارة أهل القبور.

«التاسع»: قراءه

القرآن أو كتبه، أو لمس حواشيه، أو حمله.

□
«العاشر»: الدعاء و طلب الحاجه من الله تعالى.

«الحادى عشر»: زياره الأئمه و لو من بعيد.

«الثانى عشر»: سجده الشكر، أو التلاوه.

«الثالث عشر»: الأذان و الإقامه، و الأظهر شرطيته فى الإقامه.

«الرابع عشر»: دخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف بالنسبه إلى كل منهما.

«الخامس عشر»: ورود المسافر على أهله فيستحب قبله.

«السادس عشر»: النوم.

«السابع عشر»: مقاربه الحامل.

«الثامن عشر»: جلوس القاضى فى مجلس القضاء.

«التاسع عشر»: الكون على الطهاره.

«العشرون»: مس كتابه القرآن فى صوره عدم وجوبه، و هو شرط فى جوازه كما مر، و قد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسيا أيضا.

□
على وضوء «١» كما قدمناه سابقا و هو الدارج فى كلمات الفقهاء (قدس الله أسرارهم) حيث يقولون: الطهارات الثلاث و يقصدون بها الوضوء و الغسل و التيمم، فلا كلام فى أنه بنفسه أمر مستحب و مما ندب إليه فى الشريعة المقدسه، لأن الله يحب المتطهرين فلا يحتاج حينئذ فى صحته إلى

(١) راجع الجزء الثالث ص ٥١٥.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١

.....

قصد شىء من غاياته لأجل الاستحباب النفسى - على الفرض.

و إذا قلنا أن الطهاره كالملكيه و الزوجيه و غيرهما من الأمور الاعتباريه أمر مترتب على الغسلتين و المسحنتين فلو كنا نحن و ما دل على أن الوضوء غسلتان و مسحتان لاكتفينا فى الحكم بحصول الطهاره و ترتبها عليهما بمجرد حصولهما فى الخارج من غير اعتبار أى شىء آخر فى صحتها، كما كنا نحكم بحصول الطهاره الخبثيه بمجرد غسل البدن و الثياب من دون اعتبار شىء آخر فى حصولها، إلا أن الأدله الداله على أن الوضوء يعتبر فيه قصد القربه و الإتيان به بنيه صالحه دللتنا على أن الغسلتين و المسحنتين غير كافيتين

فى حصول الطهاره ما لم يؤت بهما بنيه صالحه مقربه.

و على ذلك يمكن أن يؤتى بالوضوء بقصد شىء من غياته المترتبه عليه من دخول المساجد و المشاهد و قراءه القرآن و الصلاه المندوبه أو غير ذلك مما أشار إليه فى المتن، لأنه- وقتئذ- قد أتى بالغسلتين و المسحيتين و أضافهما إلى الله سبحانه باتيانهما بقصد شىء من غياته، و قد فرضنا أنهما مع النيه الصالحه محصلتان للطهاره بلا فرق فى ذلك بين قصد الغايه التى تتوقف مشروعيتها على الوضوء كالصلاه الواجبه و المندوبه و ما يتوقف عليه كمالها كالقراءه، و دخول المساجد و نحوهما من غياته.

إذا فلا يعتبر فى صحه الوضوء ان يؤتى به بغايه الصلاه أو الكون على الطهاره، و يصح بذلك الوضوء بجميع الغايات المذكوره فى المتن فليلاحظ.

فقد اتضح بما سردناه الخلل فى جمله من الاستدلالات على استحباب التوضؤ للغايات المذكوره فى كلام الماتن (قده) كما اتضح الوجه فى جواز التوضؤ بجميع تلك الغايات المذكوره فلا- حاجه إلى إطاله الكلام بالتعرض لحكم كل واحد واحد بالاستقلال.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢

و أما القسم الثانى فهو الوضوء للتجديد، و الظاهر جوازه (١) ثالثا و رابعا فصاعدا أيضا.

الوضوء التجديدي:

(١) لا- ينبغى الإشكال فى مشروعيه الوضوء التجديدي فى الشريعه المقدسه سواء تخلل بين الوضوءين فصل فعل كالصلاه و نحوها أو فصل زمان أم لم يتخلل، كما لا فرق فى استحبابه بين ما إذا أتى به لنفسه، و ما إذا أتى به لأجل فعل آخر مشروط به من فريضه أو نافله.

و أيضا لا فرق فى ذلك بين من يحتمل طرو الحدث فى حقه و من لا يحتمل فلا وجه للتفصيل بينهما باشرط الفصل بالفعل

أو الزمان، أو إرادته الإتيان بما يشترط فيه الوضوء في الثاني دون الأول، و السر في ذلك أن الأخبار الواردة في الوضوء التجديدي على طائفتين:

(إحدهما): ما ورد في موارد خاصه من صلاه المغرب و الفجر و نحوهما.

(ثانيتها): ما ورد في استحباب مطلق التجديد.

أما «الطائفة الأولى»: (فمنها): موثقه سماعه بن مهران قال:

كنت عند أبي الحسن (ع) فصلى الظهر و العصر بين يدي و جلست عنده حتى حضرت المغرب فدعا بوضوء فتوضأ للصلاه ثم قال لي: توض فقلت جعلت فداك أنا على وضوء فقال: و إن كنت على وضوء إن من توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر و من توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا

التفحيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣

.....

الكبائر «١».

(و منها): ما رواه أيضا سماعه بن مهران قال: قال أبو الحسن موسى (ع) من توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر «٢» و زيد عليه في روايه الكافي قوله: و من توضأ لصلاه الصبح كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر «٣».

و (منها): روايه أبي قتاده عن الرضا (ع) قال: تجديد الوضوء لصلاه العشاء يمحو لا والله و بلى والله «٤».

و (منها) غير ذلك من الروايات.

و أما «الطائفة الثانيه»: (فمنها): ما رواه محمد بن مسلم [٥] عن أبي عبد الله (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع) الوضوء بعد الطهور

[٥] الروايه قد وقع في سندها القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد و هما و إن لم يوثقا في كتب الرجال غير

أنهما ممن وقع في أسانيد كامل الزيارات فلا بد من الحكم بوثاقتهما.

و لا يعارضه تضعيف العلامه و ابن الغضائرى لهما، لأن الكتاب المنتسب إلى ابن الغضائرى الذى منه ينقل تضعيفاته و توثيقاته لم يثبت أنه له و إن كان له كتاب و لا بأس بالاعتماد على مدحه و قدحه فى نفسه.

و أما العلامه (قده) فلأن تضعيفاته كتوثيقاته مبتنيه على حدسه و اجتهاده لتأخر عصره الموجب لضعف احتمال استناده فى ذلك إلى الحس و النقل، إذا فالروايه لا بأس بها من حيث السند و لا بد من الحكم بصحتها.

(١) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) يلاحظ هامش الوسائل.

(٤) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤

.....

عشر حسنات فتطهروا (١).

□
و (منها): روايه المفضل بن عمر عن أبى عبد الله (ع) قال:

□
من جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار (٢).

و (منها): غير ذلك من الأخبار.

و مقتضى إطلاق هذه الروايات عدم الفرق فى استحباب الوضوء التجديدى بين التخلل بفصل فعل أو زمان بين الوضوءين و عدمه و لا- بين الإتيان به لنفسه و إتيانه لأجل فعل آخر مشروط به و لا بين احتمال طرو الحدث فى حقه و عدمه بل مقتضى إطلاقها هو الحكم باستحباب التجديد ثالثا و رابعا فصاعدا، كما إذا توضأ بغايه قراءه القرآن ثم توضأ بغايه الصلاه المندوبه. ثم توضأ بغايه ثالثه مستحبه وهكذا.

بقي فى المقام شىء:

وهو أن ظاهر بعض الأخبار الواردة في المقام عدم مشروعيه التجديد في الشريعة المقدسه فضلا عن استحبابه كما في روايه عبد
الله بن بكير عن أبيه

قال: قال لى أبو عبد الله (ع): إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ و إياك أن تحدث وضوء أبدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت
(٣).

و لكن مقتضى الجمع العرفى بينهما و بين الأخبار الواردة فى مشروعيه التجديد و استحبابه حمل الروايه على صورته إحداث
الوضوء بنيه الوجوب لأن استحباب الطهاره حينئذ يقتضى الحكم بعدم وجوب الوضوء

(١) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه فى الباب ٤٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥

و أما الغسل فلا يستحب فيه التجديد (١) بل و لا الوضوء بعد غسل الجنابه، و إن طالت المده.

و أما القسم الثالث فلا أمور:

عليه فالحكم بالوجوب فى حقه نقض لليقين بالشك، و معه يكون الإتيان بالوضوء تشريعا محرما، لا فيما إذا أتى به بنيه الندب
كما لعله ظاهر.

غسل الجنابه بعد غسلها:

(١) هل يستحب الإتيان بغسل الجنابه بعد غسل الجنابه؟ و هل يستحب الإتيان بالوضوء بعد غسلها؟

لم يرد مشروعيه الغسل أو الوضوء بعد غسل الجنابه فى أية روايه بالخصوص. نعم تشملهما الإطلاقات الواردة فى استحباب
الطهر على الطهر كما فى مرسله سعدان عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله (ع) قال: الطهر على الطهر عشر حسنات «١» لأنها
تشمل غسل الجنابه بعد غسل الجنابه.

و الأخبار الواردة فى استحباب الوضوء بعد الطهور كما تقدم فى روايه محمد بن مسلم.

و لكن الحكم باستحباب التجديد فى غسل الجنابه بعيد غايته، لانه لو كان مستحبا لبان و شاع، و لم يخف ذلك على الأصحاب
(قدس الله أسرارهم) و لم يرد استحبابه فى شىء من الروايات و لم يتعرض له الأصحاب فى كلماتهم.

الحكم باستحبابه لا- يخلو عن مناقشه و إشكال، لأن المرسله المتقدمه الداله بإطلاقها على استحباب غسل الجنابه بعد غسل الجنابه ضعيفه بالإرسال و غير

(١) المرويه فى الباب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦

«الأول»: لذكر الحائض (١) فى مصلاها مقدار الصلاه.

قابله للاعتماد عليها فى الحكم بالاستحباب اللهم إلا أن يقال باستفاده الاستحباب من أخبار من بلغ و قد ناقشنا فيه فى محله فليراجع.

الوضوء بعد غسل الجنابه:

و أما الوضوء بعد غسل الجنابه فلا ينبغى التأمل فى عدم مشروعيته، و ذلك لما ورد فى صحيحه زراره عن أبى عبد الله (ع) ليس قبله و لا- بعده وضوء «١» فان ظاهرها نفى مشروعيه الوضوء بعد غسل الجنابه، و حملها على نفى الوجوب- دون المشروعيه- خلاف الظاهر.

و يؤيده قوله: قبله. لوضوح أن الوضوء قبل غسل الجنابه لم يتوهم أحد استحبابه و لا وجوبه، فكذلك الوضوء بعده.

أضف إلى ذلك ما قدمناه فى غسل الجنابه بعد غسل الجنابه من أن ذلك لو كان مستحبا فى الشريعه المقدسه لذاع و شاع و ورد ذلك فى الروايات مع أن كلمات الفقهاء (قدمهم) خاليه عن التعرض لاستحبابه و لم ترد أية روايه فى استحبابه بالخصوص.

(١) لصحيحه زراره عن أبى جعفر (ع) قال: إذا كانت المرأه طامثا فلا تحل لها الصلاه، و عليها أن تتوضأ وضوء الصلاه عند وقت كل صلاه ثم تقعد فى موضع طاهر فتذكر الله عز و جل و تسبحه و تهلله و تحمده كمقدار صلاتها، ثم تفرغ لحاجتها «٢».

(١) المرويه فى الباب ٣٤ و ٣٦ من أبواب الجنابه من الوسائل.

(٢) المرويه فى الباب ١٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص:

«الثانى»: لنوم الجنب (١) و أكله و شربه (٢) و جماعه (٣)

(١) دلت عليه صحيحه عبيد الله بن على الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل أ ينبغي له أن ينام و هو جنب؟ فقال: يكره ذلك حتى يتوضأ «١».

و موثقه سماعه قال: سألته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال: ان أحب أن يتوضأ فليفعل. و الغسل أحب الي «٢».

(٢) لصحيحه عبيد الله بن على الحلبي عن أبي عبد الله -ع- عن أبيه قال: إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ «٣»، و يؤيدها صحيحه زراره عن أبي جعفر -ع- قال: الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب «٤».

(٣) المستند في ذلك ينحصر في روايتين:

«إحدهما»: ما رواه الإربلي في كتاب كشف الغمه عن كتاب دلائل الحميري عن الوشاء قال: قال فلان بن محرز: بلغنا أن أبا عبد الله عليه السلام كان إذا أراد أن يعاود الجماع توضأ و وضوء الصلاة فأحب أن تسأل أبا الحسن الثاني -ع- عن ذلك قال الوشاء فدخلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله فقال: كان أبو عبد الله -ع- إذا جامع و أراد أن يعاود توضأ و وضوء الصلاة «٥».

و «ثانيهما»: ما عن أبي عبد الله -ع- قال: إذا أتى الرجل

(١) المرويه في الباب ٢٥ من أبواب الجنابه و ١١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في الباب ٢٥ من أبواب الجنابه من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٢ من أبواب الجنابه من الوسائل.

(٤) المرويه في ب ٢ من أبواب الجنابه من الوسائل.

(٥) المرويه في ب ١٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح

و تغسله الميت (١).

جارئته ثم أراد أن يأتى الأخرى توضحاً «١».

و لكن الروائين مضافاً إلى اختصاصهما بمن أجنب بالجماع و عدم شمولها لمن أجنب بالاحتلام، لم يتضح صحه الأولى منهما بحسب الطريق، كما ان ثانيتهما ضعيفه بالإرسال. إذا فالحكم باستحباب الوضوء لجماع من أجنب بالمجامعه يبتنى على القول بالتسامح فى أدله السنن.

نعم قد يستدل على الحكم باستحباب الوضوء لجماع من أجنب بالاحتلام بقول الشهيد (ره) فى الذكري، حيث انه - بعد ان ذكر موارد استحباب الوضوء و عدّ منها جماع المحتلم - قال: كل ذلك للنص و قول صاحب المدارك (قده) لأنه أيضاً كالشاهد (ره) بعد ما ذكر موارد استحباب الوضوء قال: و قد ورد بجميع ذلك روايات. بدعوى انهما (قدهما) قد أخبرا بذلك عن وجود روايه تدلنا على الاستحباب فى محل الكلام.

و يرده أن بمجرد هذين الكلامين لا يمكننا دعوى ورود نص - فى محل الكلام - تام الدلاله على الاستحباب - عندنا - لان من الجائز أن لا يكون النص مما له دلالة على الاستحباب أو يكون نظرها (قده) الى ورود النص فى مجموع الموارد المذكوره فى كلامهما، أو أكثرها، لا فى كل واحد واحد منها، إذ لو كان هناك نص فى محل الكلام أيضاً لعثرنا عليه فى جوامع الأخبار و كتب الروايات بعد الفحص عنه لا محاله.

نعم لو ثبت بقولهما ذلك ان فى المسأله روايه تامه الدلاله على الثواب و الاستحباب ابتنى الاستدلال بها - فى المقام - على القول بالتسامح فى أدله الاستحباب كما لا يخفى.

□
(١) لحسنه شهاب بن عبد ربه قال: سألت أبا عبد الله - ع - عن

(١) المرويه فى ب ١٥٥ من أبواب مقدمات النكاح من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه

«الثالث»: لجماع من مس الميت و لم يغتسل بعد (١).

«الرابع»: لتكفين الميت (٢) أو دفنه (٣) بالنسبه الى من غسله و لم يغتسل غسل المس.

الجنب يغسل الميت أو من غسل ميتا، له أن يأتي أهله ثم يغتسل؟ فقال:

سواء لا بأس بذلك إذا كان جنباً غسل يده و توضأ، و غسل الميت و هو جنب، و ان غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله و يجزيه غسل واحد لهما «١».

(١) للحسنه المتقدمه الداله على استحباب التوضؤ لجماع من غسل الميت و لم يغتسل بعد.

(٢) لم ترد أيه روايه فى استحباب الوضوء فى المقام و ليس فى المسأله إلا فتوى الأصحاب بالاستحباب إذا بيتنى الحكم بذلك على القول بالتسامح فى أدله المستحبات و فرض شمول أخبار من بلغه ثواب لفتوى الأصحاب بالاستحباب و هذا من قبيل الفرض فى الفرض.

(٣) قد يستدل عليه بما رواه الحلبي و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: توضأ إذا أدخلت الميت القبر «٢» و لكن الروايه ضعيفه السند لا لأجل محمد بن عبد الله بن زراره لأنه ممن وقع فى أسانيد كامل الزيارات و قد وثق مؤلفه كل من وقع فى سلسله رواياته.

بل لان طريق الشيخ (قده) إلى على بن الحسن بن فضال ضعيف بعلى ابن محمد بن الزبير القرشى [٣].

[٣] قد عدل سيدنا الأستاذ- مد ظله- عن ذلك و بنى على صحه طريق الشيخ إلى على بن الحسن بن فضال. و أفاد فى وجه ذلك ان طريق

(١) المرويه فى ب ٤٣ من أبواب الجنابه و ٣٤ من أبواب غسل الميت من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٥٣ و ٣١ من أبواب الدفن من

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠

(مسأله - ٣): لا يختص (٤) القسم الأول من المستحب بالغايه

إذا الاستدلال بها فى المسأله يبتنى على القول بالتسامح فى أدله السنن.

على أن الروايه غير مقيده بمن غسل الميت و لم يغتسل - كما قيده الماتن (قد) - بل هى مطلقه فتعم غير الغاسل كما تعم الغاسل الذى قد اغتسل من مس الميت.

أضف الى ذلك ان الروايه تحتل أن يراد بها استحباب الوضوء بعد إدخال الميت القبر، لا قبل الإدخال لأجل إدخال الميت القبر فليلاحظ.

إباحه جميع الغايات بالوضوء:

(١) و الوجه فى ذلك أن الوضوء اما هو الطهاره فى نفسه، أو ان الطهاره اعتبار شرعى مترتب على الوضوء كترتب الملكيه على البيع، و الزوجيه على النكاح و غيرهما من الأحكام الوضعيه المترتبه على أسبابها، و على كلا التقديرين قد دللتنا الأدله الوارده فى اعتبار قصد القربه فى الوضوء على ان الإتيان بالغسلتين و المسحنتين انما تكونان طهاره أو ترتب عليهما الطهاره فيما إذا

الشيخ الى كتاب إذا كان ضعيفا فلى المشيخه و الفهرست، و لكن كان للنجاشى إلى ذلك الكتاب طريق صحيح، و كان شيخهما واحدا كما فى المقام و هو ابن عبدون حكم بصره روايه الشيخ أيضا عن ذلك الكتاب، إذ لا يحتل أن يكون ما أخبر به شخص واحد كابن عبدون - مثلا - للنجاشى مغايرا لما أخبر به الشيخ فإذا كان ما أخبرهما به واحدا و كان طريق النجاشى إليه صحيحا حكم بصره ما رواه الشيخ عن ذلك الكتاب أيضا لا محاله و يستكشف من تغاير الطريق ان الكتاب الواحد روى بطريقتين ذكر أحدهما الشيخ، و ذكر النجاشى الطريق الآخر، و ليلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١

.....

بنيه صالحه و بقصد التقرب الى الله سبحانه، فإذا شككنا في اعتبار أمر زائد على ذلك في حصول الطهاره أو في تحقق الوضوء فلا مناص من أن نرجع إلى إطلاق أدله الوضوء و حيث إن المكلف قد أتى بها بغايه من الغايات القريبه، بمعنى أنه أضافهما الى الله سبحانه نحو اضافته و اتى بهما بنيه صالحه فلا محاله تحصل بذلك الطهاره إذا فهو على وضوء أو قل انه على الطهاره فيشرع له الدخول في كل فعل مشروط بالطهاره بحسب الصحه أو الكمال فله أن يأتي- وقتئذ- بغايه أخرى من الغايات المترتبه على الكون على الطهاره، أو الوضوء لتحقيق ما هو مقدمتها، و ما يتوقف عليه صحتها أو كمالها، و لعله الى ذلك أشار-ع- في الروايه المتقدمه حيث نهى عن احداث الوضوء إلا بعد اليقين بالحدث.

و في موثقه سماعه بن مهران المرويه عن المحاسن: كنت عند أبي الحسن عليه السلام فصلى الظهر و العصر بين يدي و جلست عنده حتى حضرت المغرب فدعا بوضوء فتوضأ للصلاه، ثم قال لي: توض، فقلت: جعلت فداك أنا على وضوء، فقال: و ان كنت على وضوء، ان من توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في يومه إلا-الكبائر و من توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر «(١)».

و يستفاد من هاتين الروايتين ان الإتيان بالوضوء لأجل غايه معينه يكفي في الإتيان بغيرها من الغايات المترتبه عليه، و لا حاجه معه الى التجديد و التوضؤ ثانيا

(١) المرويه في ب ٨ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢

التي توضأ لأجلها بل يباح به

جميع الغايات المشروطة به بخلاف الثاني (١) و الثالث (٢) فإنهما و ان وقعا على نحو ما قصدا لم يؤثر إلا فيما قصد لأجله نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثا بالأصغر، فلم يكن وضوءه تجديديا

(١) يعنى الوضوء التجديدى الصادر من المتطهر، فإنه لا يترتب عليه أثر من رفع الحدث، و احداث الطهاره لفرض كونه متطهرا قبل ذلك.

نعم إنما يؤثر فى الاستحباب و مجرد المطلوبه فقط، و هذا لا لقصور فى ذلك بل من جهه عدم قابليه المحل للتأثير لفرض سبقه بالطهاره.

(٢) فإن الظاهر عدم ترتب أى أثر على الوضوء فى القسم الثالث سوى الغايه التى أتى به لأجلها، كما إذا توضع الجنب للأكل، فإنه إذا أراد الجماع - مثلا - لا بد فى ارتفاع كراهته من أن يتوضأ ثانيا و لا يجزى توضع للأكل عن غيره.

و الوجه فيه أن الغايه فى هذا القسم غير مترتبه على الطهاره، حيث لا طهاره مع الجنابه، أو الحيض أو غيرهما من الاحداث، فلا تتحقق الطهاره بالوضوء، و لا انه طهاره بنفسه، لعدم قابليه المحل حينئذ، فالغايه مترتبه على نفس الأفعال الصادره من المتوضى أعنى الوضوء بالمعنى المصدرى الإيجادى، و هو أمر يوجد و ينعدم و لا بقاء له حتى يكفى فى حصول الغايه الثانيه، فلا مناص من أن يتوضأ - ثانيا - لمثل رفع الكراهه عن الجماع أو غير ذلك من الغايات المترتبه عليه، فان مقتضى إطلاق القضييه الشرطيه فى قوله - ع - «إذا كان الرجل جنبا لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ» «١».

و قوله - ع - : الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب «٢» بناء على أن المراد به هو الوضوء -

ان الأكل كالجماع سبب مستقل للوضوء سواء تحقق معه سبب آخر أم لا، إذا

(١) المرويه فى ب ٢ من أبواب النجاسات من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٢ من أبواب النجاسات من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣

و لا- مجامعا للأ-كبر، رجعا إلى الأول و قوى (١) القول بالصحه و إباحه جميع الغايات به إذا كان قاصدا لامتثال الأمر الواقعى المتوجه إليه فى ذلك الحال بالوضوء، و ان اعتقد انه الأمر بالتجديدى منه- مثلا- فيكون من باب الخطأ فى التطبيق، و تكون تلك الغايه مقصوده له على نحو الداعى لا التقييد بحيث لو كان الأمر الواقعى على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ، أما لو كان على نحو التقييد كذلك ففى صحته حينئذ إشكال.

لكل من الغايات المترتبه على وضوء المحدث بالحدث الأكبر وضوء مستقل و هذا معنى عدم التداخل فى الأسباب.

التفصيل بين الداعى و التقييد:

إشاره

(١) حاصل ما أفاده «قده» فى المقام هو التفصيل فى صحه الوضوء المأتى به فى محل الكلام بين ما إذا كانت الغايه مقصوده للمتوضئ على نحو الداعى إلى العمل فيحكم بصحته و ما إذا كانت مقصوده على نحو التقييد فيحكم ببطلان الوضوء و لتوضيح الكلام فى المقام لا بد من أن نتعرض إلى موارد صحه التقييد و استحالته فى الأفعال الصادره من المكلفين حتى يتبين صحه ما أفاده الماتن «قده» أو سقمه فنقول:

أقسام التقييد:

التقييد قد يرجع الى متعلق الاعتبار فيقيده ب قيد أو قيدين أو أكثر، و لا- إشكال فى إمكان ذلك فيما إذا كان المتعلق- و هو المبيع- مثلا أمرا كلياً فيوجب تضيق دائرته، كما إذا باعه مقدارا كلياً من الحنطه و قيدها

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤

.....

بكونها من مزرعه فلانيه، أو كتاب الجواهر المقيد بالطبعه المعينه و بذلك يتخصص المبيع بحصه معينه، فإذا دفع الى المشتري ما هو فاقد للقيد لم يكن هذا موجبا لبطلان المعامله، كما لا يوجب الخيار بل للمشتري أن يرده و يطالب البائع بالمبيع، لأن الفاقد لم تقع عليه المعامله و لم يعتبر ملكا للمشتري.

و أما إذا كان المتعلق شخصيا، كما إذا باعه كتابا مشخصا أو عبدا خارجيا على أن يكون الكتاب طبعه كذا، أو العبد كاتباً- مثلاً- فهذا يستحيل أن يكون من باب التقييد، لأن المفروض أن المبيع شخصي و جزئي حقيقي لا سعه فيه حتى يقيد و يضيق لبداهه أن الكتاب الخارجي المعين ليس له قسمان، و كذا العبد المشخص الخارجي، فإنه جزئي حقيقي فلا معنى للتضييق في مثله.

فالتقييد حينئذ مرجعه إلى الاشتراط و التزام البائع بأن يكون الكتاب المعين طبع كذا أو العبد

المعين كذا، فإذا ظهر عدم كونه واجدا لتلك الصفه ثبت للمشتري الخيار على ما قدمنا الكلام عليه فى بحث الخيار.

نعم لا مانع من التقييد فى هذه الصورة أيضا- وان كان خارجا عن محل الكلام- كما إذا رجع التقييد إلى أصل البيع والاعتبار دون المتعلق والمبيع- بان يبيع- مثلا- الحنطه المعينه على تقدير أن تكون من المزرعه الفلانيه، على أن يكون البيع معلقا على ذلك بحيث لو لم يكن من المزرعه المذكوره لم يكن بيع أصلا وهذا تقييد فى الاعتبار وليس من باب التقييد فى المتعلق.

ولا- كلام أيضا فى إمكانه، لأنه لا مانع من تقييد اعتبار الملكيه بصوره دون صورته، إلا انه موجب لبطلان المعامله حتى فيما إذا ظهر أن المبيع واجد للقييد فضلا عما إذا ظهر عدم كونه واجدا له، وذلك لان التعليق فى العقود موجب للبطلان وكذلك الحال فيما إذا كان التقييد راجعا

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥

.....

إلى المشتري، كما إذا باع مالا- بقيمه زهيده- لزيد الهاشمى أو التقى أو الذى يكون ابن عم له- حسب عقيدته- فان ذلك لا يعقل أن يكون من باب التقييد لعدم قابليه الجزئى للتضييق، فلا مناص من إرجاع ذلك أيضا الى الاشتراط و نتيجته تقييد التزام البائع- دون البيع- بما إذا كان المشتري هاشميا أو تقياً أو غيرهما من القيود، و تخلفه يوجب الخيار دون البطلان.

و على الجملة التقييد فى الجزئى الحقيقى غير معقول، و رجوعه انما هو إلى الاشتراط و هو يوجب الخيار دون البطلان، فلا معنى وقتئذ لوحده المطلوب و تعدده، لأن أصل البيع متحقق، والالتزام مشروط و معلق على وجود القيد هذا

كله فى صورته التقييد.

و أما إذا اعتبر الملكيه لزيد على وجه الإطلاق بأن باعه شيئاً بقيمه زهيدة من دون شرط بداعى أنه هاشمى أو تقى أو ابن عمه، فلا ينبغى الإشكال فى أن تخلفه غير موجب للبطلان، كما أنه لا يوجب الخيار على ما هو الحال فى جميع موارد تخلف الدواعى و هذا ظاهر.

و قد يكون التقييد راجعاً إلى مقام الامتثال، كما إذا أتى بالمأمور به مقيداً بقيد و متخصصاً بخصوصيه أو خصوصيتين أو أكثر، فإن كان المأمور به كلياً طبيعياً و منطبقاً على المأتى به فى الخارج، فلا إشكال فى صحته و سقوط التكليف بذلك عن ذمته، و هذا كما إذا قرأ سورة من القرآن فى يوم على أنه يوم الجمعة أو غيره من الأيام المتبركه بحيث لو كان عالماً بعدم كونه كذلك لم يمثل أصلاً و لم يأت بالقراءه، أو أنه صلى فى مكان على أنه مسجد بحيث لو كان عالماً بالخلاف لم يصل فيه.

و الوجه فى صحه الامتثال فى هذه الموارد: أن المأمور به كلى طبيعى كالقراءه و الصلاه من دون مدخلية القيد المذكور فى صحته، لأنهما أمران

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦

.....

محبوبان سواء أ كانتا فى يوم الجمعة أو فى غيره و سواء وقعتا فى المسجد أو فى مكان آخر، فالمأمور به منطبق على القراءه أو الصلاه المتقيدتين. و أما قصده ان لا يمثل على تقدير عدم كون المكان مسجداً فهو غير مانع من انطباق المأمور به على المأتى به فى الخارج، فإذا فرضنا ان المكلف قد أتى بالمأمور به بما له من القيود و الشروط لم يكن أى موجب للحكم ببطلانه و عدم صحته.

و أما إذا

كان المأمور به طبيعه خاصه غير منطبقه على الطبيعه المأتى بها فى الخارج لتغايرهما و تعددهما فلا مناص من ان يحكم ببطلانه، و عدم فراغ ذمه المكلف عما هو الواجب فى حقه فى مقام الامتثال، اللهم إلا أن يدلنا دليل على كفايته و جواز الاجتراء به نظير ما دل على كفايه غسل الجمعه عن غسل الجنابه لدلالته على جواز الاكتفاء به عن غسل الجنابه، و إلا فمقتضى القاعده هو البطلان.

فإذا أتى بصلاه العصر باعتقاد أنه أتى بصلاه الظهر قبلها بحيث لو كان عالما بعدم إتيانه بالظهر لم يأت بصلاه العصر جزما بل كان يأتى بصلاه الظهر، أو انه اتى بصلاه الفجر قضاء معتقدا بإتيانه لها أداء فى وقتها كما إذا جرت عادته على الإتيان بصلاه الفجر قضاء بعد الإتيان بها أداء بحيث لو كان عالما بعدم إتيانها أداء لقصد بما اتى به الأداء دون القضاء، أو أنه أتى بصلاه الظهر باعتقاد انه لم يأت بها قبل ذلك.

ففى جميع هذه الصور لا بد من الحكم ببطلان الصلاه المأتى بها- بحسب القاعده فلا يقع ما أتى به عصرا كما أنها لا تحتسب ظهرا- فى الصوره الاولى- و لا صلاه فجر قضائيه و لا أدائيه- فى الصوره الثانيه- و لا يحتسب ما اتى به عصرا فى الصوره الثالثه، بل لا بد من الحكم بفساد ما اتى به من الصلاه مع قطع النظر عن النص الوارد فى الصوره الأولى، حيث دل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧

.....

على احتسابها ظهرا، لانه أربع مكان أربع «١».

إلا أن الكلام فيما تقتضيه القاعده و قد عرفت أنها تقتضى البطلان و ذلك لتغاير المأتى به و المأمور به و اختلافهما بحسب

اختلاف القصود، فان القصد هو المناط فى التمايز بين مثل الظهرين، و صلاتى الفجر و نافلتها، و صلاه الأءاء و القضاء على ما استفدناه من الروايات من أنها حقوق مختلفه باختلاف القصود، و ليست طبيعه واحده.

فقد دلنا صحيحه عبيد بن زراره. الا ان هذه قبل هذه «٢» على مغايره صلاتى العصر و الظهر، حيث أشار بكل من كلمتى «هذه» إلى إحدى الصلاتين، و لو لا مغايرتهما لم يكن معنى لقوله: هذه و هذه، لأنهما- وقتئذ- شىء واحد مركب من ثمان ركعات و بحسب الطبع يكون إحدى الأربعة منها سابقه على الأخرى من دون حاجه فى ذلك الى البيان و التبيه.

و أيضا يدلنا على ذلك ما ورد فى العءول من الفريضه إلى النافله و من الحاضره إلى الفائته، و من اللاحقه إلى السابقه.

كما يمكن الاستدلال على التغاير فى الأغسال بما دل على انها حقوق متعدده، حيث قال-ع- فإذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءها عنك غسل واحد «٣» و مع التغاير بحسب الطبيعه كيف يعقل الحكم بصحه المأتى به فى محل الكلام، لان ما وقع لم يقصد و ما قصد لم يقع، و ان كان لو علم بالحال لأتى بما هو المأمور به فى حقه و ترك ما بيده غير ان كونه كذلك لا يقتضى الحكم بصحه عمله بعد عدم انطباق المأمور به على المأتى به فى الخارج اللهم إلا أن يقصد الفريضه الواقعيه بحسب الواقع، كما إذا أتى بها

(١) المرويه فى ب ٦٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٤٣ من أبواب الجنابه من الوسائل.

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨

.....

بقصد ما

هو فريضه الوقت غير انه أخطأ و طبقها على صلاتى الظهر و العصر فإنها حينئذ تقع صحيحه، لأن الواجب الواقعى مقصود- وقتئذ- إجمالاً و هو يكفى فى الحكم بصحة العمل و ان أخطأ فى تطبيقه.

و ما سردناه هو الميزان الكلى فى باب الامتثال، و لا معنى فيه للداعى و التقييد فإن الأمور به، إذا كان بحيث ينطبق على المأتى به فى الخارج، فلا- مناص معه من الحكم بالصحة و لا موجب للحكم بالبطلان، و إذا لم ينطبق على المأتى به لكونهما طبيعتين متغيرتين فلا مناص من الحكم بالبطلان هذا كله بحسب كبرى المسأله.

و أما تطبيقها على المقام، فالمكلف إذا توضعاً بنيه التجديد، ثم ظهر انه كان محدثاً بالأصغر- رافعا- أو توضعاً بنيه رفع الكراهه عن الأكل أو الجماع لا اعتقاده بجنابته ثم ظهر انه كان محدثاً بالأصغر فقد عرفت انه لا يأتى فيه احتمال التقييد و الداعى بوجه، فان باب الامتثال أجنبى عن ذلك بالكليه بل المدار فيه على ملاحظه أن المأتى به هل يتحد مع ما هو المأمور به فى حق المكلف و ينطبق عليه أو لا؟

إذا لا- بد من النظر إلى ان الموضوع التجديدى هل يتغير مع الموضوع الراجع للحدث حقيقه، و ان كلا- منهما طبيعه مغايره مع الأخرى حتى يحكم بفساد وضوئه، لعدم انطباق المأمور به على المأتى به، أو انها متحدان و لا تغاير بينهما؟ و حينئذ يحكم بصحته.

الثانى هو الأظهر، لعدم الفرق فى الموضوع بين المتجدد منه و غيره إلا فى الأوليه، و الثانويه، و التقديم و التأخير، و ذلك لوضوح أن حقيقه الموضوع إنما هى الغسلتان و المسحتان، مع إتيانهما بنيه صالحه و لا يعتبر فى حقيقته شىء زائد عليه،

و ارتفاع الحدث به حكم شرعى مترتب عليه، لانه من مقوماته و أركانه إذا فالمتجدد متحد مع غيره و ينطبق عليه الطبيعه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩

.....

المأمور بها و ان قصد به التجديد، لان التجديد كغير التجديد هذا كله فى الوضوء المتجدد و أما الوضوء بنيه رفع الكراهه ممن هو محدث بالحدث الأ-كبر فقد حكى المحقق الهمداني «فده» عن صاحب الحدائق أن إطلاق الوضوء على الوضوء المجامع للحدث الأ-كبر- أعنى الوضوء الذى أتى به المكلف بنيه رفع الكراهه- مثلا- و هو محدث بالحدث الأ-كبر- إنما هو من باب المجاز، لانه لا يرفع الحدث فلا يكون بوضوء حقيقه، و هو نظير إطلاق الصلاه على صلاه الميت إذا فهو طبيعه مغايره للوضوء الصادر من المحدث بالأصغر.

و هذه الدعوى- على تقدير صحتها- تقتضى الحكم ببطان الوضوء فيما إذا قصد به رفع الكراهه- مثلا- لعدم انطباق المأمور به على المأتى به حينئذ، و اختلافهما بحسب الحقيقه، و معه لا بد من الحكم بالبطان.

و لكن هذه الدعوى مما لا- يمكن المساعده عليه، لان الوضوء ليس إلا مسحتان و غسلتان مع الإتيان بهما بنيه صالحه و هما متحققان فى الوضوء الصادر من المحدث بالحدث الأ-كبر أيضا و اما ارتفاع الحدث به و عدمه فقد عرفت انه حكم شرعى طارئ عليه، لانه من مقومات الوضوء و معه كيف يقاس ذلك بصلاه الميت التى لا يعتبر فيها شىء من الركوع و السجود و غيرهما مما يعتبر فى الصلاه و قد استفدنا من الروايات انهما من مقومات الصلاه.

لا يقال: ان مجرد الشك فى أن الوضوء من المحدث بالأ-كبر متحد مع الوضوء الصادر من غيره- حقيقه- أو انهما طبيعتان

متعددان، كاف في الحكم بالبطلان و عدم جواز الاقتصار عليه.

لأنه يقال: ان مجرد الشك في ذلك و ان كان يكفي في ذلك، إلا

التفويض في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠

(مسأله-٤) لا يجب في الوضوء قصد موجه، بان يقصد الوضوء لأجل خروج البول، أو لأجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات و تبين ان الواقع غيره صح (١) إلا أن يكون على وجه التقييد (٢)

ان إطلاق أدلته أعنى ما دل على أن الوضوء غسلتان و مسحتان، مع النيه الصالحه لا- تبقى مجالاً- للشك في أنهما متحدتان بحسب الطبيعه أو متغايرتان؟

و على الجملة أن الوضوء حقيقه واحده سواء أصدر من المحدث بالأكبر أم من المحدث بالأصغر، فإذا كانت الطبيعه متحده تنطبق الأمور به على المأتي به، و بذلك يحكم بصحة الوضوء و ارتفاع الحدث بكل من الوضوء المتجدد و الوضوء المأتي به بنيه رفع الكراهه- مثلاً- فيما إذا ظهر انه محدث بالحدث الأصغر واقعا، و ان كان الحكم بالارتفاع في الوضوء التجديدي أظهر من ارتفاعه في الوضوء المأتي به بنيه رفع الكراهه.

عدم اعتبار قصد الموجب:

(١) و ذلك لما تقدم من ان الوضوء هو الغسلتان و المسحتان مع الإتيان بهما بنيه صالحه، و هذا هو الذى يترتب عليه الحكم بارتفاع الحدث أو إباحه الدخول في الغايات المترتبه عليه و لا اعتبار بقصد كونه رافعا لحدث النوم أو البول أو غيرهما.

(٢) و هذا منه «قده» اما بمعنى الجزم بالبطلان عند الإتيان به على وجه التقييد، و اما بمعنى عدم الحكم فيه بصحة الوضوء للاستشكال فيه، و الاحتمال الثاني أظهر لمطابقته لاستشكاله «قده» في المسأله المتقدمه.

و كيف كان- فقد عرفت ان في أمثال المقام اعنى باب الامثال لا سبيل

الى التقييد، بل المناطق فيه انما هو انطباق المأمور به على المأتى به

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١

(مسأله- ٥): يكفى الوضوء الواحد للاحداث المتعدده (١) إلا إذا قصد رفع طبيعه الحدث، بل لو قصد رفع أحدها صح و ارتفع الجميع إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض، فإنه يبطل، لانه يرجع الى قصد عدم الرفع.

ففي الخارج، و عدم مدخلية شىء من القيود المقصوده فى صحته، و بما ان الوضوء هو الغسلتان و المسحتان مع إضافتهما الى الله سبحانه نحو اضافته فلا محاله ينطبق على الوضوء المأتى به بنيه رفع الحدث البولى دون النوى - مثلاً- و أما قصد كونه رافعا للحدث من جهه دون جهه فهو مما لا مدخلية له فى صحه الوضوء لما مر من ان ارتفاع الحدث به و عدمه حكم شرعى طراً على الوضوء، و ليس أمراً راجعاً الى المكلف ليقصده أو لا- يقصده فان ما هو تحت قدرته و اختياره انما هو الإتيان بالغسلتين و المسحيتين بنيه صالحه، و المفروض تحققه فى المقام و مع انطباق المأمور به على المأتى به لا موجب للتوقف فى الحكم بصحته.

كفايه الوضوء الواحد للاحداث المتعدده:

(١) و لنفرض الكلام فيما إذا حدثت الاحداث المتعدده فى زمان واحد من دون تقدم شىء منها على الآخر بحسب الزمان، كما إذا بال و تغوط معاً. و قد ظهر حكم هذه المسأله مما سردناه فى الفروع المتقدمه. و ذكرنا غير مره أن ارتفاع الحدث حكم شرعى قد طراً على الوضوء و غير راجع الى اختيار المكلف أبداً، إذا فلا أثر لقصد المكلف الرفع من جهه دون جهه.

لأنه إذا أتى بطبيعه التوضؤ قاصداً بها ربه فقد ارتفعت الاحداث

التنقيح فى شرح

(مسأله - ٤): إذا كان للوضوء غايات متعدده (١) فقصد الجميع حصل امتثال الجميع، و أثبت عليها كلها، و ان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبه اليه و يثاب عليه. لكن يصح بالنسبه إلى الجميع، و يكون أداء بالنسبه الى ما لم يقصد، و كذا إذا كان للوضوء المستحب غايات عديده.

و إذا اجتمعت الغايات الواجبه و المستحبه أيضا يجوز قصد الكل، و يثاب عليها، و قصد البعض دون البعض، و لو كان ما قصده هو الغايه المندوبه، و يصح معه إتيان جميع الغايات، و لا- يضر في ذلك كون الوضوء عملا- واحدا لا- يتصف بالوجوب و الاستحباب معا. و مع وجود الغايه الواجبه لا يكون إلا واجبا، لانه على فرض صحته لا ينافى جواز قصد الأمر الندبي، و ان كان متصفا بالوجوب فالوجوب الوصفى لا ينافى الندب الغائى.

لكن التحقيق صحه اتصافه فعلا بالوجوب و الاستحباب من جهتين.

بأجمعها بذلك اللهم إلا- أن يشرّع في امثاله تشريعا بان يقصد امتثال الأمر بالوضوء الرافع للحدث البولى دون النومي، و هو تشريع محرم، لوضوح انه ليس لنا أمر شرعى مختص بالوضوء الرافع لبعض الاحداث دون بعض و هذا فرض خارج عن محل الكلام.

تعدد غايات الوضوء:

(١) قد تكون الغايات واجبه كلها، و قد تكون مستحبه كذلك ففي هاتين الصورتين لا إشكال في ان المكلف إذا أتى به بغايه واجبه أو مستحبه ترتبت عليه الغايات الواجبه أو المستحبه كلها، إلا- انه لا- يقع امتثالا- إلا- لخصوص الغايه الواجبه التى أتى به لأجلها أعنى الغايه المقصوده له، و أما غيرها من الغايات غير المقصوده له فلا تقع امتثالا لها، لعدم قصدها على

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣

الفرض، و ان كانت تقع صحيحه لتحقق ما هو مقدمتها على الفرض.

و كذلك الحال فى الغايات المستحبه، لأنه إنما يثاب بخصوص الغايه المندوبه التى قصدها دون غيرها، لعدم قصد امتثالها و ان كانت- كالواجبه- تترتب عليه لا محاله لحصول ما هو مقدمها كما مر.

و ثالثه تختلف الغايات المقصوده، الوضوء المأتى به فيكون بعضها من الغايات الواجبه المستحبه و ذلك وضوء بعد الفجر، حيث ان له غايتان: «إحداهما»: نافله الفجر المستحبه، و «ثانيتها»: صلاه الفجر الواجبه و فى هذه الصوره قد يأتى به المكلف بقصد كلتا الغايتين، و لا إشكال فى صحته وقتئذ، و يجوز له الدخول فى كل من الغايتين المذكورتين، لاندكاك الأمر الاستجابى فى الأمر الوجوبى.

و قد يأتى به بقصد الغايه الواجبه، و فى هذه الصوره أيضا لا إشكال فى صحته و جواز دخوله فى كلتا الغايتين، أما دخوله فى الغايه الواجبه فالوجه فيه ظاهر.

و أما دخوله فى المستحبه، فلأجل حصول ما هو مقدمتها فى نفسها و انما الخلاف و النزاع فيما إذا اتى به بقصد الغايه المستحبه فهل يحكم حينئذ بصحة وضوءه، و يسوغ له الدخول فى كلتا الغايتين المترتبتين عليه، أو لا بد من الحكم بالبطلان، و لا يترتب عليه شىء من غايته؟

يبتنى الإشكال فى صحة الوضوء حينئذ على استحاله اجتماع الوجوب و الاستجاب فى شىء واحد، لأنهما ضدان لا يجتمعان فى محل واحد، و مع فرض ان الوضوء مقدمه للغايه الواجبه يتصف لا- محاله بالوجوب، و بعد ذلك يستحيل أن يتصف بالاستجاب، و بما أنه قد قصد به الغايه المستحبه له فيحكم على الوضوء بالفساد، لأن ما قصده من الأمر الاستجابى لم يقع و الأمر الوجوبى الذى اتصف به الوضوء لم

.....

بالفساد كما مر.

ثم ان الاستشكال في المسأله بما تقدم تقريره يبتنى على القول بوجوب مقدمه الواجب شرعا، و أما إذا أنكرنا ذلك و قلنا بأنه لا دليل على وجوب مقدمه الواجب شرعا- على ما قويناه في محله- فلا إشكال في المسأله بوجه.

و ذلك لان وجوب مقدمه- عقلا- أعنى اللابديه العقليه غير مناف للحكم باستحباب المقدمه- فعلا- فيقال انها لما كانت مقدمه للغايه المستحبه فلا محاله تكون مستحبه- فعلا- من غير أن يكون ذلك منافيا لشيء.

كما أنه يبتنى على القول بوجوب المقدمه مطلقا. و أما بناء على ان الواجب من المقدمه هي التي يقصد بها التوصل إلى ذى المقدمه، كما ذهب اليه شيخنا الأنصارى «قده» و قواه شيخنا المحقق «قده» فلا محاله يرتفع الإشكال في المسأله.

نظرا الى ان المفروض عدم قصد المتوضى التوصل به الى الواجب و حيث ان الواجب من المقدمه ليس هو الطبيعي على إطلاقه بل انما هو حصه خاصه منه، و هي للمقدمه التي قصد بها التوصل الى الواجب فلا يتصف الموضوع بالوجوب- في المقام- و معه لا مانع من الحكم باستحبابها- فعلا- و هذا بخلاف ما إذا قلنا بوجوب المقدمه على نحو الإطلاق فإنه حينئذ يمكن أن يقال: ان الموضوع الذي له غايتان إحداهما واجبه و الأخرى مستحبه إذا أتى به بقصد الغايه المستحبه وقع فاسدا، و ذلك لأن الاستحباب انما نشأ عن عدم مقتضى للوجوب و لا ينشأ من مقتضى لعدم الوجوب فان الاستحباب إنما ينشأ عن الملاك غير البالغ حد الإلزام أعنى عدم كون الملاك ملزما، و لا ينشأ عن الملاك الملزم لعدم الوجوب إذا فهو لا

يقتضى عدم الوجوب. و أما الوجوب فهو مقتضى لعدم الاستحباب لنشوه عن الملاك الملزم للوجوب، و هو يمنع عن تركه، و معه لا يبقى اى نزاع فى البين،

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥

.....

لوضوح انه لا تنافى بين المقتضى، و اللامقتضى، فإذا تحقق الوجوب ارتفع الاستحباب لا محاله.

و على الجملة الوضوء إذا كان مقدمه للواجب اتصف بالوجوب- لا محاله- و هذا يمنع عن اتصافه بالاستحباب، و يصح معه ان يقال: ان ما قصده من الاستحباب لم يقع: و ما وقع من الأمر الوجوبى لم يقصد فلا بد من الحكم بالفساد.

و الجواب عن ذلك: ان المكلف قد يأتى بالوضوء قاصدا به الغايه المستحبه من دون أن يقصد الأمر الندبى المتعلق بالوضوء، و هذا مما لا إشكال فى صحته. بل هو خارج عن محل الكلام، لوضوح أن قصد الغايه المندوبه غير مناف لوجوب الوضوء، فان للمكلف أن يأتى بالوضوء الواجب بداعى الوصول به الى تلك الغايه المندوبه كنافله الفجر، فإنها مستحبه سواء أ كان الوضوء أيضا مستحبا أم لم يكن، فلا ينافى الوجوب الوصفى- فى الوضوء- للندب الغائى بوجه كما أشار إليه الماتن «قده» و ما أفاده من المتان بهمكان.

□

فان المكلف- حينئذ- قد أتى بالغسلتين و المسحنتين متقربا بهما الى الله سبحانه، فلا مناص معه من أن يحكم بصحته، كما انه يصح أن يؤتى به الغايه الواجبه المترتبه عليه أيضا لتحقيق الطهاره التى هى المقدمه للصلاه الواجبه.

و اخرى يأتى بالوضوء و يقصد به الأمر الندبى المتعلق به دون الغايه المندوبه المترتبه عليه، و هذا هو الذى وقع الكلام فى صحته و فساده بدعوى ان مع الوجوب المقدمى الغيرى- شرعا- لا يعقل ان يتصف الوضوء بالاستحباب.

أجاب الماتن «قده» عن ذلك بأنه لا مانع من اجتماع الحكمين أعنى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦

.....

الوجوب و الاستحباب فى مورد واحد بعنوانين لجواز اجتماع الأمر و النهى إذا كان المجمع معنونا بعنوانين و جهتين، فإذا أمكن اجتماع الحرمة و الوجوب فى محل واحد أمكن اجتماع الوجوب و الاستحباب أيضا إذا كانا بعنوانين متعددين، و الأمر فى المقام كذلك، فيقال باستحباب الوضوء بعنوان أنه مقدمه للمستحب كما يحكم بوجوبه من حيث انه مقدمه للواجب هذا.

و ما أجاب به «قده» عن الاشكال ساقط رأسا، و ذلك لان اجتماع الأمر و النهى و ان كان ممكنا على ما حققناه فى محله غير انه انما يجوز فيما إذا كان التركب انضماميا، و الجهتان تقيديتان و العنوانان فى المقام ليسا كذلك بل انما هما تعليلتان و الحكمان واردان على مورد واحد حقيقى بعلتين (أحدهما): كون الوضوء مقدمه للمستحب و (ثانيتها): كونه مقدمه للواجب.

و معه لا يمكن الحكم بجواز الاجتماع و نظيره ما إذا أوجب المولى إكرام العالم و حرّم إكرام الفساق و انطبق العنوانان على زيد العالم الفاسق فى الخارج فإنه يستحيل ان يتصف إكرامه بالحرمة و الوجوب لفرض انه موجود شخصى لا تعدد فيه، فلا مناص اما ان يحكم بحرمة إكرامه، و اما بوجوبه، و الجهتان التعليلتان غير مفيدتين لجواز الاجتماع فهذا الجواب ساقط.

و الصحيح فى الجواب عن الاشكال - بناء على القول بوجوب المقدمه مطلقا- ان يقال ان الوجوب انما ينافى الاستحباب بحده و هو الترخيص فى الترك لما قدمناه فى محله من ان الاستحباب انما ينتزع عن الأمر المتعلق بشىء فيما إذا قامت قرينه على الترخيص فى الترك، و من الواضح أن الوجوب

لا يجتمع مع الترخيص فى الترك.

و أما ذات الاستحباب أعنى المحبوبيه و الطلب فهى غير منافيه للوجوب أبدا، لجواز اجتماع الوجوب مع المحبوبيه فيندك ذات الاستحباب فى ضمن

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧

.....

الوجوب و من الظاهر ان المقرب انما هو ذات الاستحباب دون حده، كما ان الداعى إلى إتيانه هو ذلك دون الحد، لوضوح انه يأتى به لمحبوبيته، لا لكونه مرخصا فى الترك.

و هذا هو المراد بانداك الاستحباب فى الوجوب، و لا يراد به اندك الاستحباب بحده فى الوجوب لضروره انه بحده مبائن للوجوب، بل المراد هو اندك ذات الاستحباب فى الوجوب، و عليه فلا- مانع من أن يكون الموضوع واجبا، بالفعل و مستحبا أيضا أى محبوبا و ذا ملاك للطلب.

هذا كله إذا لم نقل باختصاص الوجوب الغيرى المقدمى بالمقدمه الموصله و هى التى يقع فى سلسله عله الفعل و الواجب، و قلنا بوجوب المقدمه على نحو الإطلاق.

و أما إذا خصصنا الوجوب الغيرى بالمقدمه الموصله إلى الواجب كما قويناه فى محله، فان كان قد اتى المكلف بالموضوع بداعى الغايه المستحبه و لم توصل ذلك الى الصلاه الواجبه فلا إشكال فى صحته، لأن هذه الحصه الحاصله من الموضوع ليست متصفه بالوجوب المقدمى- لعدم كونها موصله- و مع عدم اتصافها بالوجوب فأى مانع من استحبابها لأنها مقدمه لغايه مستحبه و هذا ظاهر.

و ان كان قد اتى به المكلف بداعى الغايه المستحبه و كان موصلا الى الواجب فعلى القول بوجوب المقدمه الموصله لا بد من الحكم بوجوبه و حينئذ ان قلنا بما أسلفناه آنفا من أن الوجوب غير مناف للاستحباب- فى ذاته- و انما ينافى الاستحباب بحده، فلا تنافى بين الحكم بوجوب الموضوع و

استجابته فلا- كلام و أما إذا لم نقل بصحته لتنافي الوجوب مع الاستحباب مطلقا فلا يمكننا الحكم حينئذ بفساد الوضوء، لان الحكم بفساد الوضوء يستلزم عدم الفساد، و كل ما استلزم وجوده عدمه فهو محال.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨

فصل في بعض مستحبات الوضوء «الأول»: أن يكون بمدّ و هو ربع صاع، و هو ستمائه و أربعة عشر مثقالا و ربع مثقال. فالمدّ مائه و خمسون مثقالا و ثلاثه مثاقيل، و نصف مثقال و حمصه و نصف.

بيان ذلك: ان الوضوء الذى أتى به بداعى الأمر الاستجابى- و هو مقدمه موصله إلى الواجب- على هذا باطل فى نفسه لان ما قصده لم يقع و ما وقع لم يقصد، فإذا كان فاسدا لم يكن مقدمه موصله إلى الواجب، لأن الموصله هى المقدمه الصحيحه دون الفاسده، إذ لا إيصال فى الفاسده و معه لا يتصف بالوجوب- لاختصاصه بالموصله- و إذا لم يكن واجبا فلا محاله يقع صحيحا، لأن المانع عن صحته انما هو الوجوب، و مع عدمه فهو أمر مستحب، لمكان أنه مقدمه للمستحب، و قد أتى به المكلف بداعى الأمر الاستجابى المتعلق به فلا مناص من الحكم بصحته.

فصل فى بعض مستحبات الوضوء

اشاره

تنبيه: استحباب أكثر الأمور التى ذكرها الماتن «قده» فى المقام لما لم يثبت إلا بروايات ضعاف كان الحكم باستحبابها- لا محاله- متوقفا على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن، و حيث انها لم تثبت عندنا بدليل و لم يمكن استفادتها من الروايات المشتهره ب «أخبار من بلغ» لم يسعنا

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩

«الثانى»: الاستياك بأى شىء كان و لو بالإصبع، و الأفضل عود الأراك.

«الثالث»: وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين.

«الرابع»:

غسل اليدين قبل الاغتراف مره فى حدث النوم و البول و مرتين فى الغائط.

«الخامس»: المضمضه و الاستنشاق، كل منهما ثلاث مرات، بثلاث أكف، و يكفى الكف الواحده أيضا لكل من الثلاث.

«السادس»: التسميه عند وضع اليد فى الماء، أو صبه على اليد و أقلها: بسم الله، و الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم و أفضل منهما: بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين.

«السابع»: الاغتراف باليمنى و لو لليمنى، بأن يصبه فى اليسرى ثم يغسل اليمنى.

«الثامن»: قراءه الأدعيه المأثوره عند كل من المضمضه و الاستنشاق و غسل الوجه و اليدين، و مسح الرأس و الرجلين.

«التاسع»: غسل كل من الوجه و اليدين مرتين.

«العاشر»: أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسله الاولى، و فى الثانيه باطنهما، و المرأه بالعكس.

«الحادى عشر»: أن يصب الماء على أعلى كل عضو و أما الغسل من الأعلى فواجب.

الحكم باستحبابها، فلو أتى بها رجاء كان أحسن و أولى، لترتب الثواب عليه - حينئذ - على كل حال.

إذا ليس هنا أمر قابل للبحث عنه إلا - مسأله واحده و هى استحباب الغسل - فى الوجه و اليدين - مرتين، فإنها قد وقعت محل الخلاف و مورد الكلام بين الأصحاب «قدم» فنقول:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠

«الثانى عشر»: أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه، لا بغمسه فيه.

«الثالث عشر»: أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع و ان تحقق الغسل بدونه.

«الرابع عشر»: ان يكون حاضر القلب فى جميع أفعاله.

«الخامس عشر»: أن يقرأ القدر حال الوضوء.

«السادس عشر»: أن يقرأ آيه الكرسي بعده.

«السابع عشر»: ان يفتح عينه حال غسل الوجه.

استحباب الغسل ثانيا:

المعروف المشهور بينهم هو استحباب الغسل مرتين في كل من

الوجه و اليدين، و ذهب بعضهم الى عدم مشروعيه التثنيه فى الغسل، و عن ثالث القول بالمشروعيه فحسب و قال ان تركه أفضل من فعله نظير صلاه النافله و الصوم فى الأوقات المكروهه، و الصحيح هو ما ذهب اليه المشهور فى المسأله و ذلك لما ورد فى عده روايات- فيها الصحيحه و الموثقه و غيرهما- من أن الوضوء مثنى مثنى، أو مرتين مرتين.

□

ففى صحيحتى معاويه بن وهب و صفوان عن أبى عبد الله-ع- ان الوضوء مثنى مثنى «١» و فى روايه زراره أيضا ذكر ذلك و زاد: من زاد لم يوجر عليه «٢»، و فى موثقه أو صحيحه يونس بن يعقوب «يتوضأ مرتين مرتين «٣»».

ثم ان معنى مثنى مثنى هو الإتيان بالشىء مرتين من دون فصل، و هو المعبر عنه فى الفارسيه ب «جفت جفت» إذا فهذه الروايات واضحه الدلاله

(١) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ١ من أبواب أحكام الخلوه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١

.....

على استحباب الغسل مرتين و معها لا مجال للاستشكال فى المسأله، و أما ما ذهب اليه الصدوق «قده» من حمل المرتين على التجديد و دعوى دلالتها على استحباب الإتيان بالوضوء بعد الوضوء فلا يمكن المساعده عليه بوجه كيف و الوضوء المتجدد انما هو بعد الوضوء الأول بزمان- لا- محاله- و معه لا يصدق «مثنى مثنى» كما عرفت. فالأخبار المتقدمه ظاهره الدلاله على استحباب الغسل مرتين فى كل من الوجه و اليدين.

و أما ما ورد فى مقابلها مما دل على عدم استحباب الغسل مرتين، أو عدم جوازه فهى أيضا

عده روايات: ففي بعضها: والله ما كان وضوء رسول الله إلا مره مره «١» غير انها ضعاف و غير قابله للاعتماد عليها في شىء، و من الممكن حملها على ما إذا اعتقد المكلف وجوب الغسل ثانيا بقرينه ما في روايه ابن بكير من أن من لم يستيقن ان واحده من الوضوء تجزيه لم يوجر على الثنتين «٢» و ذلك لأنه من التشريع المحرم، و لا يبقى بعد ذلك شىء مما ينافى استحباب الغسل مرتين إلا أمور:

ما توهم منافاته لاستحباب الغسل ثانيا:

«الأول» الوضوءات البيانيه، لأنها على كثرتها و كونها وارده في مقام البيان غير متعرضه لاستحباب الغسل مرتين، و انما اشتملت على اعتبار غسل الوجه و اليدين و لزوم المسح على الرأس و الرجلين، فلو كانت التثنيه مستحبه في غسل الوجه و اليدين لكانت الأخبار المذكوره مشتمله على بيانها لا محاله.

□
«الثاني»: موثقه عبد الكريم بن عمرو قال: سألت أبا عبد الله -ع-

(١) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢

.....

عن الوضوء فقال ما كان وضوء على -ع- إلا مره مره «١» و بمضمونها غيرها من الروايات، فلو كان الغسل ثانيا امرا مستحبا و أفضل في الشريعه المقدسه فكيف التزم على -ع- بالوضوء مره مره طيله حياته؟! «الثالث»: صحيحه زراره قال: قال أبو جعفر -ع- ان الله و تر يحب الوتر فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه و اثنتان للذراعين .. «٢» و هذه الأمور هي التي تبعد الاستدلال، بالأخبار المتقدمه على استحباب الغسله الثانيه في كل من الوجه و اليدين.

و لكن الصحيح ان الوجوه المتقدمه غير منافية للمدعى و ذلك

لأن الأخبار البيانية ناظره إلى بيان ما يعتبر في كيفية الوضوء من غسل اليدين إلى الأصابع و مسح الرأس و الرجلين على النحو الدائر المتعارف لدى الشيعة إيدانا بأن وضوء العامه أجنبي عن وضوء رسول الله -ص- و انه ليس بوضوئه -ص- بل ان وضوءه ليس إلا ما هو الدائر عند الشيعة، و الى ذلك يشير بقوله -ع- في جملة من الروايات- إلا أحكى لكم وضوء رسول الله -ص- أو ما هو بمعناه فليلاحظ «٣» و ليست ناظره إلى بيان الكم و العدد و اعتبار الغسل الواحد فيه أو المتعدد فهذا الوجه ساقط.

□
و أما صحيحه زراره فهي بقرينه اشتمالها على كلمه يجزئك واردة لبيان اعتبار الغسل الواحد في مقام الأجزاء بمعنى ان الله وتر و قد أمر بالغسل مره و هو الغسل الواجب في الوضوء، و يجوز الاكتفاء به في مقام الامتثال و أما الغسل الزائد على ذلك- أعنى الغسل الثاني- فهو أمر مستحب،

(١) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣

.....

□
و قد زاده رسول الله -ص- على ما في بعض الروايات «١».

و أما ما دل على أن أمير المؤمنين -ع- كان ملتزماً بالغسل مره في وضوئه فليس إلا حكاية فعل صادر عنه و هو مجمل غير مبين الوجه في الروايه فلا- ينافي الأخبار المعتبره الداله على أن الغسل ثانيا أمر مندوب في الشريعه المقدسه و غايه الأمر انا لا نفهم الوجه في فعله -ع- و انه لما ذا كان ملتزماً بالغسل الواحد و لا يمكننا رفع اليد

عن الأخبار الظاهره بالفعل المجمل و هذا ظاهر.

و لعل فعله هذا من جهه ان له سلام الله عليه كالنبي - ص - أحكاما اختصاصيه، كعدم حرمة دخوله المسجد في حال جنابته على ما اشتملت عليه الروايات فليكن هذا الحكم أيضا من تلك الأحكام المختصه به.

و يؤكد هذا الاحتمال روايه داود الرقي عن أبي عبد الله - ع - حيث قال: ما أوجه الله فواحد و أضاف إليها رسول الله - ص - واحده لضعف الناس «٢» إذ الناس لا يباليون و لا يهتمون بأفعالهم فقد يتسامحون فلا يغسلون موضعا من وجوههم و أيديهم فأمر - ص - بالغسل ثانيا، لاسباغ الوضوء و من هنا يظهر ان استحباب الغسل الثاني في الوضوء انما يختص بالرعايا لأنهم الذين لا يباليون في أفعالهم و واجباتهم و هم الضعفاء في دينهم دون المعصومين - ع - إذ لا ضعف في أيمانهم و لا يتصور فيهم الغفله أبدا، و على هذا تحمل الأخبار الداله على أن رسول الله - ص - كان يتوضأ مره مره «٣» - على تقدير صحه أسانيدها.

و كيف كان فسواء صح هذا الاحتمال أم لم يصح لا يسوغ لنا رفع اليد عن الروايات الظاهره لأجل حكاية فعل مجمل الوجه، فإنه نظير ما إذا

(١) راجع ب ٣١ و ٣٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) راجع ب ٣١ و ٣٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤

.....

شاهدنا أن أمير المؤمنين - ع - يتوضأ مره مره و سمعنا عن الصادق - ع - مشافهه ان الغسل الثاني مستحب فهل كنا نطرح قول الصادق - ع - بمجرد رؤيه ان عليا - ع - توضأ مره مره؟! بل كنا نأخذ بقوله و ان لم

ندر الوجه في عمل أمير المؤمنين -ع.

إذا لا مانع من أن يؤخذ بالأخبار الظاهره في الدلاله على المدعى و هو استحباب الغسله الثانيه في كل من الوجه و اليدين.

نعم روايه ابن أبي يعفور قد دلت على مرجوحيه الغسله الثانيه في الوضوء، حيث روى عن أبي عبد الله -ع- في الوضوء انه قال: □ اعلم ان الفضل في واحده .. «١» فإن مقتضى كون الفضل في الواحده ان الغسله الثانيه مرجوحه و مما لا فضل فيه فيكون معارضه للأخبار الداله على استحباب الغسله الثانيه في الوضوء.

إلا انها ضعيفه السند و غير قابله للاعتماد عليها، لان محمد بن إدريس رواها عن نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر و طريقه الى كتاب النوادر مجهول عندنا، إذا فلا معارض للأخبار المتقدمه و مقتضاها هو استحباب الغسله الثانيه في كل من الوجه و اليدين.

و لكن شيخنا الأنصارى «قده» قد احتاط بترك الغسله الثانيه في اليد اليسرى، لاحتمال عدم مشروعيه الغسله الثانيه و معه يقع المسح ببله الغسله غير المشروعه و ليست هي من الوضوء فلا بد من الحكم ببطالانه.

و احتاط سيد اساتيدنا الشيرازى «قده» بترك الغسله الثانيه حتى في اليد اليمنى فيما إذا كان غسل اليد اليسرى على نحو الارتماس الذى لا يحتاج معه إلى إمرار اليد اليمنى عليها حتى تكون البله الموجوده في اليمنى مستنده الى بله اليد اليسرى - و المفروض ان بلتها بله الغسله الأولى - التى هي من

(١) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥

فصل في مكروهاته «الأول»: الاستعانه بالغير في المقدمات القريبه كان يصب الماء في يده. و أما في نفس الغسل فلا يجوز.

«الثانى»: التمدل بل

مطلق مسح الببل.

«الثالث»: الوضوء فى مكان الاستنجاء.

«الرابع»: الوضوء من الآنيه المفضضة أو المذهبه أو المنقوشه بالصور.

«الخامس»: الوضوء بالمياه المكروهه كالشمس، و ماء الغساله

الوضوء- لفرض انا تركنا الغسله الثانيه فى اليسرى للاحتياط.

و أحتاط المحقق الميرزا محمد تقى الشيرازى «قده» بترك الغسله الثانيه فى الوجه أيضا فيما إذا احتيج فى المسح الى بلته. و هذه الاحتياطات كلها بملاك واحد، و هو ان لا يقع المسح ببله الغسله التى ليست هى من الوضوء و لا إشكال فى أنها احتياط و الاحتياط حسن على كل حال.

فصل فى مكروهاته

الكلام فى مكروهات الوضوء هو الكلام فى مستحباته و قد عرفت أن أكثرها تبتنى على القول بالتسامح فى أدله السنن فكذلك الحال فى مكروهاته بناء على تعميم القاعده للمكروهات أيضا فليلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦

من الحدث الأ-كبر، و الماء الآجن، و ماء البثر قبل نزع المقدرات، و الماء القليل الذى ماتت فيه الحيه أو العقرب، أو الوزغ، و سؤر الحائض، و الفار، و الفرس و البغل، و الحمار، و الحيوان الجلال، و آكل الميتة، بل كل حيوان لا يؤكل لحمه.

فصل فى أفعال الوضوء «الأول»: غسل الوجه (١) وحده (٢) من قصاص الشعر الى الذقن طولاً، و مما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً و الأنزع و الأغم

فصل فى أفعال الوضوء

[«الأول»: غسل الوجه]

اشاره

(١) لأن الوضوء غسلتان و مسحتان، و أولى الغسلتين غسل الوجه، و لا إشكال فى وجوبه على ما يأتى فى ضمن أخبار المسأله.

(٢) لصحيحه زياره قال لأبى جعفر-ع:- أخبرنى عن حد الوجه الذى ينبغى أن يوضأ، الذى قال الله عز و جل فقال: الوجه الذى قال الله و أمر الله عز و جل بغسله، الذى لا ينبغى لأحد ان يزيد عليه و لا ينقص منه، ان زاد عليه لم يؤجر، و ان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن و ما جرت عليه إصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧

.....

الصدغ من الوجه؟ فقال: لا «١».

و رواه الكلينى «قده» أيضا و زاد لفظه السبابه و قال: ما دارت عليه السبابه و الوسطى و الإبهام.

و لكن ذكر السبابه مستدرك و

مما لا ثمره له، لوضوح ان الوسطى أطول من السبابة، فإذا دارت الوسطى و الإبهام على شىء دارت عليه السبابة أيضا لا محاله، لأنها تقع فى وسط الإبهام و الوسطى، و لعل ذكرها من جهة جريان العمل فى الخارج على اداره السبابة مع الوسطى عند غسل الوجه فإنها لا تنفك عن الوسطى وقتئذ، لا من جهة ان إداره السبابة أيضا معتبره شرعا.

و الذى يشهد على عدم اهتمام الشارع بإداره السبابة، و ان ذكرها من جهة جريان العمل فى الخارج بذلك قوله -ع- و ما جرت عليه الأصابع فلو كانت اداره السبابة أيضا معتبره للزم أن يقول: و ما جرت عليه الأصابع الثلاثة.

ثم ان هذه الصحاحه و غيرها مما وردت فى هذا المقام انما هى بصدد توضيح المفهوم المستفاد من الوجه لدى العرف و ليست فيها أية دلالة على أن للشارع اصطلاحا جديدا فى معنى الوجه و انه حقيقه شرعيه فى ذلك المعنى، و ذلك لان الله سبحانه قد أمر عباده بغسل وجوههم و كانوا يغسلونها من لدن زمان النبى -ص- الى عصر الصادقين -ع- و لم ينقل إلينا انهم كانوا يسألون عما هو المراد بالوجه لدى الشارع. بل كانوا يغسلونه على ما هو معناه المرتكز لدى العرف و لكن زواره أراد أن يصل الى حقيقته فسأله -ع- و أجابه بما قدمنا نقله و كيف كان المعروف المشهور وجوب غسل الوجه من القصاص إلى

(١) المرويه فى ب ١٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨

.....

الذقن طولاً- و بمقدار ما بين الوسطى و الإبهام عرضاً هذا هو المعروف فى تحديد الوجه الواجب غسله فى الوضوء. بل عن بعضهم ان هذا

التحديد مجمع عليه بين الأصحاب «قدس الله أسرارهم».

مناقشه شيخنا البهائي «قده»:

وقد أورد عليه شيخنا البهائي «قده» بأن مبدأ الغسل ان كان هو القصاص بعرض ما بين الإصبعين لدخل النزعتان بذلك تحت الوجه الواجب غسله و هما البياضان فوق الجبين و ذلك لان سعه ما بين الإصبعين تشمل النزعتين قطعاً، مع انهما خارجتان عن المحدود جزماً بل و تدخل الصدغان فيه أيضاً مع عدم وجوب غسلهما على ما صرح به في الصحيحه المتقدمه.

و لأجل هذه المناقشه لم يرتض «قده» بهذا التفسير المعروف عند الأصحاب و فسر الروايه بمعنى آخر يناسب الهندسه و لا يلائم الفهم العرفى أبداً و حاصله:

ان المقدار الواجب غسله انما هو ما تشتمل عليه الإصبعان على وجه الدائره الهندسيه، بان توضع أحدهما على القصاص، و الأخرى على الذقن من دون ان يتحرك وسطهما. بل يدار كل من الإصبعين على الوجه أحدهما من طرف الفوق إلى الأسفل و ثانيهما من الأسفل إلى الفوق، و بهذا تتشكل شبه الدائره الحقيقيه و تخرج النزعتان عن المحدود الواجب الغسل، لأن الإصبع الموضوع على القصاص ينزل إلى الأسفل شيئاً فشيئاً، و النزعتان تقعان فوق ذلك و يكون ما زاد عليه خارجاً عن المحدود، كما تخرج الصدغان و انما عبر «قده» بشبه الدائره، مع ان المتشكل من اداره الإصبعين مع إثبات الوسط هو الدائره الحقيقيه لا ما يشبهها من جهه أن الوجه غير

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩

.....

مسطح، فلو كان مسطحاً لكان الأمر كما ذكرناه و تشكلت من اداره الإصبعين دائره حقيقيه، و لعل الذي أوقعه في هذا التفسير الهندسى هو كلمتا «دارت» و «مستديراً» فحسب من ذلك ان المراد بهما هو الدائره و هي انما

تشكل بما تقدم من وضع إحدى الإصبعين على القصاص، و الأخرى على الذقن و إداره إحداهما من الأعلى إلى الأسفل، و إداره الأخرى من الأسفل إلى الأعلى هذا.

الجواب عن مناقشه البهائي «قده»: و الصحيح هو ما ذكره المشهور و لا يرد عليه ما أورده البهائي «قده» و ذلك لان القصاص ان أخذناه بمعنى منتهى منبت الشعر مطلقا و لو كان محاذيا للجبين - أعنى منتهى منابت الشعر فى النزعتين - فهو و ان كان يشمل النزعتين لا - محاله إلا - أن الظاهر المتفاهم منه عرفا هو خصوص منتهى منبت الشعر من مقدم الرأس المتصل بالجبين، و من الواضح ان وضع الإصبعين من القصاص - بهذا المعنى - غير موجب لدخول النزعتين فى الوجه، لأنهما تبقيان فوق المحدود الذى يجب غسله من الوجه.

و أما الصدغان فان فسرناهما بآخر الجبين - المعبر عنه فى كلماتهم بما بين العين و الإذن - فهما مندرجان فى الوجه فيجب غسله على كلا التفسيرين، كما انهما إذا كانا بمعنى الشعر المتدلى من الرأس أيضا دخل مقدار منهما فى المحدود، و خرج مقدار آخر، فما أورده «قده» على تفسير المشهور غير وارد.

و أما قوله: ما دارت فهو ليس بمعنى الدائره الهندسيه - كما تخيل - بل بمعنى التحريك و الإطافه، كما ان قوله - ع - و ما جرت عليه الإصبعان

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٠

.....

من الوجه مستديرا. بمعنى تحريك الإصبعين على وجه الدائره، و هذا بلحاظ ان الجهه العالیه من الوجه أوسع من الجهه السافله منه، لأنها أضيق كما هو ظاهر، فإذا وضع المتوضى إصبعيه على القصاص كان الفصل بينهما أكثر و أوسع و كلما حركهما نحو الذقن تضيقت الدائره بذلك الى ان يتصلا الى الذقن، كما انه

إذا وضعناهما على الذقن كان الفصل بينهما أقل و أضيق و كلما حركناهما نحو القصاص اتسعت الدائره بذلك لا محاله، و بهذا الاعتبار عبر عنه بالدائره لشباهته إياها.

و أما ما فسّر به الروايه من وجوب غسل الدائره المتشكله من وضع إحدى الإصبعين على القصاص و الأخرى على الذقن فتوجه عليه المناقشه من جهات:

المناقشه مع البهائي «قده» من جهات:

«الأولى»: انا لو سلمنا تماميه ما أفاده «قده» فلا ينبغي التردد في انه على خلاف الظاهر و المتفاهم العرفي من الروايه، و من هنا لم يخطر هذا المعنى ببال أحد من لدن عصر النبي - ص - الى زمان الصادقين - ع - و الفقهاء «قدهم» أيضا لم يفسروها بذلك الى زمان شيخنا البهائي «قده».

«الثانيه»: ان القسمه المتوسطه من الجبين إنما هي على شكل الخط المستقيم و معه لا يمكن ان يراد من الروايه ما ذكره «قده» لان لازم وضع الإصبع على القصاص و إدارته على الوجه بشكل الدائره أن يمر الإصبع على الجبين على نحو يكون المقدار الواقع منه بين الخطين الحادتين - من إمرار الإصبعين عليه - بشكل القوس للدائره. لا بشكل الخط المستقيم، لان جزء الدائره لا مناص من ان يكون قوسا لها، و لا يعقل ان يكون خطأ

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥١

.....

مستقيما أبدا، و مع فرض امرهما على الجبين على هذا النحو بحيث يكون المقدار الواقع من الجبين بينهما، بشكل القوس - كما إذا أمرهما مما يلي طرف عينيه بشكل الدائره - يبقى مقدار من طرفي الجبين في خارج الدائره و لا بد من الحكم بعدم وجوب غسله مع وضوح ان الجبين واجب الغسل بتمامه حتى عند شيخنا البهائي «قده» فما ذهب اليه مما لا يمكن الالتزام به.

«الثالثه»: ان مقتضى صريح

الروايه ان المبدء للوضع فى كل من الإصبعين شىء واحد، كما ان المنتهى كذلك فمبدءؤهما القصاص و منتهاهما الذقن فيوضعان على القصاص و يحركان و ينتهى كل منهما الى الآخر فى الذقن و هذا انما يتم على ما ذكره المشهور. و أما على ما أفاده «قده» فلا محاله يكون مبدءاً للوضع و منتهاه فى كل من الإصبعين غير المبدء و المنتهى فى الإصبع الآخر، فالمبدء للوضع أحدهما هو القصاص، و المنتهى هو الذقن، كما ان المبدء لوضع الإصبع الآخر هو الذقن و المنتهى هو القصاص بان يوضع أحد الإصبعين على القصاص فيحرك الى طرف الذقن و ينتهى اليه، كما يوضع الآخر على الذقن و يحرك الى طرف القصاص و ينتهى اليه، و هذا لعله خلاف صريح الروايه كما مرّ.

«الرابعه»: ان المشاهده الخارجيه قاضيه بعدم تساوى البعد و الفصل الحاصلين بين الإصبعين، مع البعد الموجود بين الذقن و القصاص - غالباً - فان كل شخص إذا وضع إحدى إصبعيه على القصاص و الأخرى على ذقنه ليرى - بالعيان - ان ما بين الإصبعين أطول عن وجهه.

و عليه فإذا وضع إحداهما على القصاص تجاوز الأخرى عن الذقن و وصل الى تحت الذقن بمقدار، كما انه إذا وضع إحداهما على الذقن تجاوز الأخرى عن القصاص و وصل الى مقدار من الرأس فعلى ما فسره «قده» لا بد من التزام وجوب الغسل فى شىء من تحت الذقن أو فوق الجبين و هذا

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٢

و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع (١) كل منهم الى المتعارف فيلاحظ أن اليد المتعارفه فى الوجه المتعارف اين قصاصه؟ فيغسل ذلك المقدار

مما لا يلتزم به هو ولا غيره

من الفقهاء «قدم» فالصحيح إذا هو ما ذهب إليه المشهور من وجوب غسل الوجه من القصاص الى الذقن بالمقدار الذى تدور عليه الوسطى ولإبهام.

وظيفة الأنزع والأغم ونحوهما:

(١) و الوجه فى رجوعهما الى المتعارف ان الوجه محدود بحد و لا يتسع بعدم انبات الشعر على القصاص كما لا يتضيق بإنباته على الجبهه فلا يقال فى الأنزع ان وجهه طويل بل يقال لا شعر على ناصيته، كما لا يقال فى الأغم ان وجهه قصير بل يقال نبت الشعر على جبهته، إذا فمثل الأنزع والأغم لا بد من ان يرجع فى المقدار المغسول من الوجه إلى الأشخاص المتعارفين فى وجوههم وقصاصهم، وهذا مما لا كلام فيه.

وانما الكلام فى ان الأشخاص المتعارفين أيضا مختلفون فى أنفسهم، فقد يكون وجه بعضهم أطول من غيره بمقدار لا يخرجهم عن الوجه المتعارف لدى العرف فيقع الكلام فى أن المدار هل هو على الأطول أو الأقصر بحسب الوجه؟

الظاهر ان الواجب حينئذ انما هو غسل كل مكلف وجه نفسه سواء أ كان أطول أم أقصر من غيره بمقدار لا يضر بكونه متعارفا لدى العرف و ذلك لان العموم- فيما دل على وجوب غسل الوجه فى الوضوء- انحلالى فيجب على كل واحد من المكلفين ان يغسل وجه نفسه من دون نظر الى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٣

.....

وجه غيره هذا كله بالإضافة إلى الاختلاف فى الطول.

و أما بالإضافة إلى عرض الوجه، فإن الأشخاص المتعارفين بحسب الوجه قد يختلفون بكثرة الفصل و الابتعاد بين الإصبعين اعنى الوسطى و الإبهام و قلتها، فترى ان شخصين متحدان من حيث الوجه غير ان الإصبع من أحدهما أطول من إصبع الآخر فهل المدار و

الاعتبار باطولهما فى الإصبع بحيث يجب على أقصرهما إصبعاً ان يغسل المقدار الزائد على ما دارت عليه اصبعاه أو أن الاعتبار بأقصرهما إصبعاً فلا يجب على اطولهما ان يغسل المقدار الزائد على ما دارت عليه إصبعاً أقصرهما بحسب الإصبع؟

الصحيح ان المدار على أقلهما فصلاً- أعنى أقصرهما إصبعاً- وذلك لما تقدم من ان الوجه شىء واحد و ليس له الا حد واحد، و لا يعقل ان يكون له حدان أو أكثر، و المفروض انهما متساويان فى الوجه، فمقتضى إطلاق ما دل على وجوب غسل الوجه فى الوضوء ان أقلهما فصلاً أيضاً مأمور بغسل وجهه بالمقدار الذى تدور عليه اصبعاه فلا يجب عليه الزائد على ذلك بمقتضى تلك المطلقات.

فإذا كان هذا هو حد الوجه الواجب غسله فى أحدهما كان هذا هو الحد فى وجه الآخر- أعنى أكثرهما فصلاً- لا محاله لتساويهما من حيث الوجه سعه و ضيقاً، و لا- يمكن ان يكون للوجه حد آخر لما عرفت، و على ذلك لا يجب على اطولهما فصلاً غسل المقدار الزائد عما دارت عليه إصبعاً أقلهما فصلاً.

و هكذا الحال فيما إذا كانا متفقين من حيث الإصبع و مختلفين فى الوجه من جهة المساحة العرضيه، فإن الميزان- وقتئذ- انما هو الاقتصار بأقلهما- فصلاً- أو أقصرهما وجهاً، لانه مشمول للمطلقات الوارده فى وجوب غسل الوجه، فإذا ثبت انه الحد الواجب الغسل فى أحدهما ثبت

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٤

.....

فى الآخر أيضاً لتساويهما فى الفصل المتخلل بين الإصبعين.

و لكن هذا المقدار من الاختلاف فى عرض الوجه لا- يكاد يترتب عليه ثمره عمليه و ذلك من جهة لزوم الغسل فى المقدار اليسير الزائد عن الحد الواجب فى كل من

الوجه و اليدين من جهه المقدمه العلميه، فزياده أحد الوجهين عن الآخر- بمقدار يسير- كما هو الحال فى الأشخاص المتعارفين لا يترتب عليها أثر عملى هذا كله فى الأشخاص المتعارفين من حيث الوجه و اليدين.

الخارج عن العاده فى الوجه و اليدين:

و أمّا من خرج عن العاده فيهما كما إذا كان وجهه ضعف الوجوه المتعارفه فى الأشخاص أو كان وجهه أقصر من الوجوه المتعارفه بكثير، كما إذا كان بمقدار نصفها- مثلا- فهل المدار على أكبرهما وجهها فيجب على أقصرهما وجهها ان يغسل وجهه و أذنيه مع خلفهما، لان المفروض ان المدار على أكبرهما وجهها، و وجهه ضعف وجه أقصرهما أو ان المدار على أقصرهما وجهها فلا- يجب على أكبرهما وجهها الا غسل مقدار النصف- مثلا- من وجهه، لان المقدار الواجب غسله انما هو وجه أقصرهما، و المفروض ان وجهه ضعف الوجوه المتعارفه فضلا عن الوجوه القصيره و الصغيره؟

الصحيح فى مفروض الكلام هو الرجوع الى المتعارف، و هذا لا بمعنى انه يغسل من وجهه بمقدار الوجه المتعارف لدى الناس- كما يعطيه ظاهر عباره الماتن (قده)- لاستلزام ذلك وجوب غسل الأذنين بل و خلفهما أيضا فى حق من قصر وجهه عن الوجوه المتعارفه بنصفها- مثلا-

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٥

.....

أو وجوب غسل نصف الوجه فى حق من كبر وجهه و كان ضعف الوجوه المتعارفه.

بل بمعنى ان يلاحظ ان اليد المتناسبه لهذا الوجه تصل الى اى مقدار منه و يحيط به فيغسل وجهه بهذا المقدار، و الوجه فى ذلك ما قدمناه فى محله من ان التحديد قد يكون تحديدا عاما بالإضافة إلى الجميع كما هو الحال فى مثل الكر المحدود بسبعه و عشرين شبرا أو غيره من التحديدات و فى المسافه

المرخصه للقصر المعنيه بالذراع، لوضوح ان الكر و المسافه لا يختصان بشخص دون شخص، فإن أحكامهما طارئان على الماء و السفر فإذا بلغا ذلك الحد، فالأول كر فى حق الجميع كما أن الثانيه مسافه مرخصه للقصر كذلك، و إذا لم يبلغا إليه فهما ليسا كذلك فى حق الجميع و المدار- وقتئذ- انما هو بأقل الأشخاص المتعارفه شبرا، أو ذراعا، و كذلك غيرهما من التحديدات العامه على ما أشرنا إليه فى محلها.

و قد يكون التحديد شخصا و حكما انحلاليا، كما هو الحال فى المقام لان قوله عز من قائل فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ «١» عام انحلالى بمعنى أن كل واحد من المكلفين يجب ان يغسل وجه نفسه، فإذا كان وجهه أكبر عن المتعارف أو أصغر منه فلا بد من ان يرجع الى المتعارف بالمعنى المتقدم و هو مراد الماتن «قده» أيضا، و ان كانت عبارته كغيره من الفقهاء الذين اعتبروا المراجعه فى المقام الى المتعارف لا تخلو عن مسامحه، لأن ظاهرها يعطى لزوم الغسل بمقدار الوجه المتعارف لدى الناس. و قد عرفت عدم إمكان إرادته فليلاحظ.

(١) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٦

و يجب اجراء الماء (١) فلا- يكفى المسح به، وحده ان يجرى من جزء الى جزء آخر، و لو ياعانه اليد، و يجرى استيلاء الماء عليه، و ان لم يجر إذا صدق الغسل.

وجوب الغسل فى الوضوء:

(١) الاحتمالات فى ذلك ثلاثه:

«الأول»: أن يكون الغسل المعتبر فى الوجه و اليدين هو الغسل المعتبر فى تطهير الأجسام المتنجسه، بأن يعتبر فيه استيلاء الماء على البشره و انفصال غسالته عنه كما هو الحال فى تطهير المتنجسات، فان مجرد وصول الماء إليها من غير انفصال غسالته غير كاف فى

تحقق الغسل، و صدق عنوانه لدى العرف.

و ربما يشهد لذلك ما ورد فى صحيحه زراه من قوله-ع-:

كل ما أحاط به من الشعر فليس للعباد ان يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء «١» لدلالاتها على اعتبار الجريان فى الوضوء فلا يكفى مجرد وصول الماء إلى البشره. بل لا بد فى صحته من إيصال الماء إليها، و جريانه اى انتقاله من جزء إلى جزء آخر حتى تنفصل غسالته.

«الثانى»: و هو مع الاحتمال المتقدم على طرفى النقيض ان يكون المعتبر فى غسل الوجه و اليدين مجرد إيصال النداهه إلى البشره و لو يامرار اليد عليها، فكما أن النداهه تكفى فى المسح، كذلك تكفى فى الغسل المعتبر فى الوضوء، و هذا لا بمعنى أن المعتبر فى الوجه و اليدين أيضا هو المسح كيف و هو على خلاف ما نطق به الكتاب و دلت عليه السنه القطعيه

(١) المرويه فى ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٧

.....

لدلالاتهما على ان الوضوء غسلتان و مسحتان و ان الغسل معتبر فى الوجه و اليدين كما يعتبر المسح فى الرأس و الرجلين فللمسح موارد معينه و لا يجرى فى غيرها اعنى الوجه و اليدين.

بل لادن الواجب فيهما إيصال النداهه إلى البشره، و حيث أن ذلك لا يتحقق فى الغالب بل الدائم إلا بالمسح فيكون المسح مقدمه لما هو الواجب فى الوجه و اليدين، و الدليل انما دل على أن المسح ليس بواجب فيهما و لم يدلنا اى دليل على حرمة حتى لا يجوز الإتيان به مقدمه لتحقق ما هو الواجب فى الوجه و اليدين.

و قد يستدل على هذا الاحتمال بعده من

الآخبار الكثيره التي فيها الصحيحه و الموثقه الداله على ان الوضوء يكفى فيه مسمى الغسل و لو مثل الدهن «منها»: صحيحتي زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر-ع- قال: انما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه، و أن المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن «١» و «منها»:

موثقه [٢] إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه-ع- ان عليا-ع- كان يقول: الغسل من الجنابه و الوضوء يجزى منه ما أجزى من الدهن الذي يبيل الجسد «٣» و «منها»: غير ذلك من الروايات.

و لكن الاستدلال بهذه الروايات يتوقف على أن يكون وجه الشبه في تشبيه الماء بالدهن كفايه البله و النداهه الواصله إلى البشره، و لو يامرار اليد عليها و جريانه و انتقاله من جزء إلى جزء آخر فتدلنا هذه الروايات على أن هذا المقدار من البله المائيه كاف في صحه الوضوء. إلا انه لم تقم أیه

[٢] عد هذه الروايه موثقه باعتبار ان غياث بن كلوب الواقع في سندها و ان لم يوثق في الرجال و لكن الشيخ نقل ان الطائفه قد عملت برواياته.

(١) المرويه في ب ٥٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٥٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٨

.....

قرينه في شيء من الأخبار المتضمنه للتشبيه على ان ذلك هو وجه الشبه بينهما.

بل من المحتمل القوى ان يكون وجه الشبه- في الروايات- هو قله الدهن في التدهين، فان في موارد التدهين لا يستعمل الدهن إلا قليلا فتؤخذ بمقدار الراحه من الدهن فيدهن به، كما ورد التصريح بذلك في صحيحه محمد بن مسلم الوارده في كيفية

الوضوء، حيث قال أبو جعفر عليه السلام يأخذ أحدكم الراحه من الدهن فيملاً بها جسده، و الماء أوسع .. «١» فكذلك الحال في الوضوء فيكتفى فيه بالمقدار القليل من الماء، و لا يعتبر فيه استعمال الماء الكثير.

و أوسعيه الماء في الصحيحه إنما هي بلحاظ سرعه جريانه. و قد ورد في صحيحه الحلبي الأمر بالاسباغ عند كثره الماء، و الاكتفاء بالقليل عند قلته، حيث قال: أسبغ الوضوء ان وجدت ماء، و إلا فإنه يكفيك اليسير «٢»، و على الجملة التشبيه إنما هو في الكم و المقدار دون الكيف و إيصال النداهه بالتمسح.

و ما ذكرناه إما هو الظاهر من الأخبار المتقدمه، أولاً أقل من انه القدر المتيقن منها، كيف و حملها على كفايه إيصال النداهه بالتمسح ينافي الصحيحه المتقدمه التي دلت على اعتبار جريان الماء في الوضوء، كما ينافي ذلك ما ورد في الآيه المباركه و الروايات من الأمر بغسل الوجه و اليدين فان الغسل يعتبر فيه استيلاء الماء على بشره، و انفصاله عنها كما لا يخفى و مجرد إيصال النداهه إلى البشره غير كاف في تحقق مفهوم الغسل لوضوح أن النداهه ليست بماء، و أيضا ينافيه الأخبار البيانيه الوارده في الوضوء

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٥٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٥٩

.....

المشتمله على حكايه فعلهم -ع- من انه أخذ كفا من الماء و غسل به وجهه و يديه «١».

«الثالث»: أن يكون المعبر في غسل الوجه و اليدين أمرا متوسطا بين الاحتمالين المتقدمين بان يكون الواجب هو استيلاء الماء على البشره، دون مجرد إيصال النداهه إليها، إلا انه لا يعتبر انفصال

الغساله عنها، بل لو أوصل الماء الى بشرته- و لو بالتمسح- على نحو لم ينفصل عنها و لو قطره واحده كفى هذا فى صحه وضوئه، و على الجملة فاللازم أن يكون الماء مستوليا على البشره و البدن، من دون اعتبار انفصال الغساله عنها بوجه.

و تدل على ذلك صحيحه زراره عن أبى جعفر-ع- فى الوضوء قال: إذا مس جلدك الماء فحسبك «٢»، لظهورها فى ان مجرد وصول الماء إلى البشره كاف فى صحه الوضوء و ان لم ينفصل عنها كما لا يخفى و هى حاكمه على ما دل على اعتبار جريان الماء أو الغسل فى الوضوء بحيث لو لا هذه الصحيحه لقلنا باعتبار تحقق الغسل و الجريان أعنى انفصال الغساله فى صحته، لانه معنى الغسل على ما عرفت.

و لكن هذه الصحيحه قد دلتنا على ان الغسل الواجب فى الوضوء إنما هو بمعنى وصول الماء الى البدن لا بمعنى انفصال الغساله عنه، و قد عرفت أن الأخبار الوارده فى كفايه مثل الدهن من الماء أيضا ظاهره فى هذا المعنى، و لا أقل من انه القدر المتيقن من التشبيه دون إيصال مجرد النداهه إلى البشره باليد.

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٥٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٠

و يجب الابتداء بالأعلى (١)

وجوب البدأ بالأعلى:

إشاره

(١) على ما هو المعروف بين المتقدمين و المتأخرين، و خالفهم فى ذلك السيد المرتضى «قده» و ذهب الى جواز النكس و تبعه الشهيد و صاحب المعالم و الشيخ البهائى و ابن إدريس و غيرهم «قدس الله أسرارهم» و استدل على ما ذهب اليه المشهور بوجوه:

«الوجه الأول»: ان ذلك مقتضى أصاله

الاشتغال لعدم العلم بالفراغ فيما إذا لم يبتدأ من الأعلى إلى الأسفل و هذا الاستدلال يبتنى على أمرين:

«أحدهما»: ان لا- يكون هناك دليل دل بإطلاقه على جواز الغسل بأيه كيفية كانت، لوضوح ان مع وجود الدليل الاجتهادى لا تصل النوبه إلى التمسك بالأصل.

و «ثانيهما»: عدم جريان البراءه فى الطهارات الثلاث بدعوى ان المأمور به فيها إنما هو تحصيل الطهاره و هو أمر معلوم، و انما الشك فى أسبابها و محصلاتها، إذا فالشك فى المكلف به دون التكليف و لا تجرى معه أصاله البراءه فى شىء من الطهارات و الأمران كلاهما ممنوعان.

أما الأول فلأن الآيه المباركه إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ «١» مطلقه و قد دلنا على وجوب غسل الوجه و اليدين و لزوم مسح الرأس و الرجلين من غير تقييدها الغسل بأن يبتدأ من الأعلى إلى الأسفل، فمقتضى إطلاقها جواز النكس فى الغسل.

(١) الأعراف ٥: ٦

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦١

.....

و دعوى: أن الآيه بصدد التشريع و بيان أصل الحكم فى الشريعه المقدسه، و ليست ناظره إلى كفياته و خصوصياته مما لا شاهد له، لوضوح انها قد وردت بصدد البيان و بينت حدود الغسل و المسح الواجبين، و انه لا بد من ان يكون الغسل فى اليدين من المرفق، و ان محله انما هو فى الوجه و اليدين كما ان المسح فى الرأس و الرجلين، و حيث لم يقيد فيها الغسل بكيفيه معينه فيستفاد منها كفايه الغسل على وجه الإطلاق كما هو المدعى.

و كذلك الأخبار الوارده فى كيفيه وضوء النبى -ص- أو بعض الأوصياء-ع- كالروايات المشتمله على انه-ع- دعا بماء و أخذ كفا منه فغسل

به وجهه و يديه «١» فإنها كما ترى مطلقه و ليست مقيدة بكيفية دون كيفية هذا كله فى الأمر الأول.

ثم لو سلمنا ذلك و قلنا ان الآيه ليست بصدد البيان، و انه لا دليل فى المقام يتشبه بإطلاقه فللمنع عن الأمر الثانى مجال واسع و ذلك لادن الطهاره ليست مسببه عن الغسلتين و المسحيتين، و انما هى عبارته عن نفس الأفعال لأن لها بقاء فى عالم الاعتبار و التعبير ب (انه على وضوء) كثير فى الروايات «٢».

و عليه فإذا شككنا فى ان الوضوء الواجب هل هو الافعال فقط اعنى الغسلتين و المسحيتين أو يعتبر فيه شىء زائد عليهما؟ فلا مانع من ان تجرى البراءه عن التكليف بالزائد، لأنه من الشك فى التكليف بناء على ما هو الصحيح من جريان البراءه فى دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطين كما هو الصحيح. نعم بناء على القول فيه بالاشتغال فللمنع من جريان

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) منها صحيحه زراره قال: قلت له: الرجل ينام و هو على وضوء .. المرويه فى ب ١ من أبواب نواقض الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٢

.....

البراءه فى المقام وجهه، إلا انه على خلاف الواقع كما عرفت.

الوجه الثانى مما استدل به على مذهب المشهور روايه قرب الاسناد عن أبى جرير الرقاشى قال: قلت لأبى الحسن موسى -ع- كيف أتوضأ للصلاه؟ فقال: لا تعمق فى الوضوء و لا تلطم وجهك بالماء لظما و لكن اغسله من أعلى و جهك إلى أسفله بالماء مسحاً، و كذلك فامسح الماء على ذراعيك و رأسك و قدميك «١» لدلالته على الأمر بغسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل،

و قد نوقش فى الاستدلال بهذه الروايه تاره من جهه السند و اخرى من جهه الدلاله.

اما من جهه السند فلأجل اشتماله على أبى جرير الرقاشى، و هو مهمل فى الرجال و ذلك لان الرقاشى عنوان لشخصين ليس منهما أبو جرير و هما الحسين بن المنذر، و محمد بن درياب. كما ان أبا جرير كنيه لجماعه ليس منهم الرقاشى، فأبو جرير الرقاشى مهمل و السند ضعيف.

و دعوى: ان كتاب قرب الاسناد من الأصول المعتبره فلا- يضره ضعف السند كما فى الحدائق ساقطه لأن كون الكتاب من الأصول المعتبره لا- يقتضى اعتبار كل روايه من رواياته و كيف لا- فان كتاب قرب الاسناد لا يزيد فى الاعتبار على كتاب الكافى - مثلا- فإنه مع كونه من الكتب المعتمد عليها عند الاعلام لا يسوغ الاعتماد على كل روايه مندرجه فيه الا بعد ملاحظه سندها و تماميته، إذا فهذه المناقشه مما لا مدفع له.

و اما من جهه الدلاله فقد نوقش فيها بأن الروايه قد نهت عن التعمق فى الموضوع على ما هو دأب الوسواسين، كما نهت عن التلطم بالماء، و النهى عن ذلك يحتمل أمرين:

«أحدهما»: ان يكون النهى تنزيها باعتبار استحباب المسح فى

(١) المرويه فى ب ١٥ و ٣٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٣

.....

غسل الوجه و إيصال الماء الى تمام أطرافه بإمرار اليد عليه فيكون اللطم فى مقابله مكروها لا محاله.

و «ثانيهما»: ان يكون النهى عن التلطم مستندا الى عدم إحراز وصول الماء بذلك الى تمام الوجه و معناه انه لا تلطم وجهك بالماء لانه لا يوجب إحراز الغسل الواجب فى الوضوء. و على هذا الاحتمال يبقى ظهور القيد- اعنى قوله

.. مسحاً- في الاحترازية بحاله، لأن معناه ان التلطم بالماء غير كاف في الوضوء. بل لا بد فيه من غسل الوجه و لو مسحاً حتى يصل الماء الى تمام أطرافه و اجزائه، و معه لا بد من الحكم بوجوب المسح.

و هذا لا لأجل أن له موضوعيه في صحه الوضوء. بل من جهه طريقيته الى ما هو المعبر من وصول الماء الى جميع أجزاء الوجه، فالأمر بالغسل مسحاً أمر وجوبى من دون ان يكون للمسح خصوصيه و موضوعيه و انما أخذ على وجه الطريقيه فعلى هذا الاحتمال لا ترد المناقشه على الروايه من تلك الجهه.

و اما على الاحتمال الأول و هو ان يكون النهى تنزيهياً فلا- يمكن التحفظ معه على ظهور القيد في الاحترازية، و ذلك لعدم وجوب المسح في غسل الوجه قطعاً لضروره كغايه الغسل بالارتماس أو بماء المطر، و لأن التفصيل قاطع للشركه و قد فصل الله سبحانه بين الوجه و اليدين، و الرأس و الرجلين فأمر بالمسح في الثانيةين و هذا يدلنا على عدم وجوبه في الأولىين. و عليه يكون الأمر- بالغسل مسحاً- محمولاً على الأمر باختيار أفضل الافراد فهو أمر استحبابى لا محاله.

و النتيجة انه لم يدلنا دليل على وجوب كون الغسل من الأعلى إلى الأسفل هذا و لكن الصحيح عدم ورود هذه المناقشه على الاستدلال بالروايه،

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٤

.....

و ذلك لما بيناه غير مره من ان الوجوب و الاستحباب خارجان عن مدلول الصيغه فان صيغه الأمر لا تستعمل في معنيين. بل انما تستعمل في معنى واحد دائماً، و العقل ينتزع منها الوجوب مره و الاستحباب أخرى، و خصوصيه الاستحباب انما تنتزع من اقتران الصيغه بالترخيص في

الترك كما ينتزع الوجوب من عدم اقترانها به، فإذا استعملت و لم يكن مقترنه به فالعقل ينتزع منها الوجوب و يستقل باستحقاق العقوبه على الترك.

و من هنا قلنا ان الأمر بغسل الجمعه و الجنابه فى روايه واحده اغتسل للجمعه و الجنابه [١] قد استعمل فى معنى فأرد و لكن القرينه قامت على الترخيص فى الترك فى أحدهما فحكمتنا باستحبابه و لم تقم فى الآخر فحكمتنا بوجوبه، و قيام القرينه على الترخيص فى الترك فى أحدهما غير مانع عن دلالة الأمر بالوجوب- على التقريب المتقدم- فى الآخر لوجود الفارق بينهما و هو قيام القرينه على الترخيص فى الترك، و ان كان المستعمل فيه فى كليهما شيئاً واحداً هذا كله فى حال الأمر بالإضافه الى الافراد.

و منه يظهر الحال بالنسبه الى الاجزاء و القيود كما إذا أمر المولى بإكرام جماعه من العلماء و قامت القرينه على الترخيص فى ترك الإكرام لبعضهم فلا محاله يكون الإكرام بالنسبه الى ذلك البعض مستحباً و بالنسبه إلى البقيه محكوماً بالوجوب، و فى المقام لما قامت القرينه على الترخيص فى ترك المسح الذى هو قيد المأمور به كان الأمر بالإضافه إليه استحبابياً لا محاله. و اما بالنسبه إلى المأمور به و هو الغسل من الأعلى إلى الأسفل

[١] لم نعثر على هذه الروايه فى مظانها نعم هناك روايه أخرى و هى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله -ع- قال: اغتسل يوم الأضحى و الفطر و الجمعه و إذا غسلت ميتاً و لا تغتسل من مسه إذا أدخلته القبر و لا إذا حملته و نحوها غيرها. المرويه فى ب ١ من أبواب الأغسال المسنونه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٥

فهو أمر وجوبى، لعدم قيام القرينه على الترخيص فى تركه فعلى تقدير تماميه الروايه بحسب السند لا ترد عليها المناقشه بحسب الدلاله، إذا فالعمده هى المناقشه فيها بحسب السند.

«الوجه الثالث»: مما استدل به للقول المشهور هو الروايات البيانيه الوارده فى حكايه وضوء النبى - ص - «منها»: صحيحه زراره قال: حكى لنا أبو جعفر - ع - وضوء رسول الله - ص - فدعا بقدح من ماء فأخذ كفا من ماء فاسد له على وجهه (من أعلى الوجه) ثم مسح وجهه من الجانبين جميعا ثم أعاد يده اليسرى فى الإناء .. «١».

وقوله: ثم مسح وجهه من الجانبين جميعا لعله بمعنى انه - ص - استعان بيده اليسرى كما استعان باليمنى فأمرهما معا على جانبيه. وقد ورد فى بعض الاخبار انه - ص - كان يستعين بيده اليسرى فى الوضوء «٢» و فى بعض تلك الروايات انه - ص - وضع الماء على جبهته «٣» و هى كما ترى كالصريحه فى ان الغسل لا بد ان يكون من أعلى الوجه إلى أسفله.

□
و لكن للمناقشه فى دلالتها على اعتبار ذلك مجال واسع، و ذلك لان أبا جعفر - ع - انما حكى فعل رسول الله - ص - و وضوئه و انه كان يتوضأ بتلك الكيفيه و ليست فيها أية دلالة على أن تلك الكيفيه كانت واجبه فى الوضوء و لعلها من باب الأفضليه و الاستحباب دون الوجوب، و من هنا لم ترد خصوصيه غسله - ص - من أعلى الوجه إلى أسفله فى غير هذه

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) كما فيما رواه بكير و زراره ابنا أعين عن أبى جعفر - ع - المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) كما فى صحيحه زراره المرويه فى

ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٦

.....

الروايات من الأخبار الواردة في الوضوءات البيانيه و هي عده روايات.

فإثبات وجوب تلك الكيفيه بهذه الروايات مما لا يمكن المساعده عليه.

و لا سبيل الى دعوى وجوبها من جهه وجوب التأسى بالنبي - ص - إذ لا مجال لوجوب التأسى فى المباحات و المستحبات. و قد دلنا الآيه المباركه - بإطلاقها - على عدم وجوب الابتداء بالأعلى إلى الأسفل فى غسل الوجه هذا.

التذييل المنسوب إلى العلامة و الشهيد «قدهما»:

□
و قد نسب إلى العلامة فى المنتهى و الشهيد فى الذكري (قدس الله اسرارهما) تذييل الصحیحه المتقدمه بقولهما: روى عنه عليه السلام انه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ بَعْدَ مَا تَوَضَّأَ: اِنْ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ «١» و هذا على تقدير ثبوته أيضا تدلنا على وجوب تلك الكيفيه فى الوضوء و معه لا - بد من الحكم باعتبار البدء بالأعلى إلى الأسفل فى غسل الوجه و غيره من الخصوصيات المذكوره فى الروايه، الا أن يقوم دليل على عدم وجوبها.

و «سره»: ان المشار إليه فى قوله: هذا وضوء. ليس هو الوضوء الشخصى الصادر من النبي - ص - كيف و هو أمر قد انقضى و انصرم و لا يمكن صدوره منه - ص - و لا من الباقر - ع - أو غيرهما. بل انما هو إشاره إلى صنف ذلك الشخص و هو الوضوء المشتمل على الخصوصيات المذكوره فى الروايه فلا مناص من الحكم بوجوبها. «و دعوى»: أن الإشاره إلى طبيعه الوضوء لا الى صنف ذلك الشخص الصادر منه - ص -

(١) راجع الجواهر المجلد الثانى ص ١٤٩ من الطبعة الحديثه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٧

.....

«منذفعه»: بأن المحمول في قوله: ان هذا وضوء. هو الوضوء،

و لا يصح هذا فيما إذا أريد من قوله هذا هو الطبيعي لأنه يؤول الى قوله ان طبيعي الوضوء وضوء. و هو كلام لا ينبغي صدوره منه- ص- نعم يصح ان يقال انه شىء أو أمر، و أما الوضوء فقد عرفت انه لا معنى لحمله عليه.

و الذى يسهل الخطب و هو العمده فى المقام أن هذا الذيل مما لا أصل له. لأنه انما وقع فى كلامهما مرسلًا، و لا يكاد يوجد فى شىء من الأخبار الواردة فى كيفية غسل الوجه فى الوضوء لا فى مسنداتها و لا فى مراسلاتها و لا ندرى من اين جاء! به!

نعم ورد ذلك فى روايات غسل الوجه مره أو مرتين حيث روى الصدوق «قده» فى الفقيه ان النبى - ص - توضأ مره مره فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلا به «١» و هو أجنبى عما نحن بصدده لان الكلام انما هو فى اعتبار غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل، لا فى اعتبار المره و عدم جواز الغسل مرتين.

«الوجه الرابع»: مما استدل به للمشهور ان الأمر بالغسل فى الآيه المباركه و الروايات انما ينصرف الى الغسل الخارجى المتعارف لدى الناس، و الدراج عندهم انما هو غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل و اما الغسل نكسا فهو أمر غير معتاد فالغسل منصرف عنه لا محاله. و هذا الاستدلال مورد للمناقشه صغرى و كبرى.

اما بحسب الصغرى فلان المتعارف فى غسل الوجه انما هو الغسل من وسط الجبين أو ما يقرب من الوسط دون الغسل من قصاص الشعر إلى

(١) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٨

و الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفا

الأسفل لوضوح عدم جريان العاده بذلك، و معلوم ان هذا غير كاف في الوضوء.

و أما بحسب الكبرى فلان الغلبه الخارجيه في افراد المطلق غير موجهه للانصراف الى الفرد الغالب فان الحكم بعد ما ترتب على الطبيعه سرى الى جميع ما يمكن ان يكون مصداقا لها، و لا- فرق في ذلك بين الافراد النادره و الغالبه، فالغلبه غير موجهه لاختصاص الحكم بالغالب فالمتحصل الى هنا ان وجوب غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل مما لم يتم عليه دليل.

فلم يبق الا تسالم الفقهاء الأقدمين و سيره أصحاب الأئمه عليهم السلام حيث جرت على غسل وجوههم من الأعلى إلى الأسفل، فإن المتقدمين متسالمون على وجوب ذلك و لم يخالفهم في ذلك الا السيد المرتضى «قده» كما ان أصحاب الأئمه-ع- لم ينقل عنهم خلاف ذلك فلو لم يكن هذا على وجه الإلزام و الوجوب لظهر و شاع فنظمتن من عدم ظهور ذلك بان الغسل من الأعلى إلى الأسفل أمر واجب لا محاله.

و على الجملة أن التسالم بين الفقهاء «قدمهم» ان تم و ثبتت سيره أصحابهم-ع- فهو و الا فللمناقشه في وجوب غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل مجال واسع. غير ان النفس مطمئنه من سيرتهم و تسالم فقهاءنا الأقدمين على وجوبه هذا تمام الكلام في أصل المسأله و هو وجوب غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل و عدمه.

(١) إذا قلنا بوجوب غسل الأعلى فالأعلى فلا بد من التكلم فيما هو الواجب في المسأله و فيه احتمالات:

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٦٩

.....

الاحتمالات في الغسل من الأعلى:

«أحدها»: ان يقال ان الواجب وقتئذ هو الغسل من أعلى الوجه و القصاص بمقدار يسير يصدق عليه الشروع و

أمّا بعد ذلك فلا يعتبر فيه الغسل من الأعلى فالأعلى بل له ان يغسل الباقي كيف ما شاء فكان الواجب انما هو مجرد الشروع و
الابتداء فى الغسل بالأعلى. و بذلك يسقط الوجوب و الترتيب فللمكلف ان يغسل وجهه بعد ذلك بايه كيفيه شاءها و لو نكسا.

و يدفعه: ان الظاهر المستفاد من الاخبار البيانيه الوارده فى حكاية وضوء النبى - ص - و روايه الرقاشى المتقدمه «١» على القول
بصححه الاستدلال بهما على لزوم غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل ان الواجب انما هو غسل الوجه من الأعلى إلى أسفله بالتمام
و ان النبى - ص - انما شرع من الأعلى و غسل الأعلى فالأعلى إلى أسفله لا ان الواجب مجرد الشروع بالأعلى فالحكم بجواز
النكس - بعد الابتداء فى الغسل به - خلاف ظواهر الاخبار.

«ثانيها»: ان الواجب غسل الاجزاء العاليه فالعاليه بحسب الخطوط العرضيه، بحيث لا يجوز غسل شىء من الاجزاء السافله حتى
الجزء السافل الذى لا يكون مسامتا للجزء الأعلى غير المغسول الا بعد غسل تمام الأجزاء الواقعه فوقها فى خط عرضى دقيق، كما
نقل عن المرحوم الميرزا محمد تقى الشيرازى «قده».

و يردده: أن هذا مضافا الى صعوبته فى نفسه على خلاف الروايات الصريحه فى عكس المدعى كقوله - ع - فى صحيحه زواره
المتقدمه:

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى؛ الطهاره ٤، ص: ٧٠

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٠

.....

فاسد له على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح وجهه من الجانبين جميعا «١» فان الماء بطبعه إذا اسدل من أعلى الوجه نزل إلى

الأسفل منه فيغسل به الجزء السفلي قبل غسل بقيه الأجزاء العاليه من الخط العرضى و من هنا كان-ع- بمسح الجانبين فصول الماء إليهما كان متأخرا عن إسدال الماء على الوجه لا محاله.

«ثالثها»: ان الواجب انما هو غسل الاجزاء العاليه فالعاليه بحسب الخطوط الطويله فلا بد من غسل الجزء العالى قبل الجزء السفلي السامت له دون الاجزاء السفله غير المسامته له فإنه يجوز غسلها قبل غسل الجزء العالى الذى لا يكون مسامتا له، إذا لا بد من غسل الوجه حسب الخط الطولى الهندسى لثلا يغسل شىء من الجزء السفلي السامت للجزء العالى قبل غسل الجزء العالى عليه.

و هذا الاحتمال أيضا لا يمكن المساعده عليه لوضوح ان الماء إذا صب من الأعلى لم ينزل إلى الأسفل على وجه مستقيم بل ينحرف بحسب الطبع الى اليمين و اليسار، و من الظاهر ان اجراء الماء من الأعلى يكفى فى صحه الوضوء إذا وصل الى جميع أجزاء الوجه من دون اعتبار الاستقامه فى الجريان فهذه الاحتمالات ساقطه.

فلا بد- على تقدير القول بوجود غسل الأعلى فالأعلى- من ان نلتزم بوجود ذلك على نحو الصدق العرفى المسامحى دون الصدق التحقيقى العقلى، بأن يغسل وجهه على نحو يصدق عرفا انه قد شرع من الأعلى إلى الأسفل، و ان لم يغسل بعض الأجزاء العاليه قبل السفله، كما إذا وضع الماء على جبهته و أمر يده عليه إلى الأسفل فإنه- بحسب الطبع- يبقى حينئذ شىء من جانبي الجبين غير مغسول بذلك الغسل، الا انه

(١) المتقدمه فى ص ٦٥.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧١

و لا يجب غسل ما تحت الشعر (١) بل يجب غسل ظاهره، سواء شعر اللحيه، و الشارب، و

الحاجب، بشرط صدق إحاطه الشعر على المحل، وإلا لزم غسل البشرة الظاهره فى خلاله.

يكفى فى صحه الوضوء إذا غسله بإمرار اليد عليه ثانيا و ثالثا لصدق انه قد غسل وجهه من الأعلى إلى الأسفل وقتئذ.

تحت الشعر غير لازم الغسل:

إشارة

(١) مقتضى ما دل على وجوب غسل الوجه و اليدين ان الواجب بحسب الابتداء انما هو غسل البشرة سواء أ كان فيها شعر أم لم يكن لان الوجه قد ينبت عليه الشعر و قد لا ينبت، فنبات الشعر و اللحية غير مانع عن صدق عنوان الوجه، فإنه اسم للعضو المخصوص، و الشعر قد ينبت عليه فحقيقه يصدق ان يقال ان اللحية نبتت على وجهه، أو الشعر نبت عليه، إذا يجب غسل الوجه و ان كان عليه شعر.

إلا أنا نرفع اليد عن ذلك و نكتفى بغسل ظاهر الشعر النابت على العضو فيما إذا أحاط به الشعر بمقتضى الدليل الدال عليه و هو الاخبار البيانية الحاكية عن وضوء النبى - ص - لأنه - ع - فى مقام الحكاياه عن وضوء رسول الله - ص - أخذ كفا من الماء فاسد له على وجهه و مسح جانبيه باليدين و اكتفى به فى وضوئه من دون ان يتصدى للتبطين و التخليل، فهذا يدلنا على عدم اعتبار غسل ما تحت الشعر لوضوح أنه صيقى و لا ينفذ الماء داخله و تحته الا بعلاج.

فيظهر من ذلك ان الواجب غسله من الوجه هو المقدار الذى يصل إليه الماء بطبعه حين إسداله على الوجه فلا يجب التخليل و التبطين و التعمق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٢

.....

فى إيصال الماء إلى البشرة بل و لا الى الشعر المحاط بالشعر.

و صحيحه زراره المرويه فى التهذيب قال: قلت له: أ رأيت ما

كان تحت الشعر قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «١» و رواها الصدوق فى الفقيه بإسناده إلى زراره عن أبى جعفر-ع- و نظيرها غيرها من الروايات فان مقتضى تلك الروايات عدم وجوب التبتين و التعمق فى غسل الوجه و كفايه مجرد جريان الماء عليه من دون وصوله الى ذات البشره بل و لا الى الشعر المحاط بالشعر.

تنبيه:

لا يخفى ان الروايه فى كل من الفقيه و التهذيب- على ما فى الوسائل المطبوعه جديدا- بلفظه اللام فى قوله: فليس للعباد و كذا ظاهر الوافى ان نسختى الفقيه و التهذيب متوافقتان من هذه الجبهه، لأنه بعد ما نقلها عن التهذيب أشار إلى ان الصدوق فى الفقيه أيضا روى مثله عن أبى جعفر عليه السلام و ظاهر المماثله هى المماثله من جميع الجهات و عدم الفرق بين التهذيب و الفقيه من هذه الناحيه.

إلا- أن شيخنا المحقق الهمداني «قده» رواها عن التهذيب باللام كما نقلناها و عن الفقيه ب «على» و انه ليس على العباد ان يغسلوه. و قد عرفت انه مخالف لنقل الوافى و الوسائل المطبوعه جديدا. نعم التهذيب و الفقيه- فى طبعتهما الأخيره- موافقان لنقل شيخنا المحقق فليلاحظ هذا كله فى أصل المسأله.

(١) المرويه فى ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٣

بقى الكلام فى أمور:

اشاره

«الأول»: ان غسل ظاهر اللحيه أو الشعر فى مثل الحاجب و الشارب هل هو على سبيل الحتم و اللزوم بحيث لو غسل ذات البشره و ترك الغسل فى ظاهرهما فسد وضوءه أو انه على وجه الرخصه و الجواز بمعنى ان غسل ظاهر اللحيه أو الشعر مجزئ عن غسل البشره لا انه متعين على وجه اللزوم؟

الأول هو المتعين و ذلك لان ظاهر قوله-ع- فى صحيحه زراره المتقدمه: فليس للعباد ان يغسلوه، انما هو نفي المشروعيه و الجواز، فلا يجوز للمتوضى ان يغسل نفس البشره هذا على نسخه «اللام» و أما على النسخه الأخرى أعنى قوله-ع- فليس على

العباد ان يغسلوه فظاھرھا و ان كان هو نفی الوجوب و الإلزام عن غسل ذات البشره

ولا- دلالة لها على نفي المشروعيه و الجواز غير ان نفي الوجوب يكفى فى الحكم ببطلان الوضوء فيما إذا غسل نفس البشره و ذلك لأنه بعد عدم وجوبه تحتاح مشروعيته و جوازه إلى دليل و هو مفقود.

ان قلت: يكفى فى الدلاله على ذلك الروايات المطلقه و الآيه المباركه الدالتان على وجوب غسل الوجه و البشره كما تقدم و هما كافيتان فى الحكم بمشروعيه غسل البشره و كونه متعلقا للأمر.

قلت: نعم و لكنك قد عرفت بما لا مزيد عليه ان المطلقات مخصصه بما دل على لزوم غسل ظاهر الشعر فقد رفعنا اليد عن مقتضى تلك الإطلاقات بالأخبار المتقدمه، و مع التخصيص لا أمر و لا وجوب إذا احتاج جواز غسل البشره و الاكتفاء به فى مقام الامتثال عن غسل ظاهر اللحيه و الشعر

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٤

.....

- كما إذا لصق بلحيته ما يحجب عن وصول الماء الى ظاهرها- الى دليل و هو مفقود.

«الأمر الثانى»: لا ينبغى الإشكال فى وجوب غسل البشره و عدم كفايه غسل ظاهر الشعر فيما إذا كانت كل واحده من الشعرات نابتة منفصله عن الأخرى بفاصل، لعدم صدق الإحاطه بالشعر وقتئذ، كما لا اشكال و لا خلاف فى ان الشعر إذا كان كثيفا بحيث يمنع عن وقوع النظر الى ذات البشره و جب غسل ظاهر اللحيه و الشعر كالشارب و الحاجبين و لم يجز الاقتصار بغسل ذات البشره حسب ما تقتضيه الأخبار المتقدمه التى قدمنا الكلام على دلالتها بما لا مزيد عليه.

و اما إذا كان الشعر خفيفا و غير مانع عن وقوع الابصار على نفس الوجه و البشره ففى وجوب غسل الظاهر أو لزوم غسل ذات البشره خلاف

و نزاع، و كلماتهم فى ذلك مضطربه على ما نقلها الأصحاب «قدمهم» فى كتبهم حتى ان بعضهم ادعى الإجماع على وجوب غسل البشره إذا لم تكن مغطاه بالشعر ابدا بل كانت ظاهره يقع عليها حس البصر و ذكر ان محل الخلاف و النزاع انما هو ما إذا كانت البشره مستوره بالشعر الخفيف و مغطاه به.

و بعضهم قد عكس الأمر فى المسأله فنفى الريب عن الإجماع و عدم الخلاف فى عدم لزوم غسل البشره المستوره بالشعر الخفيف، و ذكر ان الخلاف منحصر بما إذا كانت البشره ظاهره و غير مغطاه بوجه لا بالشعر الكثيف و لا بالشعر الخفيف كما إذا نبت الشعر على الوجه من غير التفاف بعضه ببعض بان كانت كل شعره قائمه بأصلها مع الفصل بين منابتها بمقدار إصبع أو أكثر أو أقل.

و لا يخفى الفرق الشاسع بين الدعويين فان مقتضى الدعوى الاولى ان

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٥

.....

اللحيه الخفيفه أو غيرها من الشعر الخفيف- و هو الذى لا- يمنع عن وقوع النظر الى ذات البشره- هى التى وقع فيها النزاع و الخلاف و اختلفت فيها آراء الفقهاء، و لا اتفاق على عدم وجوب غسل البشره- وقتئذ- كما ان مقتضى الدعوى الثانيه ان الشعر الخفيف كالشعر الكثيف مورد الاتفاق على ان معه لا يجب غسل البشره و بين الدعويين بون بعيد.

و عن ثالث ان النزاع لفظى فى المقام هذا.

و الذى ينبغى ان يقال: ان الاخبار البيانيه الوارده فى حكايه وضوء النبى- ص- لم تدع شكافى أى مورد فى وجوب غسل البشره و عدمه لأنها دللتنا على ان اللازم غسله فى محل الكلام انما هو عبارته عما يصله الماء بطبعه

عند إسداله على الوجه من دون فرق في ذلك بين ما عليه شعر خفيف و ما كان عليه شعر كثيف، حيث حكت ذلك عن وضوء النبي و كان الأئمة-ع- أيضا يكتفون به في وضوءاتهم.

و لحاحهم-ع- و ان لم تكن خفيفه، إلا- ان الشعر الخفيف كان موجودا على وجوههم و ذلك لان من الواضح ان وجوههم-ع- لم تكن إلا- متعارفه و وجود الشعر الخفيف في الوجه المتعارف أيضا غير قابل للإنكار كالشعر النابت على الخدين بل الموجود بين الحاجبين، لأنه أيضا خفيف إلا في بعض الناس و قد كانوا-ع- يكتفون بغسل الظواهر من ذلك بمقدار يصل اليه الماء- بحسب الطبع- عند إسداله.

إذا فالمدار فيما يجب غسله- بمقتضى تلك الروايات- على المقدار الذي يصل إليه الماء بطبعه عند إسداله من أعلى الوجه من غير تعمق و لا تبطين و ببركه تلك الاخبار لا يبقى لنا اي مورد نشك فيه في وجوب غسل البشرة و عدمه هذا ثم لو أغمضنا عن ذلك فنقول: الشعر النابت على الوجه على ثلاثة أقسام:

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٦

.....

أقسام الشعر النابت على الوجه:

«الأول»: ما نقطع بصدق عنوان المحيط عليه لغزارته و كثافته المانعتين عن وقوع حس البصر على البشرة و هذا مما نعلم باحاطته على الوجه و كونه مشمولاً للأخبار الداله على ان الوجه المحاط بالشعر لا يجب غسله بل يجرى غسل ظاهر الشعر عن غسله.

«الثانى»: ما نقطع بعدم انطباق عنوان المحيط عليه اما لخفته أو لأن كل فرد من افراده قد نبت مستقلاً و منفصلاً عن الآخر اى من غير التفاف بعضها ببعض بحيث تظهر البشرة الواقعه تحته بوضوح و لا يكون شعرها مانعا عن رؤيتها و

هذا أيضا لا إشكال في حكمه فإن غسله لا يجزى عن غسل البشره في الوضوء لعدم إحاطته بالوجه على الفرض فلا مناص من غسل الوجه حينئذ.

و هل يجب غسل الشعر أيضا و ان لم يكن محيطا أو لا يجب؟ الظاهر هو الوجوب و هذا لا لأن الشعر من توابع الوجه الواجب غسله، لأن التابع لا دليل على اتحاد حكمه مع المتبوع دائما و لا من جهة الأصل العملى بدعوى أن المأمور به و هو الطهاره معلوم للمكلف و انما يشك في سببه و انها هل تحصل بغسل الوجه فحسب أو لا بد من غسل الشعر أيضا و مع الشك في المحصل و السبب لا بد من الاحتياط و قاعده الاشتغال فيه هي المحكمه.

و ذلك لما مر من ان الطهاره ليست مسببه عن الوضوء. بل الطهاره هي نفس الوضوء و معه يرجع الشك الى الشك في التكليف بالمقدار الزائد و يندرج المقام في دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين و يرجع في الزائد على القدر المتيقن إلى البراءه. بل الوجه فيما ذكرناه صحيحه زواره

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٧

.....

المتقدمه الأمره بغسل الوجه من أول القصاص الى الذقن بما دارت عليه الإصبعان اعنى الوسطى و الإبهام و ذلك لضروره ان الشعر النابت على الوجه أيضا مما تدور عليه الإصبعان، فإن هذا المقدار من الوجه واجب الغسل في الوضوء و هو يشمل الشعر النابت عليه أيضا و ان لم يكن محيطا بالوجه.

«الثالث»: ما نشك في صدق عنوان المحيط عليه و هذا إما من جهة الشبهه المفهوميه، كما إذا لم ندر ان المحيط هل هو الشعر الكثيف المانع عن مشاهدته البشره - دائما - أو انه

يعم ما إذا كان خفيفا و غير مانع عن وقوع النظر على البشره- دائما- أو فى بعض الأحيان كما عند ملاعبه الريح مع اللحيه؟ و إما من جهه الشبهه المصداقيه بأن علمنا بالمفهوم و ان المحيط هو الذى يمنع عن وقوع حس البصر على البشره- دائما- إلا انا شككنا فى مورد فى انه من المحيط المانع عن الرؤيه أو انه ليس كذلك. و فى كلتا الشبهتين يجب غسل كل من البشره و الشعر.

أما فى الشبهه المفهوميه فلأجل ان مقتضى صحيحه زواره المتقدمه المحدده لما يجب غسله من الوجه بما دارت عليه الإصبعان و غيرها مما دل على وجوب غسل الوجه فى الوضوء ان المعتبر فى الوضوء انما هو غسل البشره و الوجه. و قد قيدناها بالصحيحه الثانيه لزراره الداله على أن ما أحاط به الشعر من الوجه لا- يجب غسله بل يكفى عنه غسل ظاهر الشعر. و إذا فرضنا أن المخصص أو المقيد مجمل فلا بد من الأخذ بالمقدار المتيقن منه و هو ما يمنع عن وقوع حس البصر على البشره- دائما- و اما فى غيره فيرجع الى العموم أو الإطلاق و مقتضاهما- كما عرفت- انما هو وجوب غسل البشره، ففى موارد الشبهه لا بد من غسل البشره حسب ما تقضيه المطلقات كما يجب غسل الشعر أيضا بمقتضى ما قدمناه من الدليل، و ان لم يكن محيطا بالوجه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٨

.....

و أما فى الشبهات المصداقيه فلمكان المطلقات و هذا لا لأجل التمسك بالعموم فى الشبهات المصداقيه بل لأجل استصحاب عدم إحاطه الشعر بالوجه و لا سيما بملاحظه انه من الاستصحاب النعتى دون المحمولى أعنى استصحاب العدم الأزلى حتى يقال انه

مبنى على القول بجريان الأصل فى الاعدام الأزليه.

و ذلك لان شعر كل إنسان حتى بعد انبات لحيته لا يكون محيطا بوجهه من الابتداء بل هو مسبوق بعدم الإحاطه أو لا، و الأصل - عند الشك - انه كما كان. و بعد ذلك تشمله الإطلاقات الداله على ان الوجه إذا لم يحيط به الشعر وجب غسله، كما يجب غسل الشعر، لما تقدم، فالمتحصل انه فى جميع الصور المتصوره فى المسأله لا بد من غسل كل من الوجه و الشعر إلا فى صوره واحده، و هى ما إذا كان الشعر محيطا بالوجه، لما عرفت من أن غسل البشره و الوجه غير واجب - وقتئذ - هذا.

ثم لا يخفى الفرق الواضح بين ما ذكرناه فى المقام و ما اعتمد عليه جملة من الأعلام و منهم المحقق الهمداني «قده» من العلم الإجمالى بوجوب غسل الوجه - إذا لم يكن الشعر محيطا - أو بوجوب غسل الشعر - إذا كان محيطا - و مقتضى العلم الإجمالى بوجوب أحدهما هو الاحتياط و غسل كل من البشره و الشعر.

و الفارق هو انا إذا قلنا بوجوب غسل كل من الوجه و الشعر بأصالة الاشتغال لم يجوز له ان يتمسح ببله شىء منهما، لعدم العلم بكونه بله الغسل المأمور به، فان ما وجب غسله على المكلف انما هو أحدهما، لا كلاهما، فأحدهما الآخر غير واجب الغسل، و لا يجوز التمسح ببلته، و حيث انه غير معلوم، فلا يجوز للمكلف ان يتمسح ببله شىء منهما. و هذا بخلاف ما قررناه، فإنه عليه يتمكن من المسح ببله كل منهما لدلاله المطلقات و الأدله

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٧٩

(مسأله ١) يجب إدخال شىء من أطراف الحد من باب المقدمه (١) و

على وجوب غسل كل من الوجه و الشعر.

هذا على ان ما ذكره المحقق الهمداني «قده» غير تام في نفسه، لان تنجيز هذا العلم الإجمالي يتوقف على القول بعدم وجوب غسل الشعر مع الوجه- كما إذا لم يكن محيطا بالوجه- و اما إذا قلنا بوجوبه كما اخترناه و عرفت فالعلم الإجمالي منحل لا محاله، و ذلك للقطع بوجوب غسل الشعر على كل تقدير سواء أ كان محيطا أم لم يكن، و نشك في وجوب غسل الوجه و عدمه و لا مانع وقتئذ من الرجوع الى أصاله البراءة.

غسل شىء من الأطراف مقدمه:

(١) إذا شككنا في وجوب غسل شىء من الوجه على نحو الشبهه المفهوميه أو الموضوعيه، فالرجوع معه الى الاحتياط أو البراءة يبتنى على الخلاف المتقدم فى أن المأمور به الواجب تحصيله على المكلفين هل هو عنوان بسيط اعنى الطهاره التى هى معلومه لدى المكلف، و لكنه يشك فيما يحصلها، و ما هو سبب لتحققها فى الخارج، أو ان الواجب أمر مركب و هو نفس الغسلتين و المسحيتين؟

فعلى الأول إذا شككنا فى وجوب غسل شىء من الوجه لا بد من ان نرجع إلى قاعده الاشتغال، كما انه على الثانى لا بد من الرجوع الى أصاله البراءة، لأن الشك فى أصل توجه التكليف إلى الزائد بناء على ما هو الصحيح من جريان البراءة عند دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين هذا فيما إذا شككنا فيما يجب غسله من الوجه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٠

.....

و أما إذا علمنا بالمقدار الواجب غسله من الوجه و هو ما دارت عليه الإصبعان اعنى الوسطى و الإبهام- عرضا- و من القصاص الى الذقن- طولاً- و لكن

شككنا فى أن صب كف من الماء- مثلا- من أعلى الوجه و إمرار اليد عليه هل يكفى فى حصول غسل ذلك المحدود أو لا يغسل به الا- المقدار الأقل منه؟ فالأصل الجارى وقتئذ ليس إلا قاعده الاشتغال و ذلك لان الاشتغال اليقيني يستدعى البراءه اليقنيه، فلا بد من غسل شىء من أطراف الحد و لو يسيرا حتى يقطع بحصول غسل المحدود.

فان صب الماء من أعلى الوجه و إمرار اليد عليه لا يمكن- عادة- لا يتحقق به غسل المحدود من دون زياده أو نقيصه. بل اما ان يغسل شيئا زائدا عليه- و لو يسيرا- حتى نقطع بالفراغ و إما ان يغسل بمقدار يشك فى انه بمقدار المحدود أو أقل، فالأمر يدور بين الوجهين. و اما غسله بمقدار المحدود على وجه طابق النعل بالنعل من دون ان يزيد أو ينقص فلا يتيسر- عادة- كما هو الحال فى جميع التحديدات المكانية. و مع دوران الأمر بين الوجهين المذكورين يتعين الوجه الأول لا- محاله قضاء لقاعده الاشتغال كما مر.

و من هنا يظهر ان المراد بوجوب غسل شىء من أطراف الحد من باب المقدمه كما فى المتن انما هو وجوب غسل شىء من أطراف المحدود من باب المقدمه العلميه، لا مقدمه الوجود، كما التزموا به فى جمله من الموارد.

«منها» الطواف الذى يجب الابتداء به من محاذاه الحجر الأسود و ينتهى فى محاذاته فقالوا انه يبتدأ بالطواف من مقدم الحجر الأسود بشىء يسير من باب المقدمه، كما انه فى الشوط السابع ينهى شوطه إلى مؤخر الحجر بمقدار يسير أيضا مقدمه هذا كله فى الوجه و كذلك فى مثل الأنف و نحوه فإنه يغسل شيئا من داخله من باب المقدمه العلميه كما

عرفت.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨١

و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن (١) فلا يجب غسله.

(مسأله ٢) الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحيه فى الطول، و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى فى العرض لا يجب غسله (٢).

الباطن لا يجب غسله:

(١) أما أن الباطن لا يجب غسله فهو مما لا إشكال فيه، لأن ما يجب غسله من الوجه إنما هو المقدار الذى يصل إليه الماء بطبعه عند إسداله من أعلى الوجه و لو يامرار اليد عليه و هذا لا يكون إلا فى ظاهر الوجه، كما لا يخفى.

و يؤيده خبر زراره عن أبى جعفر - ع - ليس المضمضه، و الاستنشاق فريضه و لا سنه إنما عليك أن تغسل ما ظهر «١».

و أما عدم وجوب الغسل فيما لا يظهر من الشفتين بعد إطباقهما فلاجل أن هذا المقدار بعد الانطباق مما لا يصل الماء إليه بطبعه عند إسداله من أعلى الوجه. و قد عرف سابقاً أنه المقدار الواجب فى غسل الوجه و كذلك فى داخل العين و نحوها.

الشعر الخارج عن الحد:

(٢) و ذلك لأن الواجب أولاً إنما هو غسل البشره لقوله عز من قائل:

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. «٢» و الأخبار المتقدمه قريباً، إلا أنا خرجنا عن مقتضاهما بما دلت عليه الروايات المتعدده من أن غسل الشعر المحيط بالوجه

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٢

(مسأله ٣) إن كانت للمرأة لحيه فهى كالرجل (١).

(مسأله ٤) لا يجب غسل باطن العين، و الأنف و الفم (٢) إلا شىء منها من باب المقدمه.

(مسأله ٥) فى ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط (٣).

يجزى عن غسل ذات البشره بالمعنى المتقدم، و بها رفعنا اليد عما تقتضيه الآيه المباركه و الأخبار المتقدمه، كما استكشفنا بها ان المراد بالغسل الواجب هو غسل الشعر المحيط بالبشره و ذلك، لحكومتها عليهما.

و من الظاهر أنها إنما تختص بالشعر المحيط بالمقدار المتعارف و أما ما كان

خارجا عن المتعارف في الطول أو كان خارجا عما دارت عليه الإصبعان - عرضا - كعريض اللحية فلا دليل على كون غسله مجزئا عن غسل ذات البشره و لعله ظاهر.

(١) كما قد يتفق في بعض النساء، و الوجه فيما أفاده «قده» أن بعض الروايات الواردة في الباب و إن كان مشتملا على عنوان الرجل، كما في صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما - ع - قال: سألته عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته؟ قال: لا «١» إلا أن صحيحه زراره المتقدمه عن أبي جعفر - ع - قال: قلت له: أ رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه (أن يطلبوه) و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «٢» عامه شامله لكل من الرجال و النساء.

(٢) قد أسلفنا الكلام على ذلك في بعض الفروع المتقدمه و ذكرنا أن البواطن لا يجب غسلها إلا بمقدار يسير من باب المقدمه العلميه فلاحظ

(٣) قد سردنا تفصيل الكلام في ذلك سابقا و لا حاجة معه إلى الإعادته فليراجع.

(١) المرويه في ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٣

(مسأله ٦) الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها (١).

(مسأله ٧) إذا شك في أن الشعر محيط أم لا، يجب الاحتياط بغسله مع البشره (٢).

(مسأله ٨) إذا بقى مما في الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء (٣).

(١) قد أسلفنا الوجه في ذلك و قلنا أن الدليل على وجوب غسل تلك الشعور هو ما دل على وجوب غسل الوجه بما دارت عليه الإصبعان، فإنه يدلنا بوضوح

على أن الوجه بهذا المقدار مما لا بد من غسله و لو كان فيه شعر خفيف.

الشك في أن الشعر محيط:

(٢) سبق أن تكلمنا على ذلك مفصلاً و قلنا ان الشك في الإحاطه إما أن تكون من جهه الشبهه المفهوميه، و إما أن يكون من جهه الشبهه الموضوعيه و على كلا التقديرين لا بد من غسل كل من البشره و الشعر، إلا أن الأخبار البيانيه الحاكيه لوضوء النبي -ص- لم تدع أى مورد للشك فيه فليراجع.

(٣) مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الروايات البيانيه الوارده فى حكايه وضوء النبي -ص- وجوب غسل الوجه و اليدين بجميع أجزائهما فإذا بقى منها شىء غير مغسول- و لو يسيراً- فلا مناص من الحكم بفساد الوضوء، لأن الواجب ارتباطى، و مع عدم غسل شىء من الوجه و اليدين لم يأت المكلف بال غسل المأمور به شرعاً فلا بد من ملاحظه آماقه و أطراف عينيه و حاجبيه حتى لا يكون عليها شىء مما يمنع عن وصول الماء إليه من قيح أو كحل أو وسخ أو وسمه على الحاجب و نحوها.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٤

(مسأله ٩) إذا تيقن وجود ما يشك فى مانعيته يجب تحصيل اليقين (١) بزواله أو وصول الماء إلى البشره.

صور الشك فى المانعيه:

(١) الشك فى المانعيه على وجهين:

«أحدهما»: أن يتيقن بوجود شىء و يشك فى مانعيته و عدمها، و هذا هو الشك فى مانعيه الموجود و حاصله الشك فى صفه الحاجبيه بعد القطع بأصل الوجود:

«ثانيهما»: الشك فى أصل وجود الحاجب و هو الشك فى الوجود أى وجود المانع.

أما الوجه الأول فمقتضى قاعده الاشتغال وجوب تحصيل اليقين بزوال ما قطعنا بوجوده و شككنا فى مانعيته أو بوصول الماء إلى البشره و ذلك للعلم باشتغال الذمه بوجوب غسل الوجه أو اليدين، و الشك فى فراغ الذمه عن ذلك عند عدم

العلم بوصول الماء إلى البشره و عدم إزاله الشىء الموجود.

و لكن قد يقال: إن صحيحه على بن جعفر-ع- تدلنا على خلاف ذلك حيث روى عن أخيه موسى بن جعفر-ع- أنه سأله عن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضع أم لا كيف يصنع؟

قال: ان علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضعاً «١» لدلالاتها على أن الفساد و البطلان إنما يخصان صوره العلم بحاجبيه الموجود.

و أما إذا لم يعلم بذلك سواء علم عدم الحاجبيه أو شك فيها فوضوؤه محكوم بالصحة و لا يعتنى بشكه، و لا يلزم أن يخرج الخاتم من إصبعه.

(١) المرويه فى ب ٤١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٥

.....

و موردها كما ترى هو الشك فى حاجبيه الموجود.

و «يرده»: إن على بن جعفر-ع- قد سأل أخاه فى صدر الروايه عن المرأه عليها السوار و الدمليج فى بعض ذراعها لا تدرى يجرى الماء تحته أم لا كيف يصنع؟ إذا توضع أو اغتسلت قال: تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه و مع هذا السؤال لم تكن أياه حاجه و محل إلى السؤال عن الخاتم الموجود على الإصبع للقطع بعدم الفرق بين الخاتم و السوار و الدمليج و لا بين المرأه و غيرها.

و من هنا أجابه-ع- بأن الخاتم إن كان كالسوار و الدمليج فى إمكان إيصال الماء إلى البشره تحته بتحريكه فحاله حالهما فى أنه يتخير بين تحريكه و نزعه فى إحراز وصول الماء إلى البشره. و أما إذا كان الخاتم على نحو لا يصل الماء تحته حتى إذا حركه فلا محاله يتعين نزعه تحصيلاً للقطع بوصول الماء إلى البشره.

إذا قوله-

ع- ان علم أن الماء لا يدخله فليخرجه غير ناظر إلى أن في صورته الشك في حاجيته لا يجب على المكلف أن يفحص و يخرج الخاتم من إصبغه، و إلا لكان مناقضا لصدرها الصريح في وجوب الفحص و إيصال الماء إلى بشرته عند الشك في حاجيته. بل هو ناظر إلى ما عرفت من أن الخاتم إذا كان كالسوار و الدمليح فحاله حالهما في التخيير بين التحريك و النزاع و أما إذا علم أنه على نحو لا يصل الماء تحته و لو بالتحريك فلا مناص من نزعه و إخرجه هذا.

ثم لو سلمنا أن ذيل الصحيحه ناظر إلى عدم وجوب إحراز وصول الماء إلى بشرته لدى الشك في حاجيته الشيء الموجود فهو كما عرفت مناف لصدرها و بذلك تصبح الروايه مجمله فتسقط عن صلاحية الاعتماد عليها في مقام الاستدلال، و لا بد معه من أن نرجع إلى الأصل العملي و قد

التفتيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٦

و لو شك في أصل وجوده يجب الفحص (١) أو المبالغه حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى بشرته على فرض وجوده.

عرفت أن مقتضى قاعده الاشتغال هو إحراز وصول الماء إلى بشرته بإزاله الشيء الموجود أو غيرها مما يوجب الإحراز في مقام الامتثال.

أما الوجه الثاني فيأتي عليه الكلام في التعليقه الآتيه فلاحظ.

(١) هذا هو الوجه الثاني من الوجهين المتقدمين للشك في المانعيه أعني الشك في أصل وجود الحاجب و المعروف بين الأصحاب (قد هم).

أن الشك في وجود المانع مما لا اعتبار به. و قد استدل عليه بأمر:

«الأول»: الإجماعات المنقوله على أن الشك في وجود الحاجب غير قابل للاعتناء به. و «يدفعه»: أن الإجماعات المدعاه أمور

حدسيه

و معلومه المدرك أو محتمله، فلا تكون كاشفه عن رأى المعصوم-ع- و لهذا لا يسعنا الاعتماد على مثلها فى استنباط الأحكام الشرعيه بوجه.

«الثانى»: الاستصحاب، لأن الحاجب قد كنا على يقين من عدمه، فإذا شككنا فى طوره بنينا على عدمه بمقتضى الأدله الداله على حرمة نقض اليقين بالشك.

و «فيه»: ان وجود الحاجب و عدمه مما لا أثر له، و إنما الأثر الشرعى مترتب على وصول الماء إلى البشره و عدمه، و استصحاب عدم الحاجب لإثبات وصول الماء إلى البشره من الأصول المثبتة التى لا نقول باعتبارها فان وصول الماء إليها من اللوازم العقليه، لعدم طرو الحاجب.

و دعوى أن الواسطه خفيه، و معه يكون المثبت حجه مما لا- يصغى إليه لما ذكرناه فى المباحث الأصوليه من أنه لا أثر لخفاء الواسطه و جلائها و الأصول المثبتة غير معتبره بإطلاقها، فإن الاعتبار فى موارد الاستصحاب إنما هو بالمتيقن و المشكوك فيه و لا اعتبار بغيرهما من اللوازم و الملزومات بل اللوازم بأنفسها مورد لاستصحاب العدم فيقال- مثلا- ان وصول الماء

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٧

.....

إلى البشره- اللازم لعدم طرو الحاجب فى محل الكلام- لم يكن متحققا قبل ذلك قطعا، فإذا شككنا فى تبدله إلى الوجود نبني على عدم وصوله إليها فى زمان الشك أيضا.

«الثالث»: و هو العمده دعوى سيره المتدينين المتصله بزمان المعصومين-ع- الجاريه على عدم الاعتناء بالشك فى وجود الحاجب، لأن الإنسان فى أكثر الفصول لا يخلو عن البق و البرغوث و غيرهما من الحيوانات المؤذيه الصغار و يتسبب بمصها أو قتلها- و هى على جسم الإنسان- وقوع قطره أو قطرتين من الدم على اللباس أو على أعضاء الغسل أو الوضوء

و هي مانعه عن وصول الماء إلى البشرة- غالبا- كيف و ربما يصعب إزالتها بعد الجفاف.

مع انا لم نسمع و لم نر أحدا من المتدينين يفحص عن ذلك في بدنه عند اغتساله أو توضئه بل ينسبون المتفحص عن ذلك إلى الوسواس، مع وجود الاحتمال إذ قد يحصل انقطع للمكلف بخلو بدنه من دم القمل و البق و قذى البراغيث.

و هذه السيره قد ادعاها جمع من المحققين و منهم صاحب الجواهر و المحقق الهمداني «قدس سرهما» و هي إن ثبتت و تمت فلا- كلام، و لكن الخطب كل الخطب في ثبوتها فلا- بد من ملاحظه أنها ثابتة أو غير ثابتة، و ملاحظه ذلك هي العمده في المقام.

و الظاهر أن السيره غير ثابتة و ذلك لأن الناس في عدم اعتنائهم باحتمال الحاجب مختلفون فجملة منهم لا يعتنون باحتماله من جهه غفلتهم عن أن في أبدانهم حاجبا و مع الغفله لا احتمال و لا شك حتى نعتني به أو لا نعتني به إذا فعدم اعتنائهم بالشك من باب السالبه بانتفاء موضوعها. و من الظاهر أن هذا القسم خارج عن محل الكلام، لأن الدليل انما هو جريان سيرتهم

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٨

(مسأله ١٠) الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها (١) بل يكفي ظاهرها سواء كانت الحلقة فيها أولا.

على عدم الاعتناء باحتمال وجود الحاجب عند الشك و الاحتمال لا عند الغفله و عدم الاحتمال و جملة منهم لا يعتنون باحتماله من جهه الاطمئنان بعد طرو الحاجب على أبدانهم أو مواضع وضوئهم فلا- يشكون في وجود الحاجب و لا يحتملونه احتمالا عقلايا حتى يعتني به و ان كان الاحتمال الضعيف موجودا

و هذا أيضا أجنبي عما نحن بصدده.

و جمله ثالثه لا يطمثون بعده و لا يغفلون عنه بل يشكون و يحتملون وجوده، و لم يثبت لنا أن المتدينين من هذا القسم الثالث لا يعتنون باحتمالهم و شكهم هذا و السيره دليل لبي لا بد من اليقين به و لا علم لنا بثبوت السيره فى هذه الصوره.

و من هنا ذكر شيخنا الأنصارى «قده» أنه لو ثبت سيرتهم على عدم الاعتناء بالشك فى وجود الحاجب للزم أن لا يعتنوا باحتمال مثل وجود القلنسوه على رءوسهم أو ثوب على أعضائهم، أو جورب فى أرجلهم مع أنه مما لا يمكن التفوه به.

فالمتحصل أن السيره- من أهل النظر و غير المقلده- على عدم الاعتناء باحتمال وجود الحاجب غير ثابتة. و أما المقلده فلا يمكن الركون على عملهم و سيرتهم لاحتمال تقليدهم و تبعيتهم فى ذلك لمن يرى تماميه السيره كصاحب الجواهر و المحقق الهمدانى و غيرهما من الأعلام قدس الله أسرارهم.

و معه لا بد من الرجوع إلى الأصل و هو كما عرفت يقتضى عدم وصول الماء إلى البشره فلا بد من التدقيق و إحراز أن الماء قد وصل الى البشره.

(١) لما تقدم من أن ما يجب غسله على المكلف فى الوجه فإنما هو المقدار الذى يصله الماء بطبعه عند إسداله من القصاص، و البواطن- و منها

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٨٩

«الثانى»: غسل اليدين (١) من المرفقين إلى أطراف الأصابع.

باطن الثقبه فى الأنف- ليس كذلك، لأن الماء لا يصل اليه بطبعه عند إسداله من القصاص فلا يجب غسلها.

الثانى من واجبات الوضوء: [غسل اليدين]

إشاره

(٢) لا اشكال و لا كلام فى وجوب غسل اليدين فى الوضوء بحسب الكتاب و السنه، و لم يخالف فى

ذلك أحد من المسلمين بل لعله من ضروريات الدين و انما الكلام فى جهات:

«الأولى»: وجوب غسل المرفقين مع اليدين. ذكر الشيخ الطوسى (قده) فى محكى خلافه ان الفقهاء بأجمعهم التزموا بوجوب غسل المرفقين مع اليدين الا- زفر- و هو ممن لا يعبأ بمخالفته- و قد ثبت عن الأئمة-ع- ان (الى) فى الآيه بمعنى (مع) و الأمر كما أفاده (قده) فإن الأخبار البيانيه الوارده فى حكايه وضوء النبى-ص- صريحه الدلاله على وجوب غسل المرفقين مع اليدين. إذا فكلمه (الى) فى الآيه المباركه بمعنى (مع).

وهذا لا- بمعنى ان كلمه (الى) مستعمله بمعنى (مع) بل بمعنى أن الغايه داخله فى المغيى على ما يوافقك تفصيله قريبا ان شاء الله.

فوجوب غسل المرفقين مع اليدين مما لا اشكال فيه، انما المهم بيان معنى المرفق.

بيان معنى المرفق:

و المتحصل مما ذكره فى تفسير المرفق معان ثلاثه:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٠

.....

«الأول»: ان المرفق هو الخط الموهومى الفاصل بين عظم الذراع المحاط بعظمى العضد المحيطين، فان من وضع يده على مفصل العضد و الذراع يرى أن فى العضد عظامان محيطان بعظم الذراع.

و على هذا لا- معنى للنزاع فى أن الغايه- أى المرفق- داخله فى المغيى أعنى ما يجب غسله، و ذلك لأنه لا معنى لغسل الخط الموهوم فان الغسل انما يقع على الأجسام الخارجيه دون الأمور الوهميه. نعم يجب غسل كل من عظمى العضد و عظم الذراع لوقوعها تحت ذلك الخط الوهمى و هو المرفق على الفرض. و أما نفس ذلك الخط و المرفق فقد عرفت أنه لا معنى لغسله.

«الثانى»: ان المرفق هو عظم الذراع المتداخل فى عظمى العضد و هو المعبر عنه بطرف الساعد الداخلى فى العضد

على ما نسب الى ظاهر العلامه فى المنتهى و محتمل كلامه فى النهايه، و على هذا لا مانع من النزاع فى أن المرافق أعنى عظم الذراع داخل فى المغيى أم خارج عنه، لأنه بمعنى ان عظم الذراع أيضا مما يجب غسله مع اليدين أو لا يجب.

«الثالث»: أن المرفق هو مجموع العظام الثلاثه المتركبه من عظم الذراع المحاط و عظمى العضد المحيطين بعظم الذراع كما هو مختار الماتن «قده»، و لا يستفاد شىء من هذه المعانى من الآيه المباركه و لا من الأخبار المشتمله على ما اشتملت عليه الآيه المباركه من تحديد اليد الى المرفق.

و لا يدلنا شىء من ذلك على أن المرفق هو الخط الوهمى حتى لا يبقى معه مجال للنزاع فى أنه داخل فى المغيى أو خارج عنه أو أن المرفق بمعنى عظم الذراع أو مجموع العظام؟ كما لا يمكن أن يستفاد من شىء منها- فى نفسها- ان المرفق داخل فى المغيى أو خارج عنه، إذ الغايه عند أهل المحاوره

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩١

.....

قد تكون داخله فى المغيى و قد تكون خارجه عنه.

غير أن التسالم القطعى و الإجماعات المدعاه و الأخبار البيانیه دلتنا على أن المرفق واجب الغسل مع اليدين فوجب غسله معهما مما لا كلام فيه، و ان لم يعلم أنه بأى معنى من المعنيين الأخيرين، فإنه على المعنى الأول لا معنى لغسله كما مر. إذا فتلك الأمور قرينه على ان كلمه (الى) انما هى بمعنى حتى أو مع فى الآيه المباركه و ان الغايه داخله فى المغيى كما أشرنا اليه.

و قد تقدم ان هذا لا بمعنى أن كلمه (الى) مستعمله بمعنى (حتى أو مع) حتى يقال انه

لم يعهد استعمالها بهذا المعنى بل الكلمه مستعمله فى فى معناها الموضوع له. لكن المراد الجدى منها هو معنى (حتى أو مع) و عليه فلا يبقى إشكال فى دخول الغايه فى المغيى.

إذا لا- بد من تعيين ما هو الداخلى فى وجوب الغسل و انه أى عظم و هل هو خصوص عظم الذراع- كما نسب إلى العلامه- (قده) أو مجموع العظام فى المفصل؟

الثانى هو الظاهر و ذلك لأن تفسير المرفق بعظم الذراع مضافا إلى أنه على خلاف معنى المرفق- لعه- لأنه من الرفق و الالتئام، و الملتئم فى المفصل مجموع العظام الثلاثه فلا موجب لتخصيصه بأحدها و هو عظم الذراع- دون عظمى العضد- مخالف لصريح الصحيحه الوارده فى المقام و هى صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر- ع- قال:

سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ما بقى من عضده «(١)».

لأن الظاهر من اليد- التى قطعت- فى مقابل العضد هو الذراع، و الظاهر أيضا ان الذراع قد قطع بتمامه و انفصل عن عظمى العضد بحيث

(١) المرويه فى ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٢

مقدما لليمنى على اليسرى (١)

لم يبق من عظم الذراع شىء فلو كان المرفق بمعنى عظم الذراع فما معنى وجوب غسل العضد حينئذ. لأنه أمر آخر غير المرفق و الذراع.

فهذا يدلنا على أن العضد- بعظميه- من المرفق و حيث أخرج و انفصل بعضه- أى المرفق- و جب غسل الباقي منه و قوله- ع- يغسل ما بقى .. أيضا شاهد على هذا المدعى و به نستكشف أن العضد هو باقى المرفق إذا صح ما اختاره الماتن (قده) من أن المرفق هو

المؤتلف من مجموع العظام الثلاثه و هو المشهور أيضا بين الأصحاب (قدمهم) بحيث لو فرضنا أن اليد قد قطعت وجب غسل الباقي من المرفق و هو العضد و سيتعرض له الماتن «قده» فيما يأتي من الفروع إن شاء الله.

تقديم اليمنى على اليسرى:

(١) هذه هي الجبهه الثانيه التي لا بد من أن يتكلم عنها في المقام و هي مسأله تقديم اليد اليمنى على اليسرى في غسلها و هذه المسأله و إن كان يأتي عليها الكلام عند التكلم على شرائط الوضوء ان شاء الله غير إنا نتعرض لها في المقام تبعا للماتن «قده» فنقول ان المسأله متسالم عليها بين الأصحاب «قدمهم» و العمده فيها هي الروايات الكثيره الوارده في الأمر بإعادة غسل اليد اليسرى و غيره من أفعال الوضوء فيما إذا غسلها قبل أن يغسل اليد اليمنى.

□
«فمنها»: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله -ع- قال: إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه فذكر بعد

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٣

.....

ذلك، غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه «١».

□
و «منها»: موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله -ع- قال: ان نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت بذراعيك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار .. «٢».

□
و «منها»: صحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله -ع- في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين قال: يغسل اليمين و يعيد اليسار «٣».

و يبدو من بعض الروايات الوارده في المقام ان المسأله من المسائل المسلمه عند الرواه حيث سئل -ع- عن بدأ بالمروه قبل الصفا قال:

يعيد، ألا ترى انه لو بدأ

بشماله قبل يمينه في الوضوء أراد أن يعيد الوضوء «٤» و نظيرها ما ورد في حديث تقديم السعي على الطواف - قال: الا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك «٥» فان ظاهرهما ان وجوب تقديم اليد اليمنى على اليد اليسرى في الوضوء كان من المسلمات المفروغ عنها عندهم.

و «منها»: غير ذلك من الروايات.

(١) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٥) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٤

و يجب الابتداء بالمرفق، و الغسل منه إلى الأسفل عرفاً، فلا يجزئ النكس (١).

لزوم البدأ بالمرفق:

(١) هذه هي الجبهه الثالثه من الجهات التي تتكلم عنها في المقام و هي وجوب غسل اليدين من المرفق إلى طرف الأصابع و عدم كفايه النكس، و يدلنا على ذلك جميع ما قدمناه في وجوب غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل، و عدم جواز النكس من التسالم و الإجماع القطعيين، و الروايات البيانيه الحاكيه عن وضوء رسول الله - ص - و يزيد المقام على غسل الوجه بموافقه ابن سعيد لأنه (قده) قد قال بجواز النكس في الوجه، و لكنه التزم في اليدين بعدم الجواز، و كذلك السيد المرتضى (قده) في في أحد قوله، و كيف كان فالكل متسالم على عدم جواز غسل اليدين منكوسا.

أضف إلى ذلك صحيحه زواره و بكير عن أبي جعفر - ع - عند حكايه فعل رسول الله - ص .. ثم غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفه فأفرغ على ذراعه

اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا- يردّها إلى المرفق ثم غمس كفه اليمنى «١» فان اهتمامهما بحكايه عدم رد الباقر-ع- يده إلى المرفق أقوى دليل على أن ذلك من الخصوصيات المعتره فى الوضوء قد أراد-ع- أن يعرفها و بينها فى تلك الروايات.

و فى بعض الأخبار: قلت له: يرد الشعر؟ قال: إذا كان عنده آخر فعل، و إلا فلا «٢» لأن الظاهر أن رد الشعر عباره عن الغسل

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ١٩ من أبواب الوضوء من المستدرک.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٥

.....

منكوسا، كما أن المراد بقوله: إذا كان عنده آخر. انه إذا كان عنده شخص آخر يتقى منه لا مانع من أن يغسل يده منكوسا.

و فى صحيحه زواره المرويه فى الفقيه عن أبى جعفر-ع- ..

و لا ترد الشعر فى غسل اليدين .. «١».

و يؤيد ما ذكرناه عده روايات قد وردت فى أن كلمه (إلى) فى الآيه بمعنى (من) و هذا لا بمعنى انها مستعمله فيه لأنه استعمال غير معهود بل بمعنى أن المراد الجدى منها هو ذلك كما مر كروايه الهيثم بن عروه التميمى قال: سألت أبا عبد الله-ع- عن قوله تعالى «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ». فقلت هكذا و مسحت من ظهر كفى إلى المرفق:

فقال: ليس هكذا تنزيلها انما هى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ (من) إِلَى الْمَرَافِقِ ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه «٢» و فى قضيه على بن يقطين حيث أمره-ع- أن يغسل يديه من المرفقين بعد ما ارتفعت عنه التقيه «٣».

و فيما علمه جبرئيل، حيث روى فى كشف الغمه عن

على بن إبراهيم في كتابه عن النبي - ص - و ذكر حديثا إلى أن قال فنزل عليه جبرئيل و أنزل عليه ماء من السماء فقال له يا محمد: قم توضأ للصلاه فعلمه جبرئيل عليه السلام الوضوء على الوجه و اليدين من المرفق و مسح الرأس و الرجلين الى الكعبين «٤» الى غير ذلك من الروايات غير الخاليه عن ضعف في

(١) المرويه في الفقيه ج ١ ص ٣٨ و قد روى صدرها في ب ١٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ١٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٣٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) المرويه في ب ١ من أبواب الوضوء من المستدرک.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٦

.....

في السند، الا أنها صالحه لأن تكون مؤيده للمدعى.

ثم انه لا تنافى بين ما ذكرناه و بين الآيه المباركه فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ «١» لأن الآيه المباركه إما ظاهره في أن كلمه (إلى) غايه للمغسول و بيان لما يجب غسله من اليد، فان لليد إطلاقات كثيره، فقد تطلق على خصوص الأصابع و الأشاجع كما في آيه السرقة و قد تطلق على الزند كما في آيه التيمم، و ثالثه تطلق على المرفق كما في آيه الوضوء، و رابعه على المنكب كما هو الحال في كثير من الاستعمالات العرفيه.

فأراد عز من قائل أن يحددها و يبين أن ما لا بد من غسله في اليد انما هو بهذا المقدار إذا فلا تعرض للآيه إلى كيفيه غسلها، و انما أوكلت بيان ذلك الى السنه، و سنه النبي - ص - و الأئمه - ع - قد دلنا على أنها لا بد من أن تغسل من المرفق إلى الأصابع

فالسنة قد بينت ما لم يكن مينا في الآيه المباركه، فلا تكون الآيه منافيه لما قدمناه من لزوم كون الغسل من المرفق إلى الأصابع.

و إما أن الآيه- إذا لم تكن ظاهره في كون الغايه غايه للمغسول- فعلى الأقل ليست بظاهره في كون الغايه غايه للغسل فلا تعرض للآيه الى ذلك حتى تكون منافيه للزوم كون الغسل من المرفق إلى الأصابع أو موافقه له، و كيف كان فالآيه غير ظاهره فيما سلكه العامه، و لا- انها منافيه لما سلكه الخاصه أعنى ما قدمناه من لزوم كون الغسل من المرفق إلى الأصابع، و العامه أيضا لم تدعوا رجوع الغايه إلى الغسل و انما يدعون ان الغايه غايه للمغسول و قد استدلوا على مسلكهم اعنى جواز الغسل منكوسا بإطلاق الأمر بالغسل في الآيه المباركه و ان مقتضى إطلاقه جواز غسل اليد من الأصابع إلى المرفق.

(١) المائده: ٥: ٦

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٧

و المرفق مركب من شىء من الذراع و شىء من العضد، و يجب غسله بتمامه (١) و شىء آخر من العضد من باب المقدمه (٢) و كل ما هو فى الحد يجب غسله (٣) و إن كان لحما زائدا أو إصبعا زائده.

(١) كما تقدم و عرفت.

(٢) قد أسلفنا أن المراد بالمقدمه إنما هو المقدمه العلميه دون مقدمه الوجود، فان غسل الموضع المعين على نحو لا يزيد عنه و لا ينقص أبدا متعذر خارجا، فأما أن يكون المقدار الذى غسله أقل من المقدار اللازم و لو بمقدار قليل، و إما أن يكون زائدا عنه بشىء، و قد تقدم أن الثانى هو المتعين بحكم العقل.

كل ما هو فى الحد لا بد من غسله:

(٣) الظاهر أن المسأله متسالم عليها بين الأصحاب «قدهم» و

الوجه فيه ما ورد في ذيل صحيحه زراره و بكير المتقدمه: فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلا- غسله .. «١» لأن المستفاد منها ان اليد من المرفقين إلى الأصابع أعنى المقدار الواقع بين الحدين لا بد من غسلها بما لها من التوابع و الأطوار فإذا كان على يده لحم زائد أو إصبع زائده فلا مناص من غسله بمقتضى تلك الصحيحه.

بلا- فرق في ذلك بين أن يكون الزائد خارجاً عن المحدود و ما إذا لم يكن كما إذا فرضنا أن الإصبع الزائده أطول من بقيه الأصابع، لأن مقتضى إطلاق الصحيحه وجوب غسلها بطولها لما عرفت من أن كلما كان على اليد من المرفق إلى الأصابع لا بد من غسله بمقتضى تلك الصحيحه.

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٨

و يجب غسل الشعر مع البشره (١)

و أما ما ورد في بعض الروايات من تحديد اليد الواجب غسلها بقوله-ع- و حد غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع «١» فالظاهر أن نظرها إنما هو إلى الأيدي المتعارفه و لا نظر لها إلى مثل الإصبع الزائده أو اللحم الزائد على اليد، إذا فمقتضى إطلاق قوله-ع- فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلا- غسله وجوب غسل كل ما كان على اليد و ان كان خارجاً عن المحدود لطوله.

يغسل الشعر مع البشره:

(١) قد أسلفنا أن مقتضى إطلاقات أدله الغسل في الوضوء وجوب غسل البشره في كل من الوجه و اليدين و عدم جواز الاجتراء بغسل غير البشره عن غسلها، إلا أن الأدله الخارجيه دللتنا- في خصوص الوجه- على كفايه غسل الشعر عن غسله فهل

الأمر فى اليدين أيضا كذلك فيجزي غسل شعرهما عن غسلهما أو لا بد من غسل البشره فى اليدين؟

فهناك أمران:

«أحدهما»: ان الشعر الموجود على اليدين هل يجب غسله عند غسلهما أو لا يجب؟ لا إشكال فى أن اليدين كالوجه فى وجوب غسل الشعر الموجود عليهما مع غسلهما و ذلك أما فى الوجه فلما مر و عرفت. و أما فى اليدين فلصحيحه زراره و بكير المتقدمه و غيرها مما دل على وجوب غسل اليدين مما بين المرفق و الأصابع فإنها و لا سيما الصحيحه كالصريحه فى وجوب غسل كل ما كان على اليدين من المرفقين إلى الأصابع حيث قال -ع-

(١) المرويه فى الفقيه ج ١ ص ٢٨.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٩٩

.....

فليس له أن: يدع من يديه إلى المرفقين شيئا الا غسله «١» فوجوب غسل الشعر الكائن على اليدين عند غسلهما مما لا ينبغي الكلام فيه. و انما الكلام فى الأمر الثانى الذى يأتى بعد ذلك.

و «ثانيهما»: انه هل يجزي غسل الشعر الكائن على اليدين عن غسل بشرتهما كما هو الحال فى الوجه أو لا بد من غسل البشره أيضا؟

مقتضى إطلاقات أدله وجوب الغسل لزوم غسل البشره و اليدين و عدم كفايه غسل الشعر عن غسلها كما هو المشهور بين الأصحاب «قدم» بل عن شيخنا الأنصارى «قد هما دعوى الاتفاق على عدم أجزاء غسل الشعر عن غسل اليدين و استظهر المحقق الهمداني «قده» عدم الخلاف فى المسأله عن بعضهم و خالفهم فى ذلك كاشف الغطاء «قده» و ذهب الى الاجتزاء به.

و الوجه فيما ذهب إليه هو صحيحه زراره: قلت له: أ رأيت ما أحاط به الشعر فقال -ع- كل ما أحاط به الشعر فليس على

العباد (أو للعباد) أن يطلبوه ولا ييحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «٢» بدعوى ان عموم قوله-ع- كلما أحاط به الشعر، الدال على كفايه غسل الشعر عن غسل البشرة في الوضوء عدم الفرق في ذلك بين الوجه و اليدين.

و يرده: مضافا إلى الفرق الظاهر بينهما فان مجرد إجراء الماء على اليدين يكفى في غسلهما- عاده- و لا توجد أية يد يكون ما عليها من الشعرات مانعه عن غسلها عند إجراء الماء على شعرها و هذا بخلاف الوجه لأن شعر الحواجب و اللحي قد يكون مانعا عن وصول الماء إلى البشرة و لا تنغسل عند إجراء الماء على شعرها، ان الصحيحه ليست روايه مستقله في نفسها، و إنما هي ذيل الروايه الوارده في تحديد الوجه على ما نقله الصدوق «قده»

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٠

.....

في الفقيه «١» حيث روى عن زراره بن أعين أنه قال لأبي جعفر الباقر-ع- أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عز و جل؟ فقال:

الوجه الذي .. إلى أن قال: و ما جرت عليه الإصبعان مستديرا فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له الصدغ من الوجه؟

فقال: لا قال زراره: قلت أ رأيت ما أحاط به الشعر. «٢» و عليه فعموم قوله-ع- كلما أحاط به من الشعر، إنما هو بحسب ما أريد من لفظه «ماء» الموصله، المراد بها الوجه بقريته صدرها إذا تدلنا الصحيحه على أن كل وجه أحاط به الشعر فليس على العباد أن يغسلوه.

و أما

ما صنعه الشيخ «قده» فى التهذيب حيث نقلها مستقلة «٣» فهو إنما نشأ من تقطيع الروايات و ليس مستندا إلى كونها روايه مستقلة، و النتيجة أن الصحيحه ليس لها عموم حتى يستدل به فى اليدين هذا أولا.

و ثانيا: لا معنى لكونها روايه مستقلة فإن قوله -ع- أ رأيت ..

لا- يمكن أن يكون كلاما ابتدائيا، حيث لم يسبقه سؤال عن شىء و لا حكم بالوجوب أو الحرمة أو غيرهما حتى يسأل عن أن هذا الشىء إذا أحاط به الشعر كيف يصنع؟ و هذا أيضا قرينه على أنه ورد فى ذيل كلام آخر و هو ما ورد فى تحديد الوجه كما قدمناه هذا.

ثم لو أغمضنا عن ذلك و فرضنا انه روايه مستقلة أيضا لا يمكننا الاعتماد عليه، للقطع بأنه مسبق بالسؤال عن شىء أو بالحكم بشىء لا محاله، إذ لا معنى لها مستقلة، و حيث لا ندرى أن السابق عليها أى شىء؟ فتصبح

(١) الجزء الأول من الطبعة الحديثه.

(٢) أخرج صدره فى ب ١٧ و ذيله فى ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) الجزء الأول ص ٣٦٤ من الطبعة الحديثه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠١

و من قطعت يده من فوق المرفق لا- يجب عليه غسل العضد (١) و إن كان أولى، و كذا إن قطع تمام المرفق و إن قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى، فإن قطعت من المرفق -بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد- يجب غسل ما كان من العضد جزءا من المرفق.

الروايه مجمله لذلك، و لا يمكن الاستدلال بها على شىء، فالصحيح هو ما ذهب إليه المشهور من عدم أجزاء غسل الشعر عن غسل البشره فى اليدين و

ما ذهب إليه كاشف الغطاء «قده» مما لا وجه له.

مقطوع اليد و صورته:

اشاره

(١) قطع اليد قد تكون مما دون المرفق، و قد تكون من نفس المرفق كما إذا قطع بعضه كعظم الذراع، و بقي مقدار منه كعظمى العضد، و ثالثه يقطع عما فوق المرفق و هذه صور ثلاث.

(أما الصوره الأولى و الثانيه): أعنى ما إذا قطعت عما دون المرفق أو من المرفق فلا كلام فى أن المقدار الباقي - وقتئذ - مما لا بد من غسله، للقطع بوجوب الصلاه فى حقه و عدم سقوطها عن ذمته و القطع بعدم وجوبها مع الطهاره الترابيه.

و نتیجه هذين القطعين هو الحكم بوجوب الصلاه فى حقه مع الطهاره المائيه و حيث ان قطع شىء من أعضاء الوضوء غير موجب لسقوط الأمر بالغسل عن غيره من الأعضاء السالمه، لوضوح ان قطع احدى اليدين - مثلاً - غير مستلزم لسقوط الأمر بالغسل فى اليد الأخرى، و كذا فيما إذا قطع مقدار من إحداهما، فإنه لا يستلزم سقوط الأمر بالغسل عن المقدار الباقي من العضو فلا مناص من غسل المقدار الباقي فى الصورتين، كما هو مفاد قاعده «عدم سقوط الميسور بالمعسور» و إن لم نسلهما فى غير المقام.

و تدلنا على ذلك جمله من الصحاح:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٢

.....

«منها»: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر - ع - قال: سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ما بقى من عضده «١» بناء على ما قدمناه من أن المرفق هو مجموع العظام الثلاثه أعنى عظم الذراع و عظمى العضد.

«منها»: صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر - ع - قال: سألته عن الأقطع اليد و الرجل قال: يغسلهما «٢».

و «منها» صحيحه رفاعه قال:

سألت أبا عبد الله -ع- عن الأقطع فقال: يغسل ما قطع منه «٣» و معناه انه يغسل المقطوع منه دون المقطوع كما هو المترادف من ظاهر الصحيحه و بذلك يظهر ان الضمير في صحيحه محمد بن مسلم يرجع إلى المقطوع منه في كل من الرجل و اليد و «منها»: صحيحه أخرى لرفاعه عن أبي عبد الله -ع- قال:

سألته عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال يغسل ذلك المكان الذي قطع منه «٤» و هذه الصحاح قد دللتنا بوضوح على وجوب غسل الباقي من اليد و المرفق في حمل الكلام و هي بحسب السند صحاح و من حيث الدلاله ظاهره.

نعم قد يقال ان صحيحتي رفاعه روايه واحده و إحداهما منقوله، بالمعنى دون اللفظ، و لكن ذلك تم أم لم يتم و كانت الصحيحتان متحدتين أو متعدتين لا يضر فيما نحن بصدده لظهورها فيما ذكرناه فلاحظ، و لم يتعرض في شيء من الصحاح المتقدمه لى وجه الصراحه- للمقدار الواجب غسله فى المسأله، و لعله لأجل كونها ناظره إلى ما هو المرتكز فى الأذهان من لزوم غسل المقدار الذى يتمكن المكلف من غسله من يده و مرفقه.

(١) المرويه فى ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) المرويه فى ب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٣

.....

سواء قل أم كثر.

فقه الروايه:

بقى الكلام فى فقه الروايه، حيث ورد فى صحيحه محمد بن مسلم:

يغسلهما أى يغسل اليد و الرجل، فيقع الكلام فى أنه ما معنى الأمر بغسل الرجل فى الوضوء و فى تفسير ذلك

وجهان:

«أحدهما»: أن يقال انه-ع- بصدد بيان ما هو الوظيفة الفعلية في الأقطع اليد و الرجل و إن الغسل أعم من المسح فقد بين-ع- انه يغسل يده و يمسح رجله «ثانيهما»: أن يحمل الأمر بغسل الرجل على موارد التقيه أعنى ما إذا لم يتمكن من المسح على رجله تقيه و الأظهر هو الأول هذا.

و قد يستدل على وجوب الغسل في المقدار الباقي من المرفق أو اليد بقاعده: الميسور لا يسقط بالمعسور و الاستصحاب. و لكن القاعده لو سلمنا أن غسل المقدار الباقي في الأقطع ميسور الوضوء- غير ثابتة إذ لم يدلنا عليها أى دليل على ما قررناه في محله.

و أما الاستصحاب فهو أيضا كسابقه، لعدم جريان الاستصحاب في الأحكام الكليه كما مر غير مره.

على انا لو أغمضنا عن ذلك، و أغمضنا أيضا من المناقشه في بقاء الموضوع لدى العرف بأن قلنا ان الوضوء في المقدار الباقي من أعضائه قد كان واجبا في حق الأقطع قبل صيرورته أقطع و نشك في بقاءه عليه بعد صيرورته كذلك مع أن الواجب أولا- في حقه- بمقتضى الآيه المباركه و غيرها إنما هو الوضوء التام أعنى غسل الوجه و اليدين بتمامهما

التفيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٤

.....

لا المقدار الباقي منهما.

فإنما يتم ذلك فيما إذا عرض عليه التقطيع بعد دخول الوقت. دون ما إذا طرأ عليه قبل دخوله، إذ لا يتصف الوضوء في حقه- حينئذ- بالوجوب حتى نستصحه لدى الشك في بقاءه، اللهم إلا على القول بالاستصحاب التعليقى و هو مما لا نقول به.

إذا فالصحيح في الاستدلال ما ذكرناه هذا كله فيما إذا قطعت اليد من المرفق أو عماد دونه.

و إما الصوره الثالثه أعنى ما إذا قطعت

عما فوق المرفق فهل يجب عليه غسل عضده بدلا عن يده؟ المعروف بين أصحابنا عدم وجوب غسل العضد في حقه، بل التزم بعضهم بالاستحباب بل لم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ابن الجنيّد. و لكن العبارة المحكيه منه غير مساعده على تلك النسبه قال فيما حكى من كلامه: إذا قطعت يده من مرفقه غسل ما بقى من عضده. و هذه العبارة كما ترى كعبارة صحيحه على بن جعفر المتقدمه حيث سئل عن الرجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال-ع- يغسل ما بقى من عضده «١» و قد قدمنا أن ظاهرها أن المراد بما بقى، إنما هو الباقي من مرفقه و هو العضد بعد ما قطع بعضه أعنى الذراع، لأن السؤال إنما هو عن قطع يده من المرفق، فلو كان أراد به قطع تمام المرفق و وجوب غسل العضد بدلا عن اليد لكان الواجب أن يقول: يغسل العضد مما بقى من يده.

و على الجملة أن الصحيحه ظاهره في إرادته قطع المرفق مع بقاء مقدار منه و ليست ناظره إلى قطع اليد عما فوق المرفق، و عليه فعباره ابن الجنيّد خارجه عما هو محل الكلام أعنى قطع اليد عما فوق المرفق، و كيف كان

(١) المتقدمه في ص ١٠٢.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٥

.....

فلا مستند للقول بوجوب غسل العضد بعد قطع تمام المرفق إلا أمران كلاهما غير قابل للمساعده عليه.

«أحدهما»: إطلاق صحىحتى رفاعه و محمد بن مسلم المتقدمين لدلالتهما على الأمر بغسل المكان الذى قطع منه أو بغسلهما أى اليد و الرجل- فى أقطعهما- من دون تعرض للمقدار الباقي من اليد فمقتضى إطلاقهما لزوم غسل العضد فيما إذا قطعت اليد عما فوق

المرفق، لصدق انه المكان الذى قطع منه و انه يد الأقطع، فيشملها الأمر بالغسل فى قوله-ع- يغسلهما.

و «يرده»: أن القرنيه القطعيه الارتكازيه فى الصحيحتين و غيرهما من الأخبار المتقدمه مانعه عن انعقاد الإطلاق للروايات، و هى ارتكاز سوقها لأجل إثبات وجوب الغسل و ترتيبه على ما كان يجب غسله لو لا القطع دون ما لم يكن غسله واجبا كذلك أى لو لا القطع، كى يكون مفادها إثبات البدليه للواجب المتعذر، حتى أن ابن الجنيد «قده» أيضا لا يمكنه الالتزام بالإطلاق فى تلك الروايات لأن لازم ذلك أن يحكم بوجوب غسل الكتف- مثلا- فيما إذا قطعت اليد من الكتف لصدق انه المكان الذى قطع منه و هذا كما ترى لا يمكن الالتزام به.

و «ثانيهما»: صحيحه على بن جعفر المتقدمه بدعوى دلالتها على الأمر بغسل العضد بعد قطع اليد من المرفق.

و «يرده»: ما قدمناه من أن ظاهرها بل لعل صريحها وجوب وجوب غسل ما بقى من المرفق الذى هو العضد لا وجوب غسل العضد بعد قطع تمام المرفق، كما إذا قطعت اليد عما فوق المرفق، إذ لو كان أراد ذلك لوجب أن يقول: يغسل العضد مما بقى بعد القطع، إذا فما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب غسل العضد عند قطع اليد عما فوق المرفق هو الصحيح.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٦

(مسأله ١١) ان كانت له يد زائده (١) دون المرفق وجب غسلها أيضا كاللحم الزائد، و إن كانت فوقه، فان علم زيادتها لا يجب غسلها و يكفى غسل الأصلية.

حكم اليد الزائده:

(١) إذا فرضنا لأحد يدا زائده فهى تتصور على وجوه: لأن اليد الزائده قد تكون مما دون المرفق، و قد تكون مما فوق

أما إذا كانت من دون المرفق، فلا مناص من الحكم بوجوب غسلها سواء أ كانت أصلية- بالمعنى الآتى فى الصورة الآتية- أم كانت زائده و الوجه فيه: ما استظهرناه سابقا من أن مقتضى الآيه المباركه و الروايات و لا سيما صحيحه الأخوين المتقدمه المشتمله على قوله-ع- و لا- يدع شيئا مما بين المرفقين إلى الأصابع إلا غسله لزوم غسل اليدين من الأشاجع إلى المرافق بما لهما من التوابع و اللواحق و من المعلوم أن اليد الزائده إما أن تكون أصلية أو تكون تابعه للأصلية و على كلا- التقديرين لا مناص من غسلها، لعدم جواز ترك الغسل فى شىء مما بين الحدين المذكورين فى الآيه المباركه و الروايات و لعل هذا ظاهر.

و أما إذا كانت مما فوق المرفق فقد ذكر لها- فى كلام الماتن صورته و ذلك لأنها قد تكون أصلية تساوى اليدين الآخرين فى جميع الآثار المترقبه منهما من القوه و البطش و الإعطاء و الأخذ و غيرهما من آثارهما، و قد حكم «قده» فيها بوجوب غسل الزائده مع اليد الأوليه الواقعتين فى أحد الجانبين من اليمين أو اليسار- و بجواز المسح بأيه منهما شاء.

و ما أفاده «قده» هو الصحيح، لإطلاق قوله عز من قائل:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٧

.....

فَاغْيَسُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ «١» و غيرها مما دل على الأمر بغسل اليد فى الوضوء، لأنها يد حقيقه و أصلية، و نسبتها مع اليد الأخرى متساويه على الفرض فلا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى من غير مرجح و كونها زائده إنما هى بالنسبه إلى الخلقه الأصلية فلا ينافى كونها أصلية بالإضافه إلى شخص المكلف إذا فلا وجه لاختصاص الحكم بإحداهما دون الأخرى.

قد يقال بعدم وجوب الغسل في إحداهما- أعنى اليد الزائده و اليد الأوليه الواقعتين في أحد الجانبين من اليمين أو اليسار- و ذلك لوجهين:

«أحدهما»: أن الواجب حسب ما يستفاد من الأخبار الوارده في الوضوء إنما هو غسل الوجه و اليدين دون الأيادي الثلاث أو الأربع و نحوهما، فلو حكمنا بوجوب غسل اليدين الموجودتين في جانب واحد للزم الحكم باعتبار غسل الأيادي الثلاث أو الأكثر في الوضوء و هو على خلاف ما نطقت به الروايات بل و على خلاف الآيه المباركه، فإن الجمع الوارد فيها في قوله عز من قائل **وَجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ**. إنما هو بلحاظ آحاد المكلفين و معناه أن كلا يغسل يديه و وجهه لا أن كلا يغسل وجهه و أيادي الثلاث أو الأربع و نحوهما و يندفع هذا الوجه بأن اشمال الأدله على اليدين إنما هو من جهه كونها ناظره إلى الأغلب و المتعارف في الأشخاص، إذ الأغلب أن يكون للإنسان يدان لا أكثر، و لا نظر لها إلى نفى وجوب الغسل في اليد الزائده التي قد يتحقق في بعض المكلفين.

و «ثانيهما»: ان اليد الواجب غسلها قد حددت في الآيه المباركه بكونها إلى المرافق فلا تدرج في الآيه المباركه إلا اليد المشتمله على المرفق، و اليد الزائده إنما يمكن الحكم بوجوب غسلها تمسكا بإطلاق الآيه و غيرها من الأدله فيما إذا اشتملت على المرفق. و أما إذا لم يكن لها مرفق بأن كانت اليد

(١) المائده: ٥: ٦.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٨

.....

عظما واحدا متصلا، كما قد يقال ان رجل الفيل كذلك فلا مناص من الحكم بعدم وجوب غسلها لخروجها عن المحدود، فإذا وصلنا إلى المرفق لدى الغسل فقد امتثلنا

الأمر بغسل اليد من دون حاجه إلى غسل العضو الزائد بوجه.

و فيه: أن المرفق انما ذكر في الآيه المباركه حدا للمغسول دون وجوب الغسل و هو حد للأوساط المتعارفه ذوات الأيادي المشتمله على المرافق دون الفاقدين للمرافق، فاللازم في اليد الفاقد للرفق هو غسلها الى حد المرفق في الأشخاص المتعارفه نظير ما إذا لم يكن للمكلف يد زائده، الا أن احدى يديه الأصليتين كانت فاقد للرفق فكما أن وظيفته هو غسل يده الى حد المرفق في الأشخاص المتعارفه، فليكن الحال كذلك فيمن كانت له يد زائده.

فالصحيح أن اليد الزائده في هذه الصوره- أيضا لا بد من غسلها، كما يجوز المسح بأيه من اليدين شاء المكلف، لصدق انها اليد اليسرى أو اليمنى حقيقه. هذا كله فيما إذا كانت اليد الزائده أصليه.

و قد لا تكون أصليه كما إذا لم يشترك مع اليد الأخرى في الآثار المترقبه من اليد و قد حكم الماتن «قده» بعدم وجوب غسلها حينئذ.

و الصحيح أن يقال أن اليد الزائده غير الأصلية قد لا يكون يدا حقيقه، و انما يكون مجرد لحم بصوره اليد فحسب، و في هذه الصوره لا يعتبر غسلها في الوضوء، لأن الواجب انما هو غسل اليد دون ما لا يكون كذلك كما هو المفروض في المسأله.

و قد تكون يدا حقيقه. و لا يتأتى منها الآثار المترقبه من اليد، و هذا كما في يد المشلول لأنها يد حقيقه و لا اثر لها من القوه و البطش و نحوهما

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٠٩

و إن لم نعلم الزائده من الأصلية (١) و جب غسلهما، و يجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط، و إن كانتا أصليتين يجب

غسلهما أيضا و يكفي المسح بإحدهما.

و لا- ترى وجها لعدم وجوب غسلها فى الوضوء بعد ما فرضناه من أنها يد حقيقه و يصدق عليها عنوان اليد حقيقه، و ذلك لإطلاق ما دل على وجوب غسل اليد فى الوضوء.

اللهم إلا- أن يدعى الانصراف بدعى: ان اليد فى الآيه و الروايات منصرفه عما لا يترتب عليه الآثار المترقبه من اليد، و لكنه انصراف بدوى ناش من قله وجودها أو من غلبه اليد الصحيحه و المتعارفه، و غلبه الوجود لا يكون منشأ للانصراف هذا تمام الكلام فى هاتين الصورتين.

(١) هذه هى الصوره الثالثه من الصور التى ذكرها الماتن «قده» فى اليد الزائده إذا كانت واقعه مما فوق المرفق، و ذكر أن الزائده إذا اشتبهت بالأصليه وجب الغسل فى كليهما، كما يجب المسح بهما من باب الاحتياط.

و ما أفاده «قده» فيما إذا كانت اليد الزائده بصوره اليد من دون أن تكون يدا حقيقه، أو كانت يدا حقيقه، و لكن بنينا على عدم وجوب غسل اليد الزائده- بحسب الكبرى- متين و ذلك للعلم الإجمالى بوجوب الغسل فى إحدهما دون الأخرى، و حيث إنها غير متميزه عما لا يجب غسله وجب الغسل فى كلتا اليدين تحصيلا للعلم بالامثال كما يجب المسح بكليهما من باب المقدمه العلميه لأنه إذا اقتصر بالمسح بإحدهما لم يحصل له العلم بالمسح باليد الأصليه، لاحتمال أن لا يكون ما اقتصر به يدا أصليه، و المسح بغير اليد الأصليه مما لا أثر له. و بهذا تفرق اليد الزائده المشتبهه بالأصليه عن اليدين الأصليتين فإن الغسل و المسح فى الأصليتين واجبان بالأصاله لا لأجل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٠

(مسأله ١٢) الوسخ تحت الأظفار إذا لم

يكن زائدا على المتعارف (١) لا- يجب إزالته إلا- إذا كان ما تحته معدودا من الظاهر، فإن الأحوط إزالته و إن كان زائدا على المتعارف وجبت إزالته، كما انه لو قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهرا وجب غسله بعد إزاله الوسخ عنه.

كونهما مقدمه علميه و هذا ظاهر.

و لكن الكلام فى صغرى ما أفاده «قده» و إن اشتباه الزائده بالأصليه كيف يتحقق فى الخارج؟ و الظاهر أنه لا يتحقق فى الخارج أبدا، و ذلك لأن اليد الأصلية هى التى تشارك الأخرى و تساهمها فى الآثار المترقبه من اليد من القوه و البطش و الأكل أو الكتابه بها و نحو ذلك، كما أن الزائده هى ما لم تكن كذلك. و هذان أمران وجدانيان لكل أحد. فهل يعقل الشك فى الأمور الوجدانيه؟ فإنه إن رأى انها تشارك اليد الأصلية فيعلم أنها أصلية و إذا رأى أنها ليست كذلك فيعلم انها زائده، و لا يبقى مجال للشك بينهما.

الوسخ تحت الأظفار:

(٢) الوسخ المتعارف هو الذى لا يخلو منه الأظفار عادة إلا فيمن واطب على نظافتها.

ثم ان الوسخ إذا كان فى محل معدود من البواطن بحيث لو لا الوسخ أيضا لم يجب غسل ذلك المحل لم يحكم بوجوب إزالته كما إذا كان فى داخل العين أو الأنف- دون موضع التقليم و نحوه- لوضوح أن الإزاله متقدمه لغسل المحل، و لا يجب غسل البواطن و هذا ظاهر على أن السيره المستمره جاريه من المتدينين على التوضؤ من دون إزالته، كما أن الأخبار غير

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١١

(مسأله ١٣) ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين، بالغسل المستحب قبل الوجه باطل

متعرضه لوجوبها و من ذلك يظهر أن الشارع لم يهتم بإزالتها و الا لورد الأمر بها فى شىء من الروايات لا محاله.

و أما إذا كان فى محل معدود من الظواهر فلا ينبغى التأمل فى وجوب رفعه و إزالته، لأن المحل الواقع تحته مما يجب غسله فى الوضوء بمقتضى إطلاق الأدله، و لا يمكن غسله الا بإزاله و سخره، و كون الوسخ قائما مقام ذلك المحل فى كفايه وصول الماء اليه يحتاج الى دليل، و لا دليل عليه، و لم يحرز جريان سيره المتدينين على عدم ازاله الوسخ- وقتئذ.

و دعوى: ان المحل مستور بالوسخ فلا يجب غسل موضعه مندفعه: بأن الستر بالوسخ غير مسوغ لعد المحل من البواطن، و مع كون الموضع معدودا من الظواهر لا مناص من غسله بمقتضى الأخبار المتقدمه. و قوله-ع- فى صحيحه زراره و بكير: و لا يدع شيئا مما بين المرفقين إلى الأصابع الا غسله «١» فان الخروج عن ذلك يحتاج الى دليل و هو مفقود كما عرف هذا كله فى الوسخ غير الزائد على المتعارف.

و اما الزائد عن المتعارف، كما إذا اشتغل بالطين- مثلا- و بقى شىء منه على وجهه أو يديه فلا إشكال فى وجوب إزالته مطلقا سواء كان فى محل الغسل أو موضع المسح، لانه مانع من وصول الماء إلى البشره و هو واضح.

(١) لما تقدم من أن الوضوء يعتبر فيه غسل اليدين من المرفقين إلى الأصابع بعد غسل الوجه، فغسل اليدين الى الزند- قبل غسل الوجه- استحبابا ثم غسل اليدين من

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٢

(مسأله ٢) إذا انقطع لحم من اليدين و جب غسل

ما ظهر بعد القطع (١) و يجب غسل ذلك اللحم أيضا (٢) ما دام لم ينفصل و ان كان اتصاله بجلده، و ان كان أحوط لو عدّ ذلك اللحم شيئا خارجيا (٣) و لم يحسب جزءا من اليد.

المرفقين الى الزند غير كاف في صحته.

ما يقطع من لحم اليدين:

(١) لما أشرنا إليه في مسأله وجوب ازاله الوسخ تحت الأظفار، من أن المعتبر في صحه الوضوء انما هو غسل ما ظهر من البشريه بلا- فرق في ذلك بين ما كان ظاهرا ابتداء و بحسب الحدوث، و ما صار كذلك بحسب البقاء فما تحت اللحم و ان كان من الباطن قبل قطعه، الا انه صار من الظواهر بعد قطع اللحم فلا بد من غسله.

(٢) لأنه معدود من توابع اليدين و لواحقهما و مقتضى قوله-ع- في صحيحه زراره و بكير: لا- يدع شيئا من المرفقين إلى الأصابع الا غسله «١» لزوم غسل اليدين بما لهما من التوابع و الاجزاء و معه و لا يجب قطع الجلده ليغسل تحتها، لأن غسل توابع اليد بمنزله غسل نفس البشريه على ما هو الحال في اللحم و الإصبع الزائدين في اليد.

(٣) كتب سيدنا الأستاذ- مد الله في أظلاله- في تعليقه المباركه على المنن: لا يترك هذا الاحتياط و السرفيه ان مقتضى الأدله الواردة في المقام وجوب غسل البشريه بالتمام في كل من الوجه و اليدين، فإذا فرضنا ان في اليد أو الوجه شيء يمنع عن وصول الماء إلى البشريه من غير

(١) المرويه في ب ٢٩ من أبواب الوضوء من المسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٣

(مسأله ١٥) الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهه البرد إن كانت وسيعه يرى جوفها

(١) وجب إيصال الماء فيها (٢) وإلا فلا (٣) ومع الشك (٤) لا يجب عملاً بالاستصحاب وإن كان الأحوط إيصال.

أن يعد جزءاً أو تابعا لهما لدى العرف فكفايه غسله عن غسل البشره المأمور به وقيامه مقامها في ذلك يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

شقوق ظهر الكف:

(١) أى بسهولة و من دون علاج.

(٢) لأن جوفها- وقتئذ- من الظواهر، و قد مر أن الظواهر لا بد من غسلها في الوضوء.

(٣) لأن الشقوق إذا لم تكن وسيعة على وجه يرى جوفها بسهولة لم يجب غسله، لأنه من البواطن- وقتئذ- و الباطن لا يعتبر غسله في الوضوء و إن أمكن رؤيته بالعلاج كما إذا فصل طرفي الشق باليد أو غيرها.

(٤) الظاهر أنه «قده» أراد بذلك خصوص الشبهه المصداقيه، إذ لا تحقق للشبهه المفهوميه في أمثال المقام، و على فرض تحققها فهي من الندره بمكان، و عليه فلا مانع من العمل بالاستصحاب كما أفاده الماتن «قده».

و ذلك لأن عنوان الباطن و ان لم يؤخذ موضوعاً لأى حكم شرعى و لا قيدياً له في شىء من النصوص. و لكن ورد فيما رواه زراره. الأمر بغسل ما ظهر، حيث قال-ع- انما عليك أن تغسل ما ظهر «١» و علل في جملة من الروايات عدم وجوب الاستنشاق و المضمضه في الوضوء بأنهما من

(١) المرويه في ب ٢٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٤

.....

الجوف «١» و بذلك أصبح كل من عنواني الجوف، و ما ظهر موضوعين لوجوب الغسل و عدمه.

و بما أن جوف الشقوق الذى نشك في أنه من البواطن معدود من الجوف و لم يصدق عليه عنوان «ما ظهر» قبل الانشقاق

فإذا شككنا فى ذلك بعد ظهور الانشقاق فمقتضى الاستصحاب أنه الآن كما كان فهو بمقتضى الأصل من الجوف بالفعل فلا يجب غسله. هذا كله فيما إذا كانت الشبهه مصداقيه.

و أما إذا كانت مفهوميه فلا مناص من غسل جوف الشقوق فيما إذا شككنا فى أنه من البواطن أولاً و ذلك لما قررناه فى الشك فى إحاطه الشعر بالوجه من أن مقتضى إطلاق الأدله الأمره بغسل الوجه و اليدين انما هو وجوب غسل البشره من المرافق إلى الأصابع و من القصاص الى الذقن فإذا ورد عليه تقييد و دار أمره بين الأقل و الأ-كثر فإنما ترفع اليد عن إطلاق تلك الأدله بالمقدار المتيقن من دليل التقييد و هو الشعر الذى علمنا باحاطته أو الموضع الذى قطعنا بكونه من الجوف.

و أما فى موارد الشك فى الخروج كالشك فى الإحاطه أو الجوف فالمحكم إطلاق الأدله أو عمومها و هو يقتضى وجوب الغسل فى المقام و ذلك لما بيناه فى محله من أن إجمال المخصص لدورانه بين الأقل و الأكثر لا يسرى الى العام. بل انما يخصصه بالمقدار المتيقن و فى موارد الشك يرجع الى عموم العام.

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٥

(مسأله ١٦) ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره (١) و ان انخرق، و لا- يجب إيصال الماء تحت الجلده بل لو قطع بعض الجلده و بقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض، و لا يجب قطعه بتمامه، و لو ظهر ما تحت الجلده بتمامه، لكن الجلده متصله قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها، و ان

كانت لازقه يجب رفعها أو قطعها.

(مسألة ١٧) ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه (٢) و إن حصل البرء، و يجزى غسل ظاهره، و إن كان رفعه سهلا.

و أما الدواء الذى انجمد عليه (٣) و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزله الجبيره يكفى غسل ظاهره، و إن أمكن رفعه بسهولة و جب.

ما يعلو البشره عند الاحتراق:

(١) لصدق أنه مما ظهر من البشره دون جوفه و ما تحته و ان انخرق، و كذا الحال فيما إذا قطع بعض الجلده المتصله باليد أو غيرها و هى تلتصق بالبشره- تاره- كما إذا كانت رطبه- و تنفصل عنها- أخرى- و لا تعد من توابع اليد و البشره و ما تحتها من الظواهر التى ترى من دون علاج فيجب غسل ما تحتها برفع الجلده أو قطعها فيما إذا التصقت بالبشره.

(٢) لأنه معدود من التوابع العرفيه فلا ملزم لرفعه و إن أمكن بسهولة.

(٣) و نظيره القير الملتصق بالبشره و يأتى تفصيل هذه المسأله فى المسأله الرابعه عشره من أحكام الجبائر إن شاء الله و قد ذكر الماتن هناك أنه إذا كان شىء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان فيها حرج و مشقه لا تتحمل مثل القير و نحوه يجرى عليه حكم الجبيره

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٦

(مسألة ١٨) الوسخ على البشره ان لم يكن جرما مرثيا (١) لا يجب إزالته و ان كان عند المسح بالكيس فى الحمام أو غيره يجتمع و يكون كثيرا ما دام يصدق عليه غسل البشره، و كذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو النوره إذا كان

يصل الماء الى ما تحته، و يصدق معه غسل البشره. نعم لو شك في كونه حاجبا أم لا وجب إزالته.

و الأحوط ضم التيمم أيضا، و لنا في إطلاق كلامه نظر يأتي تفصيله هناك.

□
نعم الأمر في خصوص الدواء كما أفاده للنص الوارد على ما سيوافيك في محله ان شاء الله.

الأوساخ على البشره:

(١) الأوساخ المتكونه في البشره على أقسام:

«الأول»: الوسخ الذى لا يرى وجوده على البشره إلا بعلاج كالدلك و نحوه و لا ينبغي الإشكال فى عدم وجوب إزالته حينئذ لأنه من الأعراض و ليس من قبيل الأجرام و الأجسام المانعتين عن وصول الماء الى نفس البشره.

«الثانى»: الوسخ الذى يرى على البشره من دون أن يكون له جرم و جسم بحسب النظر العرفى المسامحى بل انما يعد من الأعراض الطارئه عليه كالبياض يترأى على اليد من استعمال الجص و النوره و أمثالها، و هذا أيضا لا تجب إزالته، لعدم كونه مانعا عن صدق غسل البشره لدى العرف، لأن المفروض عدم كونه من قبيل الأجرام لدى العرف فإذا صب الماء على اليد- مثلا- و عليها شىء من ذلك الوسخ صدق أنه قد غسل البشره و مع صدق ذلك لا ملزم لإزالته كما مر.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٧

(مسأله ١٩) الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بال غسل يرجع الى المتعاف (١).

«الثالث»: الوسخ الذى يرى على البشره و له جرم و معدود من الأجسام لدى العرف و لكن لا يمنع عن وصول الماء إلى البشره. و هذا أيضا كسابقه لا تجب إزالته فإن المأمور به انما هو غسل البشره و مع فرض تحققه و صدق أنه غسل بشرته لا وجه لوجوب ازاله الوسخ لأن الإزاله مقدمه للغسل المأمور

به و إيصال الماء إلى البشره و المفروض أنه متحقق من من دون حاجه الى الإزالة و هذا كما في الثوب الرقيق الموجود على اليد أو البدن أو سائر مواضع الوضوء فيما إذا لم يمنع عن وصول الماء إلى البشره فلا يجب نزع الثوب وقتئذ، لصدق غسل البشره عند صب الماء على الثوب، و الوسخ غير المانع عن وصول الماء إلى البشره كالثوب المذكور.

«الرابع»: الوسخ المرئى المعلوم مانعيته عن وصول الماء إلى البشره أو محتملها و في هذا القسم تجب الإزالة حتى يحرز وصول الماء إلى البشره و يقطع بتحقيق الأمور به.

وظيفة الوسواسي:

(١) و الوجه في ذلك مضافا الى النهى عن العمل على الوسواس في الروايات «١» و ان العمل على طبعه إطاعه الشيطان فلا يصح توصيف الوسواسي بالعقل «٢» ان الوسواسي لا يجب عليه الجزم بالامتنال لعدم جريان

(١) راجع ب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه من الوسائل.

□
(٢) كما في صحيحه عبد الله بن سنان المرويه في ب ١٠ من أبواب مقدمه العبادات من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٨

(مسأله ٢٠) إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا- يجب إخراجها إلا- إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوبا من الظاهر (١).

الاستصحاب ولا- قاعده الاشتغال في حقه. أما عدم جريان الاستصحاب فلأن الشك المعتبر في جريانه كما في قوله- ع- لا تنقص اليقين بالشك «١» منصرف إلى الشك العادى المتعارف لدى الناس، و لا يشمل الشكوك النادره الخارجه عن المعتاد فلا مجال لاستصحاب الحدث أو عدم تحقق الامتنال في حقه.

و أما عدم جريان القاعده فلأن العقل إنما استقل بلزوم الامتنال العقلاني دون ما

يعد عملا- سفهائيا لدى الناس، إذا لا- يجب عليه تحصيل الجزم بالامتنال بل يكفى فى حقه الامتنال الاحتمالى و إن لم يكن هناك نهى عن العمل على الوسواس. نعم إذا كان شك الوسواسى شكا متعارفا- كما إذا وقف تحت المطر فأصابته وجهه قطرات فشكك فى أنها هل وصلت إلى جميع أطراف الوجه أو يحتاج غسل تمام الوجه إلى إمرار اليد عليه- وجب الاحتياط فى مثله لا محاله.

(١) كما إذا كانت الشوكة كالمسمار بأن كان أحد طرفيها أوسع على نحو لا يدخل الجوف بل يلتصق بظاهر البشره الواجب غسله و يستر مقداراً منه، أو دخلت الشوكة منحنيه كالمسمار المنحنى- لا مستقيمه- على نحو بقى مقدار منها فى الخارج و ستر الظاهر على نحو لا- يصل الماء إليه أى إلى الظاهر الذى وقع تحت الشوكة، و المناط أن لا- يكون محل الشوكة معدوداً من الجوف و الباطن الذى لا يجب غسله فى الوضوء.

(١) راجع ب ١ من أبواب نواقض الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١١٩

(مسأله ٢١) يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى (١) لكن فى اليد اليسرى لا بد أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء (٢) حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد، بل و كذا فى اليد اليمنى إلا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبه من ماء الوضوء.

(١) بان يدخل المرفق أولاً، ثم يرمى اليد إلى آخرها مره واحده أو تدريجاً.

الوضوء الارتماسى:

(٢) فى المقام كلامان: «أحدهما»: أصل جواز الارتماس فى الوضوء. و «ثانيهما»: كفايه قصد الغسل حال الإخراج و عدمها.

أما المقام الأول فلا ينبغى الإشكال فى جواز التوضؤ بالارتماس لإطلاقات

الأدلة الآمره بالغسل فى الوضوء و عدم قيام دليل على المنع عن ذلك. و هى كافيه فى الحكم بالجواز.

و أما المقام الثانى فالصحيح أن الاكتفاء بما أفاده الماتن «قده» من قصد الغسل حال الإخراج غير صحيح و ذلك لأن الظاهر من أى أمر متعلق بأى فعل من أفعال المكلفين إنما هو الإيجاد و الاحداث أعنى إيجاد متعلقاته و إحداثه بعد ما لم يكن دون الإبقاء و الاستمرار، و بما أن المكلف قد وضع يده على الماء و رمسها فيه فقد تحقق منه الغسل لا محاله و هذا و إن كان غسلا- بحسب الإيجاد و الاحداث، إلا أنه غير محسوب من الوضوء لأن المكلف لم يقصد به الغسل المأمور به- على الفرض- و إنما نوى الغسل المأمور به فى الوضوء حال إخراجها من الماء أو يقصد ذلك بتحريكها

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٠

.....

و هى فى الماء.

و هذا أيضا لا- كلام فى أنه غسل لليد حقيقه غير أنه غسل ابقائى أى إبقاء للنسل الحادث أولا برمس اليد فى الماء، و ليس إيجادا و إحداثا للغسل غير الغسل المتحقق أولا- بإدخال اليد فى الماء و هذا ظاهر، و قد فرضنا أن المأمور به انما هو إيجاد الغسل و احداثه لا إبقائه و استمراره.

و من هنا استشكلنا فى الغسل الترتيبى بتحريك الجانبين فى الماء، و ان كان المعروف صحه ذلك و كفايته و قد ذكرنا فى وجهه أن المأمور به فى كل من الغسل و الوضوء انما هو إيجاد الغسل و احداثه، و لا يكفى إبقائه و استمراره و مع فرض أن المكلف قد دخل الماء و تحقق الغسل منه فى نفسه إذا حرك جانبيه-

و هو فى الماء- كان ذلك غسلا بقاء و استمرارا للغسل و الحادث أولا لا إيجادا للغسل و إحدائا له.

و الذى يكشف عما ذكرناه إذ لو أمرنا بالغسل مرتين فى مثل اليد و الأوانى و غيرهما لم يمكننا الاكتفاء فىهما بإدخال اليد فى الماء و إخراجها منه، بان يكون الإخراج أيضا غسلا على حده كالإدخال حتى يتحقق بهما التعدد فى الغسل المأمور به و لا وجه له الا ما أشرنا إليه آنفا من أن الإخراج إبقاء للغسل الحادث بالإدخال أولا، لا أنه غسل جديد كى يتحقق به التعدد و هذا ظاهر إذا لا يمكن أن يقتصر فى الأوانى و نحوها مما يعتبر التعدد فى غسله بإخراجها عن تحت الماء بعد إدخالها فيه أو بتحريكها و هى فى الماء بل إدخالهما و إخراجهما يعدان غسلا واحدا لدى العرف.

و على الجملة لا يمكن الفرار بذلك- أى بقصد الغسل حال الإخراج- عن محذور المسح بالرطوبة الخارجيه. بل لا بد فى تحقق المسح برطوبة الوضوء أن يبقى شيئا من يده اليسرى- بعدم رسمه فى الماء- حتى يغسل الباقي بعد إخراج يده من الماء بيده اليمنى لتكون الرطوبة من رطوبة الوضوء دون الرطوبة الخارجيه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢١

(مسأله ٢٢) يجوز الوضوء بماء المطر (١) كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى و كذلك بالنسبه إلى يديه، و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه، و لو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله، و كذا على يديه إذا حصل الجريان كفى أيضا، و كذا لو ارتمس

فى الماء ثم خرج و فعل ما ذكر.

نعم لا مانع من الغسل الارتماسى- فى الوضوء- إذا لم يكن الغسل بقائيا و استمراريا كما إذا قصد الغسل المأمور به من الابتداء نعم يبتلى المكلف- وقتئذ- بمعضله كون المسح بالرطوبة الخارجيه فيما إذا رمس يده فى مثل الحوض و الحب و نحوهما أو غسلها بالمطر كما يأتى عليه الكلام فى التعليقه الآتیه فليلاحظ.

الوضوء بماء المطر:

(١) ظهر الحال فى هذه المسأله مما سردناه فى التعليقه المتقدمه و توضيحه:

أنه لا- إشكال و لا- كلام فى صحه التوضؤ بماء المطر كما إذا قام تحت السماء حين نزول المطر و نوى من الابتداء أو بجريانه على وجهه أو يديه غسل الوجه أو اليدين المأمور بهما فى الوضوء مراعيًا للأعلى فالأعلى.

و إنما الكلام فيما إذا لم يقصد الغسل المأمور به من الابتداء بل إنما قصد تنظيف وجهه أو تطهير يده- مثلا- أو لم يكن له قصد أصلا لغفلته، إلا أنه بعد ما جرى المطر على مواضع وضوئه قد مسح على وجهه أو غيره من مواضع الوضوء بيده قاصداً به غسل الوجه أو اليدين المعتبر فى الوضوء، و الاشكال المتقدم فى التعليقه السابقه يأتى فى ذلك بعينه، لأن

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٢

.....

المأمور به إنما هو الغسل الحادث بعد ما لم يكن و القطرات الموجوده على وجهه- مثلا- من ماء المطر، أو ماء الحوض بعد الخروج عنه إنما هى من توابع الغسل الحادث لوقوعه تحت المطر أو بدخوله تحت الماء، و ليس غسلًا جديدًا، و إمرار اليد على البدن أو محال الوضوء و إيصال الرطوبة الى جميع جوانب البدن فى الغسل أو الوجه و اليدين فى الوضوء لا يعد غسلًا

بوجه، لأنه مفهوم عرفي يعرفه كل عارف باللسان، لبداهه عدم إطلاق الغسل عرفا على إمرار اليد على البدن و نقل الرطوبات المائيه إلى أطراف البدن أو الوجه أو غيرهما.

و العجب عن بعض من قارب عصرنا حيث ذهب الى كفايه مجرد قصد الغسل بعد الخروج عن الماء في حصول الغسل المأمور به من دون حاجه الى شىء آخر حتى إمرار اليد مدعيا أن الرطوبات المائيه الموجوده على بدنه من ماء الحوض أو المطر كفايه في تحقق الغسل و لا يجب استعمال الزائد منها في تحصيله و تحققه إذا مجرد قصد الغسل و هى على بدنه كاف في حصول الغسل المأمور به.

و فيه: ان الغسل لدى العرف لا يطلق على القصد مع إمرار اليد على البدن أو مواضع الوضوء فكيف بالقصد الساذج؟ لأن الرطوبات الموجوده على بدنه إنما هى من توابع الغسل الحادث بالدخول تحت الماء أو بوقوعه تحت المطر و لا يعد إيصالها إلى جوانب البدن أو محال الوضوء غسلا حادثا لدى العرف، فما ظنك بكفايه مجرد القصد؟! و على الجملة أن الإخراج و التحريك أو إمرار اليد و نحوها لا يعد غسلا عندهم، و لا أقل من الشك في صدق الغسل عليه و معه لا يمكن الاكتفاء به في مقام الامتثال ثم ان الوجه في ذلك كما تقدم هو ما أشرنا إليه من

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٣

(مسأله ٢٣) إذا شك في شىء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا، فالأحوط غسله، (١) إلا إذا كان سابقا من الباطن و شك في أنه صار ظاهرا أم لا كما أنه يتعين غسله لو كان سابقا من الظاهر، ثم شك في

أنه صار باطنا أم لا.

أن ظاهر الأوامر إنما هو إحداث المتعلق و إيجاداه بعد ما لم يكن، لا أن الوجه هو اعتبار اليبوسه فى أعضاء الوضوء أو الغسل لصحتهما مع رطوبه المحل.

نعم يعتبر أن تكون الرطوبه السابقه أقل من الماء المستعمل فى المحل حتى لا تكون غالبه عليه، كما إذا فرضنا الماء الموجود على المحل خمس قطرات و كان الماء المستعمل فيه قطرتان أو ثلاثا، فإذا كانت الرطوبه السابقه أقل منه فهى غير مانعه من صحه الوضوء، فالمناقشه فى صحتها مستنده إلى عدم كون الإخراج أو التحريك غسلا حادثا بعد ما لم يكن.

الشك فى كون الشىء من الظاهر:

إشاره

(١) قد تكون الشبهه مفهوميه و لا- كلام حينئذ فى وجوب الاحتياط لما قدمناه من أن مقتضى الإطلاقات و العمومات وجوب الغسل فى كل شىء قابل له بين الحدين أعنى القصاص و الذقن، أو المرفق و أطراف الأصابع و قد خرجنا عن ذلك فيما صدق عليه عنوان الجوف أو ما لم يظهر، لأنه غير واجب الغسل بمقتضى الأخبار.

إذ قد ذكرنا سابقا أن الباطن و ان لم يكن موضوعا للحكم الا أن مرادفه أعنى الجوف أو ما لم يظهر قد أخذ موضوعا للحكم بعدم وجوب الغسل فى بعض الروايات الوارده فى المضمضه و الاستنشاق و غيرها فليلاحظ، فإذا علمنا أن موضعا من الجوف أو مرادفه فهو و ان شككنا فى ذلك وجب الرجوع الى مقتضى العموم و الإطلاق و هو وجوب الغسل كما مر. و لكن

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٤

.....

الماتن لم يرد بذلك الشبهه المفهوميه، و انما أراد الشبهه المصداقيه و الموضوعيه و للشبهه المذكوره صور و أقسام.

صور الشبهه الموضوعيه:

«الأولى»: أن يكون للمشكوك فيه حاله سابقه، بان كان من الظاهر الذى يجب غسله فى الوضوء، و لا- إشكال حينئذ فى استصحاب بقائه على حاله السابقه، و وجوب غسله بمقتضاه.

«الثانيه»: أن يكون له حاله سابقه على خلاف الصوره المتقدمه كما إذا كان المشكوك فيه من الجوف و ما لم يظهر و هو الذى لا- يجب غسله فى الوضوء فهل يجرى استصحاب كونه من الجوف أو غير الظاهر حينئذ أولا-؟ فيه كلام، و الظاهر جريان الاستصحاب فى هذه الصوره أيضا كما فى الصوره المتقدمه و به يحكم على عدم وجوب غسله هذا.

و قد يقال بعدم الجريان نظرا إلى أنه من الأصول المثبتة بدعوى أن

المأمور به هو الطهاره و إثباتها باستصحاب كونه من الجوف و الباطن يبتنى على القول بالأصل المثبت.

و «يرده»: ان الطهاره أما أن تكون عنوانا و اسما للوضوء أعنى نفس الغسلتين و المسحيتين كما أشرنا إليه سابقا، و قلنا انه ليس ببعيد، و عليه لا مانع من جريان استصحاب كونه من الجوف لأن المأمور به حينئذ نفس الغسلتين و المسحيتين و من الظاهر أن نفى وجوب الغسل عن بعض المواضع لا- يكون من المثبت فى شىء و لعله ظاهر و اما أن تكون الطهاره أمرا بسيطا و حكما اعتباريا شرعيا غير المسحيتين و الغسلتين و لكنه يترتب عليهما ترتب الحكم على موضوعه، و عليه أيضا لا يكون الاستصحاب المذكور مثبتا لأنه أصل يجرى فى موضوع الحكم الشرعى حينئذ، و به ينقح الموضوع للحكم بالطهاره و أن

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٥

.....

الموضوع هو غسل غير الموضوع المشكوك فيه و تنقيح الموضوع بالأصل غير كون الأصل مثبتا.

نعم إذا قلنا إن الطهاره أمر تكوينى واقعى و مترتب على تلك الافعال ترتبا واقعا قد كشف عنها الشارع، حيث لا سبيل لنا إلى إدراكها كان للمناقشه المذكوره مجال لأن استصحاب الجوف و الباطن لأجل إثبات لازمه التكوينى و هو الطهاره من الأصول المثبتة لا- محاله إلا- أن القول بأن الطهاره أمر واقعى ضعيف غايته و لا- يمكن التفوه به بل الطهاره عنوان لنفس الغسلتين و المسحيتين أو أنها حكم شرعى مترتب عليهما و معه لا يكون الاستصحاب مثبتا كما عرفت.

«الثالثه»: أن لا يكون للمشكوك فيه حاله سابقه أصلا، كما إذا كان مشكوكا فيه من الابتداء و فى هذه الصوره يبتنى الحكم بعدم وجوب غسل الموضوع المشكوك فيه

على القول بجريان الأصل فى الأعدام الأزليه، فإن مقتضى استصحاب الأعدم الأزلى عدم كون المحل المشكوك فيه من الظاهر الذى يجب غسله، لأنه قبل أن يوجد لم يكن متصفاً بكونه ظاهراً لا محاله فإذا وجد و شككنا فى أنه هل تحقق و وجد معه الاتصاف به أيضاً أم لم يتحقق فالأصل عدم تحقق الاتصاف به حتى بعد وجوده.

و هذا نظير الاستصحاب الجارى فى الصورة الثانيه غير أن الأعدم فيها نعتى و فى الصورة الثالثه أزلى بمعنى أن المحل فى الصورة الثانيه كان موجوداً سابقاً و كان متصفاً بعدم كونه من الظاهر فالمستصحب هو اتصافه بالأعدم المعبر عنه بالأعدم النعتى فى الاصطلاح. و أما فى الصورة الثالثه فلم يحرز اتصافه بالأعدم بعد وجود المحل و انما نستصحب عدم تحقق الاتصاف المعلوم قبل وجوده و هو الذى يعبر عنه بالأعدم الأزلى فلاحظ:

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٦

«الثالث»: مسح الرأس (١) بما بقى من البله فى اليد (٢).

الثالث من واجبات الوضوء: مسح الرأس:

إشاره

(١) لا إشكال و لا خلاف فى وجوب المسح و اعتباره فى الوضوء بين المسلمين. بل هو من الضروريات عندهم و قد دل عليه الكتاب و السنه و أمر به سبحانه بقوله **وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ** «١» و انما الكلام و الخلاف فى بعض خصوصياته على ما يأتى عليها الكلام.

(٢) المعروف بين الإماميه و جوب كون المسح بنداوه ماء الوضوء و عدم جواز المسح بالماء الجديد و لم ينقل فى ذلك خلاف الا من ابن الجنيد، حيث نسب اليه القول بجوازه بالماء الجديد و لكن العبارة المحكيه عنه غير مساعده على ذلك. فان ظاهرها أنه قد رخص فى المسح بالماء الجديد فيما إذا لم تبق من بله

الوضوء شىء فى يده أو فى غيرها مع الاختيار أو بلا اختيار، و لم يجوز المسح بالماء الجديد عند وجود البله من ماء الوضوء [٢] و كيف كان يدل على ما سلكه المشهور أمور.

«منها»: الروايات الحاكيه لوضوء النبى أو الوصى حيث صرحت بأنه-ع- مسح رأسه و رجليه بالبله الباقية من ماء الوضوء: ففى صحيحه

[٢] و عبارته المحكيه فى الحدائق كما يلى: إذا كان بيد المتطهر نداوه يستبقيها من غسل يديه، مسح بيمينه رأسه و رجليه اليمنى و نداوه اليسرى رجليه اليسرى و ان لم يستبق ذلك أخذ ماء جديدا لرأسه و رجليه الحدائق ج ٢ ص ٢٨٠ من الطبعة الحديثه.

(١) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٧

.....

زراره .. و مسح مقدم رأسه، و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمينه «١» و فى صحيحه زراره و بكير .. ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماء جديدا «٢» إلى غير ذلك من الروايات البيانیه.

و قد ذكرنا سابقا أن هذه الروايات انما وردت لبيان ما يجب فى الوضوء و ما هو وظيفه المتوضى فى الشريعة المقدسه، و على ذلك فكلما ذكر فيها من القيود و الخصوصيات فهو محكوم بالوجوب ما لم يقم على خلافه دليل.

و «منها»: اهتمام الرواه بنقل هذه الخصوصيه- أعنى عدم تمسحهم-ع- بالماء الجديد- فى رواياتهم: ففى بعضها أنه-ص- لم يعدهما (أى اليدين) فى الإناء «٣» و فى آخر: لم يجدد ماء «٤» و فى ثالث:

لم يحدث لهما ماء جديدا «٥» و هذا يكشف عن اهتمام الأئمه-ع لهذه الخصوصيه فى وضوءاتهم و حيث أن الأفعال الصادره منهم-ع- فى وضوءاتهم كانت

كثيره كنظرهم-ع- إلى السماء في أثناء الوضوء أو إلى اليمين أو اليسار، أو تكلمهم بكلام أو غير ذلك مما كان يصدر منهم-ع- و لم يتصد الرواه لنقل شىء من هذه الخصوصيات و الأفعال غير هذه الخصوصيه فنستكشف من ذلك كشفا قطعيا أن لهذه الخصوصيه مدخليه في صحه الوضوء في الشريعه المقدسه لا محاله.

و «منها»: صحيحه عمر بن أذينه عن أبى عبد الله-ع- (فى حديث طويل) أن رسول الله-ص- قال: لما أسرى بى إلى السماء أوحى الله إلى يا محمد أذن من صاد فاغسل مساجدك و طهرها .. إلى أن قال ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فى يدك من الماء و رجليك إلى كعبيك .. «٦»

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) يراجع الحديث ١٠ و ٦ و ١١ و ٣ و ٥ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) يراجع الحديث ١٠ و ٦ و ١١ و ٣ و ٥ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٥) يراجع الحديث ١٠ و ٦ و ١١ و ٣ و ٥ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٦) يراجع الحديث ١٠ و ٦ و ١١ و ٣ و ٥ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٨

.....

فإنها ظاهره فى أن كلما صنعه النبى-ص- بأمر الله سبحانه فى تلك الصحيحه أمور واجبه المراعاة على جميع المسلمين فى وضوءاتهم، إذ لا يحتمل أن يكون ذلك من خصائص النبى-ص- وقد قدمنا أن الأخبار البيانيه تدلنا على أن ما وجب على

النبي - ص - في وضوءاته قد وجب على غيره من المسلمين أيضا و إن متابعتة في ذلك لازمه فان الله سبحانه لا يقبل وضوءا غيره إذا هذه الصحيحه تدلنا على أن المسلمين يجب أن يمسحوا رءوسهم و أرجلهم بنداوه ماء الوضوء لأن الله سبحانه قد أوجب ذلك على النبي - ص - كما عرفت.

□

و «منها»: صحيحه زراره قال: قال أبو جعفر - ع - أن الله وتر يحب الوتر. فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات واحده للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح ببله يميناك ناصيتك و ما بقى من بله يميناك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسراك ظهر قدمك اليسرى «١» لأن جملة و تمسح و ان كانت خبريه إلا أنها مستعمله في مقام الإنشاء فتدلنا على وجوب كون المسح ببله اليد هذا.

و قد يناقش في دلالتها باحتمال أن تكون جملة و تمسح معطوفه على فاعل يجزيك و هو ثلاث غرفات أى و يجزيك المسح ببله يميناك، إذا تدلنا الصحيحه على أن المسح ببله اليد مجزئ في مقام الامتثال، لانه أمر واجب لا بدل له و هي - على هذا - موافقه لما ذهب إليه الإسكافي «قده» من جواز المسح بكل من بله اليد و الماء الجديد، و لا دلالة لها على تعيين كون المسح بالبله الباقية من ماء الوضوء كما هو مسلك المشهور.

و «يدفعه»: أن الإضمار على خلاف الأصل و الظهور، و ذلك لأنه لا يمكن جعل و «تمسح»: معطوفه على فاعل يجزئك الا بتأويلها

(١) المرويه في ب ٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٢٩

.....

بالمصدر أى و يجزيك المسح، إذ لا معنى لأن تكون الجملة الفعلية فاعلا فيما إن الإضمار على

خلاف الأصل و الظاهر فلا- يمكن المصير إليه و لا- مناص من إبقاء الجملة الفعلية على حالها، و حيث أنها في مقام الأمر و الإنشاء فلا محاله تدلنا على وجوب كون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء.

و «منها»: الأخبار الواردة في من نسي المسح حتى دخل في الصلاة- أو لم يدخل فيها- ثم ذكر أنه لم يمسه في وضوئه حيث دلت على أنه يأخذ من بله لحيته- أو حاجبيه أو أو أشفار عينه- إن كانت، و إن لم يكن في لحيته و نحوها- بلل فلينصرف و ليعد الوضوء «١».

و أما المسح بالماء الجديد فلم تدلنا عليه شيء من تلك الروايات.

و أما ما نسب إلى ابن الجنيد من تجويز المسح بالماء الجديد فيمكن الاستدلال عليه بطائفتين من الأخبار:

«الطائفة الأولى»: ما دلت على أن المسح بالماء الجديد هو المتعين بحيث لا يجزى عنه المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء، و هي عده روايات و إليك نصها:

□
«منها»: صحيحه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله-ع- عن مسح الرأس قلت: امسح بما على يدي من الندى رأسى؟ قال: لا: بل تضع يدك في الماء ثم تمسح «٢».

و «منها»: صحيحه معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن-ع- أ يجزى الرجل أن يمسه قدميه بفضل رأسه؟ فقال: برأسه لا، فقلت: أ بماء جديد؟ قال: برأسه نعم «٣».

و «منها»: روايه جعفر ابن أبي عماره الحارثي قال: سألت جعفر

(١) المرويه في ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٠

.....

ابن محمد-ع- أمسح رأسى ببلل يدي؟ قال:

خذ لرأسك ماء جديدا «١» و لكن هذه الطائفة بما أنها مخالفة للضرورة عند الشيعة و معارضه للأخبار المتواتره أعنى الإخبار
البيانية الحاكية عن وضوء النبي -ص- و الوصى -ع- الداله على وجوب كون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء و لا أقل من
استحباب كون المسح بتلك البله أو جوازه بحيث لم يوجد قائل بمضمون تلك الطائفة حتى ابن الجنيد «قده» إذ لم ينقل منه
وجوب كون المسح بالماء الجديد بل انما ينسب اليه جواز ذلك فحسب، فلا مناص من حملها على التقيه هذا.

و قد يشكل الحمل على التقيه فى صحيحه معمر بن خلاد، لأجل اشتمالها على الأمر بمسح الرجلين على ما هو الدارج عند
الشيعة الإماميه، و العامه يرون وجوب غسلهما و معه كيف يمكن حملها على التقيه لأنها مخالفة للعامه و قثذ. و الجواب عن
ذلك بأحد وجوه:

«الأول»: أن المسح فيها محمول على الغسل فإن العامه يرون صحه إطلاق المسح على الغسل:

«الثانى»: ان المسح محمول على الموارد التى يجوز فيها المسح عند العامه كالمسح على الخفين لمن فى رجله خف و لا يريد أن
ينزعه للتوضؤ.

«الثالث»: أن العامه بأجمعهم لم يفتوا بوجوب الغسل فى الرجلين بل الكثير منهم [٢] ذهبوا إلى التخيير بين المسح و الغسل فيهما
نعم أئمتهم

[٢] كالحسن البصرى، و محمد بن جرير الطبرى و أبى على الجبائى و غيرهم حيث ذهبوا إلى التخيير بين المسح و الغسل، و
أهل الظاهر ذهبوا إلى الجمع بينهما راجع عمده القارئ ج ١ ص ٦٥٧ و فى تفسير الطبرى ج ١٠ ص ٥٩ الصواب عندنا أن الله
تعالى أمر بعموم مسح الرجلين بالماء فى الوضوء

(١) المرويه فى ب ٢١ من أبواب الوضوء من

قائلون بتعين الغسل «١» ما عدا الشافعي «٢» و أما سائر علمائهم الذين قد عاصروا الأئمه -ع- أو كانوا بعدهم فكثير منهم قائلون بالتخيير إذا لا- تكون الروايه مخالفه للعامه فلا- مانع من حملها على التقيه و لا سيما في الخبر الأخير لأنه في الحمل على التقيه أقرب من غيره و ذلك لأن جملة من رواته عامى المذهب كما هو ظاهر.

و كيف كان فهذه الطائفة ساقطه عن قابليه الاستدلال بها على ما ذهب إليه ابن الجنيده «قده».

و «أما الطائفة الثالثه»: فهى الأخبار الوارده فيمن نسى المسح و تذكره فى أثناء الصلاه و هى روايات ثلاث اثنتان منها مطلقتان و إحداهما مصرحه بجواز المسح بالماء الجديد كما يجوز بالبله الباقيه من ماء الوضوء.

□
أما المطلقتان فهما صحيحه منصور قال: سألت أبا عبد الله -ع- فيمن نسى أن يمسخ رأسه حتى قام فى الصلاه قال: ينصرف و يمسخ رأسه و رجليه «٣» و صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله -ع- قال:

سألته عن رجل توضأ و نسى أن يمسخ رأسه حتى قام فى صلاته

كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب فى التيمم، و إذا فعل ذلك المتوضئ فهو ماسح غاسل، لأن غسلهما إمرار اليد عليهما أو إصابتها بالماء و مسحهما إمرار اليد أو ما قام مقامها عليهما.

(١) كما فى عمدته القارئ ج ١ ص ٦٥٧ و بدايه المجتهد ١ ص ١٣ و فى المغنى ج ١ ص ١٣٢ غسل الرجلين واجب فى قول أكثر أهل العلم ٥

(٢) ففى اختلاف الحديث على هامش الام ج ٧ ص ٦٠ و أحكام القرآن ج ١ ص ٥٠ و هما للشافعى: غسل الرجلين كمال

و المسح رخصه و كمال أيهما شاء فعل.

(٣) المرويه فى ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٢

.....

قال: ينصرف و يمسح رأسه ثم يعيد «١» و نظيرهما صحيحه أبى الصباح قال: سألت أبا عبد الله -ع- عن رجل توضأ فنسى أن يمسح على رأسه حتى قام فى الصلاه قال فلينصرف فليمسح على رأسه و ليعد الصلاه «٢» و هما كما ترى مطلقتان لدالتهما على الأمر بمسح الرأس من غير تقييده بأن يكون بالبله الباقيه من ماء الوضوء فتشملان المسح بالماء الجديد.

اللهم إلا- أن يدعى انصراف المطلق إلى المسح بالماء الجديد لأنه الغالب فى مفروض الروايتين لغلبه الجفاف و ذهاب البله وقتئذ.

و أما المصرحه بالجواز فهى ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله -ع- فى رجل نسى أن يمسح على رأسه فذكر و هو فى الصلاه فقال: ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه و على رجليه و استقبل الصلاه و إن شك فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحيته ان كانت مبتله و ليمسح على رأسه و إن كان أمامه ماء فليتناوله منه فليمسح به رأسه «٣».

و مما يدل على ما سلكه ابن الجنيد «قده» إطلاق الكتاب و السنه لأن الله سبحانه قد أمر بمسح الرأس فى قوله عز من قائل وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ «٤» و لم يقيده ذلك بأن يكون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء كما أن الأخبار الآمره بالمسح مطلقه و غير مقيده بأن يكون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء و هذه وجوه ثلاثه للاستدلال بها على ما سلكه ابن الجنيد «قده»

(١) المرويه فى ب ٣ من أبواب الوضوء

من الوسائل ثم أن التعبير بالصحيحه فى ما رواه أبو الصباح مبنى على أن يكون المراد بمحمد بن الفضيل الواقع فى سندها هو محمد بن القاسم بن الفضيل الثقه فإنه كثيرا ما يعبر عنه بمحمد بن الفضيل بل هو الظاهر منه فيما إذا كان الراوى عنه هو الحسين بن سعيد لغلبه روايته عنه فليلاحظ.

(٢) المرويه فى ب ٣ من أبواب الوضوء من الوسائل ثم أن التعبير بالصحيحه فى ما رواه أبو الصباح مبنى على أن يكون المراد بمحمد بن الفضيل الواقع فى سندها هو محمد بن القاسم بن الفضيل الثقه فإنه كثيرا ما يعبر عنه بمحمد بن الفضيل بل هو الظاهر منه فيما إذا كان الراوى عنه هو الحسين بن سعيد لغلبه روايته عنه فليلاحظ.

(٣) المرويه فى ب ٤٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٣

.....

و شىء منها غير صالح للاستدلال به كما لا يخفى.

أما دعوى إطلاق الكتاب و السنه فلان الأمر و ان كان كذلك الا أن هناك روايات واضحه بحسب الدلاله و السند قد دللتنا على لزوم كون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء و بها نرفع اليد عن تلك المطلقات على ما هو قانون حمل المطلق على المقيد فى غير المقام.

«منها»: صحيحه زراره المتقدمه المشتمله على قوله -ع- تمسح ببله يمناك ناصيتك «١» و «منها»: غيرها من النصوص فليراجع.

و أما الطائفة الثانيه: أعنى الأخبار الوارده فيمن نسى المسح و تذكره فى أثناء الصلاه أو غيره، فلأن المطلقتين منها لا بد من تقيدهما بما ورد فى فى خصوص هذه المسأله من لزوم كون المسح بالبله الباقيه من ماء الوضوء كموثقه [٢] زراره عن أبى

عبد الله -ع- في الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل في الصلاة قال: إن كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليفعل ذلك و ليصل «٣» فان مفهومها أنه إذا لم يكن في لحيته بلل يكفي لمسح رأسه ورجليه لم يجز له الاستمرار في الصلاة حتى يتوضأ وضوء ثانياً.

و أما المصرحه بجواز المسح بالماء الجديد كما يجوز بالبله الباقيه فيرد الاستدلال بها أنها وردت في مورد لا- يجب على المكلف أن يتوضأ فيه فان موردها الشك في الوضوء بعد الفراغ و بعد الدخول في الصلاة و قد دل النص

[٢] عدها موثقه يبتنى على القول بوثاقه القاسم بن عروه الواقع في سندها أو بعد خبره صحيحاً نظراً إلى تصحيح العلامه «قده» خبراً هو في طريقه و لكن الأول لم يثبت و الثاني غير مفيد.

(١) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٤

و يجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس (١) فلا يجرى غيره و الأولى

الصريح على عدم وجوب الوضوء وقتئذ، لأنه مورد قاعده الفراغ.

و مع فرض عدم كون الشاك مكلفاً بالوضوء فأى مانع من الالتزام باستحباب المسح بكل من البله الباقيه و الماء الجديد و لكنه غير ما نحن بصددده من جواز المسح بالماء الجديد في مورد يجب على المكلف الوضوء أعنى كفايه المسح بالماء الجديد في مقام امتثال الأمر بالوضوء الواجب، فالمتحصل أن ما ذهب إليه ابن الجنيد «قده» من جواز المسح بالماء الجديد مما لم يقم عليه دليل فالصحيح ما ذهب إليه المشهور من اعتبار كون المسح ببله ماء الوضوء.

محل المسح في الرأس:

(١)

مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الأخبار الوارده فى وجوب المسح على الرأس عدم الفرق فى ذلك بين مقدم الرأس و مؤخره أو يساره و يمينه إلا أن الأخبار المتضافره دلتنا على عدم جواز التمسح بغير المقدم من الجهات.

□
«منها»: صحيحه محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله -ع- مسح الرأس على مقدمه «١» و «منها» غير ذلك من الروايات و بذلك يتعين أن يكون المسح على مقدم الرأس. بل هو من ضروريات مذهب الشيعة و لا خلاف فيه بين أصحابنا «قدم» و لكن ورد فى صحيحتين للحسين بن أبى العلاء ما يدل على خلاف ذلك.

□
ففى «إحدهما»: قال: سألت أبا عبد الله -ع- عن المسح على الرأس؟ فقال: كأنى أنظر إلى عكته فى قفا أبى يمر عليها يده و سألته

(١) المرويه فى ب ٢٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٥

.....

عن الوضوء بمسح الرأس مقدمه أو مؤخره فقال: كأنى أنظر إلى عكته فى رقبه أبى يمسح عليها «١».

□
و فى «ثانيتها»: قال: قال أبو عبد الله امسح على مقدمه و مؤخره «٢».

و قد توهم دلالتهما على جواز المسح بمؤخر الرأس أيضا.

و لكنهما مخالفتان لما ثبت بالضروره من المذهب و لم يذهب أحد من أصحابنا إلى جواز ذلك، كما أنهما تنافيان الأخبار الداله على لزوم المسح بمقدمه، إذا لا مناص من طرحهما أو تأويلهما و حملهما على التقيه بل الصحيح أن الروايتين لا دلالة لهما على جواز المسح بمؤخر الرأس و إنا ظاهرهما وجوب المسح على تمام الرأس من مقدمه و مؤخره كما هو مذهب المخالفين، حيث أن كلمه «واو» فى إحدى الروايتين لم يثبت كونها بمعنى «أو» بل ظاهرها إرادته

الجمع، كما أن قوله-ع- يمسح عليها لا يدل على أن المسح أمر جائز في كل من مقدم الرأس و مؤخره. بل مقتضاه لزوم إمرار اليد على المؤخر أيضا كالمقدم.

و أما أن إمرار اليد على المؤخر كاف في صحه الوضوء و لا يحتاج معه إلى إمرارها على المقدم فلا يكاد يستفاد منها بوجه و عليه لا مناص من حملهما على التقيه لموافقتهما للعامه و مخالفتهما لما ثبت بالضروره من مذهب الشيعة، و لعل قوله-ع- كأني أنظر إلى آخره إشاره إلى ذلك، إذ لو كان المسح على المؤخر واجبا أو جائزا لصرح به في مقام الجواب.

(١) المرويه في ب ٢٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٢٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٦

و الأحوط الناصيه (١) و هي ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهه.

الناصيه لا خصوصيه لها:

اشاره

(١) أشرنا إلى أن الأصحاب «قدم» قد تسالموا على وجوب كون المسح على الربع المقدم من الرأس و عدم كفايه المسح على سائر الجهات من المؤخر أو اليمين أو اليسار إلا- أنهم قد اختلفوا- بعد اتفاقهم هذا- في ان المسح هل يتعين ان يكون على خصوص الناصيه- و هي عباره عما بين النزعتين- أو يجوز بغيرها من أجزاء الربع المقدم أيضا؟

و قد مال صاحب الجواهر «قده» في أول كلامه الى تعيين خصوص الناصيه و ذلك لما ورد في صحيحه زراره المتقدمه من قوله-ع- و تمسح ببله يمناك ناصيتك «١» لأنها كما تقدم و إن كانت جمله خبريه الا انها مستعمله في مقام الإنشاء و هي جمله مستقله و غير معطوفه على فاعل يجزيك إذا تدلنا تلك الجملة على تعيين المسح

على خصوص الناصيه.

□ □
و لما ورد في روايه عبد الله بن الحسين عن أبيه عن أبي عبد الله -ع- من قوله: لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال، إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها تضع الخمار عنها، وإذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها «٢» و هما مقيدتان للاخبار المطلقة الداله على وجوب كون المسح بمقدم الرأس، الا- انه «قده» عدل عن ذلك في آخر كلامه و جوز المسح بكل جزء من أجزاء الربع المقدم من الرأس و جعل المسح على خصوص الناصيه أحوط و اولى و أضاف أخيرا- ان المسأله لا تخلو

(١) المرويه في ب ٣١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٧

.....

عن إشكال هذا و في المسأله احتمالات.

احتمالات المسأله:

«الأول»: أن يقال بتعين خصوص الناصيه تقديمًا للروايتين المتقدمتين على الأخبار المطلقة من باب حمل المطلق على المقيد و ذلك بناء على أن الطائفتين متنافيتان بحسب الابتداء، لأن الناصيه و مقدم الرأس أمران أحدهما غير الآخر فلا بد أن تجعل الروايتان مقيدتين للاخبار المطلقة كما هو الحال في غير المقام.

«الثاني»: أن يقال بجواز المسح على مطلق الربع المقدم من الرأس و بجعل المسح على خصوص الناصيه أفضل الأفراد هذا. و لا يخفى أنه إذا بنينا على تعارض الطائفتين و كون الناصيه و مقدم الرأس أمرين متغايرين يتعين الاحتمال الأول لا محاله و ذلك لما حققناه في محله من أن الجمع بين المطلق و المقيد بحمل الثاني على أفضل الأفراد خلاف القاعده و ما هو المتفاهم العرفي من الدليلين فإن القاعده تقتضى حمل المطلق على المقيد

كما عرفت.

«الثالث»: أن يحمل مقدم الرأس على الناصيه و يقال: ان الناصيه و مقدم الرأس عبارتان عن أمر واحد و ليسا بأمرين مختلفين إذا فلا تعارض بين الطائفتين، و ذلك لأن الناصيه كما ذكره صاحب القاموس من أحد معانى المقدمه، و عليه يكون مقدم الرأس مجملا- لم يعلم المراد منه و هل أريد به ما يقع فى مقابل المؤخر أو أريد منه خصوص الناصيه، و لكن الناصيه مبينه فيحمل المجمع على المبين.

«الرابع»: عكس الثالث و هو حمل الناصيه على مقدم الرأس بأن يقال ان الناصيه أمر مجمل فيحتمل أن يراد بها المقدم كما يحتمل إرادته

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٨

.....

خصوص ما بين «النزعتين» فنحمل المجمع على المبين و يقال أن المراد بالناصيه مقدم الرأس هذا.

و لا- يخفى أن الأولى- إذا بنينا على عدم التعارض بين الطائفتين- هو الاحتمال الرابع بل هو المتعين على كل حال و ذلك لأن مقدم الرأس مفهوم مبين لا إجمال فيه، إذ المقدم من كل شىء إنما هو ما يقابل سائر الجهات من المؤخر و الأيمن و الأيسر، و الناصيه مجمله لم يظهر المراد بها فنحملها على مقدم الرأس و أما ما تقدم عن القاموس من أن الناصيه من معانى المقدمه:

ففيه أولا: أن ما ذكره صاحب القاموس خارج عما هو محل الكلام لأنه إنما يفسر مطلق المقدم و المقدمه،- و لم يفسر المتقدم المضاف إلى الرأس- بالناصيه.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى؛ الطهاره ٤، ص: ١٣٨

و «ثانيا»: أن من المحتمل- قويا- أن يكون مراد صاحب القاموس من ذلك أن مجموع

الجبهه و الناصيه من أحد معانى المقدمه، لا الناصيه فحسب لأنهما من الإنسان بمنزله مقدمه الجيش للعسكر و يشهد على ذلك ما ذكره فى محكى عبارته حيث قال: مقدمه الجيش متقدموه، و من الإبل أول ما ينتج و يلقح، و من كل شىء أوله و الناصيه و الجبهه انتهى.

و ظاهر كلمه «واو» هو الجمع، و لم يظهر أنه أراد منها «أو» و كيف كان فلم يثبت أن مقدم الرأس هو الناصيه و حيث أن المقدم مفهوم مبين لدى العرف و الناصيه مجمله فلا مناص من حملها على المبين، و الحكم بجواز المسح على مطلق الربع المقدم من الرأس هذا.

و هناك احتمال خامس متحد بحسب النتيجة مع الاحتمال الرابع و هو أن الحكم بإجمال كل من الناصيه و مقدم الرأس و سقوط كل واحده من الطائفتين عن الاعتبار و معه يحكم بجواز المسح على مطلق الربع المقدم من

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٣٩

و يكفى المسمى و لو بقدر عرض إصبع واحده (١) أو أقل.

الرأس و كل ذلك لما عرفت من أن مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الاخبار جواز المسح على كل جزء من أجزاء الرأس من المقدم و المؤخر و اليمين و اليسار، إلا- أنا علمنا خارجا بمقتضى المخصص المنفصل عدم جواز المسح بالربع المؤخر و لا الأيسر و لا الأيمن من الرأس و انحصر ما يجوز مسحه بخصوص الربع المتقدم منه.

و بما أن المخصص أعنى ما دل على انحصار محل المسح بالربع المقدم مجمل من حيث السعه و الضيق إذ لم يظهر أن المراد منه خصوص الناصيه أو مطلق الربع المقدم و هو من المخصص المنفصل فلا جرم سقط عن الاعتبار

من هذه الجبهه فلا يمنع عن الرجوع إلى مقتضى العموم أو الإطلاق و هو يقتضى جواز المسح بكل جزء من أجزاء مقدم الرأس سواء أ كان هو خصوص الناصيه أو المقدار الزائد عنها، لأنه لم يثبت دليل مخصص بالإضافة إلى المقدار الزائد عن الناصيه من مقدم الرأس هذا و مع ذلك كله المسح على خصوص الناصيه أحوط و أولى كما ذكره الماتن «قده» لأنها المقدار المتيقن مما يجوز المسح عليه من مقدم الرأس.

كفايه المسمى فى المسح:

(١) المعروف بين الأصحاب «قدهم» أن المسح الواجب فى الوضوء إنما هو أقل مقدار يتحقق به المسح عرفاً أعنى أول مراتب وجوده بل المسألة إجماعيه و عن بعضهم أن نقل الإجماع على ذلك مستفيض و يدل عليه إطلاق الكتاب المجيد حيث أمر الله سبحانه بمسح الرأس بقوله عز من

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٠

.....

وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ «١».

و قد دلنا الصحيحه الوارده فى تفسيره أن المراد مسح بعض الرؤوس لا جميعها، فإذا علمنا بالمراد من الآيه المباركه بالصحيحه المفسره لها كما يأتى نقلها صح لنا ألتمسك بإطلاق أمره سبحانه لأنه أمر بمسح الرأس و هذا يتحقق بأقل ما يتحقق به المسح عرفاً و إن كان أقل من عرض إصبع واحده.

و أما الصحيحه المذكوره الوارده فى تفسير الآيه المباركه فهى التى رواها الصدوق «قده» بإسناده عن زراره قال: قلت لأبى جعفر- ع- ألا تخبرنى من أين علمت و قلت: أن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟

فضحك فقال: يا زراره قاله رسول الله- ص- و نزل به الكتاب من الله عز و جل، لأن الله عز و جل قال فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ، فعرنا أن الوجه كله ينبغى أن يغسل ثم قال: و

أيديكم إلى المرافق، فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه فعرّفنا انه ينبغي لهما أن يغسلا الى المرفقين، ثم فصل بين الكلام فقال: و امسحوا براءوسكم فعرّفنا حين قال: براءوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: و أرجلكم إلى الكعبين فعرّفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما، ثم فسر ذلك رسول الله -ص- للناس فضيعوه الحديث «٢».

و لكنها غير صالحه للاستدلال بها- في نفسها و استقلالها- على المدعى بدعوى أنها مطلقه و السرفيه: أن الصحيحه إنما سقيت لبيان عدم وجوب غسل الرأس بتمامه و أن الواجب الذي صنعه رسول الله -ص- إنما هو مسح بعض الرأس في مقابل العامه القائلين بوجوب غسل الرأس بتمامه كما يشير إليه قوله-ع- فضيعوه. إذا لا إطلاق للصحيحه من

(١) المائده: ٥: ٦.

(٢) المرويه في ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤١

.....

حيث المقدار الذي لا بد من مسحه فلو كنا نحن و الصحيحه لاحتملنا أن يكون الواجب مسح تمام الربع المقدم من الرأس أو تمام المؤخر- مثلا- فان مسح ذلك بتمامه أو ببعضه مما لا يمكن استفادته من الصحيحه. نعم إطلاق الآيه المباركه في نفسها تام و لا مانع من الاستدلال به على التقريب المتقدم فلاحظ.

بقى الكلام في وجه استفاده التبويض من الآيه المباركه و أنه من جهه استعمال كلمه الباء في التبويض أو لأجل تضمينها معنى «من» أو لأجل استعمالها في التبويض مجازا أو لغير ذلك من الوجوه. و لكن تحقيق ذلك مما لا يترتب عليه ثمره عمليه، لأن ما يهمننا إنما هو معرفه الأحكام الشرعيه.

و الصحيحه كما تقدم صريحه في

الحكم و أن الواجب إنما هو مسح بعض الرأس. و أما أنه من آيه جهه؟ فلا ثمره فى تحقيقه.

نعم أنكر سيبويه مجىء «الباء» بمعنى التبعض و عليه استند العلامة «قده» فى إنكاره ذلك كما حكى. و لكنه لا ينافى الصحيحه المتقدمه لأن دلالتها على وجوب مسح البعض يمكن أن تكون مستنده إلى مجىء «الباء» بمعنى التبعض كما صرح النحاه بجوازه- عدى سيبويه- أو مستنده إلى التضمنين، أو المجاز و كيف كان لا إشكال فى دلاله الصحيحه على ذلك.

و يمكن أن يقال ان نظره-ع- فى قوله: لمكان الباء. إلى أن استفاده التبعض من الآيه المباركه إنما هى من جهه الإتيان ب «الباء» و تغيير أسلوب الكلام لا أنها من جهه استعمال «الباء» فى التبعض.

إذا فالباء يدلنا على التبعض لا أنها مستعمله فيه.

و بيان ذلك: أن المسح و الغسل مما يتعدى الى المفعول بنفسه من دون حاجه الى الاستعانه ب «الباء» فيصح أن يقال فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ- كما فى الآيه المباركه- وَ امْسَحُوا رءوسكم وَ أَرْجُلَكُمْ من دون الإتيان

التفيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٢

.....

«بالباء» فالإتيان بها- مع عدم الحاجه الى إتيانها- و تغيير أسلوب الكلام يدلنا على أن المراد فى الأمر بمسح الرأس إنما هو مسح البعض بخلاف الأمر بالغسل فى الوجه و اليدين فان المراد منه غسل الجميع دون البعض هذا.

و يحتمل- قويا- أن يكون الوجه فى استفاده البعض من الآيه المباركه أمرا آخر وراء ذلك كله و ان احتاج الى العنايه فى الكلام.

و تقريب ذلك أن يقال ان الماسح- حقيقه- و ان كان هو اليد و الممسوح هو الرأس، الا- أن الإتيان بكلمه «الباء» و العنايه بذكرها فى الكلام

يدلنا على ان المراد بالعكس، و ان الرأس جعل آله و سببا لمسح اليد بمعنى ان الماسح هو الرأس و الممسوح هي اليد نظير قولنا: مسحت يدي بالحائط. فإن معناه ان الحائط قد صار سببا لمسح ما بيدي من الرطوبه أو الدهن أو غيرهما، و هذا و ان كان على خلاف الواقع - في المقام - الا - ان مقتضى العناية الواقعه في الكلام هو ما ذكرناه فيقال: ان الرأس صار سببا لمسح ما بيد المتوضى من الرطوبه، فإذا صار الماسح هو الرأس يتعين ان يكون المسح ببعضه لا بتمامه كما هو الحال في المثال المتقدم، فإن صحه قولك: مسحت يدي بالحائط غير متوقفه على مسح جميع الحائط باليد بل يصح ذلك بمسح اليد بشىء من الحائط. إذا فالمسح بالرأس بنفسه يقتضى المسح ببعض لا بتمامه هذا تمام الكلام في هذه الصحيحه.

و مما يدلنا على ما سلكه المشهور في المسأله صحيحه الأخوين: أعنى زارره و بكيرا، أنهما سألا أبا جعفر - ع - عن وضوء رسول الله - ص - الى ان قال: فإذا مسح بشىء من رأسه أو بشىء من قدميه .. «١».

و صحيحتهما الأخرى أيضا عن أبي جعفر - ع - انه قال في المسح:

تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك، و إذا مسحت بشىء من

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٣

.....

رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك «١» فإن مقتضى إطلاقهما صحه الاجتزاء بأقل ما يتحقق به المسح عرفا، و عليه فلا دليل على أن يكون المسح بمقدار عرض إصبع واحده كما يحكى عن جماعه.

و قد تصدى بعض الأصحاب لتأويله بأنهم

لم يريدوا بذلك التحديد، و إنما قصدوا به بيان أقل ما يتحقق به المسمى و يردده: أن كلماتهم آييه عن هذا التأويل. فقد حكى عن الشيخ فى التهذيب ما مضمونه: انا لو خلينا و أنفسنا لقلنا بجواز مطلق المسح و اكتفينا بمجرد تحقق المسمى إلا أن السنه منعنا عن ذلك، فان هذا الكلام كالصريح فى أن غرضه إنما هو تحديد المسح الواجب بالإصبع الواحده.

و كيف كان فقد استدلوا على ذلك بمرسله حماد عن أحدهما-ع- فى الرجل يتوضأ و عليه العمامه قال: يرفع العمامه بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدم رأسه «٢».

و بما رواه عن الحسين قال: قلت لأبى عبد الله-ع- رجل توضأ و هو معتم فنقل عليه نزع العمامه لمكان البرد فقال: ليدخل إصبعه «٣» و يحتمل اتحاد الروايتين.

و يدفع الاستدلال بهما- على تقدير اعتبار سندهما- أن إدخال الإصبع الواحده تحت العمامه للمسح ليس مستندا الى وجوب كون المسح بمقدار الإصبع الواحده بل من أجل أنه أقل المقدار الميسور لدى المسح. إذ لا يتحقق إلا بإدخال الإصبع الواحده أو الإصبعين تحت العمامه لا محاله، فالإصبع الواحده أقل الميسور فى المسح فقوله-ع- رفع العمامه بقدر ما يدخل إصبعه لا دلالة له على كونه مستندا إلى وجوب كون المسح بمقدار الإصبع الواحده.

(١) المرويه فى ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٤

.....

و بعبارة أخرى لا كلام لنا فيما يتحقق به المسح، و إنما الكلام فى المقدار الذى يجب مسحه من الرأس و لا دلالة للروايتين على أنه لا

بد أن يكون بمقدار عرض الإصبع الواحده هذا على أن الإصبع شبه المدورات كما أن الرأس أيضا كذلك و من الظاهر أن مسح باطن الإصبع الذى هو من قبيل المدور على ما يماثله مما يشبه بالمدورات لا يمكن أن يكون بمقدار عرض الإصبع الواحده كما أشار إليه المحقق الهمداني «قده» فى مطاوى كلامه، إذا الروايه لا دلالة لها على لزوم كون المسح بقدر عرض الإصبع الواحده و أما وجوب كون المسح بمقدار عرض ثلاث أصابع مضمومه كما ربما يحكى القول به عن جماعه منهم الصدوق «قده» فى الفقيه فهو أيضا كسابقه مما لا دليل عليه. و ما استدلوا به على ذلك من صحيحه زراره قال قال أبو جعفر-ع- المرأه يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع و لا تلقى عنها خمارها «١» و ما رواه معمر بن عمر بن أبى جعفر-ع- قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل «٢».

مما لا يمكن المساعده عليه، لأن الروايه الثانيه مضافا إلى ضعف سندها بمعمر بن عمر إذ لم يوثق فى الرجال انما تدل على ان المسح بثلاث أصابع مجزئ فى الوضوء. و أما ان ما يجزى عنه اعنى ما هو الواجب فى الوضوء أى شىء فلا يكاد يستفاد منها ابدا و لعله يجزى عن مسح تمام الربع المقدم من من الرأس أو عن المسح بمقدار عرض إصبع واحد أو غير ذلك من المحتملات فلا- دلالة للروايه على ان ذلك هو المقدار الواجب مسحه بحيث لا يجزى الأقل منه و عليه لا بد من حملها على الاستحباب و كونه أفضل أفراد المسح، و من هنا يظهر الجواب عن الروايه

الأولى أيضا لأنها و ان كانت صحيحه بحسب السند، الا انها قاصره الدلاله على هذا المدعى لأن ظاهرها ان المسح بثلاث أصابع تحت الخمار مجزئ في مقام

(١) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٥

و الأفضل بل الأحوط ان يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع (١) بل

الامتثال و اما انه هو الواجب على نحو لا- يجزئ الأقل منه فلا يكاد يستفاد منها ابدا و يحتمل ان يكون الاجزاء راجعا ان عدم إلقاء الخمار.

و من ذلك يظهر ضعف التفصيل بين الرجل و المرأه بالحكم بوجوب كون المسح بثلاث أصابع في المرأه دون الرجل لصحيحه زراره المتقدمه، و ذلك إذ قد عرفت ان الصحيحه لا دلاله لها على ان المسح بثلاث أصابع هو الواجب في الوضوء حتى يكون دليلا- على التفصيل بين الرجل و المرأه فيما يعتبر في الوضوء. و بما سردناه يظهر ان ما ذهب اليه المشهور في المسأله من ان الواجب انما هو مسمى المسح في الوضوء سواء أ كان بقدر عرض الإصبع الواحد أو أقل منه هو الصحيح و السيره الخارجيه أيضا جاريه على ذلك فلاحظ.

أفضليه المسح بعرض ثلاث أصابع:

(١) للروايتين المتقدمتين و لا- يلزم أن يكون بالأصابع الثلاث بل يكفي المسح بإصبع واحد إذا كان بمقدار عرض الأصابع الثلاث لأن الظاهر من التقدير في جميع الموارد أن المطلوب هو نفس هذا المقدار من دون مدخله الآله فيه.

- مثلا- إذا قيل يجب المشى عشره أمتار فالظاهر منه أن المشى بهذا المقدار هو المطلوب للمولى من دون أن يكون للآله و السبب مدخله في ذلك فظاهر الروايتين- مع قطع النظر عما

يأتي بيانه أن المقدار الممسوح لا بد أن يكون بمقدار عرض الأصابع الثلاث سواء أ كان بنفس الأصابع الثلاث أم بإصبع واحد بمقدار عرض الأصابع الثلاث.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٦

الأولى أن يكون بالثلاث (١) و من طرف الطول أيضا يكفى المسمى (٢)

أولويه كون المسح بالثلاث:

(١) و ذلك لأن الظاهر من التقدير في الروايتين و إن كان هو ما ذكرناه من أن الاعتبار بالمقدار دون الآله و السبب فلا خصوصيه للأصابع الثلاث إلا- أن هذا فيما إذا لم يتم قرينه على خلافه و القرينه على الخلاف موجوده في المقام و هي أن المسح لا بد و أن يكون بواسطة اليد و لحاظ ذلك يوجب ظهور التقدير في إرادته المسح في المقدار المذكور بنفس الأصابع و اليد.

و حيث انك عرفت حمل الروايتين المتقدمتين على بيان الفضيله و الاستحباب دون الوجوب فلا جرم كان المسح بنفس الأصابع الثلاث أولى و أفضل.

كفايه المسمى في الطول:

(٢) لعين ما قدمناه في كفايه المسمى في العرض من إطلاق الآيه المباركه و الروايات لعدم التقييد فيهما بالمقدار الخاص و قد ادعى بعضهم الإجماع على كفايه المسمى في الطول و ذكر أن محل الخلاف إنما هو كفايه المسمى في العرض و بعضهم ادعى الإجماع على عكس ذلك فلاحظ.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٧

و إن كان الأفضل أن يكون بطول إصبع (١) و على هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصيه، و يمسح بمقدار إصبع من الأعلى إلى الأسفل و إن كان لا يجب كونه كذلك فيجزى النكس (٢) و ان كان الأحوط خلافه، و لا يجب كونه على البشره.

أفضليه كون المسح بطول إصبع:

(١) و السر في ذلك أن الروايتين المتقدمتين الداليتين على أجزاء المسح بثلاث أصابع في الرأس كما يحتمل أن يراد بهما أجزاء

ذلك المقدار بحسب العرض فقط كذلك يحتمل أن يراد بهما أجزاء المسح بمقدار ثلاث أصابع بحسب كل من الطول و العرض و من البديهي أن مقدار طول الأصابع الثلاث انما هو مقدار طول الإصبع الواحد و هذا ان تم فهو و الا فلا دليل على أفضلية كون المسح بطول إصبع واحد.

إجزاء النكس في مسح الرأس:

(٢) نسب إلى المعروف عدم كفايه النكس في مسح الرأس بدعوى أن المقدار المتيقن من المسح المأمور به، في الوضوء هو المسح من الأعلى إلى الأسفل، و النكس مشكوك الجواز و مقتضى قاعده الاشتغال عدم جواز الاكتفاء به في مقام الامتثال.

و «يردّه» ان النوبه لا- تصل الى الأصل العملى فى المسأله حتى يتكلم فى ان الأصل الجارى فى المقام هل هو الاشتغال أو البراءه على ما قدمناه فى بعض الأبحاث السابقه من انه لا مانع من إجراء البراءه عند الشك فى اعتبار شىء فى الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٨

.....

و ذلك لأن مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الروايات عدم الفرق بين المسح من الأعلى إلى الأسفل و النكس و لم يقيد المسح فيهما بأن يكون من الأعلى إلى الأسفل بل بعض الأخبار كالصريح فى عدم اعتبار كون المسح من الأعلى إلى الأسفل و ذلك كالروايتين المتقدمتين «١» الواردتين فيمن يتوضأ و عليه العمامه، فإن الأسهل لمن أدخل إصبعه تحت العمامه لأجل المسح انما هو ان يمسح رأسه نكسا، إذ المسح من الأعلى إلى الأسفل يحتاج إلى رفع العمامه زائدا على مقدار رفعها عند المسح نكسا و هو أصعب.

و دعوى:

أن المتعارف مسح الرأس من الأعلى إلى الأسفل و هو يوجب انصراف المطلقات إلى الفرد المتعارف مندفعه صغرى و كبرى:

أما بحسب الصغرى فلأن المتعارف فى غسل الوجه و اليدين و لو لغير داعى الوضوء و ان كان هو الغسل من الأعلى إلى الأسفل كما ذكر الا ان الأمر فى المسح ليس كذلك قطعا إذ ليس المتعارف فيه هو المسح من الأعلى إلى الأسفل فحسب بل كل من ذلك و النكس متعارفان.

و أما بحسب الكبرى فلأجل أن تعارف أحد الفردين و غلبته غير موجبين لانصراف المطلق إلى الفرد الغالب، فلو كان هناك انصراف فلا إشكال فى انه انصراف بدوى يزول بأدنى تأمل و التفات، فالمطلق يشمل الفرد المتعارف و غيره على حد سواء هذا.

□
و أضيف إلى ذلك صحيحه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله (ع) قال:

لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا «٢» لأنها كالصريحه فى جواز المسح نكسا بلا فرق فى ذلك بين مسح الرأس و غيره.

و لا يمنع عن الاستدلال بهذه الصحيحه روايته الأخرى بعين السند

(١) فى ص ١٤٣

(٢) المرويه فى ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٤٩

.....

□
المذكور فى الصحيحه عن أبى عبد الله (ع) قال: لا بأس بمسح القدمين مقبلا و مدبرا «١» و ذلك لأن وحده السند لا يقتضى الحكم بوحدته المروى أبدا لجواز أن يكون حماد قد سمع عن أبى عبد الله (ع) روايتين:

«إحدهما»: عدم البأس فى مسح الوضوء - مطلقا - مقبلا و مدبرا، و «ثانيتها»: عدم البأس فى مسح القدمين مقبلا و مدبرا.

و لا نلتزم بمفهوم اللقب ليتوهم ان الحكم بكفايه المسح مقبلا و مدبرا فى مسح القدمين دليل على عدم

كفائتهما في مسح الرأس حتى يتحقق التنافي بين الروایتين و عليه فهما روايتان لا بد من العمل بكليتهما في موردهما هذا كله بناء على ان الراوى في كلتا الروایتين هو حماد بن عثمان على ما هو الموجود في الطبعه الأخيره من الوسائل.

و أما بناء على أن الراوى في الروايه الأولى هو حماد بن عيسى كما هو الموجود في غير الطبعه الأخيره من الوسائل و به صرح المحقق الهمداني «قده» بل ربما يحكى عن بعض نسخ التهذيب أيضا فالأمر أسهل و أوضح لأنهما وقتئذ روايتان «إحداهما»: عن حماد بن عثمان و «ثانيتها»: عن حماد ابن عيسى، و لا نقول بمفهوم اللقب كى يتحقق المعارضه بينهما إذا لا بد من العمل بكل منهما في موردهما.

و نظير روايه حماد بن عيسى غيرها مما ورد في جواز النكس في مسح الرجلين، لوضوح انها غير منافيه لصحيحه حماد بن عثمان الداله على جواز النكس في مسح الوضوء، و على الجملة سواء صحت الطبعه القديمه من الوسائل. و لم يقع خطأ من النسخ أو لم تصح بل كانت الطبعه الحديثه صحيحه و الراوى في كلتا الروایتين كان هو حماد بن عثمان و كان الخطأ و الاشتباه من النسخ لا بد من الأخذ بكلتا الروایتين و الاستدلال بالصحيحه

(١) المرويه في ٢٠ ب من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٠

فيجوز أن يمسح على الشعر (١) النبات في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بمده عن حد الرأس فلا يجوز المسح على المقدم المتجاوز و ان كان مجتمعا في

قد وقع في محله. هذا كله في أصل جواز النكس في المسح.

و بعد ذلك يقع الكلام فيما ذكره بعضهم من

أن المسح من الأعلى إلى الأسفل أفضل. وهذا بظاهره مما لا دليل عليه. اللهم الا ان يراد كونه أفضل بحسب العنوان الثانوى أعنى الاحتياط، و لا سيما إذا قلنا ان الاحتياط مستحب أو أحرزنا سيره الأئمه عليهم السلام كما إذا علمنا انهم كانوا مداومين فى وضوءاتهم بالمسح من الأعلى إلى الأسفل فإن التأسى بالأئمه عليهم السلام أمر راجح و لا إشكال فى أنه أفضل من غيره.

إلا أن الكلام فى إحراز ذلك و ثبوت سيرتهم عليهم السلام على ذلك و دون إثباتها خرط القتاد.

و أما ما عن بعضهم من الحكم بكراهه النكس فى المسح فإن أراد بذلك الكراهه فى العبادات بمعنى أقلية الثواب فقد عرفت صحته لأن المسح من الأعلى إلى الأسفل أفضل و أكثر ثوابا و أرجح من النكس و لو بالعنوان الثانوى و ان أراد بالكراهه المرجوحه فى نفسه فهو مما لم يقم دليل عليه.

جواز المسح على الشعر:

(١) المسألة متسالم عليها بين الأصحاب «قدهم» بل هى من المسائل الضرورية و الوجه فيه ان الرأس و مقدمه و ان كان كالوجه و اليدين و غيرهما من أسامى الأعضاء اسما لنفس العضو و بشره، و الشعر خارج عنهما لا محاله لأنه قد ينبت عليها الشعر، و قد لا ينبت، فلو كنا نحن و الدليل الدال

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥١

.....

على وجوب مسح الرأس أو مقدمه لحكمنا بلزوم مسح البشره- نفسها- و عدم كفايه المسح على الشعر النابت عليها:

و لكن القرينه الخارجيه دلتنا على جواز مسح الشعر و انه كمسح نفس البشره، و القرينه هى ان الغالب الأكثر وجود الشعر على الرأس و مقدمه بحيث يقع المسح على الشعر دائما إلا فى الأصلع و

من حلق رأسه قريبا فوقوع المسح على الشعر في الأغلّب قرينه على إرادته الأعم من مسح الرأس و لو لا- هذه القرينه لما ساغ الاكتفاء بمسح الشعر أبدا كما لا يكتفى بغسله في الوجه و اليدين إلا بدلاله دليل خارجي.

□
و أما مرفوعه محمد بن يحيى عن أبي عبد الله (ع) في الذي يخضب رأسه بالحناء، ثم يبدو له في الوضوء قال: لا يجوز حتى يصيب بشره رأسه بالماء «(١)».

فهي مضافا الى ضعف سندها بالرفع قاصره الدلاله على لزوم مسح بشره و عدم كفايه المسح على شعرها. و ذلك لان البشره في الروايه إنما ذكرت في مقابل الجسم الخارجى أعنى الحناء لا في قبال الشعر النابت عليها فالمراد بالبشره أعم من البشره و شعرها- قبالا للجسم الخارجى- هذا كله في الشعر النابت على مقدم الرأس الذى لا يخرج بمده عن حد الرأس.

و أما الشعور النابتة على حوالى المقدم المتدليه اليه بطبعها و فى نفسها الخارجه بمدها عن حد الرأس و المسح كما إذا كانت مجعده فربما يستشكل- فى الحكم بعدم الاجتزاء بمسحها- بأنها معدوده من توابع المقدم و الرأس فاطلاقات المسح على المقدم تعمها لا محاله، لما عرفت من أن المراد منها ليس هو خصوص البشره.

و لكن الصحيح عدم جواز الاقتصار بمسحها لما عرفت من أن

(١) المرويه فى ب ٣٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٢

الناصيه. و كذا لا- يجوز على النابت فى غير المقدم (١) و ان كان واقعا على المقدم، و لا- يجوز المسح على الحائل (٢) من العمامه أو القناع أو غيرهما،

مقتضى الأدله الأمره بمسح الرأس و المقدم انما هو وجوب مسح البشره فى نفسها-

و الشعر خارج عن العضو كما مر، الا ان القرينه الخارجيه دلتنا على كفايه المسح على الشعر النابت على المقدم و الرأس و لا قرينه على جواز الاجتراء بمسح الشعر النابت على أطرافه إذا تدلى إليه بنفسه و نزل على المقدم، فما ربما يظهر من المحقق الهمداني «قده» من الميل الى الحكم بالاجتراء فمما لا يمكن المساعدة عليه.

و أما الشعور النابته على أطرافه المتدليه إلى المقدم بواسطة العلاج كالخرقه و اليد و نحوهما فلا كلام في عدم كفايه المسح عليها لعدم كونها معدوده من شعور المقدم و لا من توابعه عرفاً.
(١) ظهر الوجه في ذلك مما بيناه في التعليقه المتقدمه فلاحظ.

عدم جواز المسح على الحائل:

(٢) للأدله الداله على وجوب مسح المقدم و الرأس، لأنها تدلنا بأنفسها على عدم كفايه المسح على الحائل من العمامه و القناع و نحوهما، إذ لا- يطلق على الحائل عنوان المقدم و الرأس فلا- يكون المسح عليهما مسحاً على الرأس أو المقدم مضافاً إلى الأخبار الآمره بوجوب رفع العمامه أو إدخال الإصبع تحتها. و المسح على الرأس «١».

خلافاً لما ذهب إليه جماعه من العامه من جواز المسح على الحائل

(١) راجع ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٣

.....

أما مطلقاً أو فيما إذا كان رقيقاً دون غير الرقيق على ما نقل عن أبي حنيفة «١» هذا.

و قد ورد في روایتين جواز المسح على الحناء:

□
«إحداهما»: صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء قال: يمسح فوق الحناء «٢».

و «ثانيهما»: صحيحه محمد بن مسلم عن الصادق (ع) في الرجل يحلق رأسه ثم يطلبه بالحناء ثم يتوضأ للصلاه

فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه (٣).

و ربما يجمع بينهما و بين الأخبار المتقدمه بحملهما على اراده لون الحناء دون نفسه و يدفعه: ان ذلك خلاف الظاهر بل خلاف الصريح فى موارد من الصحيحتين.

«منها»: قوله: يمسح فوق الحناء لأنه كالصريح فى أن المراد به هو الجسم الخارجى الذى يتصور له فوق و تحت و ظاهر أن اللون عرض و ليس للاعراض تحت و لا فوق.

و «منها»: قوله: ثم يطليه الحناء. و ظهوره بل صراحته فى إرادته الجسم الخارجى غير قابل للإنكار، فان الطلى بماء الحناء أمر غير معهود.

و «منها». قوله: و الحناء عليه، فإنه أيضا ظاهر فى الجسم الخارجى فهذا الجمع غير صحيح.

و الصحيح ان تحمل الصحيحتان على التقيه و ذلك لأن الروایتين و ان

(١) راجع الجواهر ص ٣٠٤ من الجزء الثانى من الطبعه الحديثه

(٢) المرويه فى ب ٣٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٣) المرويه فى ب ٣٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٤

و ان كان شيئا رقيقا لم يمنع عن وصول الرطوبه إلى البشره. نعم فى حال

وردتا فى الحناء الا- ان احتمال اراده خصوصه مقطوع الفساد إذ لم يقل أحد بأن للحناء- بين الأجسام الخارجيه- خصوصيه تقتضى الحكم بكفايه المسح عليه دون مثل الصدر و غيره من الأجسام.

و على ذلك فالقول بجواز المسح على الحناء يستلزم القول بجواز المسح على بقيه الأجسام الخارجيه فإذا أريد منهما جواز المسح على كل جسم حائل لعارضتهما الأخبار الكثيره المشهوره التى دلت على وجوب مسح المقدم أو الرأس من دون أن يكون عليهما شىء يمنع عن وقوع المسح على البشره.

و بما أن تلك الروايات من الروايات المشهوره

و الروايتان من الأخبار النادره فلا مناص من أخذها و ضرب الروايتين على الجدار هذا.

و فى الوسائل و الحدائق و كذا صاحب المعالم فى المنتقى حمل الروايتين على صوره الاضطرار و التداوى بالحناء و يؤيده عدم تعارف طلى الرأس بالحناء- بعد الحلق- إلا لضروره التداوى و العلاج به.

و لكن هذا الحمل فى طول ما قدمناه لأنه على ما سردناه لم يثبت اعتبار الروايتين حتى نحملهما على ضروره التداوى و العلاج، إذ قد عرفت أنهما معارضتان مع الأخبار المشهوره المعروفه، و لا مناص من إلغائهما لندرتهما و يجب الأخذ بالمشهوره كما عرفت و مما يؤيد ما ذكرناه مرفوعه محمد بن يحيى المتقدمه، لأنها قد نصت بعدم الجواز حتى يصيب بشره رأسه بالماء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٥

الاضطرار لا مانع من المسح على المانع (١) كالبرد، أو إذا كان شيئاً لا يمكن رفعه.

المسح على الحائل عند الاضطرار:

□
(١) يأتى الكلام على تفصيل هذه المسأله فى أحكام الجائر ان شاء الله و حاصل ما نبينه هناك ان مقتضى الأخبار الآمره بمسح الرأس بل مقتضى الآيه المباركه أيضا لزوم كون المسح واقعا على بشره الرأس- بالمعنى الأعم نفسها و من شعرها-، و مقتضى هذا ان كون المسح واقعا على البشره من مقومات الوضوء المأمور به و انه لا يتحقق فى الخارج الا بذلك، فإذا عجز المكلف من إيقاع المسح على البشره- بالمعنى المتقدم- سقط عنه التكليف بالوضوء لا محاله و انتهت النوبه فى حقه الى التيمم.

و قد خرجنا عن ذلك فى الدواء الملتصق بالبشره بما دل على أن المسح على الدواء بمنزله المسح على البشره، كما دل الدليل على أن المسح على الحائل كالعمامة و الخف و نحوهما، إذا كان

للتقيه و الاضطرار أيضا مجزئ فى مقام الامتثال و ان المسح عليه كالمسح على نفس البشره و يأتى فى محله ان شاء الله ان العمل الاضطرارى المستند إلى التقيه كالاتيان بالمأمور به الواقعى الأولى لقوله (ع) التقيه دينى و دين آبائى. و لا دين لمن لا تقيه له و لا ايمان لمن لا تقيه له «١» و غير ذلك من العمومات.

فمن خاف من أن يترتب على إيقاع المسح على البشره قتل أو ضرب

(١) راجع ب ٢٤ و ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٦

.....

أو هتك- لدلالته على تشييعه- فله أن يمسح على الحائل من خف أو عمامه أو نحوهما و انه كالمسح على البشره فى مقام الامتثال:

و هذه العمومات المذكوره و ان لم تخلو عن بعض المناقشات- كما يأتى فى محلها- إلا أن الأدله الخاصه الوارده فى أجزاء المأمور به الاضطرارى المستند إلى التقيه عن المأمور به الواقعى كافيه فى إثبات المدعى.

و أما إذا كان الاضطرار مستندا الى غير التقيه و كان الحائل أمرا آخر غير الدواء فمقتضى الإطلاقات المتقدمه سقوط الأمر بالوضوء عن المكلف- وقتئذ- و وصول النوبه إلى التيمم فى حقه، لعدم تمكنه من المسح على البشره و قد عرفت انه من مقومات الوضوء، الا ان يدعى القطع بعدم الفرق بين الدواء و غيره من أقسام الحائل، أو يقوم دليل بالخصوص على أن المسح على غير البشره كالمسح على البشره.

و كلا الأمرين مفقود فى المقام، إذ ليس لنا قطع وجدانى بعدم الفرق بينهما كما لم يقم أى دليل بالخصوص على كفايه المسح على غير البشره فى الوضوء و معه تصل

النوبه إلى التيمم لا محاله.

ولا- يمكن إجراء أحكام الجبائر في المقام، لأن الاجتزاء بالمسح على الجبيره فى القروح و الكسور أيضا على خلاف القاعده فإن الإطلاقات المتقدمه يقتضى أن يكون الغسل أو المسح على البشره مقوما للوضوء لأنه غسلتان و مسحتان، و مع عدم التمكن منهما يسقط التكليف بالوضوء و تنتهى النوبه إلى التيمم لا محاله.

و لكن الدليل دلنا على أن المسح على الجبيره فى مواضع القروح و الكسور كالمسح على نفس البشره و اما فى غير هذين الموضوعين و غير الدواء و التقيه فلم يدلنا على كفايه المسح على الحائل و كونه مجزئا فى الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٧

و يجب ان يكون المسح بباطن الكف (١) و الأحوط أن يكون باليمنى و الأولى أن يكون بالأصابع.

بل مقتضى الآيه المباركه و الاخبار ما تقدم من سقوط التكليف بالوضوء و وجوب التيمم على المكلف.

لا بد أن يكون المسح بباطن الكف:

(١) تعرض الماتن «قده» فى هذه المسأله لعدده أمور قد اندمج بعضها فى بعض.

«فمنها»: انه هل لا بد أن يكون المسح باليد فلا يجزى المسح بغيرها من الآلات و الأسباب و ان كانت بلبتها من البلل الموجوده فى اليد كما إذا أخذ البلل من اليد بمثل الخرقه أو آله أخرى و مسح بها رأسه و رجله أو لا؟

قد يقال بالانحصار فى اليد و يستدل عليه بعده روايات منها الأخبار البيانيه و إليك بعضها:

«منها»: روايه المعراج و هى صحيحه عمر بن أذينه عن أبى عبد الله عليه السلام (فى حديث طويل) ان رسول الله (ص) قال: لما أسرى بى إلى السماء أوحى الله الى يا محمد أذن من صاد إلى ان قال: ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فى

يدك من الماء ورجليك إلى كعبيك .. الحديث «١» و «منها»: صحيحه زراره قال: حكى لنا أبو جعفر (ع) وضوء رسول الله .. إلى أن قال ثم مسح بما بقى فى يده رأسه ورجليه و لم يعدهما فى الإناء «٢».

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره٤، ص: ١٥٨

.....

و «منها»: صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (ع) يأخذ أحدكم الراحه من الدهن .. إلى أن قال: ثم مسح رأسه ورجليه بما بقى فى يديه «١» و فى صحيحه الأخوين: ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبين بفضل كفيه لم يجدد ماء «٢».

و «منها»: غير ذلك من الروايات. فان الظاهر من تلك الروايات ان المسح لا بد من أن يكون بالبله الباقيه فى يد المتوضى بوصف أنه مما بقى فى اليد.

و عليه أو أخذ البلل من اليد بآله من الآلات كالخشبه و الخرقه و نحوهما فمسح بها رأسه ورجليه لم يصدق أنه مسحهما بالبله الباقيه فى اليد بوصف كونها باقيا فى اليد:

و ان شئت قلت ان الأخبار المذكوره كما انها بصدد بيان ما به المسح فى الوضوء أعنى البله الباقيه فى اليد كذلك وردت بصدد بيان الماسح أعنى آله المسح و انه أى شىء. و قد دلت على أنها منحصره فى اليد.

مضافا الى قوله (ع) فى صحيحه زراره المتقدمه: ثم مسح بما بقى فى يده رأسه ورجليه و لم يعدهما فى الإناء فإنه كالصريح فى لزوم أن يكون المسح بالبله بواسطه اليد فلاحظ هذا.

و لا يخفى عدم الإمكان المساعده على ذلك «و السر

فيه»: ان الاخبار الواردة فى المقام التى منها الأخبار البيانىة الحاكيه عن وضوء رسول الله (ص) قد دللتنا على أن ما به المسح يعتبر أن يكون من البله الباقيہ فى اليد من ماء الوضوء بحث لو ييست وجب أخذ البله من اللحيه و الحاجبين و لا- يجوز أن يكون المسح بالماء الجديد و هى بصدد البيان من هذه الجهه و دلالتها على تعيين ما به المسح فى بله اليد مما لا كلام فيه.

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٥٩

.....

و انما الكلام فى دلالتها على تعيين آله المسح و بيان أنها منحصره فى خصوص اليد أعنى ما دون الزند و عدمها. و الانصاف عدم دلالتها على ذلك بوجه لأن الروايات انما دلت على لزوم كون المسح ببله اليد و اما ان الآله أيضا هى اليد أعنى ما دون الزند بحيث لا يسوغ المسح بغيرها كالذراع و نحوه فلا دلالة لها عليه هذا. و لكن يمكن الاستدلال على تعيين الآله فيما دون الزند و عدم جواز المسح بالذراع بوجوه:

«الأول»: ان الظاهر من اليد عند إطلاقها- فى مقابل الذراع- انما هو ما دون الزند لا ما دون المرفق كما وردت لفظه اليد فى الأخبار البيانىة فى مقابل الذراع و استظهر منها ذلك أعنى إرادته ما دون الزند لا ما دون الذراع.

«الثانى»: ان اليد و ان كانت قد تطلق على ما دون الزند و قد تطلق على ما دون المرفق، كما يطلق ثالثه على ما دون الكتف، إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى إرادته خصوص الأول لأنه المناسب للحكم المحمول

عليها فى المقام، فان المسح بحسب الأغلّب لا يكون إلا بالكف و الأصابع فالمراد باليد انما هو ما دون الزند كما مر.

نظير ما إذا قيل أكلت بيدي أو ضربت أو كتبت بيدي لأن الأكل و الضرب و للكتابة و أمثالها قرينه معينه لما أريد من لفظه اليد لدلالاتها على أن المراد بها هو ما دون الزند دون غيره من المحتملات لعدم مناسبتها مع الكتابة أو الأكل و نحوهما مما لا يتحقق إلا بالكف و الأصابع أعنى ما دون الزند و وقوعها بغير ذلك يحتاج إلى إعمال عناية زائده كما لا تخلو عن مشقه.

نعم لو قيل قطعت يد فلان- مثلاً- لم يكن له ظهور فى إرادته ما دون الزند بل كان من المحتملات و المجملات لأن القطع كما يناسب

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٠

.....

الأصابع و ما دون الزند كذلك يناسب ما دون المرفق و غيره من إطلاقات اليد و هذا بخلاف المقام فإنه إذا ورد: امسح بيدك أو قال: مسحت بيدي- مثلاً- فمناسبه الحكم و الموضوع قرينه على إرادته ما دون الزند لما عرفت.

«الثالث»: ان جملة من الاخبار البيانيه و ان كان وردت فيها لفظه «اليد» إلا ان بعضها أعنى صحيحه الأخوين قد اشتملت على كلمه «الكف» حيث قال (ع) ثم مسح رأسه و قدميه إلى الكعبين بفضل كفيه لم يجدد ماء «١».

و بما أن هذه الروايات تحكى عن فعل الرسول (ص) و هو أمر واحد لا محاله كانت كلمه الكف فى هذه الصحيحه قرينه على ما أريد باليد فى بقيه الروايات و دلتنا على أن المراد بها انما هو الكف و ما دون الزند دون غيره من احتمالاتها فهذه الوجوه و

القرائن تعيينان المراد من لفظه «اليد» الواقعه فى الروايات.

□
و بما أن الرواه «قدس الله أسرارهم» قد اهتموا بنقل هذه الخصوصيه فنستكشف منها ان لخصوصيه كون المسح بواسطه اليد
أعنى ما دون الزند مدخله فى صحه الوضوء و انها من الخصوصيات اللازمه فى المأمور به كما قد استفدنا من اهتمامهم بنقل
عدم تجديد الماء لدى المسح وجوب كون المسح بالبله الباقيه فى اليد من ماء الوضوء.

□
و يؤيد إراداه الكف من اليد روايه العلل قال: جاء نفر من اليهود الى رسول الله (ص) فسألوه عن مسائل و كان فيما سألوه: أخبرنا
يا محمد لأى عله توضع هذه الجوارح الأربع و هى أنظف المواضع فى الجسد؟

فقال النبى (ص) لما أن وسوس الشيطان الى آدم (ع) دنا من الشجره

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التتقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦١

.....

فنظر إليها فذهب ماء وجهه، ثم قام و مشى إليها و هى أول قدم مشت إلى الخيطيه، ثم تناول بيده منها ما عليها و أكل فتطير
الحلى و الحلل عن جسده فوضع آدم يده على أم رأسه و بكى، فلما تاب الله عليه فرض الله عليه و على ذريته تطهير هذه
الجوارح الأربع فأمره الله عز و جل بغسل الوجه لما نظر إلى الشجره و أمره بغسل اليدين إلى المرفقين لما تناول بهما، و أمره
بمسح الرأس لما وضع يده على أم رأسه، و أمره بمسح القدمين لما مشى بهما إلى الخيطيه «١».

و هى صريحه الدلاله على اراده الكف من اليد.

و أما الآيه المباركه و الأخبار المطلقه أعنى ما اشتملت على انه (ص) مسح رأسه و رجله أو تضمنت الأمر بمسح الرأس و

الرجلين من دون التقييد بكون المسح بواسطه اليد فحسب ففيها احتمالات ثلاثه:

«الأول»: ان يقال ان المطلقات ليست بصدد البيان من تلك الناحيه و انما وردت لبيان ان المسح معتبر فى الوضوء، كما ان الغسل مما لا بد منه فان الوضوء غسلتان و مسحتان فلا دلالة لها على اعتبار غير ذلك من الخصوصيات المعتمره فى الوضوء.

و هذا الاحتمال و ان كان بالإضافة إلى الآيه المباركه من الإمكان بمكان إلا- انه بالإضافة إلى بعض الروايات المطلقة التى تضمنت لاعتبار بعض الخصوصيات المعتمره فى الوضوء مما لا مجال له، لأنها بصدد بيان ما يعتبر فى صحه الوضوء و حيث لم يقيد المسح بأن يكون بواسطه اليد فلا مانع من التمسك بإطلاقاتها.

«الثانى»: ان يقال، ان المطلقات منصرفه إلى ما هو المتعارف فى الخارج من المسح و لا تردد فى ان المسح بحسب المتعارف الشائع لا يكون

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٢

.....

إلا باليد و ما دون الزند. إذا يتعين ان يراد بالمطلقات خصوص المسح بواسطه اليد.

و يدفعه: ما مر غير مره من أن المطلق لا تنصرف إلى الفرد الغالب أبدا. نعم ربما يحدث انصراف بدوى إلى الغالب و لكنه يزول بأدنى التأمل و الالتفات.

و ما عن شيخنا الأنصارى (قده) من انتقاض ذلك بالغسل بدعوى ان الغسل كالمسح انما يتحقق فى الخارج بآله لا محاله، فكما ان الأمر بغسل الوجه و اليدين ليست فيه أية دلالة على تعيين آله الغسل فليكن الأمر بالمسح أيضا كذلك، و إلا فلا مناص من الالتزام بدلاله الأمر بالغسل أيضا على تعيين آله الغسل. كما ترى مما لا يمكن المساعده عليه.

و الوجه فى

ذلك ان آله المسح مما يتقوم به المسح بحيث لا يتحقق بدونها و هذا بخلاف الغسل لوضوح أن الغسل قد يصل بإيقاف الوجه مثلا- تحت المطر و بإجراء الماء عليه. و أما المسح فلا يوجد الا باله و هو ظاهر.

إذا فلا مانع من أن يكون الأمر بالمسح دالا على تعيين آله المسح دون الغسل.

«الثالث»: أن يقال إن المطلقات المذكوره لا بد من تقييدها بالأخبار المتقدمه التي دللتنا ببركه القرائن على أن المسح لا بد من أن يكون باليد و ما دون الزند، و هذا الوجه هو المتعين في المقام.

و ذلك للقطع بعدم إرادته الإطلاق لا في الآيه المباركه و لا في الأخبار بحيث يشمل المسح بكل شىء و لو بالأجسام الخارجيه من الخرقه و الخشب و نحوهما و حيث ان الوجهين الأولين غير ثابتين كما عرفت فيكون الوجه الأخير هو المتعين في محل الكلام.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٣

.....

هذا كله فيما إذا لم نقل بأن الأخبار البيانيه الحاكيه لفعل رسول الله صلى الله عليه و آله حكايه فعل و لا دلالة لها إلا على الجواز أو الاستحباب من غير أن تكون لها أيه دلالة على الوجوب.

و أما إذا قلنا بذلك فلا يبقى لها دلالة على الوجوب بالإطلاق حتى نحتاج إلى تقييده و حملها على أحد المحامل المتقدمه، فتحصل أن مقتضى الأخبار البيانيه- على تقدير أن يكون لها الدلالة على الوجوب- أن يكون المسح بما دون الزند و انه المراد من سائر المطلقات و الآيه المباركه هذا على ان المسأله اتفقيه كما حكاها صاحب الحدائق عن جمله من أصحابنا.

و «منها»: أن يكون المسح بباطن الكف و لم يرد ذكر باطن الكف في شىء

من النصوص و مقتضى إطلاقها عدم تعين المسح بباطنه. نعم لو قلنا بانصراف المطلقات الأمره بالمسح إلى ما هو المتعارف الدارج في الخارج أمكننا أن نقول باعتبار كون المسح بباطن الكف، لانه الدارج الشائع في المسح و اما إذا لم نقل بالانصراف الى الفرد المتعارف فلا- وجه للحكم بتعيين المسح بباطن الكف في مقام الامتثال هذا. و لكن يمكن ان نستدل على وجوب ذلك بالأخبار البيانيه الحاكيه لوضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أو أحد الأئمه (ع) لأنهم لو كانوا مسحوا بظاهر الكف في الوضوء لوجب على الرواه أن ينقلوا ذلك في رواياتهم لأنه أمر خارج عن المتعارف المعتاد و لا- مناص من نقل مثله في الأخبار و حيث انهم لم ينقلوا ذلك استكشفنا ان النبي (ص) و الأئمه (ع) كانوا يمسحون بباطن الكف إذا فهو أمر معتبر في صحه الوضوء.

و «منها»: ان المسح لا بد أن يكون بالأصابع. ذهب جماعه إلى اعتبار ذلك في الوضوء الا انه مما لا شاهد له من النصوص لأن الأخبار البيانيه غير مشتمله على انهم (ع) قد مسحوا رءوسهم بأصابعهم بل مقتضى إطلاقاتها عدم لزوم كون المسح بالأصابع لأن النبي (ص)

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٤

.....

أو الأئمه (ع) لو كانوا مسحوا بأصابعهم لنقلته الرواه لوجوب نقل الخصوصيات الدخيله في الأحكام الشرعيه على الرواه و حيث لم ينقلوها في رواياتهم و هي مطلقه فيستكشف من ذلك عدم اعتبار المسح بالأصابع.

و احتمال ان المطلقات منصرفه إلى المسح بالأصابع، لأنه الفرد المتعارف من المسح بعيد لعدم كون المسح بغير الأصابع فردا نادرا فإنه أيضا كثير و غايه الأمر أن يكون المسح بالأصابع أكثر هذا.

على انا لو

سلمنا ندره ذلك في الوضوء- مع ان الأمر ليس كذلك- فلا ينبغي التأمل في أن المسح في غير الوضوء بغير الأصابع ليس من الافراد النادره قطعاً.

مثلاً- إذا قيل: مسح فلان على رأس طفل أو مسحت رأسه كان ظاهراً في أنه مسحه بيده و كفه لا بأصابعه، فإنه الفرد الغالب في مسح الرأس و أمثاله، و حيث ان نزول الآية المباركه و صدور الأخبار متأخران عن استعمال المسح في المحاورات العرفيه فلا مناص من حمله فيهما على اراده ما هو الظاهر منه في الاستعمالات. و قد عرفت انه بحسب المحاورات العرفيه كما يطلق على المسح بالأصابع كذلك يطلق على المسح باليد فالانصراف مما لا أساس له.

نعم سبق ان احتملنا انصراف المطلقات في المسح إلى المسح باليد و لكنه مستند إلى ندره المسح بغير اليد و ليس المسح بغير الأصابع نادراً كما مر فتحصل أن تعيين المسح بالأصابع مما لا وجه له. نعم لا بأس بالقول بالأولويه الاستحبابيه لاحتمال اعتباره شرعاً.

و «منها»: ان يكون مسح الرأس باليد اليمنى و قد نسب إلى المشهور القول بالاستحباب في المسألة. بل ذكر صاحب الحدائق (قده) ان ظاهرهم الاتفاق عليه، و لعل الوجه في ذلك هو إطلاقات الأدله لأنها

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٥

(مسألة ٢٤) في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طويلاً أو عرضاً أو منحرفاً (١)

غير مقيده بأن يكون المسح باليد اليمنى.

بل في بعضها التصريح بالإطلاق كما في صحيحه زراره: و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه ببله يمناه «١» و لم يرد في قبال تلك المطلقات دليل يدلنا على التقييد باليمنى.

نعم يمكن ان يستدل على وجوب ذلك بما ورد

فى صحیحه زرارہ المتقدمه من قوله (ع) و تمسح بيله يميناك ناصيتك «٢» لما قدمناه من أن جمله و تمسح بيله. جمله مستقله قد دلت على لزوم كون المسح بيله اليد اليمنى فان ظاهرها هو الوجوب و من هنا قدمنا انها معارضه لما دل على اعتبار كون المسح على مقدم الرأس.

□
و احتمال كون هذه الجملة معطوفه على فاعل «يجزيك» فى قوله المتقدم «ان الله وتر يحب الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات واحده للوجه و اثنتان للذراعين ضعيف- كما تقدم- لانه يحتاج الى التقدير و الإضمار بأن تكون الجملة هكذا «و ان تمسح .. و هو على خلاف الأصل فلاحظ.

التسويه بين أنحاء المسح:

(١) لإطلاقات الأدله فكما ان للمكلف أن يمسح نكسا كذلك له المسح بالانحراف كما إذا مسح من إحدى زوايا المثلث الى ما يقابله من الضلع، فان مقدم الرأس مثلث الشكل لا محاله.

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٦٦

الرابع مسح الرجلين (١)

و اما ما ورد من أن الأمر فى المسح موسع «١» فلعله ناظر الى ان المسح ليس كالغسل الذى يعتبر أن يكون من الأعلى الى الأسفل بل يجوز فيه النكس أيضا. و أما ان الانحراف فيه سائغ أولا فهو مما لا يستفاد من الروايه. على انها انما وردت فى مسح الرجلين دون الرأس.

[الرابع] مسح الرجلين:

إشاره

(١) للآيه المباركه و الاخبار المتضافره. بل لا يبعد دعوى تواترها أما الآيه المباركه فهو قوله عز من قائل وَ امْسِجُوا بِرُؤْسِكُمْ وَ ارْجُلِكُمْ «٢» بالجر أو النصب على اختلاف القراءتين «فان قرأنا أرجلكم بالجر فيكون معطوفه على رءوسكم و معناه فامسحوا برؤوسكم و امسحوا بأرجلكم و إذا قرأنا بالنصب كما هو قراءه عاصم فى روايه حفص- و هو الذى كتب القرآن على قراءته- فيكون معطوفه على محل (رءوسكم) و المعنى حينئذ: و أمسحوا برءوسكم و امسحوا أرجلكم.

و على كلا التقديرين تدلنا الآية المباركه على وجوب مسح الرجلين.

و احتمال أن تكون و أرجلكم- على قراءه النصب معطوفه على (أيديكم) و (وجوهكم) ليكون معنى الآية المباركه فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ بِمَاءٍ طَهُورٍ حَتَّىٰ تَغْسِلُوا رِجْلَيْكُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَطَهِّرُونَ- فهو مما لا يناسب الأديب- لعدم جواز الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه
بالجمله الأجنبيه- فضلا عن كلام الخالق الذي هو فى أرقى درجات البلاغه و الاعجاز.

(١) المرويه فى

ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المائدة: ٥: ٦.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ١٦٧

من رءوس الأصابع إلى الي الكعيبين (١)

و أما الأخبار فقد ورد الأمر بالمسح على الرجلين في جملة من الأخبار الكثيره حتى بالغ فيها السيد «قده» في الانتصار حيث قال: انها أكثر من عدد الرمل و الحصى، على ما نقله صاحب الجواهر و غيره.

مبدأ المسح في الرجلين:

(١) كما هو المشهور بين أصحابنا. بل ادعى عليه الإجماع في كلماتهم و عن الشهيد في الذكرى احتمال عدم وجوب المسح الي الكعيبين. و اختاره صريحا في المفاتيح و نفى عنه البعد في رياض المسائل و مال اليه و اختاره صاحب الحدائق «قده» أنه ذكر أخيرا ان المسح الي الكعيبين هو الأحوط.

و يدل على مسلك المشهور قوله عز من قائل وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ «١» فان قوله عز من قائل إِلَى الْكَعْبَيْنِ غايه للمم سوح و حد للمسح، و ليس غايه له، إذ لا يعتبر الانتهاء في المسح الي الكعيبين لجواز النكس و الانتهاء إلى الأصابع كما ذكرناه في الغسل.

فان قوله تعالى إِلَى الْمَرَافِقِ غايه للمغسول و حد للغسل لانه غايه له و هو نظير قولنا: اكس الدار من هنا إلى هنا فان معناه ان وجوب الكس انما هو في هذا المقدار الواقع بين المبدء و المنتهى من دون نظر إلى المبدء و المنتهى فله أن يكس من هذا الطرف الي الطرف الآخر كما له العكس فلم يتعلق الغرض بالابتداء و الانتهاء و انما الغرض بيان المقدار الذي يجب غسله أو مسحه.

و من هنا لو كنا نحن و هذه الآية المباركه لقلنا بجواز الغسل من

(١) المائدة: ٥: ٦.

التنقيح في شرح العروه

الأعلى إلى الأسفل و عكسه و لكن الاخبار منعنا عن الأخذ بإطلاقها و لأجلها خصصنا الغسل الواجب بالغسل من المرافق إلى الأصابع.

و أما الإطلاق في طرف الأمر بالمسح فهو باق على حاله و لم يدلنا دليل على تقييده إذا لا مانع من الأخذ به و الحكم بجواز المسح في الرجلين من الكعبين إلى الأصابع و بالعكس، و لم يتعلق الغرض بتعيين المبدأ و المنتهى و انما الغرض بيان مقدار المسح و ان الممسوح لا بد أن يكون بالمقدار الواقع بين الأصابع و الكعبين سواء أ كان المبدأ هو الأصابع و المنتهى هو الكعبان أو كان الأمر بالعكس.

و أيضا تدل على ذلك الأخبار البيانيه و غيرها مما اشتملت على الأمر بمسح الرجلين إلى الكعبين فليراجع.

و أما ما ذهب إليه صاحب الحدائق و المفاتيح و غيرهما، فقد استدل عليه بعده روايات.

«منها»: الأخبار الداله على أن مسح شىء من الرأس و الرجلين مجزئ في الوضوء كصحيحه زراره و بكير عن أبى جعفر (ع) انه قال في المسح: تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك و إذا مسحت بشىء من رأسك، أو لشىء من قدميك ما بين أطراف الأصابع فقد أجزأك «١».

و صحيحتهما الأخرى: ثم قال: و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين، فإذا مسح بشىء من رأسه، أو بشىء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه «٢» و بمضمونهما روايات أخرى قد دلت على كفايه المسح بشىء من الرأس و الرجلين فلا يجب مسحهما إلى الكعبين هذا.

(١) المرويه فى ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

.....

و لا يخفى عدم إمكان المساعدة عليه لان الاستدلال بتلك الأخبار على كفايه المسمى فى المسح يتوقف على أن تكون تلك الروايات ناظره إلى كفايه المسح ببعض الرجلين بحسب كل من الطول و العرض و لا- تكون ناظره إلى كفايه ذلك بحسب العرض فقط.

و هذا يتوقف على تحقيق ان قوله (ع) ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، بيان لأى شىء و هل هو بيان للشىء فى قوله: أو بشىء من قدميك ليكون معناه إذا مسحت بما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع من قدميك أجزاءك، أو انه بيان للقدمين و معناه أنه إذا مسحت بشىء مما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءك.

فعلى الأول تدلنا الصحيحتان على ما سلكه المشهور و وجوب الاستيعاب فيما بين الكعبين إلى الأصابع بالمسح، كما انهما على الثانى تدلنا على ما ذهب إليه الجماعه من كفايه المسح بشىء مما بين الكعبين إلى الأصابع.

و الظاهر هو الأول، لان من قدميك جار و مجرور و يبعد أن يكون ماء الموصوله بيانا له فهى بيان للشىء. و قد عرفت ان الصحيحه حينئذ دلنا على ما ذهب اليه المشهور أعنى وجوب الاستيعاب فيما بين الكعبين إلى الأصابع فى المسح هذا.

بل لو لم يثبت ما ذكرناه و احتمالنا رجوع قوله (ع) ما بين ..

إلى كل من كلمه بشىء و من قدميك أيضا لا يمكن الاستدلال بها على مدعى الجماعه، لأنها تصبح مجمله حينئذ و تخرج عن قابليه الاستدلال بها فى المقام و معه لا بد من الرجوع الى مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الروايات و الإطلاق يقتضى وجوب كون الممسوح بمقدار ما بين الكعبين إلى الأصابع.

و «منها»: الأخبار الوارده فى عدم وجوب استيطان

في المسح كصحيحه الأخوين المتقدمه حيث ورد في صدرها: تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك «١».

و حسنه زراره بل صحيحته عن الباقر (ع) ان عليا (ع) مسح على النعلين و لم يستبطن الشراكين «٢» و غيرهما من الأخبار.

و تقريب الاستدلال بها ان الشراكين انما يقعان فيما دون الكعبين و عدم وجوب استبطنهما حينئذ اما لأجل ان لهما خصوصيه من بين أفراد الحائل و أقسامه كالدواء و الحناء على ما ورد في الروايات حيث ان مسحه كمسح البشره و لأجل ذلك لم يجب استبطنهما بإدخال الإصبع تحتها.

و أما لأجل عدم وجوب الاستيعاب في المسح من الأصابع إلى الكعبين و كفايه مسمى المسح طولاً. و هذا يحصل بالمسح الى الشراكين:

و حيث ان الأول غير محتمل لانه على خلاف الإجماع و الضروره كان كان الثاني متعينا لا محاله، و «يدفعه»: ان الاستدلال بهذه الروايات انما يتم بناء على تفسير الكعبين بمفصل الساق و القدم و ملتقاهما كما عن العلامة (قده) و جمع ممن تأخر عنه و على هذا يتم الاستدلال بها بالتقريب المتقدم كما عرفت.

و اما بناء على ما سلكه المشهور من تفسير الكعبين بالعظم النائي فوق ظهر القدم و هو المختار فلا وجه للاستدلال المذكور أصلاً و ذلك لأن الكعب- وقتئذ- انما يقع فيما دون الشراك أو تحته على نحو يستر للشراك مقداراً من الكعبين إذا لا يكون عدم وجوب استبطن الشراك دليلاً على عدم وجوب الاستيعاب في مسح الرجلين طولاً لاستناده الى خروج موضع الشراك عن مورد المسح و موضعه

(١) المرويه في ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه في ب ٢٤

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧١

و هما قبتا القدمين (١) على المشهور، و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم و هو الأحوط.

بيان معنى الكعيبين:

(١) المشهور عند أصحابنا أن الكعيبين هما العظامان النائتان فوق ظهر القدم و هو المعبر عنه بقيه القدمين، لان كل عال يسمى كعبا و منه تسميه الكعبه كعبه. و خالفهم في ذلك العامه و فسروا الكعيبين بالعظمين النائتين من يمين الساق و شماله.

و التحقيق انه لا- يمكننا تشخيص مفهوم الكعيبين بالرجوع الى تفاسير أهل اللغه و كلمات أصحابنا (قد هم) للاختلاف في تفسيرهما و من الظاهر ان الرجوع إلى أهل اللغه انما هو من جهه كونهم أهل الخبره و الاطلاع، و كونهم من غير الشيعة لا يمنع عن الرجوع إليهم و الأخذ بأقوالهم.

و حيث ان المفسرين لمفهوما من الشيعة و غيرهم مختلفون في تفسيرهما فلا يمكننا الاعتماد على أقوالهم و آرائهم و لا يتعين انه قبه القدم أو العظامان الواقعان عن يمين الساق و شماله، لاحتمال أن يكون كلاهما كعبا قد يطلق على هذا و قد يطلق على ذاك كما احتمله شيخنا البهائي (قده) إذا لا بد من المراجعه إلى الروايات فان ظهر منها ان الكعب أى شىء فهو و الا فيصل النوبه إلى الأصل العملى.

و الأخبار الوارده في تفسيرهما ظاهره الدلاله على ما ذكره المشهور عدى صحيحه الأخوين التى استدلت بها علامه «قده» و من تبعه من الاعلام على أن الكعب عباره عن مفصل الساق و القدم و إليك نصها.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٢

.....

عن زراره و بكير أنهما سألا أبا جعفر (ع) عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و

آله و سلم: فدعا بطست أو تور فيه ماء فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفه فصبها على وجهه .. إلى أن قال: فإذا مسح بشىء من رأسه، أو بشىء من قدميه ما بين الكعبين إلى الأطراف فقد أجزأه قال: فقلنا أين الكعبان؟ قال: هاهنا يعنى المفصل دون عظم الساق، فقلنا: هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق، والكعب أسفل من ذلك .. الحديث «١».

و يرد الاستدلال بها ان الصحيحه غير ظاهره فى إرادته مفصل الساق و القدم، لاحتمال أن يراد بالمفصل قبه القدم، لانه قد يطلق عليه المفصل نظرا إلى أنه مفصل الأشاجع و سائر العظام.

و الدليل عليه قوله (ع) و الكعب أسفل من ذلك، فان المفصل عبارته عن خط موهومى و ليست فيه مسافه: بعد أو قرب، و قوله هذا يدلنا على أن بين المفصل و الكعب مسافه، و لا يستقيم هذا إلا بأن يكون الكعب هو المفصل الواقع فى قبه القدم، فان بينه و بين مفصل الساق و القدم مسافه هذا كله.

على انا لو سلمنا ظهور الصحيحه فيما ادعاه العلامة و تابعوه فلا مناص من رفع اليد عن ظهورها بحملها على معنى آخر جمعا بينها و بين الأخبار الآتية الداله على ما سلكه المشهور فى تفسير الكعب، لأن الصحيحه لا تقاوم الأخبار الآتية فى الظهور، و إليك جمله من الاخبار الداله على ما ذكره المشهور.

□
«منها»: موثقه ميسر عن أبى جعفر (ع) قال: الا أحكى لكم وضوء رسول الله (ص) ثم أخذ كفا من ماء فصبها على وجهه ..

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٣

.....

إلى أن قال: ثم مسح رأسه و

قدميه، ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال: هذا هو الكعب، وقال: و أومى بيده الى الأسفل العرقوب ثم قال: ان هذا هو الظنبوب «١» و دلالتها على ما ذهب اليه المشهور غير قابله للإنكار و قوله أخيرا: ان هذا هو الظنبوب ورد ردا على العامه المعتقدين انه هو الكعب.

و «منها»: صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم «٢» فان ظاهر القدم إما عباره عن أول الأصابع إلى الساق أو انه عباره عن خصوص العظم النائي في قبه القدم.

و الأول غير محتمل في الروايه لمكان قوله: إلى ظاهر القدم. فإنه بيان لقوله: الى الكعبين، و المفروض انه قد مسح رجله من أول أصابعه إلى ظاهر القدم فكيف يمكن معه إرادته أول الأصابع إلى الساق، فالمعنى الثانى هو المتعين فى الروايه.

ثم ان هذا على تقدير كون النسخه ظاهره القدم. و اما بناء على انها ظهر القدم فالأمر أوضح، لأن ظهر القدم صحيح الإطلاق على قبه القدم. و إذا تمت دلالة الروايتين على ما سلكه المشهور فى بيان المراد من الكعب أمكن الجمع بينهما و بين الصحيحه المتقدمه بأن الكعب عباره عن العظم النائي فى قبه القدم إلى المفصل اعنى مفصل الساق و القدم بأن تكون الصحيحه وارده لبيان منتهى الكعب و الروايتان واردتين لبيان أوله فلا تعارض بين الطائفتين.

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٤

.....

هل الغايه داخله فى المغيبى؟

بقى الكلام فى أن الغايه

داخله فى المغبى حكما أو غير داخله فىه؟

قد نسب إلى العلامة و المحقق الثانى ان الكعبين داخلان فى المغبى فىجب مسح الكعبين - أعنى الغايه - كما يجب المسح فىما بينهما إلى الأصابع و هو المغبى.

و التحقيق ان هذا النزاع - بناء على أن الكعب هو مفصل الساق و القدم - لا يرجع الى محصل، فان المفصل خط موهومى غير قابل للتجزيه كالتقطه الموهومه، فكيف يمكن مسحه ببعضه أو بتمامه. نعم لا بأس بهذا النزاع بناء على ان الكعب هو العظم الناتئ فى قبه القدم.

إلا- أن الصحيح انه مجرد نزاع علمى من دون أن يترتب عليه أى ثمره عمليه و ذلك لأنه ان أريد من دخول الغايه - أعنى الكعبين - فى المغبى - دخولها بتمامها، بأن يجب مسح قبه القدم بتمامها. ففيه: ان لازم ذلك وجوب الاستيعاب فى مسح القدم، و قد عرفت ان مسح ظاهر القدم بتمامه غير معتبر فى الموضوع. و قد أبطلنا القول بذلك فى المباحث السابقه بما لا مزيد عليه للأدله المتقدمه فى محلها، و لا أقل من الأخبار الداله على عدم وجوب الاستيطان تحت الشراكين الصريحه فى عدم وجوب الاستيعاب فى مسح تمام ظاهر القدم. و ان أريد منه إدخال شىء من العظم الناتئ فى قبه القدم فى الممسوح بأن يمسح ما بين الأصابع إلى مقدار من الكعبين من باب المقدمه العلميه و تحصيل الجزم بالامتثال و الإتيان بالمأمور به، لعدم إمكان المسح من الأصابع إلى الكعبين بحده على نحو لا يدخل شىء من المبدء و المنتهى فى المحدود على ما قدمناه فى غسل الوجه

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٥

.....

و اليدى. و بهذا تصبح المسأله خاليه عن الثمره العمليه و يتمحض النزاع

فى البحث العلمى الصرّف. و على أى تقدير قد اتضح مما سردناه عدم إمكان الاستدلال على وجوب مسح الكعبين بقوله عز من قائل وَ امْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. بدعوى ان الى بمعنى مع فى الآيه المباركه و ان معنى الآيه وجوب مسح الأرجل مع الكعبين. و الوجه فى عدم تماميه هذا الاستدلال انه على تقدير تسليم ان الى بمعنى مع، ان أريد بذلك وجوب مسح الكعبين من أولهما إلى آخرهما فهو باطل جزماً، لعدم وجوب الاستيعاب فى مسح الرجلين كما مر. و ان أريد به وجوب مسح بشىء منهما فقد عرفت انه مما لا مناص من الالتزام به من باب المقدمه العلميه سواء أ كانت الغايه داخله فى المغيبى أم كانت خارجه، كما ان الاستدلال على دخولهما فيما يجب مسحه بأن الغايه داخله فى المغيبى مما لا وجه له و الوجه فيه عدم كون ذلك من القواعد المسلمه حتى يمكننا الاعتماد عليه فى محل الكلام لضروره انها بعد أول الكلام على انا لو أغمضنا عن ذلك فلا إشكال فى ان الغايه لو كانت داخله فى المغيبى فإنما يدخل فيه شىء من أجزائها، و لم يتوهم أحد كونها داخله فى المغيبى بتمامها- مثلاً- إذا قيل: صم من أول النهار الى الليل لم يكن معنى ذلك: صم من أول النهار إلى آخر الليل. بل معناه- بناء على ان الغايه داخله فى المغيبى- صم من أول النهار إلى مقدار من الليل: وهذا مما لا مناص من الالتزام به فى جميع موارد التحديد من باب المقدمه العلميه كما تقدم.

و أما الاستدلال على وجوب مسح الكعبين بمرسله يونس المتضمنه على أن أبا الحسن (ع) بمنى مسح ظهر

.....

القدم «١» نظرا الى ان ظاهرها انه (ع) قد مسح رجليه من نفس الكعبيين.

فيدفعه: ما قدمناه آنفا من ان مسح شىء من الكعبيين من باب المقدمه العلميه مما لا مناص من الالتزام به سواء قلنا بدخول الغايه فى المغيبى أم لم نقل بعد عدم احتمال مسحه (ع) الكعبيين بتمامهما، لوضوح عدم وجوب الاستيعاب فى مسح الرجلين.

ولأجل هذا ذكرنا ان بحثنا هذا مجرد بحث علمى لا يترتب عليه أية ثمره علميه هذا.

والانصاف ان الحق- فى هذا البحث العلمى- مع القائلين بعدم وجوب مسح الكعبيين و ذلك لصحيحه الأخوين: حيث ورد فيها: فإذا مسح بشىء من رأسه أو بشىء من قدميه ما بين الكعبيين إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءه «٢».

لصراحه ذلك فى ان المقدار الذى يجب مسحه انما هو المقدار الواقع بين الكعبيين و أطراف الأصابع دون الكعبيين- بعينهما- و هذا واضح.

و فى طهاره المحقق الهمدانى: فإذا مسحت بشىء مما بين كعبيك إلى آخر أطراف أصابعك «٣» و هو اشتباه فليلاحظ هذا كله فى مسح الرجلين بحسب الطول و اما عرضا فقد أشار إليه الماتن (قده) بقوله و يكفى المسمى عرضا.

(١) قال أخبرنى من رأى أبا الحسن (ع) بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم الى الكعب و من الكعب إلى أعلى القدم و يقول الأمر فى مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح مدبرا. فإنه من الأمر الموسع ان شاء الله. المرويه فى ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) راجع ص ١٦١ من كتاب الطهاره.

و يكفى المسمى عرضا (١) و لو بعرض إصبع أو أقل، و الأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع، و أفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم،

كفايه المسمى عرضا:

□
(١) هذا هو المعروف بين أصحابنا (قدس الله أسرارهم) و عن الصدوق فى الفقيه وجوب المسح - على جميع الأصابع - بمقدار الكف و اليه مال المحقق الأردبيلي (قده) فيما حكى عنه و عن المفاتيح أنه لو لا الإجماع لجزمنا به، و نسب إلى ظاهر النهايه و المقنعه وجوب المسح بمقدار عرض إصبع واحده و عن الإشاره و الغنيه ان الأقل إصبعان و عن بعضهم لزوم كون المسح بمقدار ثلاث أصابع هذه هى أقوال المسأله.

أما القول بوجوب المسح بالإصبع الواحده فى الرجلين فلم يدلنا عليه أى دليل. نعم ورد فى بعض الأخبار مسح الرأس بالإصبع الواحده.

و لكننا قدمنا هناك ان المسح بها من باب انه أقل ما يمكن به المسح المأمور به لا من جهه أنه المأمور به بالخصوص.

على انا ذكرنا أن باطن الإصبع شبيه بالدائرته فالمسح به أقل من عرض الإصبع الواحده، و لعل القائل بذلك أراد كفايه المسمى فى المسح المأمور به.

و أما القول باعتبار كون المسح بالإصبعين فهو أيضا مما لم نعر عليه بدليل و لو كان روايه ضعيفه.

و أما اعتبار كون المسح بثلاثه أصابع فيأتى أن مدركه هو ما رواه معمر بن عمر عن أبى جعفر (ع) قال: يجزى من المسح على الرأس موضع

التفتيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٨

.....

ثلاث أصابع و كذلك الرجل «١» و سيأتى انها روايه ضعيفه غير قابله للاستدلال بها على شىء. على ان القائل بذلك غير معلوم. إذا العمده فى المقام هو ما

نسب إلى الصدوق (قده) من وجوب مسح الجميع بالكف.

و قد يستدل عليه بصحيحه البنظي عن أبي الحسن الرضا (ع) قال:

سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها الى الكعبين إلى ظاهر القدم. فقلت: جعلت فداك لو ان رجلا قال:

ياصبعين من أصابعه هكذا فقال: لا الا بكفيه (بكفه) كلها «٢» و قد دلت على ان المسح لا بد أن يكون بالكف على الأصابع.

و يؤيد ذلك بروايه عبد الأعلى مولى آل سام قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام عثرت فانقطع ظفري فجلت على إصبعي مراره فكيف اصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ امسح عليه «٣».

و الوجه في التأييد واضح لان المسح على جميع الأصابع إذا لم يكن مأمورا به في الوضوء لم يكن وجه لسؤال الراوى بعد ما عثر و انقطع ظفره و جعل عليه مراره بقوله: كيف اصنع؟ لوضوح انه وقتئذ يمسح على بقيه أصابعه فما الموجب لتحييره و سؤاله. فمن ذلك و من جوابه (ع) امسح عليه بظهر بوضوح ان مسح الأصابع بأجمعها أمر معتبر في المأمور به و ان وجوبه من الأمور المرتكزه في أذهانهم و من هنا أوجب (ع) المسح على المراره بدلا عن الإصبع من دون أن يردع السائل عما كان مرتكزا في ذهنه.

(١) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٣) المرويه في ب ٣٩ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٧٩

.....

و احتمال أن سؤاله «كيف أصنع» سؤال عن المسح المستحب كاحتمال وجود

المانع فى بقية أصابعه بعيد غايته. و مقتضى الصحيحه المتقدمه المؤيده بتلك الروايه هو ما ذهب اليه الصدوق «قده» من وجوب كون المسح بالكف على جميع الأصابع.

و قد يقال ان الصحيحه معارضه بعده روايات دللتنا على كفايه المسمى فى مسح الرجلين بحسب العرض.

«منها»: صحيحه الأخوين: و إذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءك «١» أو إذا مسح بشىء من رأسه أو بشىء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءه كما فى صحيحتهما الأخرى «٢» بدعوى ان ظاهرهما كفايه المسمى من المسح فى القدمين.

و يدفعه: ان ذلك يبتنى على ان يكون قوله (ع) ما بين .. بيانا للقدمين ليكون حاصله أنه إذا مسح بشىء مما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءه فيدلنا على كفايه المسح عرضا بل و على كفايته بحسب الطول أيضا و أما إذا كان بيانا للشىء كما لعله الظاهر منه، لأنه يقتضى أن يكون قوله (ع) ما بين .. توضيحا للشىء و حاصله انه إذا مسح بما بين كعبيه إلى أطراف الأصابع فقد أجزاءه، فلا دلالة للروايتين على كفايه المسمى بوجه بل مقتضاها لزوم المسح فى تمام ما بين الكعبين إلى الأصابع.

و «منها»: صحيحه زراره قال: قلت لأبى جعفر (ع) ألا تخبرنى من أين علمت و قلت ان المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين.

(١) المرويه فى ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٠

.....

إلى أن قال فعرنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما .. «١»

و هى صريحه الدلاله على كفايه المسمى فى

و يرد: ان الظاهر من الصحيحه انما هي بصدد الردع عما التزم به المخالفون من وجوب كون المسح على باطن الرجل و ظاهرها كما ورد الأمر بذلك في بعض رواياتنا أيضا «٢» وقد دللتنا على ان مسح كل من باطن الرجل و ظاهرها غير واجب في الأمور به بل يكفي المسح ببعضهما اعني ظاهرهما و ذلك لان ظاهر الرجل - بتمامه - بالإضافة إلى المجموع من ظاهرها و باطنها مما يصدق عليه بعض الرجل فإطلاق البعض في الصحيحه يحتمل أن يكون في قبال الظاهر و الباطن و من الواضح ان تمام ظاهر الرجل - في مقابل الباطن و الظاهر - بعض الرجل. إذا لا دلالة للصحيحه على كفايه مسمى المسح اعني مسح بعض الظاهر من الرجل و معه كيف يصح أن يكون معارضه لصحيحه البنظري المتقدمه؟! «و منها»: روايه معمر بن عمر عن أبي جعفر (ع) قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل «٣» و هي أيضا صريحه الدلاله على كفايه المسح موضع ثلاث أصابع في الرجل و عدم وجوب المسح في تمامها و على هذه الروايه اعتمد القائلون بوجوب كون

(١) المرويه في ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) كروايه سماعه عن أبي عبد الله (ع) قال إذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما و باطنهما. و المرفوعه الى أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) في مسح القدمين و مسح الرأس فقال: مسح الرأس واحده من مقدم الرأس و مؤخره و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما. المرويتين في ب ٢٣ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨١

المسح بمقدار ثلاث أصابع.

و لكن يردھا: ان الروايه و ان كانت صريحه الدلاله على المدعى و ان مسح جميع الأصابع بالكف غير معتبر فى الوضوء الا انها ضعيفه السند لان معمر بن عمر مجهول لم يوثقه أهل الرجال و فى طهاره المحقق الهمداني (قده) معمر بن خلاد بدل معمر بن عمر و هو من الثقات الا انه مبنى على الاشتباه لأن الراوى لها فى كتب الحديث معمر بن عمر دون غيره.

و (منھا): ما رواه جعفر بن سليمان عمه «١» أو عن عمه «٢» قال سألت أبا الحسن موسى (ع) قلت جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقا فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أ يجزيه ذلك؟ قال: نعم «٣» و دلالتها على المدعى - أعنى كفايه مسمى المسح - و عدم وجوب مسح الأصابع كلها بالكف كدلاله الروايه المتقدمه عليها ظاهره. لان الخرق بحسب العاده المتعارفه أى مقدار فرضنا له من السعه لا تبلغ حدا يدخل فيه الكف بتمامه ليمسح به الأصابع و ظهر القدم. بل انما يكون مقدارا يدخل فيه الإصبع الواحد و يمسح بها مقدارا من ظهره.

الا انها أيضا كسابقتها ضعيفه السند و غير قابله للاستدلال بها على شىء لعدم توثيق جعفر بن سليمان و جهاله حاله هذا على تقدير أن تكون النسخه جعفر بن سليمان عمه أى عم الراوى المتقدم عليه فى السند و هو القاسم بن محمد. و أما بناء على ان النسخه جعفر بن سليمان عن عمه فالأمر أشكل لأن عم الرجل مجهول.

(١) كما فى التهذيب عن الكافى

(٢) كما عن الكافى ج ١ ص ١٠ من الطبعة الحديثه راجع تعليق الحدائق ج ٢ ص ٢٩٢ من الطبعة الحديثه

(٣) المرويه فى ب ٢٣ من أبواب

.....

و في سند الروايه على بن إسماعيل. و قد وقع الكلام في ان المراد به أى شخص فنقل الكشى عن نضر بن الصباح أنه على بن إسماعيل السندى و حكم بوثاقته.

و هذه الدعوى منه غير ثابتة إذ لم تر روايه يقع في سندها على بن إسماعيل السندى و شهاده نضر بن الصباح على أنه هو السندى لا اعتداد بها كما لا يخفى.

و استظهر سيدنا الأستاذ مد ظله ان على بن إسماعيل المذكور في سند روايات كثيره من هذه الطبقة منصرف إلى على بن إسماعيل بن عيسى الثقه و قال: سيجى ء الكلام في اتحاده مع على بن السندى و عدمه:

و ذكر في ترجمه على بن السندى ان الاتحاد لم يثبت لاحتمال تعددهما و اشتراكهما في بعض الرواه و المروى عنهم لوحده الطبقة. فعلى هذا لا بد من الحكم بوثاقه السند من هذه الجهه و ان كان ضعيفا من جهه جعفر ابن سليمان.

نعم ذكر مد ظله عند التعرض لترجمه على بن السندى أنه قد تقدم في ترجمه على بن إسماعيل بن شعيب ان على بن إسماعيل في هذه الطبقة ينصرف إلى على بن إسماعيل بن شعيب و هذا ينافى ما قدمنا نقله فراجع تمام كلامه و تأمل في جهاته و أطرافه.

و إلى هنا تحصل ان صحيحه البنظى المؤيده بروايه عبد الأعلى مما لا معارض له و من هنا مال المحقق الأردبيلي (قده) الى وجوب مسح الأصابع كلها بالكف. و ذكر صاحب المفاتيح انه لو لا الإجماع على خلافه لكان القول به متيقنا هذا.

و مع ذلك كله الصحيح هو ما ذهب اليه المشهور في المسأله من كفايه

المسمى فى مسح ظاهر الرجلين بحسب العرض و ذلك لعدم إمكان الاعتماد على صحيحه البنظى من وجوه:

«الأول»: ان الصحيحه على ما فى الوسائل المطبوعه جديدا مشتمله على لفظه «يكفيه» كما أن نسخه التهذيب أشبه أن تكون كذلك و قد نقلت الروايه فى الوافى مشتمله على لفظه «بكفه».

فعلى تقدير ان تكون الروايه مشتمله على لفظه «بكفيه» يتعين حملها على التقيه، لأن الظاهر المتفاهم لدى العرف من مسح الرجل بكفين انما هو مسح ظاهر الرجل بإحدهما و مسح باطنها بالأخرى و هذا موافق لمذهب المخالفين و مخالف للمذهب الحق عندنا فلا- مناص من حمل الروايه على التقيه وقتئذ و هذا بخلاف ما إذا كانت الروايه مشتمله على لفظه «بكفه» إذ لا موجب للحمل على التقيه معه و هذا ظاهر إذا فلا مناص من الفحص التام عن النسخ الصحيحه حتى يظهر ان الروايه مشتمله على أيتهما فإن ظهرت إحدهما فهو و إلا أصبحت الروايه مجمله و سقطت عن الاعتبار لجهاله أنها مشتمله على أيه لفظه.

«الثانى»: ان مقتضى قانون الإطلاق و التقييد تقييد صحيحه البنظى بمثل صحيحه زراره و غيرها مما دل على أن الواجب انما مسح بعض الرجلين لإتمامهما و حمل المسح فى المجموع على الندب و الاستحباب و ذلك لا ناقد أثبتنا بمقتضى الأخبار الوارده فى المقام ان المراد بالكعب هو قبه ظاهره القدم دون العظمين الناتيين عن يمين الساق و شماله.

و قد أسلفنا ان المسح فى الرجل لا بد أن ينتهى إلى الكعبيين بحسب الطول و لا يكفى مسمى المسح طولا و عليه لا بد من أن يكون المراد بالأرجل فى الآيه المباركه خصوصا ظاهر الرجلين لان الظاهر هو

المشتمل على الكعب دون الباطن بالخصوص و لا ما هو أعم من الظاهر و الباطن حيث

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٤

.....

ليس فى باطن الرجل كعب ينتهى اليه المسح المأمور به.

اللهم الا- أن يراد بالكعب فى الباطن المحل المحاذى لقبه القدم فى ظاهر الرجل و لكنه إضمار و تقدير و لا قرينه على ارتكابه بوجه فإذا أريد بالرجل ظاهرها و دخلت عليه كلمه الباء فلا- محاله تدلنا على اراده بعض ظاهر الرجل فقوله (ع) فعرفنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما أى على بعض ظاهر الرجلين و معه تصبح الصحيحه كالصريحه فى كفايه المسمى فى مسح الرجلين بحسب العرض، لعدم إمكان إرادته البعض بحسب الطول بمقتضى الأخبار المتقدمه الداله على لزوم انتهاء المسح الى الكعبين - طولاً.

و بعبارة أخرى تاره تكون كلمه الباء داخله على الرجلين من دون تقييدهما بشىء و تدل حينئذ على اراده البعض منهما و معه يمكن أن يقال ان ظاهرهما اراده بعض من الرجلين فلا دلاله لمثله على كفايه مسح بعض ظاهرهما. و اخرى تدخل «الباء» على الرجلين المقيدتين بالكعبين و حينئذ تدلنا على اراده بعض ظاهرهما فقط لانه لا وجود للكعب فى باطنهما فذكره يكون قرينه على اراده الظاهر فحسب و كلمه «الباء» تقتضى حينئذ إرادته بعض ذلك الظاهر و بذلك نقيده صحيحه البنظى لا محاله.

«الثالث»: ان عده من الروايات دلتنا على أن من نسى مسح رأسه حتى دخل فى الصلاه لم تجب عليه اعاده الوضوء من أوله. بل إذا كانت فى لحيته أو حاجبيه أو أشفار عينيه بله بقدر ما يمسح به رأسه و رجليه أخذ البلل من لحيته أو أشفار عينيه أو غيرهما. ثم يصلى

و من جملتها موثقه مالك بن أعين [١] عن أبي عبد الله (ع) قال: من نسي مسح رأسه ثم ذكر انه لم يمسح رأسه فإن كان في لحيته بلل. فليأخذ منه

[١] موثقه بعثمان بن عيسى الواقفي

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٥

.....

و ليمسح رأسه و ان لم يكن في لحيته بلل فلينصرف و ليعد الوضوء «١».

و مقتضى هذه الروايات كفايه المسمى في مسح الرجلين لقضاء العاده على أن البلل المتخلف في الحاجين أو الأشفار أو اللحية لا يكون بمقدار يفي لمسح جميع ظاهر الرجلين. فبهذا أيضا نقيذ إطلاق الصحيحه المتقدمه فلاحظ.

نعم قد يحتمل أن تكون هذه الروايات مختصه بمن نسي مسح رأسه فليكن المسمى كافيا في حقه- في مسح الرجلين- و لا دلالة لها على كفايه المسمى في غير ناسي المسح. و يندفع بأن الأخبار المتقدمه و ان كانت وارده في خصوص ناسي المسح غير ان المستفاد منها انه لا خصوصيه للناسي في الحكم المذكور. بل انما هو يمسح بالمقدار الذي يعتبر في المسح لو لا النسيان و ذلك لقوله (ع) في بعضها: ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه و رجليه فليفعل ذلك و ليصل [٢] فالمقدار الذي يعتبر مسحه في الوضوء مقدار واحد في كل من الناسي و غيره إلا ان الناسي له أن يأخذ البلل من لحيته و حاجبيه و نحوهما.

«الرابع»: السيره المتحققه بين المتشرعه فإنها حجه ممضاه من غير نقاش و السر في ذلك ظاهر فان المكلف يبتلى بالوضوء في كل يوم ثلاث مرات- على الأقل- فلو كان الاستيعاب في مسح الرجلين واجبا في مثله كما ادعاه الصدوق (قده) لظهر و بان و لكان ذلك من

الأمر الواضح عندهم فالتسالم القطعي بين أصحابنا «قدهم» كاشف قطعي عن عدم وجوب الاستيعاب في مسح الرجلين حيث لم ينقل ذلك عن غير الصدوق (قده) نعم مال إليه المحقق الأردبيلي (قده) على ما حكى

[٢] ضعيفه بالقاسم بن عروه

(١) المرويه في ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٦

و يجزى الابتداء بالأصابع و بالكعبين (١) و الأحوط الأول

كما عرفت. و على ذلك لا مناص من رفع اليد عن صحيحه البرنطى و تقييدها بمقتضى الأدله الأربعة المتقدمه و الاكتفاء في مسح الرجلين بالمسمى عرضاً، فقد اتضح بما ذكرناه ان الحق هو ما ذهب اليه المشهور في المسأله بعد ما قدمناه من بطلان الأقوال الأخر كما مر.

جواز المسح مقبلاً و مدبراً:

(١) و قد يعبر عن ذلك بالمسح مقبلاً و مدبراً و الوجه في كفايه المسح من طرف الكعب إلى الأصابع صحيحه حماد عن أبى عبد الله (ع) المرويه تاره في خصوص مسح القدمين «قال: لا بأس يمسح القدمين مقبلاً و مدبراً» (١) و أخرى في مسح الوضوء «قال: لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (٢) و من هنا احتمال اتحاد الروايتين على ما أشرنا إليه في مسح الرأس.

و مرسله يونس قال: أخبرني من رأى أبا الحسن (ع) بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب و من الكعب إلى أعلى القدم و يقول: الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مدبراً، فإنه من الأمر الموسع ان شاء الله (٣) و قوله من أعلى القدم أريد منه الأصابع بقريته قوله إلى الكعب هذا على أن جواز النكس هو المطابق للقاعده لإطلاق الآيه المباركه و الأخبار الآمره

بمسح الرجلين إلى الكعبين من دون تقييده بشيء كما لا يخفى على من لاحظ الأخبار البيانية

(١) المرويه في ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٧

.....

الوارده في الوضوء.

و ليس في البين ما يقتضى وجوب المسح من الأصابع إلى الكعبين غير قاعده الاشتغال- بناء على أن المورد مورد الاشتغال دون البراءة- إلا أن من الواضح أن أصاله الاشتغال مما ليس له معارضه الأخبار و الدليل.

و قد جاء في كلام المحقق الهمداني «قده» «و الوضوءات البيانيه» و لم نقف نحن على شيء من الأخبار الوارده في الوضوءات البيانيه يدلنا على أن المسح لا بد أن يكون من طرف الأصابع إلى الكعبين.

و أما ما ورد في الآيه المباركه و بعض الأخبار المتقدمه من تحديد مسح الرجلين إلى الكعبين فقد تقدم ان قوله إلى الكعبين غايه للمم سوح دون المسح كما ان الغايه في غسل الوجه و اليدين غايه للمغسول دون الغسل هذا كله في جواز المسح نكسا

هل يجوز المسح بسائر الكيفيات؟:

فهل يجوز المسح بغير ذلك من الأنحاء و الكيفيات كما إذا مسح نصف رجله مقبلا و نصفها الآخر مدبرا بأن مسح إلى منتصف القدم من طرف الأصابع و مسح النصف الآخر من طرف الكعبين فتلاقيا في الوسط أو مسح من اليمين إلى الشمال و بالعكس أو مسح مؤربا أو لا يجوز؟

□
فيه خلاف بين الأصحاب (قدس الله أسرارهم). و ذهب المحقق الهمداني «قده» إلى عدم الجواز. و يبتنى هذه المسأله على تحقيق أن مقتضى الإطلاقات و صحيحه البنظلي- أعنى القاعده الأوليه- مع قطع النظر عن صحيحه

حماد أى شىء؟ فهل مقتضى القاعده عدم جواز المسح

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٨٨

كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى (١) و ان كان الأقوى جواز مسحهما معا. نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى

إلا من طرف الأصابع إلى الكعبين و قد خرجنا عن مقتضى القاعده و الإطلاقات فى خصوص المسح نكسا بدلاله صحيحه حماد المتقدمه فتبقى بقيه الكيفيات تحت القاعده و إطلاقات المنع أو ان القاعده و الإطلاقات لا يقتضيان عدم جواز المسح بسائر الكيفيات؟

الثانى هو الصحيح و ذلك لان الآيه المباركه و الأخبار الوارده فى الموضوعات البيانيه لا تعرض فى شىء منهنما على الكيفيه المعتبره فى المسح المأمور به و قد أسلفنا ان التحديد فى الآيه المباركه و فى بعض الأخبار البيانيه بقوله: الى الكعبين. انما يرجع الى الممسوح دون المسح.

و صحيحه البنظى المتقدمه أيضا كذلك لأنها بصدد بيان المقدار المعتبر بحسب الكم و من هنا سأله الراوى عن جواز المسح بإصبعين. و ليس لها نظر الى بيان الكيفيه المعتبره فى المسح فعلى ذلك مقتضى إطلاق قوله عز من قائل وَ امْسِجُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ و إطلاق الاخبار الآمره بمسح الرأس و الرجلين كما فى الأخبار الوارده فى الموضوعات البيانيه جواز المسح كيف ما اتفق فلا مانع من مسح مقدار من الرجل مقبلا و مقدار آخر مدبرا و المسح من اليمين إلى الشمال أو بالعكس أو المسح موربا.

تقديم الرجل اليمنى على اليسرى:

□
(١) ذهب جمع كثير من الأصحاب «قدس الله أسرارهم» إلى عدم اعتبار الترتيب فى مسح الرجلين و أن للمتوضئ أن يمسحهما معا كما أن له يمسح على اليسرى مقدما على مسح اليمنى و بالعكس. و ذهب جماعه

التنقيح فى شرح العروه

.....

آخرون من قدماء أصحابنا و متأخر بهم «قد هم» إلى اعتبار الترتيب بينهما و انه لا بد من تقديم مسح اليمنى على اليسرى بل ادعى على ذلك الإجماع فى بعض الكلمات و هذا القول و ان ذهب اليه جمع كثير إلا أن القائل بالقول الأول أكثر فهو الأشهر و ذاك مشهور.

و التزم جماعه قليلون بالتخير بين مسح الرجلين معا و مسح إحداهما قبل الأخرى الا أنه على تقدير عدم مسحهما معا يقدم اليمنى على اليسرى كما اختاره الماتن «قده» هذه هى أقوال المسألة و منشأ الخلاف هو اختلاف الانظار فيما يستفاد من الروايات.

و يدل على القول الأشهر إطلاق الآيه المباركه و الاخبار الوارده فى الوضوءات البيانیه حيث اشتملت على الأمر بمسح الرجلين من دون ان يتعرض إلى اعتبار الترتيب بينهما بل و سكوته (ع) عن بيان ذلك مع كونه بصدد البيان و ناظرا الى اعتبار الترتيب بين أفعال الوضوء، حيث قال (ع) ابدأ بما بدء الله به فاغسل وجهك أولا. ثم اغسل اليدين ثم امسح على رأسك و رجلك [١] و لكنه سكت عن بيان اعتبار الترتيب فى مسح الرجلين.

□
و بإزاء ذلك صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (ع) فى حديث قال: امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن «٢» مؤبده ببعض الاخبار الضعاف كروايه أبى هريره و غيرها «٣» كما ورد فى قبالة أيضا التوقيع المروى عن الاحتجاج عن الحميرى عن صاحب الزمان (ع) أنه كتب اليه

□
[١] هذا مضمون صحيحه زراره المرويه فى ب ٣٤ من أبواب الوضوء و قد صرح بجمله «ابدأ بما بدأ الله فى ذيل هذه الصحيحه و صحيحه زراره الأخرى المرويه فى ب ٣٤

(٢) المرويه في ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره٤، ص: ١٩٠

.....

يسأله عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ باليمين أو يمسخ عليهما جميعا معا؟

فأجاب (ع) يمسخ عليهما جميعا معا فان بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين «١» إذا عرفت ذلك فليتكلم في جهتين:

«الجهه الأولى»: في أن صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه هل تصلح أن يقيد بها الإطلاقات المتقدمه الداله على عدم اعتبار الترتيب في مسح الرجلين أو انها غير صالحه لذلك. فعلى تقدير كونها صالحه للتقيد بها يسقط بذلك القول الأشهر لا محاله.

ثم بعد ذلك نتكلم في الجهه الثانيه في أن خبر الاحتجاج هل يرفع به اليد عن إطلاق صحيحه محمد بن مسلم فتقيدها- لأجله- بما إذا لم يمسخهما جميعا أو أنه غير صالح لذلك؟ فعلى الأول يثبت به ما ذهب اليه الماتن «قدس الله سره» كما أنه على الثاني يثبت به قول المشهور في المسأله فتجب مراعاة الترتيب في مسح الرجلين بتقديم مسح اليمنى على اليسرى.

«أما الجهه الأولى»: فقد ذكر المحقق الهمداني «فده» أن الصحيحه و مؤيداتها لا تصلح أن تكون مقيده لتلك المطلقات الكثيره الوارده في محل الحاجه و ان رفع اليد عن إطلاق الآيه و الروايات بالتزام إهمالهما أو احتفائهما بقرائن حاله أو مقالیه أو بالتزام كونها مسوقه لبيان الحكم الظاهري دون التكليف الواقعي أو غير ذلك مما يصحح به تأخير ذكر القيد عن وقت الحاجه في مثل هذا الحكم العام البلوى- ليس بأهون من حمل الأمر في هذه الصحيحه و مؤيداتها على الاستحباب.

و لكن الظاهر أن الأمر ليس كما أفيد

لأنه لا محذور في تقديم الصحيحه على كل من إطلاقي الآيه و الروايات. أما إطلاق الآيه المباركه فلأنه ما من إطلاق كتابي إلا و هو مقيد بشي ء حيث أنه سبحانه لم يتعرض للخصوصيات

(١) المرويه في ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩١

.....

المعتبره في كل عبادته أو معاملته بل إنما أو كل بيانها إلى النبي (ص) و أوصيائه عليهم السلام فلا مانع من رفع اليد عن إطلاق الآيه المباركه بتلك الصحيحه أبدا.

و أما إطلاقات الأخبار البيانيه الآمره بمسح الرأس و الرجلين فهي كإطلاق الآيه المباركه. و قد عرف أنه لم ترد لبيان الكيفيات المعتبره في المسح فلا محذور في تقديم الصحيحه عليها.

و العمده في المقام هي الروايات المتكفله لبيان الترتيب المعتبر بين أفعال الوضوء، لأنها مع كونها في مقام البيان لم يتعرض للترتيب المعتبر في مسح الرجلين بل إنما أمرت بالبدء بما بدء الله به من غسل الوجه أولا ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس و الرجلين.

و يمكن الجواب عن ذلك بأن عدم تعرض الرواه لكيفيه مسح الامام- عليه السلام- مع أنه قد مسحهما بكيفيه من الكيفيات لا محاله، لاستحاله تحقق المسح المطلق خارجا، انما هو من جهه عدم كون مسحه (ع) مغايرا عن الطريفه المتعارفه المرسومه عند الناس أعنى مسح اليمنى قبل مسح اليسرى، فلعله لأجل كونه على الوجه المتعارف لم يتعرضوا لنقل كيفيته فلو كان (ع) قد مسحهما على النحو غير المتعارف كمسحهما معا- مثلا- أو بتقديم اليسرى على اليمنى لنقلوها لا محاله.

فلو ادعى مدع القطع بأن الترتيب المعتبر لو كان على غير الطريفه المتعارفه لنقله الرواه لا محاله لم يكن دعواه دعوى بعيده و

عليه فإطلاق هذه الروايات و سكوتها عن التعرض للترتيب- و هي في مقام البيان- دليل على ما أشرنا إليه من اعتبار الترتيب المتعارف في مسح الرجلين و مع الإغماض عن ذلك فالقدر المتيقن انها غير متكفله إلا للترتيب الوارد في الكتاب و ليست بعدد بيان غيره من الكيفيات المعتمده في الوضوء.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٢

و الأحوط أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى (١) و ان كان

و من هنا لم يتعرض في جملة من الروايات لبيان الترتيب المعتمده في غسل اليدين مع ان الترتيب بينهما مما لا كلام في اعتباره، فالمتحصل أنه لا مانع من تقييد الإطلاقات المذكوره بالصحيحه المتقدمه و بذلك يظهر ضعف القول الأشهر و سقوطه عن الاعتبار.

(و أما الجبهه الثانيه) و ان خبر الاحتجاج هل يصلح أن يقيد به صحيحه محمد بن مسلم أو أنه غير صالح لذلك فيبتنى ذلك على أن طريق الطبرسى إلى الحميرى طريق معتبر كما التزم به بعضهم أو انه مما لم يثبت اعتباره؟ و قد ناقشنا فيه سابقا و قلنا إن طريقه لم يعلم اعتباره فعلى الأول لا مناص من تقييد الصحيحه بذلك. و لا يضره عدم عمل المشهور على طبقه، لاحتمال أن يكون الوجه في ذلك عدم عثورهم عليه لعدم نقله في الجوامع المعتمده كالتهديب و الكافى و الفقيه و به يثبت ما ذكره الماتن (قده) من أن المكلف مخير بين مسح الرجلين معا و مسح أحدهما قبل الأخرى إلا أنه إذا مسح أحدهما دون الأخرى لا بد من أن يقدم مسح اليمنى على اليسرى.

و أما على الثانى كما هو الصحيح فالخبر ضعيف و به تبقى الصحيحه خاليه عن المعارض فالأخذ

بها و الحكم بثبوت مسح الرجلين لو لم يكن أقوى فلا أقل من أنه أحوط.

ما هو الأحوط في المقام:

(١) بل هذا هو المتعين و ذلك لأن الدليل على جواز المسح في كل من الرجلين بكل من اليدين كمسح اليسرى باليمنى و بالعكس أو مسح

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٣

لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما

كليهما باليمنى أو كليهما باليسرى انما هو الإطلاق في الكتاب العزيز و الأخبار البيانيه الآمره بمسح الرأس و الرجلين من غير تعيين آله المسح و لكننا قيدنا إطلاقهما من هذه الجبهه بما تقدم من الروايات الواردة في لزوم أن يكون المسح باليد.

و أما إطلاقهما من حيث كونه باليد اليمنى أو اليسرى فهو باق بحاله و مقتضاه جواز المسح في كل من الرجلين بكل واحده من اليدين.

و كذا يدل عليه سكوتهم عليهم السلام في مقام البيان كما في الأخبار المتعرضه لاعتبار بعض الخصوصيات في الوضوء حيث لم يتعرض لاعتبار مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى فلو كان ذلك أيضا معتبرا في المسح و الوضوء لبينه الامام (ع) كغيره لانه كان في مقام البيان، نعم ورد في صحيحه زراره «و تمسح ببله يمناك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١).

و هي و ان كانت واضحه الدلاله على التعيين إلا ان الماتن «قده» حملها على الاستحباب و بيان أفضل الأفراد تقديمًا لإطلاق الكتاب و الأخبار الكثيره المتقدمه و سكوت بعضها عن اعتبار ذلك و هي في مقام البيان.

و يردّه: ما أشرنا إليه في المسأله المتقدمه من أنه ليس هناك أى مانع من تقييد الإطلاقات المذكوره بالروايه المعتبره لان المطلقات ليست بصدد البيان

من تلك الناحية، وحيث ان الصحيحه ظاهره فى التعيين ووجوب مسح اليمنى باليد اليمنى و اليسرى باليد اليسرى، لان قوله (ع) و تمسح جمله فعليه ظاهره فى الوجوب لكونها فى مقام الإنشاء و قد تقدم أنها جمله

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٤

و ان كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينه و بين البشره فى المسح (١)

مستقله و غير معطوفه إلى فاعل «يجزيك» المتقدم فى صدر الصحيحه فلا مانع من تقديمها على إطلاقات الكتاب و السنه بوجه.

و أما الأخبار الساكنه عن بيان ذلك و هى فى مقام البيان فالتحقيق - كما قدمناه - ان عدم تعرض الرواه لنقل هذه الخصوصيه من جهه ان مسحهم - عليهم السلام - كان على النحو المتعارف عندنا أعنى مسح اليمنى باليد اليمنى و اليسرى باليد اليسرى و إلا فلو كان مسحهم (ع) على غير الطريقه المتعارفه بأن كان كالأكل من القفا أعنى مسح اليمنى باليسرى و اليسرى باليمنى لوجب على الرواه نقل تلك الخصوصيه لا - محاله لأنها خصوصيه زائده يجب نقلها فى مقام الحكايه و الأخبار إذا لا تبقى دلالة فى ذلك على كفايه المسح مطلقا نعم يمكن أن يقال أن عملهم عليهم السلام لا يدل على وجوب ذلك و تعيينه لاحتمال أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى مستندا إلى استحبابه و لأجله لم يهتم الرواه بنقله و لكن هذا الاحتمال غير مانع عن الأخذ بظاهر الصحيحه فى الوجوب كما هو ظاهر فالمتحصل ان المتعين مسح الرجل اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى.

الأحوط الجمع فى المسح:

(١) قد مر و عرفت ان الشعر النابت على الوجه لا بد من غسله

فى الوضوء و لا ىجزى غسل البشره عن غسله و أما النابت على الىدين فقد عرفت أنه لا بد من غسله مع الىدين كوجوب غسل
غيره من التوابع كاللحم

التنقىح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٥

.....

الزائد إذ الإصبع الزائده النابته بين الأصابع و المرافق و ان لم يكن غسله مجزئا عن غسل البشره إلا أنه تبعاً للبشره لا بد من غسله
معها.

و أما النابت على الرأس فهو أيضا لا بد من مسحه و ىجزى عن مسح نفس البشره لأن الشعر و ان كان جسما خارجيا غير الرأس
الواجب مسحه إلا ان الرأس لما لم يكن خاليا عن الشعر غالبا أو دائما كان الأمر بمسح الرأس راجعا إلى الأمر بمسح ما عليه من
الشعر لغلبه وجوده معه.

و أما الشعر النابت على الرجلين فقد وقع محل الخلاف بين الاعلام فمنهم من ذهب إلى أن عدم أجزاء مسح الشعر عن مسح
البشره فلا بد من مسح بشرتهما نظرا إلى أن كلمه الرجل موضوعه لنفس البشره و الشعر جسم خارجى قد ينبت على الرجلين و
قد لا ينبت فالأمر بمسح الرجلين يقتضى وجوب مسح بشرتهما و عدم كفايه مسح الشعر عن مسحهما.

و منهم من قال بكفايه مسح الشعر عن مسح البشره لأنه معدود من توابعهما و الأمر بمسحهما أمر بمسح التوابع لا محاله و ان
إنكار ذلك مكابره للوجدان و تكذيب لما أطبقت عليه كلمه العرف و من هنا لو أمر السيد عبده بإمرار يده على ساقه أو ساعده
أو غيرهما من أعضائه لم يخطر بباله ازاله شعرهما- أولا- مقدمه للامتثال.

و الماتن (قده) لما لم يرجح أحد الأمرين على الآخر توقف فى المسأله و احتاط- احتياطا لزوميا-

بالجمع بين مسح كل من الشعر و البشرة هذا.

و لكن الاحتياط لا- نرى له وجهها فى محل الكلام لأنه انما يحسن فيما إذا دار الأمر بين وجوب مسح البشرة على نحو لا يجزى عنه مسح شعرها و وجوب مسح الشعر على نحو لا يجزى عنه مسح البشرة، مع ان الأمر ليس كذلك.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٦

.....

لأن الشعر النابت على الرجلين ان كان خفيفا بحيث لا يمنع عن رؤيه البشره كما هو الموجود فى كل إنسان متعارف حيث ينبت الشعر على أصابعه بل و على كعبه و أطرافه من دون أن يمنع عن وقوع الابصار على بشرته فلا إشكال فى جواز المسح عليه و أجزاء ذلك عن مسح البشره نفسها، لان الشعر و ان كان جسما خارجيا غير البشره الا أن الرجل لما لم تكن خاليه عن الشعر المتعارف كما عرفت كان الأمر بمسحها أمرا بمسح شعرها المتعارف أيضا على ما تقدم تفصيله عند التكلم على مسح الرأس، و المسح على مثل ذلك لو لم يكن مجزئا عن المأمور به فى مقام الامتثال للزم أن ينبه عليه فى الكلام فعدم البيان فى مثله دليل على كفايه المسح على الشعر لا محاله.

و دعوى ان الشعر قد لا- ينبت على الرجل و يبقى موضع المسح خاليا عن الشعر و معه لا يكون وجود الشعر على الرجل أمرا دائما بل و لا غالبا.

مندفعه: بأنها لو تمت فإنما تختص بغير الأصابع لأن الأصابع ينبت عليها الشعر دائما و لا يوجد بحسب المتعارف إنسان إلا و قد نبت الشعر على أصابعه بل و على كعبه و أطراف كعبه بحيث لو مسح من أول أصابعه إلى كعبه على

نحو الخط المستقيم لم يصل الخط إلى كعبيه إلا بالمرور على الشعر في مقدار من رجله نعم لو مسح على نفس البشرة أيضا كان كافيا في مقام الامتثال هذا كله فيما إذا كان الشعر خفيفا لا يمنع عن وقوع الابصار على البشرة.

و أما إذا كان الشعر كثيرا و خارجا عن المتعارف كما إذا نبت على تمام رجله أو أكثره على نحو يمنع عن رؤيه البشرة تحته فلا ريب في جواز المسح على نفس البشرة وقتئذ لأن الشعر خارج عن الرجل و ليس

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ١٩٧

و تجب ازاله الموانع و الحواجب (١)

أمرا متعارفا ليشمله الأمر بمسح الرجل و لا دليل على أن مسحه يجزى عن المسح المأمور به.

و أما صحيحه زراره: كلما أحاط به الشعر فليس على العباد أو للعباد أن يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «١» فقد قدمنا انها تختص بالوجه و لا يعم غيره، على أن الكلام في المقام انما هو في المسح و الصحيحه مختصه بالغسل بلا كلام لما في ذيلها من قوله (ع): يجرى عليه الماء و ذلك لان الجريان لا يتحقق إلا في الغسل و هذا ظاهر فالمتحصل ان مسح البشرة مجزئ على كل حال و معه لا مجال لما صنعه الماتن (قده) من الاحتياط بالجمع في المسح بين البشرة و الشعر.

يجب ازاله الموانع:

(١) لظاهر الكتاب و السنه لدلالتهما على وجوب مسح الرجلين و من الظاهر أن الرجل لا تصدق على الخف أو غيره من الموانع، إذا لا يكون المسح عليهما مسحا على الرجلين و هو المأمور به على الفرض، و في روايه الكلبي النسابة عن الصادق (ع) إذا كان يوم القيامة و ردّ

اللّٰه كل شىء إلى شئيه و ردّ الجلد إلى الغنم فترى أصحاب المسح اين يذهب وضوئهم «٢».

(١) المرويه فى ب ٤٦ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٣٨ من أبواب الوضوء من الوسائل و هى ضعيفه بمحمد على لأنه الهمدانى.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ١٩٨

و اليقين بوصول الرطوبه إلى البشره و لا يكفى الظن، و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي (١)

وظيفه من قطع بعض قدمه:

(١) و هذا لا- لقاعده أن الميسور لا- يسقط بالمعسور لنناقش فيها بما ناقشنا به فى محله و لا للتسالم المدعى فى المقام حتى يناقش فيه باحتمال استناد المتسالمين إلى قاعده أن الميسور لا يسقط بالمعسور.

بل لدلاله الكتاب و السنه فان قوله عز من قائل وَ امْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ. من تقابل الجمع بالجمع فيدلنا على أن كل واحد منكم يمسح رأسه و رجليه لوضوح ان كل أحد ليس له إلا رأس واحد و رجلان و ليس له رءوس و ارجل فإذا كان معنى الآية ذلك فتدلنا على أن الرجل يجب مسحها على حسب اختلافها بحسب الصغر و الكبر و كونها مقطوعه أو غير مقطوعه، إذ الرجل كما يصدق على الرجل غير المقطوعه كذلك تصدق على المقطوعه و لا مناص معه من مسحها.

□ □
و يؤيد ذلك صحيحه رفاعه قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الأقطع فقال: يغسل ما قطع منه «١» و صحيحته الثانيه عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألته عن الا قطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال:

يغسل ذلك المكان الذى قطع منه «٢» و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن الا قطع اليد و الرجل قال: يغسلهما

«٣» و يستفاد من الأمر بغسلهما بقاء مقدار من مقطوعهما، و المراد بالغسل

(١) المرويه فى باب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى باب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه فى باب ٤٩ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره، ٤، ص: ١٩٩

و يسقط مع قطع تمامه (١)

فى الصحيحتين أعم من المسح و معناه غسل المقدار الباقي من اليد و مسح المقدار الباقي من الرجل و انما عبر بالغسل للتغليب و الازدواج هذا و لكن مستند الحكم فى المقام هو الكتاب و السنه و الروايتان مؤيدتان للمدعى،

يسقط المسح عند قطع الرجل تماما:

(١) و ذلك لإطلاق الكتاب و السنه و مقابله الجمع بالجمع و إن اقتضت الانحلال كما مر و دلت على ان كل أحد مأمور بأن يمسح رأسه و رجله إلا- أنه على نحو القضييه الحقيقيه لا- محاله و مقتضاها حينئذ أنه يجب على كل أحد أن يمسح رأسه و رجله على تقدير أن يكون له رجل و رأس لما ذكرناه غير مره من أن القيود الخارجه عن الاختيار المأخوذه فى المأمور به لا بد أن تكون مفروضه الوجود و مع عدمه لا يجب عليه مسح احدى رجله أو كليهما إذا قطعتا معا و يبقى إطلاق الأمر بغسل الوجه و اليدين فى الآيه المباركه بحاله هذا أولا.

و ثانيا: أن قوله عز من قائل فى ذيل الآيه المباركه وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا يدلنا على أن الأمر بغسل الوجه و اليدين - أعنى الوضوء - انما يختص بالواجدين. لوضوح أن التفصيل قاطع للشركه فالوضوء وظيفه الواجد للماء، كما أن

التيمم وظيفه الفاقد.

و الفقدان انما يتحقق بأحد أمرين: أما بفقدان ذات الماء كما هو الغالب فى المسافرين و لا- سيما فى الأزمنه القديمه فى الصحارى و القفار.

و أما بعدم التمكن من استعماله لمرض أو نحوه، إذ المريض كثيرا ما يكون

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٠

(مسأله ٢٥): لا- إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء (١) فلا- يجوز المسح بماء جديد، و الأحوط ان يكون بالنداوه الباقيه فى الكف فلا يضع بعد تماميه الغسل على سائر أعضاء الوضوء

واجد للذات إلا أنه عاجز عن استعماله لمرضه.

و حيث أن مقطوع الرجل أو الرجلين لا ينطبق عليه الفاقد بأحد المعنيين لوجود الماء عنده و تمكنه من استعماله و ان لم تكن له رجل فلا محاله يصدق عليه عنوان واجد الماء و معه يجب عليه الوضوء لأنه فريضه للواجد كما مر.

على أن الصلاه واجبه فى حقه من دون شك. و لا صلاه إلا بطهور و التيمم غير سائغ فى حقه لعدم صدق الفاقد عليه فيتعين عليه الوضوء لا- محاله فإذا وجب فيجب من غير مسح لاستحاله التكليف بما لا يطاق ثم ان المعتمد عليه فى المسأله انما هو ما قدمناه من إطلاق الكتاب و السنه دون التسالم حتى يناقش فيه باحتمال استناد المجمعين إلى قاعده أن الميسور لا- يسقط بالمعسور.

اعتبار كون المسح بنداوه الوضوء:

(١) لما تقدم عند التكلم على وجوب مسح الرأس و قلنا ان المسح بالماء الجديد غير مسموح و ما دل على جوازه و انه (ع) أمر بالمسح بالماء الجديد «١» محمول على التقيه كما تقدم.

(١) راجع ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠١

لئلا يمتزج ما فى

(١) هذا الذى ذكره الماتن (قده) قد ذهب إليه جماعه من الاعلام (قدس الله أسرارهم) و ذهب آخرون إلى عدم جوازه إلا مع جفاف بله اليد و منشأ الخلاف فى ذلك ان الروايات الداله على لزوم كون المسح بالبله الباقيه كما ورد فى الموضوعات البيانيه من أنه (ع) مسح رأسه و قدميه إلى الكعبيين بفضل كفيه و لم يجدد ماء أو لم يحدث لهما ماء جديدا على ما رواه زراره و بكير «١» أو أنه مسح بما بقى فى يده رأسه و رجليه و لم يعدهما فى الإناء كما فى صحيحه زراره «٢» أو أنه مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمناه كما فى صحيحته الأخرى «٣» و غيرها من الروايات هل تصلح أن تكون مقيده للمطلقات من الآيه المباركه و الاخبار الوارده بمضمونها، كما اشتمل على الأمر بمسح الرأس و الرجلين من دون تقييد بشىء [٤].

أو انها غير صالحه لتقييدها و ان قيدناها بأن يكون المسح بواسطه اليد لا باله أخرى بمقتضى الأخبار التى قدمناها فى محلها، إلا ان إطلاقها من حيث كون المسح ببله ما فى اليد أو غيرها من الأعضاء بحاله؟ و تلك الأخبار غير موجه لتقييد إطلاقاتها من هذه الجبهه كما هو ظاهر.

[٤] و هى عدّه روايات منها صحيحه زراره: إذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك المرويه فى ب ٢٣ من أبواب الموضوع و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (ع) فى حديث. قال: و ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين

و إبداء بالشق الأيمن. المرويه في ب ٢٥ من أبواب الوسائل.

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٣) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره٤، ص: ٢٠٢

.....

و الصحيح ان الاخبار المذكوره غير صالحه لتقييد المطلقات و ذلك لأن الأخبار المذكوره إنما هي حكاية فعل من الامام (ع) و فعله بما هو فعل لا دلالة له على الوجوب و انما يستفاد الوجوب من اهتمام الرواه بنقله- مثلاً- أو غير ذلك من القرائن.

و لا قرينه في تلك الأخبار على أن فعله (ع) مستند إلى الوجوب إذ من الجائز أن يكون مسحه ببله يده من جهه استحبابه و مع هذا الاحتمال كيف يمكن الاستدلال بها على الوجوب هذا.

بل يمكن أن يقال: القرينه قائمه على أن تلك الروايات ليست ناظره إلى بيان ان المسح يجب أن يكون بالبله الباقيه في اليد و ذلك لأنها ناظره إلى بيان أن المسح لا بد أن يكون ببله الوضوء و انه لا يجوز المسح بالماء الجديد كما عليه الجمهور فهذه الروايات غير صالحه للتقييد.

نعم ورد في صحيحه زراه: و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى «١» و دلالتها على الوجوب واضحه، حيث دلت على أن مسح الرجل اليمنى باليد اليمنى لا بد من أن يكون ببلها كما أن مسح اليسرى باليد اليسرى لا بد أن يكون كذلك.

و بهذه الصحيحه نقيد المطلقات المتقدمه لأن قوله (ع) و تمسح جملة

(١) المرويه في ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح

فعلیه قد وردت فی مقام الإنشاء فلا محاله يدلنا علی الوجوب و لیست معطوفه إلى فاعل «يجزيك» علی ما مر مفصلا.

و دعوى انها انما وردت لبيان أمر آخر و هو اعتبار تقدم مسح الرجل اليمنى علی اليسرى و لا نظر لها إلى لزوم كون المسح بالبله الباقيه فی اليد غير مسموعه. لأنها كما وردت لبيان الجبهه الأولى كذلك وردت لبيان الجبهه الثانيه فهى ناظره إلى كليهما و من هنا قيدت المسح بأن يكون بالبله الباقيه فی اليد. و نظيرها صحيحه عمر بن أذينه الوارده فی معراج النبی صلى الله عليه و آله ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فی يدك من الماء و رجلك إلى كعبك «١» فإن الأمر ظاهر فی الوجوب و هى أيضا قابله للتقييد و بهاتين الصحيحتين نقيد المطلقات المتقدمه.

و أما الروايات الوارده فی أخذ البلل من اللحيه أو الحاجبين أو أشفار العينين فلم نجد فيها ما يدلنا علی ما نحن بصدده إلا روايه واحده و هى مرسله الصدوق «قده» كما يأتي ذكرها.

و أما بقيه الروايات المذكوره فلا دلالة لها علی ذلك بوجه. لأنها انما تدل علی وجوب أخذ البله من اللحيه أو الحاجبين لمن نسى المسح حتى دخل فی الصلاه و أما وجوب الأخذ من بله اليد ما دامت مبتله فلا يكاد يستفاد منها بوجه فلا دلالة لها علی أن الأخذ من بله اللحيه - مثلا - انما هو فيما إذا لم تكن اليد مبتله و أما إذا كانت مبتله فلا يجوز المسح ببله اللحيه - مثلا - فلا يمكن استفادتها منها كما عرفت فالاستدلال بها علی تقييد المطلقات غير تام هذا.

علی أن التمسك بإطلاقاتها غير صحيح فی نفسه و

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٤

.....

الغالب يوسه بله اليد فيمن نسي المسح و دخل فى الصلاه ان الروايات المذكوره قد دلت على وجوب الأخذ من بله اللحيه و الحاجبين و هذا مما يلائم الإطلاق أبدا لوضوح ان فى صوره وجود البله فى اليد لا يجب أخذ البله من اللحيه أو غيرها بلا كلام و انما الكلام فى جوازه و عدمه و أما الوجوب فهو مقطوع العدم حيثند كما لا يخفى.

أضف إلى ذلك أن أكثرها ضعيفه الاسناد فلاحظ، فاطلاقات تلك الروايات غير قابله للاعتماد عليها أبدا.

و أما مرسله الصدوق عن الصادق (ع) ان نسبت مسح رأسك فامسح عليه و على رجلك من بله وضوئك فان لم يكن بقى فى يدك من نداوه وضوئك شىء فخذ ما بقى منه فى لحيتك و امسح به رأسك و رجلك و ان لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينيك و امسح به رأسك و رجلك و ان لم يبق من بله وضوئك شىء أعدت للوضوء «١» فلا بأس بدالاتها على المدعى - مع الغض عن سندها.

نعم الأصحاب غير ملتزمين بالترتيب الوارد فى الروايه أعنى الترتيب بين الأخذ من بله اللحيه و الحاجبين، و لعل ذكر اللحيه أولا من جهه ان بقاء البله فيها أزيد من بقائها فى الحاجبين لأنها تأخذ الماء أكثر مما يأخذه الحاجبان أو أشفار العينين، و لأجل ذلك قال (ع) و ان لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك إلخ و لم يقل و ان لم تكن بله فى لحيتك لاستحاله فقدان البله من اللحيه و بقائها فى الحاجبين -

وقد جاء في كلام صاحب الحدائق «قده» بعد ذكر هذه المرسله و مثلها روايه زراره. و الظاهر أنه من سهو القلم و الاشتباه إذ ليست لزراره روايه مثل مرسله الصدوق «قده» نعم له روايه كيفيه الأخبار

(١) المرويه في ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٥

و كفايه كونه برطوبه الوضوء و ان كانت من سائر الأعضاء، فلا يضر الامتزاج المزبور. هذا إذا كانت البله باقيه في اليد، و اما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء (١)

الوارده في من نسي المسح و دخل في الصلاه و الأمره بالمسح من بله اللحيه فليراجع «١».

أخذ البلل من سائر الأعضاء:

(١) لا- اشكال و لا- كلام في جواز أخذ البلل من اللحيه عند جفاف اليد كما ورد في غير واحد من الروايات و هي و إن كان أكثرها ضعيفه السند إلا أن بينها روايه واحده قابله للاعتماد عليها في الاستدلال و هي صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذكرت و أنت في صلاتك إنك قد تركت شيئاً من وضوئك (الى أن قال) و يكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيتك بللها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك «٢» و هي بظاها و ان كانت مطلقه من حيث جفاف اليد و رطوبتها إلا أنه بالنظر إلى أن الأغلب جفاف نداوه اليد فيما إذا ترك المتوضئ المسح و دخل في الصلاه و تكون الصحيحه كالمختصه بصوره جفاف اليد و تدلنا على أن من جفت يده ثم تذكر أنه ترك مسح الوضوء جاز له أن يأخذ من بله لحيته و هذا مما لا كلام فيه.

و انما الكلام

فى أن الأخذ من اللحية هل يتعين حينئذ أو أنه بعد جفاف اليد لا ترتيب بين أعضاء الوضوء فله أن يأخذ البلل من لحيته كما

(١) يراجع ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) يراجع ب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٦

.....

أن له أخذ البلل من يده اليسرى أو من سائر أعضائه كحاجبيه و أشفار عينيه فيه كلام و خلاف بين الأصحاب «قد هم».

و قد يستدل على الثانى بإطلاقات ما دل على وجوب مسح الرأس و الرجلين من دون تقييده بشىء كما فى الآيه المباركه و غيرها من الروايات الأمره بمسح الرأس و الرجلين بعد تقييدهما بأن يكون المسح ببله اليد، إذ القدر المتيقن من التقييد انما هو صورته وجود البله فى اليد إذ حينئذ لا- يجوز المسح ببله غيرها من الأعضاء بلا- كلام و أما إذا جفت و يبست فلا مناص من الرجوع إلى المطلقات و حيث أنه لا- دليل على تقييد المطلقات المذكوره بشىء فمقتضاها جواز المسح ببله الوضوء سواء أ كانت البله بله اللحية أو بله غيرها من أعضاء الوضوء.

و يدفعه أمران:

«أحدهما»: ما حققناه فى المباحث الأصوليه من ان إطلاق دليل المقييد مقدم على إطلاق دليل المطلق و بما أن ما دل على لزوم كون المسح بالبله الموجوده فى اليد غير مقييد بحاله رطوبه اليد و عدم جفافها فلا مناص من رفع اليد بذلك عن المطلقات فى كلتا صورتى رطوبه اليد و ييوستها و الحكم بأن المسح ببله اليد مطلقا جزء معتبر فى الوضوء.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح

و ذلك لان صحيحه زواره و غيرها مما قدمنا دلالاته على التقييد قد وردت إرشادا إلى اعتبار المسح ببله اليد و جزئيه ذلك فى الوضوء بلا- فرق فى ذلك بين صورتى التمكن من المسح ببله اليد و عدمه و معه لا- إطلاق للمطلقات بعد يوسه اليد حتى لتمسك بها فى إثبات جواز المسح ببله أعضاء الوضوء لوضوح أن كفايه المسح ببله غير اليد وقتئذ يحتاج إلى دليل و لم يقم دليل الا على كفايه المسح ببله اللحيه فحسب فلا مناص من الاقتصار عليه و الحكم بعدم جواز المسح ببله غيرها من الأعضاء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ٢٠٧

.....

«ثانيهما»: أنه على تقدير التنازل و تسليم صحه الرجوع الى المطلقات فى غير الصوره المتيقنه من تقييدها و هى صوره رطوبه اليد اعنى ما إذا لم يتمكن المتوضى من المسح ببله اليد فالمطلقات غير منطبقه على ما نحن فيه.

و ذلك لضروره أن عدم التمكن من المسح ببله اليد الذى عرفت أنه جزء للمأمور به يختص بالوضوء المأتى به و لا يعم طبيعى الوضوء لوضوح ان المكلف يتمكن من أن يأتى بفرد آخر من الوضوء و يمسخ فيه ببله يده «و ما سلمناه من شمول المطلق لصوره العجز من الجزء أو القيد فإنما هو فيما إذا كان العجز و عدم التمكن من إثباته غير مختص بفرد دون فرد كما إذا عجز عن إتيانه بين المبدأ و المنتهى على ما شرحنا تفصيله فى بحث الأصول و حيث ان المكلف فى المقام متمكن من إتيان الجزء المعبر فى المأمور به فى ضمن فرد آخر من أفراد الطبيعى المأمور به فلا وجه لدعوى شمول المطلقات للفرد

الناقص بوجه، و أخرى يستدل على عدم تعين المسح ببله اللحية بمرسله الصدوق المتقدمه بتقريب ان ظاهرها ان المدار على المسح ببله الوضوء كما فى قوله فامسح عليه و على رجليك من بله وضوئك بلا فرق فى ذلك بين بله عضو و بله عضو آخر.

و أما الترتيب الذى أشير إليه فى المرسله من المسح ببله اللحية أولا فالظاهر أنه من جهة أن اللحية تشتمل على البله أكثر مما يشتمل عليه غيرها من الأعضاء فيكون جفافها بعد جفاف بقيه الأعضاء و من هنا لم يقل:

فإذا لم تكن بله فى لحيتك فخذ من حاجبيك لانه بعيد عاده و انما قال:

و ان لم يكن لك لحيه هذا، و ظهور المرسله فى المدعى و ان كان غير قابل للإنكار غير ان ضعف

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٨

.....

سندها- بالإرسال- مانع عن الاعتماد عليها فى مقام الاستدلال و المتحصل ان المسح لا بد و ان يكون ببله اللحية بعد بيوسه اليد: بل الأقوى عدم جواز المسح بغير بلتها فيما إذا لم يكن هناك لحيه أو كانت و لكنها ليست فلا يجوز المسح ببله الحاجبين أو أشفار العينين لعدم دلالة الدليل على كفايه المسح ببله غير اللحية.

نعم وردت فى ذلك عده روايات الا انها ضعيفه السند كما أشرنا إليه- سابقا- و يدل على ما ذكرناه موثقه مالك بن أعين عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من نسى مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح فان كان فى لحيته بلل فليأخذ منه و يمسح رأسه و ان لم يكن فى لحيته بلل فلينصرف و ليعد الوضوء «١».

و قد يقال: ان عدم تعرض الروايه لا خذ البله من غير

اللحيه و حكمها بالإعاده عند عدم البله فى اللحيه لعله من جهه ان من البعيد- عاده- بقاء الرطوبه فى غير اللحيه من الحاجبين أو أشفار العينين أو غيرهما من الأعضاء مع يبوسه بله اللحيه، فلأجل التلازم العادى بين يبوسه اللحيه و يبوسه الحاجبين و الأشفار أو غيرهما أمر (ع) بإعاده الوضوء عند يبوسه اللحيه لا من جهه عدم كفايه المسح ببله غير اللحيه من الأعضاء كما لا يخفى.

و فيه: ان غلبه فقدان البله فى غير اللحيه عند ارتفاعها و زوالها عن اللحيه و ان كانت صحيحه كما ذكر إلا ان بقاء الرطوبه فى غيرها من الأعضاء عند يبوسه اللحيه أيضا كثير و ليس من الندره بمكان و ذلك كما إذا تمندل و تنشف لحيته بعد الوضوء و تذكر أنه ترك المسح قبل أن ينشف يده فإن الرطوبه باقيه فى يده وقتئذ مع جفاف لحيته، و التمندل أمر متعارف

(١) المرويه فى ب ٢٠ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٠٩

بلا- اشكال من غير ترتيب بينها على الأقوى، و ان كان الأحوط تقديم اللحيه و الحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء. نعم الأحوط عدم أخذها (١) مما خرج من اللحيه عن حد الوجه، كالمسترسل منها،

لدى الناس و ان احتمال كراهته أو استحباب تركه، و مع كون بقاء الرطوبه فى غير اللحيه أمرا كثيرا متعارفا إذا حكم بوجوب الإعاده عند جفاف اللحيه و ارتفاع بللها فلا محاله يستفاد من ذلك عدم كفايه المسح بغير بله اللحيه كما ذكرناه.

أخذ البله من المسترسل من اللحيه:

(١) هل البله الموجوده فى المسترسل من اللحيه الذى خرج عن حد الوجه كالبله الموجوده فى اللحيه نفسها فيجوز المسح بها أو

لا

يجوز؟ فقد يقال بعدم الجواز نظرا إلى أن المسح لا بد أن يكون ببله الوضوء على ما تقدم و عرفت و البله الموجوده في غير مواضع الوضوء ليست من بله الوضوء و عليه فيقع الكلام في أن بله المسترسل من اللحيه هل هي من بله الوضوء أو انها ماء خارجي؟

ذكر المحقق الهمداني (قده) انها من بله الوضوء لصدق انها من نداوته لدى العرف و لكن الصحيح انها ليست من نداوه الوضوء، لان المراد بماء الوضوء انما هو الماء الموجود في محاله دون مطلق الماء المستعمل في الوضوء و إلا لجاز المسح بالبله الواقعه على الثوب أو البدن حال الوضوء أو بالماء المجتمع في الإناء عند الوضوء و من الظاهر ان مسترسل اللحيه ليس من محال الوضوء لأنه خارج عما بين القصاص و الذقن فلا يجوز

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٠

و لو كان في الكف ما يكفي الرأس فقط مسح به الرأس (١) ثم يأخذ للرجلين من سائرهما على الأحوط (٢) و إلا فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقا.

(مسأله ٢٦) يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح (٣) برطوبه الماسح و أن يكون ذلك بواسطه الماسح (٤) لا بأمر آخر،

المسح ببلته و كذلك الحال فيما خرج عن حد الوضوء بحسب العرض لان بلله ليست من بلل مواضع الوضوء فلا يجوز المسح ببلته.

(١) لأنه مع وجود ما يكفي لمسح رأسه في الكف ليس له المسح ببلل غيره من الأعضاء.

(٢) بل على الأقوى كما عرفت

شرطيه تأثر الممسوح:

(٣) بأن تكون اليد مبتله ببله الوضوء و لا- تكون يابسه و الا- لم يصدق عليه المسح ببله ما في اليد من ماء الوضوء و ان كان يصدق

عليه المسح باليد لما تقدم من أنه يعتبر في المسح أن يكون باليد و ان يكون ببله الوضوء

(٤) لما عرفت من اعتبار كون آله المسح هي اليد فلا مناص من أن يكون المسح باليد فلو نقل الرطوبة إلى جسم آخر و مسح به رأسه و رجليه فهو ليس مسحاً باليد و ان كان مسحاً ببله الوضوء و قد عرفت اعتبار كون المسح باليد و ان يكون ببله الوضوء فلا يكفي أحدهما من دون الآخر في صحته.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١١

و ان كان على الممسوح رطوبه خارجه (١) فان كانت قليله غير مانعه من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس و إلا لا بد من تجفيفها، و الشك في التأثير كالظن لا يكفي بل لا بد من اليقين.

إذا كانت على الممسوح رطوبه:

(١) للمسأله صور ثلاث:

«الأولى»: أن تكون الرطوبه الموجوده في الممسوح قليله جدا بحيث لا- تمنع عن ظهور أثر المسح بالبله في الممسوح كما إذا كانت الرجل رطبه بالعرق الخفيف أو رطوبه خارجه قليله و لا إشكال في صحه الوضوء وقتئذ كما لا يجب تجفيف الموضع الممسوح بوجه و ذلك لانه لم يرد اعتبار الجفاف في الممسوح في آيه أو روايه بل مقتضى إطلاق الآيه و الروايه عدم الاعتبار و انما التزمنا به تحقيقا لصدق المسح ببله الوضوء و هو انما يتحقق فيما إذا لم تكن على الممسوح رطوبه كثيره تمتزج برطوبه اليد و يمنع عن كون البله بله الوضوء.

و حيث ان المفروض قله الرطوبه في هذه الصوره بحيث لا- تمنع عن ظهور أثر المسح ببله اليد فلا- مناص من الحكم بصحته بمقتضى الإطلاقات المذكوره و صدق المسح ببله الوضوء.

«الصوره الثانيه»: ما إذا كانت رطوبه

الممسوح كثيره غالبه على رطوبه اليد أو متساويه معها أو كانت أقل الا انها فى نفسها كثيره تمتزج برطوبه اليد و تمنع عن كون المسح بخصوص بله الوضوء لامتزاجها بغيرها و لا- إشكال فى هذه الصوره فى عدم صحه المسح و لزوم تجفيف الموضع الممسوح تحقيقا للمسح ببله الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٢

(مسأله ٢٧) إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه، و لو لم يكن مانعا من تأثير رطوبته فى الممسوح (١).

(مسأله ٢٨): إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجرى المسح بظاها (٢) و ان لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع اليه ثم يمسح به، و ان تعذر بالظاهر أيضا مسح بذراعه، و مع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع، و ان كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهه

«الصوره الثالثه»: ما إذا شككنا فى ان الرطوبه الموجوده فى الممسوح أى مقدار و هل هى بمقدار يمنع عن وصول بله الوضوء إلى البشره أو انها أقل و غير مانعه عن وصول البله إليها؟ و لا بد فى هذه الصوره من تحصيل العلم بقله الرطوبه و عدم مانعيتها عن الوصول حسب قاعده الاشتغال و لا- يكفى الظن بالقله و عدم المانعيه لان حكمه حكم الشك و لا اعتبار به فى الشريعه المقدسه بوجه كما ان أصاله عدم الحاجب أو المانع من وصول البله إلى البشره- كما قيل بها عند الشك فى الحاجب- لا مجال له لأنها من الأصول المثبتة و لا يثبت بها ان البله قد وصلت الى نفس البشره.

(١) و ذلك لعدم صدق المسح باليد وقتئذ بل الفرض انه قد مسح بالخرقه أو

بغيرها مما هو على اليد وقد وقع المسح به لا باليد كما تقدم نظيره في اعتبار عدم الحاجب على الممسوح لعدم كون المسح حينئذ مسحا على البشرة و ان كان الحاجب رقيقا، لان وقوع المسح على البشرة معتبر في صحته

إذا لم يمكن المسح باطن الكف:

(٢) كما إذا كانت على باطن الكف قرحة مانعه عن المسح بالباطن و هناك مسألتان:

التفتيح في شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ٢١٣

عدم الرطوبة و عدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء، و كذا بالنسبة إلى ظاهر الكف، فإنه إذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة و عدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع بل عليه أن يصيد.

«إحدهما»: ان المسح بباطن الكف إذا كان متعذرا أجزاء المسح بظاهرها فإذا لم يكن رطوبه على ظاهرها أخذها من سائر المواضع أو من خصوص اللحية- على الخلاف المتقدم- و هذه المسألة هي التي حكم فيها صاحب المدارك بلزوم المسح بظاهر الكف و كفايته عن المسح بالباطن و جعله حكما قطعيا باتا.

«و ثانيتهما»: ما إذا تعذر المسح بظاهر الكف كباطنه إما لأنه فاقد اليد و لا يد له أو له يد إلا أن ظاهرها كباطنها في عدم التمكن من المسح به لوجود قرحة أو غيرها من الموانع في كل منهما مسح بذراعه حينئذ و قد حكى عن صاحب المدارك (قده) أنه جعل الحكم بالمسح بالذراع أقوى و لم يذكر- في هذه المسألة- ان الحكم مقطوع به كما ذكره في المسألة الأولى.

و هناك مسألة ثالثة و هي ما إذا كان عدم التمكن من المسح بالباطن مستندا إلى يبوسته و ارتفاع الرطوبة عنه و لم يمكن نقلها إليه من سائر المواضع و لا

بد حينئذ من الحكم ببطلان وضوئه و وجوب الإعادة في حقه فهذه مسائل ثلاث:

أما المسألة الثالثة فالوجه فيها في الحكم بالبطلان و وجوب الإعادة هو أن عجز المكلف عن المسح ببله الباطن انما يختص بهذا الفرد الذى أتى به و المفروض أنه يتمكن من المسح ببله الباطن في غيره من أفراد الوضوء لعدم عجزه عن تحصيل ذلك في الطبيعي المأمور به و معه لا بد من الحكم ببطلان الفرد المأتى به و وجوب الإعادة في ضمن فرد آخر لا محاله.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ٢١٤

.....

و أما المسألة الأولى فالحق فيها هو الذى حكم به الماتن «قده» و جعله في المدارك مقطوعا به و ذلك لا لأجل قاعده الميسور التى ناقشنا في سندها و دلالتها في محله و لا- لدعوى التسالم على جريان القاعده في خصوص المقام، لأن دون إثبات ذلك خطر القتاد و لا لأصالة الاحتياط لما مر غير مره من أن الأصل عند الشك في اعتبار شىء زائد في الوضوء انما هو البراءة دون الاحتياط.

بل الوجه في ذلك ان الحكم بوجوب كون المسح بباطن الكف لم يرد في شىء من الأخبار المتقدمه بل أن مقتضى إطلاق الآيه المباركه و الروايات عدم اعتبار كون المسح بالكف و انما قلنا باعتبار من جهة ما استفدناه من الأخبار الوارده في الوضوءات البيانیه.

و حاصل ذلك ان الرواه لم ينقلوا- في رواياتهم- خصوصيه مسح الامام (ع) و انه كان يمسح بغير باطن الكف مع انهم عليهم السلام لو كانوا مسحوا بظاهر الكف لوجب على الرواه و نقله الآثار أن ينقلوا تلك الخصوصيه لأنها خصوصيه زائده غير متعارفه و مثلها يحتاج إلى عناية لا محاله و نقل

ذلك أمر لازم على الرواه فمن سكوتهم عن نقل تلك الخصوصيه يستكشف أن مسحهم عليهم السلام قد كان على النحو المتعارف الدارج عندنا و هو المسح بباطن الكف و الأمر المتعارف العادى لا يحتاج إلى النقل.

و على ذلك يندرج المقام فى كبرى كليه تعرضنا لتفصيلها فى بحث الأصول و هى أنه إذا كان لدليل المطلق إطلاق و لم يكن لدليل التقييد ذلك كما إذا كان المقيد هو السيره و الإجماع و نحوهما من الأمور اللبيه التى لا إطلاق لها فعند الشك فى سعه التقييد و ضيقه لا بد من الأخذ بإطلاق دليل المطلق و بما أن الأخبار الآمره بمسح الرأس و الرجلين باليد مطلقه و غير مقيده بأن يكون بباطن الكف، و دليل التقييد بالباطن لبي لا إطلاق له

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٥

.....

لأنه أمر استفدناه من فعلهم عليهم السلام و هو كالسيره و الإجماع مما لا إطلاق له فلا مناص من الاقتصار فى التقييد بالقدر المتيقن و هو صوره التمكّن من المسح بباطن الكف.

و فى غير تلك الصوره يرجع إلى إطلاق الدليل الذى دلنا على لزوم كون المسح باليد كقوله (ع) فى صحيحه زراره: و تمسح ببله يميناك ناصيتك .. «١» و مقتضى إطلاقها كفايه المسح بكل من ظاهر الكف و باطنه لصحه إطلاق اليد عليهما حقيقه.

و اما المسأله الثانيه فالتحقيق فيها هو الذى ذكره الماتن «قده» و جعله صاحب المدارك أقوى حسب ما ينقل عنه «قده» و السر فى ذلك هو انا انما قيّدنا المطلقات الآمره بمسح الرأس و الرجلين بأن يكون المسح باليد أى بما دون الزند للأخبار الوارده فى الوضوءات البيانيه من أنه (ع) يمسح رأسه و

رجليه بيده و ذلك لوجوه ثلاث:

«الأول»: ان اليد و ان كان لها إطلاقات متعددة إلا ان الظاهر منها عند إطلاقها فى مقابل الذراع انما هو ما دون الزند و قد ذكرت كلمه اليد فى الأخبار المذكوره فى مقابل الذراع «٢» و هو قرينه على اراده ما دون الزند من اليد.

«الثانى»: ما ورد فى بعض تلك الاخبار- و هو روايتان- انه مسح

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) كما فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (ع) .. ثم أخذ كفا آخر يمينه فصبه على يساره ثم غسل به ذراعه الأيمن «ثم أخذ كفا آخر فغسل به ذراعه الأيسر، ثم مسح رأسه و رجله بما بقى فى يديه.

المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٦

.....

بكفه رأسه و رجله «١» و لا يطلق الكف الا على ما دون الزند و حيث ان الروايات المذكوره كلها تحكى عن أمر واحد و هو فعله (ع) و وضوءه فى الخارج فيعلم منها ان المراد باليد فى بقيه الروايات أيضا هو ما دون الزند أعنى الكف.

«الثالث»: مناسبه الحكم و الموضوع لان لفظه اليد و ان صح إطلاقها على ما دون الزند تاره و على ما دون المرفق ثانيا و على ما دون المنكب ثالثا غير أن المحمولات المترتبه عليها ربما تعين المراد منها بحسب المناسبات و هى تختلف باختلاف ما يحمل عليها لا محاله.

فإذا قيل: قطعت يد فلان فلا يظهر من ذلك انها قطعت من أى موضع منها فهل انها قطعت مما دون الزند أو ما دون المرفق أو ما دون المنكب، إذ القطع يناسب الجميع إذا

فهى مجمله كحالتها قبل حمل القطع عليها. و لكن إذا قيل: كتبت بيدي. أو ضربت أو مسحت بها يتعين أن يكون المراد بها خصوص ما دون الزند لعدم مناسبه المحمولات المذكوره لغيره من معانى اليد و هذا ظاهر.

فبهذه الوجوه الثلاثه قيدنا الإطلاقات الأمره بمسح الرأس و الرجلين غير انها انما تقتضى تقييدها بما دون الزند فيما إذا أمكن المسح باليد أى بما دون الزند و لا دلالة لها على القيديه المطلقه فى كلتا حالتى التمكّن و الاضطرار حتى يوجب سقوط الأمر بالمسح عند عدم التمكّن من المسح بما دون الزند و على الجملة انها انما تقتضى القيديه فى حاله التمكّن من المسح بما دون الزند فحسب.

و ذلك لان الأخبار البيانيه انما تحكى عن فعل النبى (ص) أعنى

(١) كما فى صحيحتى زراره و بكير الحديث ٣٠ و ١١ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٧

.....

مسحه بما دون الزند و لكنه (ص) كان واجد اليد- أى ما دون الزند- و متمكنا من المسح به و لا إشكال فى ان المسح به هو المتعين وقتئذ و لا دلالة لفعله (ص) على أنه قيد معتبر مطلقا و لو عند عدم التمكّن من المسح بما دون الزند، لعدم اليد أصلا أو لوجود قرحه فيها أو المانع آخر.

و حمل المسح عليها و ان كان يقتضى إرادته ما دون الزند منها إلا أنه يختص بمن كان له ما دون الزند و كان متمكنا من المسح بها. و أما من لا يد له أعنى ما دون الزند فقوله: مسحت بيدي لا يناسب إرادته ما دون الزند بوجه و عليه فإطلاق الاخبار و الآيه

المباركة في حق من لا يد له أو له يد ولا يتمكن من المسح بما دون زنده باق بحاله فيدلنا على اراده المسح بذراعه حينئذ فالتقييد بخصوص ما دون الزند انما هو فيما إذا تمكن من المسح به.

و عليه فما جعله صاحب المدارك أقوى و ذهب اليه الماتن «قده» من تعين المسح بالذراع عند عدم التمكن من المسح بما دون الزند هو الصحيح إلا ان ظهور الحكم في هذه المسألة ليس بمثابه ظهوره في المسألة الأولى المتقدمه و من هنا ذكر «قده» ان الحكم هناك مقطوع به و أما هنا فقد جعله أقوى حسب ما حكى عنه. و ليس مستند الحكم هنا و هناك قاعده الميسور أو أصاله الاحتياط لتكون المسألتان من واد واحد و يستشكل على صاحب المدارك بعدم ظهور الفرق بين المسألتين فلما ذا جعل الحكم في أحدهما مقطوعا به دون الأخرى.

و ذلك لان المستند في كلتا المسألتين و ان كان هو الرجوع الى المطلقات و التمسك بإطلاق دليل المطلق في غير المقدار المتيقن من دليل المقيد لعدم إطلاق دليل التقييد، الا ان بينهما فرقا من جهة ان المطلقات في المسألة الأولى مما لا خدشه فيه لقوله (ع) و تمسح بيله يمناك ناصيتك «١»

(١) راجع ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٨

.....

و غيرها من الأخبار الآمره بالمسح باليد التي قيدناها بخصوص باطن الكف في صورته التمكن من المسح بالباطن.

و أما المطلقات في هذه المسألة أعنى الآيه المباركه و الأخبار الآمره بمسح الرأس و الرجلين المقيدتين بما دون الزند بمقتضى الوجوه المتقدمه فهي محل اشكال و كلام و لم يثبت على وجه الجزم و التأكيد

لما مر و عرفت من أن المطلقات المذكوره يدور أمرها بين احتمالات ثلاثه:

«أحدهما»: أن يقال بإهمالها و عدم كونها فى مقام البيان من هذه الناحيه.

«ثانيها»: أن يقال انها تنصرف الى المسح المتعارف و هو المسح بما دون الزند.

«ثالثها»: أن يقال انها فى مقام البيان فهى مطلقه و تدل على كفايه المسح ببله الضوء و لو كان بواسطه الأجسام الخارجيه كما إذا جعل الخشب مبلله ببله الضوء و مسح بها رأسه و رجليه فأمرها يدور بين تلك الاحتمالات و لا إطلاق لها على التقديرين الأولين و انما يثبت لها الإطلاق على الاحتمال الثالث فقط و نحن و ان قوينا إطلاقها و التزمنا بكونها مطلقه الا انه محل الكلام و النزاع و هذا بخلاف الإطلاق فى المسأله الأولى لأنه مما لا كلام فى ثبوته كما مر و من هنا ذكرنا ان تعيين المسح بالذراع أقوى كما حكى عن صاحب المدارك «قده».

و اما الحكم فى المسأله الأولى فهو - كما قدمناه - مقطوع به بحسب مقام الإثبات و لعل هذا هو الذى دعا صاحب المدارك «قده» الى جعل الحكم فى المقام أقوى كما حكى أو انه «قده» لا يرى ثبوت الإطلاق لتلك المطلقات باختيار أخذ المحتملين الأولين و يتمسك بقاعده الاشتغال كما هو الحال عند عدم الإطلاق لدليلى المطلق و المقيد. بناء على ان المقام

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢١٩

.....

من موارد التمسك بقاعده الاشتغال دون البراءه.

و هذا بخلاف المسأله المتقدمه فإن الإطلاقات فيها هى المحكمه و لا تصل النوبه فيها الى الأصل العملى ليختار أصاله الاشتغال و نحن و ان قوينا الإطلاق فى المقام أيضا و لم نراجع أصاله الاشتغال لان المورد من موارد البراءه الا

ان ظهور الحكم فى هذه المسأله ليس بمثابه ظهوره فى تلك المسأله فما نسب الى صاحب المدارك «قدس سره» من ذهابه الى الفرق بين المسألتين هو الصحيح.

هذا كله بناء على صحه الحكايه المتقدمه عن صاحب المدارك «قده» و انه فصل بين المسألتين المتقدمتين بجعل الحكم فى الأولى مقطوعا به و فى الثانيه أقوى و لكننا راجعنا المدارك فى تلك المسأله و ظهر أن ما حكى عنه فى المسأله الأولى من جعله وجوب المسح بظاهر اليد قطعيا صحيح و مطابق لما فى المدارك.

و أما ما حكى عنه فى المسأله الثانيه من جعله المسح بالذراع أقوى فهو غير موجود فى المدارك أصلا. نعم المسأله الثانيه ذكرها الشهيد فى الذكرى و قال: فالأقوى جوازه بالذراع، و صاحب الجواهر «قده» قد نقل كلتا المسألتين متصلتين فنقل المسأله الأولى عن المدارك و الثانيه عن الشهيد «قدس سره» فى الذكرى و توهم من ذلك ان المسألتين منقولتان عن المدارك فلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٠

(مسأله ٢٩): إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها (١) بل يقصد المسح بإمرار اليد و ان حصل به الغسل، و الأولى تقليلها.

إذا كانت على الماسح رطوبه زائده:

(١) لا- ينبغى الإشكال فى أن الغسل فى الرأس و الرجلين لا- يجرى عن المسح المأمور به فيهما على ما نطق به غير واحد من الروايات و انما الكلام فى ان الغسل و المسح أمران متباينان و لا يجتمعان فى مورد واحد ليحكم بعدم تحقق المسح عند العلم بتحقق الغسل، أو أن بينهما عموما من وجه فيهما متخالفان كالحلاوه و الحمره، فقد يكون غسل و لا مسح و اخرى يكون مسح و لا

غسل و ثالثه يجتمعان و حيث ان الغسل لم يثبت كونه مانعا عن المسح و انما ثبت عدم اجزائه عن المسح فلا مانع من الاكتفاء بالمسح مع تحقق الغسل معه؟

الثانى هو الصحيح لان الغسل عبارته عن جريان الماء أو أسرائه من محل إلى محل مع الغلبه و المسح عبارته عن إمرار اليد على الممسوح و هما أمران قد يجتمعان و الغسل غير مانع عن تحقق المسح كما عرفت فالتقليل غير واجب. نعم هو أولى خروجاً عن شبهه الخلاف و تحصيلاً للجزم بالامثال.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢١

(مسأله ٣٠): يشترط فى المسح إمرار الماسح على الممسوح (١) فلو عكس بطل. نعم الحركه اليسيره فى الممسوح لا- تضر بصدق المسح.

شرطيه إمرار الماسح على الممسوح:

(١) اعلم ان للمسح معنيين.

«أحدهما»: إزاله الوسخ و العله و نحوهما كما إذا قيل مسحت يدي بالحجر أى أزلت الوسخ عنها كما يقال- فى مقام الدعاء- مسح الله مالِك من عله. و منه الدرهم الممسوح و هو الذى زالت نقوشه فصار أملس و منه إطلاق المسح على الكذاب لانه يزيل الحق و يقيم الباطل مقامه. و لعل له معنى آخر به أطلق على المسيح على نبينا و آله و عليه السلام و من البين الظاهر ان المسح بهذا المعنى لم يؤخذ فيه الإمرار و لا دلالة له على ان الإزاله كانت بإمرار اليد على الحجر أم كانت بإمرار الحجر على اليد أو ان زوال نقوش الدرهم من جهه إمراره على شىء أو لإمرار الشىء على الدرهم و هذا ظاهر.

و «ثانيهما»: الإمرار، كما إذا قيل مسحت برأس التيمم فان معناه: أمرت يدي على رأسه لا أنه أمر رأسه على يده و هو نظير قولنا:

مسحت الحجر

بالدهن أى أمرت يدي على الحجر و فيها دهن. و على ذلك فمعنى مسحت رأسى أو رجلى بالبله: أمرت يدي عليهما و فيها بله لوضوء و من الواضح ان المسح فى المقام انما هو بالمعنى الثانى دون الأول لوضوح أنه لأوسخ و لا-عله فى الرأس أو الرجلين ليراد إزالتها باليد.

بل يصح استعمال كلمه «المسح» مع جفاف كل من اليد و الرأس فضلا عن كون أحدهما وسخا أو مشتتلا على أمر يراد إزالته باليد.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٢

(مسأله ٣١) لو لم يمكن حفظ الرطوبه فى الماسح من جهه الحر فى الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد (٢).

فيصح أن يقال: مسحت رأسى أى أمرت يدي على رأسى مع جفافهما و عليه فلا مناص من اعتبار إمرار الماسح و هو اليد على الممسوح بإمكانه و إمرار اليد عليه فلو عكس فأسكن يده و أمر رأسه أو رجليه عليها بطل.

نعم الحركة اليسيره فى الممسوح غير مضره بصدق المسح فما أفاده الماتن «قده» هو الصحيح.

إذا لم يمكن حفظ الرطوبه:

(١) المشهور بينهم أنه إذا لم يمكن حفظ الرطوبه فى اليد جاز المسح بالماء الجديد، بل فى الجواهر أنه لم يعثر على مفت بالتميم فى حقه.

و الماتن «قده» بعد الحكم بجواز المسح بالماء الجديد احتاط بالجمع بين المسح باليد اليابسه و المسح بالماء الجديد و التيمم. و الكلام فى هذه المسأله يقع من جهتين.

«إحدهما»: ما ذكره الماتن من احتمال وجوب المسح باليد اليابسه لأنه لو لم يحتمل ذلك لم يحتط بالجمع بينه و بين المحتملين الآخرين فنتكلم فى أن ذلك محتمل فى المسأله

أو أنه غير محتمل في محل الكلام:

و «ثانيتها»: في ان الواجب في المسألة هل هو التيمم أو المسح بالماء الجديد.

«أما الوجه الأولي»: فالصحيح ان وجوب المسح باليد اليابسه غير محتمل في المسألة و ذلك لان المسح بالماء الجديد إما واجب كما إذا تم

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٣

.....

أحد الوجوه المستدل بها على وجوبه و عمدتها قاعده الميسور بدعوى ان المسح بالماء الجديد ميسور المسح بالبله الوضوئيه المفروض تعذره كما يأتي تفصيله.

و إما انه غير مانع عن المسح الواجب كما إذا لم يتم شىء من الوجوه المستدل بها على وجوب المسح بالماء الجديد و قلنا بوجوب المسح مطلقا و لو باليد اليابسه و ذلك لانه لم يدلنا أى دليل على وجوب كون المسح باليد اليابسه بحيث لو مسح بيده و هى متعرقه- مثلا- أو مبتله بالماء الخارجى بطل مسحه.

فإن الأخبار البيانيه التى منعت عن المسح بالماء الجديد بقوله (ع) و لم يعدهما فى الإناء «١» و نحو ذلك فإنما تختص بما إذا كانت اليد مبتله ببله الوضوء إذ المستفاد من الروايات المتقدمه على اختلاف فى متنها انه عليه السلام انما لم يعد يديه فى الإناء لكونهما مبتلتين ببله الوضوء.

و قد عرفت أنه مع التمكن منها لا يجوز المسح بالماء الجديد و لا دلالة فى الروايات المذكوره على ان اليد إذا لم تكن مبتله ببله الوضوء و جب ان يمسح باليد اليابسه بحيث لو مسح بعده و هى رطبه بطل مسحه بل لا مانع عن المسح باليد حيثئذ و لو كانت مبتله بالماء الجديد أو بغيره من المياه المضافه فإن اللازم وقتئذ انما هو مطلق المسح باليد سواء أ كانت رطبه أم يابسه و

عليه فهذا الاحتمال ساقط و الأمر يدور بين وجوب المسح بالماء الجديد و وجوب التيمم فى حقه.

و «أما الوجه الثانيه»: فقد استدل المشهور بوجه:

«الأول»: و هو العمده قاعده الميسور بتقريب ان الواجب فى المسح المأمور به فى الوضوء أن يكون المسح بالبله المقيده بكونها بله الوضوء

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٤

.....

و حيث ان تلك الخصوصيه متعذره فلا محاله يسقط التقييد و يجب المسح بمطلق البله و لو كانت بله خارجيه لأن المسح بالبله الخارجيه ميسور البله المقيده بكونها من بله الوضوء و لا يسقط الميسور بالمعسور أبدا.

و يندفع بالمنع عن كل من الكبرى و الصغرى المذكورتين. أما الكبرى فلما ذكرناه فى محله من ان تلك القاعده مضافا إلى ضعف مدر كها لانه نبوى و علوى و كلاهما ضعيف أن إخبارها قاصره الدلاله على ان المركب إذا تعذر شرط أو جزء منه وجب الإتيان بما تيسر من اجزائه و قيوده و تفصيل الكلام فى ذلك موكول إلى محله.

و أما بحسب الصغرى فلأن الخصوصيات المتعذره مختلفه فقد تكون الخصوصيه المتعذره غير مقومه للمأمور به بالنظر العرفى كما إذا أمره بالصلاه فى المسجد فصلى فى غيره أو أمره بإتيان ماء بارد و تعذر عليه تحصيل البارد فأتى بماء غير بارد فإن الصلاه فى غير المسجد ميسور الصلاه فى المسجد عرفا و كذلك الإتيان بالماء غير البارد متى تيسر الإتيان بالماء البارد حسب النظر العرفى كما هو واضح و فى مثله لا مانع من دعوى عدم سقوط الميسور بالميسور إذ تمت أدلته بحسب السند و الدلاله.

و قد تكون الخصوصيه المتعذره مقومه للمأمور به لدى العرف بحيث أنهم يرون فاقدتها

مغايرا لواجدها فضلا عما إذا اشتمل على خصوصيه أخرى مغايره للخصوصيه المتعذره عندهم كما إذا أمره السيد بالإتيان بماء الرمان و تعذرت عليه خصوصيه كون الماء مضافا الى الرمان فأتى بماء البطيخ أو الرقى أو بالماء المطلق بدعوى انه ميسور ذلك الميسور أو أمره بالإتيان بـغلام زيد أو ابنه و لم يتمكن المكلف من ذلك فأتى بـغلام عمرو أو ابنه مدعيا أن خصوصيه اضافته الغلام إلى زيد معذره بـغلام عمرو ميسور لذلك المعسور لم يسمع منه ذلك لدى المحاكم العرفيه لأن للخصوصيات المتعذره

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٥

.....

مدخله في تحقق المأمور به و فاقدها مغاير عندهم لواجدها لا انه ميسور لذلك المعسور كما لا يخفى.

و ما نحن فيه من هذا القبيل إذ المأمور به هو المسح بالبله المضافه إلى الوضوء و هي مع البله المضافه إلى النهر الجارى متباينان و لا يعد إحداهما ميسورا من الأخرى فتحصل ان دعوى وجوب المسح بالماء الجديد نظرا إلى أنه ميسور للمأمور به المتعذر خصوصيته ساقطه بحسب الكبرى و الصغرى.

و أما روايه عبد الأعلى مولى آل سام «١» فهي مضافا إلى ضعيف سندها [٢] فإنما دلت على أن المسح على البشره غير واجب لأجل كونه حرجا في مقابل ما توهمه السائل من وجوبه. و اما قوله فامسح على المراره فهو حكم جديد و غير مستند إلى أنه ميسور للمعسور فلا دلالة لها على تلك القاعده.

[٢] بعبد الأعلى مولى آل سام لعدم توثيقه في الرجال و ما وقع في أسانيد تفسير على بن إبراهيم القمي هو عبد الأعلى بن أعين العجلي دون مولى آل سام، و لم يثبت اتحادهما و أما ما ورد في روايه الكليني

فى الحديث الأول من باب فضل الأبقار من كتاب النكاح من التصريح بأن عبد الأعلى ابن أعين هو عبد الأعلى مولى آل سام، حيث قال: عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام. فلا دلاله له على الاتحاد لأن غاية ما يثبت بذلك هو أن عبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين. وهذا لا يكفى فى الحكم بالاتحاد لان من الجائز أن يكون عبد الأعلى العجلى غير عبد الأعلى مولى آل سام و يكون والد كل منهما مسمى بأعين و لعله لأجل ذلك يراهما الشيخ متعددًا لانه قد عدّ كلا منهما مستقلًا فى أصحاب الصادق عليه السلام فلاحظ.

(١) المرويه فى ب ٣٩ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٦

.....

و نظيرها دعوى وجوب المسح المطلق عند تعذر المسح ببله الوضوء مستندا إلى تلك القاعدة، لأنها أيضا ضعيفه لما مر، إلا انها دون الدعوى المتقدمه فى الضعف لأن مغايره المسح ببله الوضوء مع المسح بالبله المتخصصه بخصوصيه أخرى كبله ماء النهر أظهر و أوضح من مغايرته مع المسح المطلق.

«الثانى»: استصحاب وجوب المسح فقد استدل به بعضهم على وجوب المسح ببله الوضوء أو المسح باليد اليابسه و ذلك لأن المتوضى قد كان المسح واجبا عليه قبل ان تحدث الحراره فى بدنه أو فى الهواء أو قبل طرو القله على الماء فنستصحب بقائه على الوجوب بعد تعذر الأمور به أعنى حاله حدوث الحراره أو القله. و هو يقتضى الحكم بوجوب المسح باليد اليابسه أو بالماء الجديد و عدم وجوب التيمم فى حقه.

و يندفع هذا الوجه مضافا الى أنه من الاستصحابات الجاربه فى الشبهات الحكميه و لا نقول بها بأنه من القسم الثالث

من أقسام الاستصحاب الكلى و لا مجال للاستصحاب فى مثله و ذلك لان الوجوب المتعلق بالمسح ببله الوضوء قد زال و ارتفع يقينا و نشك فى حدوث فرد آخر من الوجوب متعلقا بالمسح باليد اليابسه أو بالماء الجديد و عدمه و لا مجال للاستصحاب فى القسم الثالث من الكلى على ما برهنا عليه فى محله «الثالث»: التمسك بإطلاق الأخبار الآمره، بالمسح لأنها و ان كانت مقيده بأن يكون المسح بالبله الباقية من الوضوء فى اليد بمقتضى صحيحه زواره و غيرهما مما دل على اعتبار كون المسح ببله الوضوء، الا ان تلك المقيدات مختصه بحال التمكن من المسح ببله الوضوء و لا إطلاق لها حتى يشمل صورته تعذر المسح ببلته فلا بد وقتئذ من التمسك بإطلاق ما دل على أصل وجوب المسح فى الوضوء و حينئذ اما ان يمسح باليد اليابسه أو بالماء الجديد هذا.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٧

.....

و يمكن المناقشه فى ذلك بأن الروايات التى ورد فيها الأمر بالمسح فى الوضوء لم ترد فى مقام البيان من هذه الجهة و لا نظر لها إلى كيفية المسح بوجه و ذلك نظرا إلى أن المسح فى الوضوء- فى تلك الأزمنه- كعصر الصادقين عليهم السلام كان من الأمور الواضحه الجليه عند الجميع و كان يعرف كيفيته الصبيان و الصغار فضلا عن الأكابر و الرجال بل انما هى بصدد البيان من الجهات المختلف فيها بين العامه و الخاصه كبيان أن الرجل لا بد من أن يمسح لا ان يغسل و ان الرأس يمسح مقدمه لا جميعه إذا فلا إطلاق فى الأخبار المذكوره حتى نتمسك بإطلاقها.

نعم يمكن التمسك بإطلاق الآيه و هو العمده فى المقام و

تقريب إطلاقها ان يقال انها قد اشتملت على الأمر بمسح الرأس و الرجل و لم يقيده ببله الوضوء. بل مقتضى إطلاقها جواز المسح بالماء الجديد أو باليد اليابسه و انما رفعنا اليد عن إطلاقه عند التمكّن من المسح ببله الوضوء بمقتضى الأخبار الداله على ذلك. و اما إذا لم يتمكّن المتوضى من المسح ببله الوضوء فمقتضى إطلاق الآيه المباركه جواز المسح بالماء الخارجى أو المسح باليد اليابسه.

هذا غايه ما يمكن ان يقال فى تقريب الاستدلال بالإطلاق فى محل الكلام. و مع هذا كله يمكن المناقشه فيه من وجهين:

«أحدهما»: ان المسح المأمور به فى الآيه المباركه يحتمل أن يكون بالمعنى الأول من المعنيين المتقدمين للمسح أعنى إزاله الأثر على ما أشرنا إليه عند التكلم على دلالة الآيه المباركه على التبعض حيث احتملنا أن يكون إدخال كلمه «الباء» فى أثناء الكلام مع تماميته بغيرها من جهة إرادته كون اليد ممسوحه و الرأس و الرجلين ماسحا.

و هذا لا بمعنى إسكان اليد و إمرار الرأس أو الرجل بها لما عرفت

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٨

.....

من أن المعنى الأول للمسح لا يعتبر فيه إمرار الممسوح على الماسح و لا إمرار الماسح على الممسوح فإنه أمر يتأتى بكل منهما. بل بمعنى إزاله الأثر الموجود فى اليد بمسح الرأس أو الرجلين و معناه أن الرأس أو الرجلين قد أزال الأثر عن اليد.

و عليه فقد فرض فى الآيه المباركه وجود أثر فى اليد حتى يزيله الرأس أو الرجل و ليس ذلك إلا البلل و رطوبه الوضوء فلا إطلاق فى الآيه المباركه حتى يدلنا على كفايه المسح باليد اليابسه أو بالماء الخارجى.

ثم ان ما ذكرناه فى المقام لا ينافى ما

قدمناه من أن المسح المأمور به فى الوضوء ليس بمعنى إزاله الأثر بل بمعنى الإمرار و ذلك لأنه انما كان كذلك بالنظر إلى دلالة الأخبار و هو غير مدلول الآيه المباركه فالآيه دلت على أن اليد لا بد أن تكون مبتله ببله الوضوء و الأخبار دلت على إمرار اليد على الرأس و الرجلين فإذا ضمنا أحدهما إلى الآخر فيكون حاصل مدلولهما ان الوضوء يعتبر فيه أن تكون اليد مبتله ببله الوضوء و ان تكون اليد المبتله ماره على الرأس و الرجلين دون العكس.

و «ثانيهما»: انا لو سلمنا إطلاق الآيه المباركه و الروايات فلا- نسلم اختصاص الأدله المقيده بصوره التمكّن من المسح ببله الوضوء، لأن صحيحه زراره و عمر بن أذينة الدالتين على اعتبار كون المسح ببله الوضوء مطلقان و قوله عليه السلام و تمسح خطاب للمكلفين و هو أمر فى مقام الإرشاد إلى جزئيه المسح بالبله الوضوئيه فى الوضوء و لم يقيد الجزئيه بحاله التمكّن و الاختيار.

و مقتضى جزئيه المسح ببله الوضوء فى كلتا صورتى التمكّن و التعذر سقوط الأمر بالمسح و الوضوء عند عدم التمكّن من المسح ببله الوضوء فيدخل بذلك تحت عنوان فاقد الماء فيجب عليه التيمم بمقتضى الآيه المباركه، لان فقدان الماء ليس بمعنى عدم الماء مطلقا بل لو تمكّن من استعماله فى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٢٩

(مسأله ٣٢) لا يجب (١) فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع، و يمسح إلى الكعبين بالتدريج، فيجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل و يجرها قليلا بمقدار صدق المسح.

مقدار من أجزاء الوضوء و لم يتمكّن من استعماله فى بعضها الآخر كفى ذلك

فى تحقق العجز عن استعمال الماء فى الوضوء لأنه عبارة عن غسلتين و مسحتين و لا- بد فى كليهما من الماء فإذا عجز عن الاستعمال فى إحدى الغسلتين أو فى إحدى المسحتين فلا محاله يندرج تحت كبرى فاقد الماء و يجب عليه التيمم وقتئذ.

و هذا هو الأقوى فى المسألة و لا- يضره ما حكى من عدم وجدان من يفتى بوجوب التيمم حينئذ لأن الإجماع فى المسائل الاجتهادية و النظرية يحتمل أن يكون مستندا إلى أحد المدارك المذكورة فيها فيحتمل أن يستندوا فى عدم الحكم بوجوب التيمم إلى قاعده الميسور- مثلا- و معه لا- يكون الإجماع تعبديا و لا- يكشف عن رأى المعصوم (ع) نعم الأحوط الجمع بين المسح بالماء الخارجى و التيمم.

عدم لزوم وضع اليد على الأصابع:

(١) أى لا- يجب ان يكون المسح تدريجيا بأن يقع مسح الاجزاء المتأخره بعد الأجزاء المتقدمه بل له ان يمسح جميع أجزاء الرجل دفعه واحده كما أشار إليه الماتن (قده) و الدليل على ذلك إطلاق الآيه المباركه و الاخبار لعدم تقيدهما المسح بالتدرج و لا معارض لإطلاقهما غير صحيحه البنظى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٠

.....

فقلت: جعلت فداك لو أن رجلا قال بإصبعين من أصابعه هكذا فقال:

لا الا بكفيه (بكفه) كلها «١».

لأنها ظاهره فى لزوم التدرج فى المسح إلا انها غير صالحه لتقييد المطلقات و لا دلالة لها على الوجوب بل لا بد من حملها على الاستحباب و أفضل الأفراد لوجهين:

«أحدهما: ان الصحيحه بقريته قول السائل فى ذيلها» لو أن رجلا قال بإصبعين .. ناظره إلى

بيان مقدار الممسوح وانه لا بد من أن يكون بمقدار الكف عرضا و لا نظر لها الى البدأه و الانتهاء.

و «ثانيهما: انها ظاهره فى وجوب كون المسح من الأصابع إلى الكعبين مع ان النكس جائز فى المسح بلا كلام لما مر من ان الأمر موسع فى مسح الرجلين فيجوز مسحهما مقبلا كما يجوز مدبرا و معه لا بد من حملها على الاستحباب و بيان أفضل الافراد و لا- يمكن العمل بظاهرها من وجوب كون المسح من الأصابع إلى الكعبين متدرجا فالصحيحه غير صالحه لأن يقيد بها المطلقات.

هذه غايه ما يمكن ان يقال: فى تقريب ما ذهب اليه الماتن (قدس سره) إلا ان الاحتياط يقتضى ان يكون المسح متدرجا لظهور الصحيحه فى ذلك.

و اما ما ذكر من الوجهين فى عدم دلالتها على الوجوب فيرد على أولهما ان ظاهر الصحيحه انها فى مقام بيان الكيفيه المعتبره فى المسح من جميع الجهات. و يدل عليه قول السائل سألته عن المسح .. كيف هو؟

أى من جميع الجهات و اما قوله فى ذيلها: لو ان رجلا قال يا صبعين.

فهو سؤال من جهه أخرى. و لا يكون ذلك قرينه على عدم الإطلاق

(١) المرويه فى ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣١

(مسأله ٣٣) يجوز المسح على الحائل (١) كالقناع و الخف و الجورب و نحوها فى حال الضروره من تقيه أو برد يخاف منه على رجله، أو لا يمكن معه نزع الخف مثلا، و كذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطرار

فى صدرها.

و اما ثانيهما ففيه ان الصحيحه ظاهره فى تعين كون المسح من الأصابع إلى الكعبين

و حيث قد دلت الروايات على جواز النكس في مسح الرجلين فقد علم من ذلك ان ظاهر الصحيحه أعنى الوجوب التعيينى فى كون المسح من طرف الأصابع إلى الكعبين غير مراد، لان له بدلا و هو المسح نكسا فبذلك يحمل الوجوب على التخيير.

فتدل الصحيحه على وجوب كل من المسح إلى الكعبين و عكسه على نحو الواجب التخييرى فلا موجب لرفع اليد عن ظهورها فى الوجوب أبدا و بما بيناه يظهران الاكتفاء فى المسح بالمسح دفعه واحده لا- يخلو عن إشكال لأنه على خلاف ظاهر الصحيحه، كما ان الاكتفاء فى المسح بالمسح إلى نصف الرجل مقبلا- و إلى نصفها الآخر مدبرا أو بغيره من أنحاء المسح كذلك لظهور الصحيحه فى تعين المسح بالمسح من الأصابع إلى الكعبين و بالعكس على ما دلت عليه غير واحد من الأخبار فالاجتزاء بغيره فى مقام الامتثال مشكل جدا.

المسح على الحائل:

(١) اما المسح على الحائل تقيه فسيأتى الكلام عليه مفصلا و أما المسح على الحائل من جهه الضروره لبرد أو لعدم إمكان نزع

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٢

.....

الخف أو لخوف سبع و نحو ذلك فالمشهور بين المتقدمين و المتأخرين جوازه بل لا خلاف فى المسأله إلا من جملة من متأخر المتأخرين و استدل عليه بأمر.

«منها»: دعوى الإجماع على كفايه المسح على الحائل للضروره لما عرفت من أطباق القدماء و المتأخرين على الجواز و لم يخالفهم فى ذلك إلا جمع من متأخر المتأخرين و هو غير قادح فى الإجماع كما هو ظاهر.

و يرد هذا الوجه انا نحتمل استناد المجمعين فى المسأله إلى أحد الوجوه الآتية و معها لا يمكن الاعتماد على إجماعهم، لعدم كونه تعبديا كاشفا عن رأى الامام

عليه السلام.

و «منها»: روايه أبى الورد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام ان أبا ظبيان حدثنى انه رأى عليا (ع) أراق الماء ثم مسح على الخفين فقال: كذب أبو ظبيان اما بلغك قول على عليه السلام فيكم سبق الكتاب الخفين. فقلت: فهل فيهما رخصه؟ فقال: لا إلا من عدو تتقيه أو تلج تخاف على رجلك «١».

و هى ظاهره الدلاله على جواز المسح على الخفين عند خوف الثلج و نحوه هذا و قد أورد صاحب المدارك على هذا الوجه بأن الروايه ضعيفه السند بابى الورد لعدم توثيقه فى الرجال فلا يجوز الاعتماد على روايته.

و أجيب عن ذلك بوجه:

«الأول»: ان الرجل و ان كان لم يوثق فى الرجال إلا ان الروايه قد تلقاها الأصحاب بالقبول و منه يستكشف ان الروايه كانت مقترنه بقرينه دلتهم على صحتها.

و هذا الجواب مبنى على تماميه القاعده المعروفه من ان الروايه الضعيفه

(١) المرويه فى ب ٣٨ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٣

.....

ينجبر ضعفها بعمل المشهور على طبقها فان صحت و تمت فهو و الا- فللمناقشه فيه مجال واسع لان عملهم على طبق روايه لا يكشف عن عثورهم على قرينه دلتهم على صحتها كما ذكرنا تفصيله فى محله.

«الثانى»: ان فى سند الروايه حماد بن عثمان و هو ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه لأنهم لا يروون إلا عن ثقه.

و يردنا فى غير مورد على روايتهم عن غير الثقه و معه ينحصر الوجه فى تصحيح روايه الرجل على الإجماع المدعى على قبول روايه حماد بن عثمان. فان ثبت إجماع تعبدى على ذلك فهو و إلا فلا مستند لذلك أبدا. و الإجماع

المحصل غير حاصل و الإجماع المنقول مما لا اعتبار به.

«الثالث»: ان الرجل ممن مدحه المجلسى فى الوجيزه و ذكر صاحب الحدائق (قده) ان شيخنا أبا الحسن روى مدحه فى بلغته و عليه فالرجل ممدوح و الروايه من الحسان فلا بد من الحكم باعتبارها.

و الظاهر ان هذا الوجه أيضا غير تام لان مدح المجلسى للرجل مستند إلى ما رواه الكلينى من أن رجلا يقال له أبو الورد قد دخل على أبى عبد الله (ع) عند مراجعته من الحج فقال له أبو عبد الله عليه السلام يا أبا الورد أما أنتم فترجعون عن الحج مغفورا لكم و اما غيركم فيحفظون فى أهاليهم و أموالهم «١».

بدعوى ان الروايه ظاهره فى مدح الرجل لقوله عليه السلام انكم مغفورون، و الا- فالمجلسى لم يعاصر الرجل بوجه و بين عصريهما قرون و الروايه لا يمكن الاعتماد عليها من وجهين:

(١) فروع الكافى الجزء ٤ ص ٢٦٤ من الطبعة الأخيره و الوافى فى م ٨ ص ٤٥ ج ٢

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٤

.....

«إحداهما»: ان قوله عليه السلام انكم مغفورون لا- يدلنا على أزيد من ان الرجل شيعى فان شيعه على (ع) إذا حجوا غفرت ذنوبهم المتقدمه فليستقبلوا أعمالهم [١] و أما غيرهم فعمله غير مقبول و من هنا قال:

انكم مغفورون و لم يقل انك مغفور حتى يتوهم منه توثيق الرجل.

و يؤيده أيضا مقابله ذلك بقوله و غيركم، لان ظهوره فى إرادته غير الشيعه غير قابل للإنكار و من الظاهر ان كون الرجل شيعيا إماميا غير كاف فى اعتبار روايته.

و «ثانيتها»: انا لو سلمنا ان الروايه صريحه الدلاله على توثيق الرجل و انه ثق و من الأتقياء و انه معهم

عليه السلام في الجنة مثلا- إلا أنا من أين نعرف ان الرجل المذكور في الروايه هو أبو الورد الراوى للروايه التى بأيدينا، لعدم انحصار المكنى بأبى الورد براوى هذه الروايه و من الجائز أن يكون هناك رجل آخر مكنى بأبى الورد قد ورد على الامام (ع) و سأله و أجاب عليه السلام بما تقدم و ليس فى الروايه غير أنه كان يقال له أبو الورد و أما أنه الراوى لهذه الروايه فلا قرينه عليه بوجه.

بل القرينه موجوده على خلافه لأن أبا الورد الراوى لهذا الخبر ممن عدوه من أصحاب الباقر عليه السلام و هو يروى عنه عليه السلام كما أن

[١] هذا مضمون جمله من الأخبار الوارده فى فضل الحج و العمره- بضميمه ما ورد من أن الله لا يتقبل إلا من المؤمنين- و فى بعضها انهم على أصناف ثلاثه فأفضلهم نصيبا رجل غفر له ذنبه ما تقدم منه و ما تأخر و وقاه الله عز و جل عذاب البقر و اما الذى يليه فرجل غفر له ذنبه ما تقدم منه و يستأنف العمل مما بقى من عمره و أما الذى يليه فرجل حفظ فى أهله و ماله. و روى فى الفقيه: أنه الذى لا يقبل منه الحج. راجع الجزء الثانى من الوافى كتاب الحج م ٨ ص ٤٠ و الجزء الأول منه م ٣ ص ١٤٢

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٥

.....

ما بأيدينا من الروايه أيضا رواها عنه (ع) و لم يكن معاصرا لأبى عبد الله عليه السلام و إلا لعدوه من أصحاب الصادق و الباقر عليهم السلام كليهما و أبو الورد فى روايه الكافى من معاصرى أبى عبد الله (ع) حيث

أنه ورد عليه و سأله كما في الخبر و هذا يوجب الظن بل الاطمئنان بأنهما متغايران و أحدهما غير الآخر و معه كيف يمكن إثبات وثاقه الرجل بتلك الروايه.

و ما صنعه الميرزا «قده» من إيراد الروايه المتقدمه الوارده في الحجج في ترجمه أبي الورد راوى هذه الروايه فمبنى على نظره و اجتهاده و لا يمكننا الاعتماد عليه في مقام الاستدلال. إذا لا دلالة في الروايه على المدعى.

و لعل صاحب الحقائق «قده» التفت إلى ما ذكرناه و من هنا قال قد روى في الكافي ما يشعر بمدحه [١] فما استشكله صاحب المدارك (قده) من ان الرجل لم يثبت وثاقته و الروايه ضعيفه هو الصحيح و عليه لا بد من الحكم بوجود التيمم لعدم تمكنه من الوضوء المأمور به و لا بأس بالاحتياط بالجمع بين التيمم و المسح على الحائل.

و «منها»: أى مما يستدل به على جواز المسح على الحائل فيما إذا كان لضروره من برد أو خوف سبع و نحوهما روايه عبد الأعلى مولى آل سام الوارده فيمن عثر فانقطع ظفره فجعل على إصبعه مراره فكيف يصنع في الوضوء؟ قال: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل

[١] و لا- يخفى ان الرجل و ان لم يوثق في الرجال إلا- انه ممن وقع في أسانيد تفسير على بن إبراهيم القمى فبناء على ما عليه سيدنا الأستاذ مد ظله من وثاقه كل وقع في سلسله أسانيد ذلك الكتاب أعنى تفسير القمى لا بد من الحكم باعتبار الروايه و معه لا حجه الى الاستدلال على وثاقه الرجل بروايه الكليني «قده» المتقدمه فإن الروايه ضعيفه السند بسلمه بن محرز لعدم ثبوت وثاقته و لا يمكن إثبات

وثاقه الرجل بالروايه الضعيفه بوجه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٦

.....

قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. امسح عليه «١».

لأنها و ان وردت فى انقطاع الظفر و جعل المراره على الإصبع إلا- ان المستفاد من قوله (ع) يعرف هذا و أشباهه .. انه حكم كبروى يستفاد من الكتاب و ان من لم يتمكن من المسح على بشرته فوظيفته المسح على الحائل بلا فرق فى ذلك بين الإصبع و المراره و غيرهما.

و يرد على هذا الاستدلال أمران:

«أحدهما»: أن الروايه ضعيفه السند لان عبد الأعلى مولى آل سام لم يوثق فى الرجال.

و «ثانيهما»: انها ضعيفه الدلاله و ذلك لان ما يعرف من كتاب الله ليس هو جواز المسح على الحائل عند عدم التمكن من المسح على البشره حتى يقال ان ذلك حكم كبروى و لا- اختصاص له بمن انقطع ظفره و جعل على إصبعه مراره بل الذى يستفاد من الكتاب انما هو عدم وجوب المسح على البشره لانه عسر. و أما وجوب المسح على المراره و الحائل فلا يستفاد من الكتاب و كيف يمكن أن يستفاد منه ان المسح على المراره ميسور المسح على البشره مع أنهما متغايران.

نعم يستفاد ذلك من قوله عليه السلام فامسح على المراره و عليه فهى كسائر الأخبار الوارده فى الجبائر كما يأتى فى محلها و عليه فهو حكم يختص بالجبائر أعنى من انقطع ظفره- مثلا- و جعل على إصبعه مراره فلا يمكننا التعدى عن موردها الى المقام اعنى ما إذا لم يتمكن المتوضىء من المسح على بشرته لضروره من الخوف و نحوه فالصحيح أنه إذا اضطر إلى عدم مسح البشره و جب عليه التيمم لعدم تمكنه من الوضوء

المأمور به و من عجز عن الطهاره المائيه انتقلت وظيفته إلى الطهاره التراييه لا محاله.

(١) المرويه فى ب ٣٩ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٧

من غير فرق بين مسح الرأس و الرجلين (١)

نعم الأحوط الجمع بينه و بين المسح على الخفين هذا.

ثم انا إذا قلنا باعتبار روايه أبى الورد إما من جهه انجبارها بعمل الأصحاب و اما من جهه وقوع حماد بن عثمان فى سندها و اما من جهه كون الرجل ممدوحا أو لغير ذلك من الوجوه لا- بد من أن يعمم الحكم أعنى جواز المسح على الخفين الى ما إذا ترتب الضرر من المسح على البشره على ما هو أعظم و أهم من الرجلين كالبدن إذا استلزم مسحهما طرو الحمى على بدنه أو كانت القافله على شرف الحركه و النفر فاستلزم المسح على رجليه بقاءه منفردا و منفصلا عن القافله فى قفر من القفار أو غير ذلك مما هو أعظم من اصابه البرد أو الثلج على رجليه.

بل نتعدى الى ما إذا ترتب على المسح ما هو مساو لصابه البرد و الثلج كما إذا خاف من اصابه الحر على رجليه و ذلك لان ظاهر الروايه ان اصابه الثلج مما لا خصوصيه له فى الحكم و انما ذكره (ع) من باب أنه أقل أفراد الضرر المترتب على مسح الرجلين.

و على الجمله ان مقتضى المناسبه بين الحكم و موضوعه عدم اختصاص الحكم المذكور بمن خاف على رجليه من الثلج خاصه، بل يعم ما إذا خاف على رجليه من الحر أو ما هو أعظم من ذلك كما مر، كما ان مناسبه الحكم و الموضوع يقتضى التعدى الى غير الخفين من الموانع

المتحققه فى الرجل كالجورب و نحوه لادن مورد الروايه و ان كان هو الخف إلا- ان المورد لا يكون مخصصا. بل الظاهر منها بمناسبه الحكم و الموضوع جواز المسح على كل حائل عند الضروره و عدم التمكّن العرفى من المسح على البشره.

(١) لا يخفى ان روايه أبى الورد على تقدير القول باعتبارها تختص بالرجلين، كما ان الإجماع- على تقدير تماميته- منعقد فيما إذا خاف

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٨

.....

على رجليه من البرد و عليه فالتعدى إلى مسح الرأس يحتاج إلى دليل.

و دعوى القطع بعدم الفرق بين مسح الرجلين و مسح الرأس عهدتها على مدعيها لعدم علمنا بملاكات الأحكام و يحتمل اختصاص الملاك بالرجلين لموافقته المسح على الخفين مع العامه بخلاف مسح الحائل فى الرأس.

نعم قد يستدل على جواز المسح بالحائل فى الرأس عند الضروره بالروايتين الواردين فى الحناء.

□
«إحدهما»: صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (ع) فى الرجل يحلق رأسه ثم يطلبه بالحناء ثم تتوضأ للصلاه فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه «١».

□
و «ثانيتها» صحيحه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له فى الوضوء قال: يمسح فوق الحناء «٢» بدعوى ان الظاهر منهما إرادته الضروره و التداوى بالحناء و لا يمكن الاستدلال بشىء من الروايتين.

اما الروايه الأولى: فلأن ظاهرها كما قدمناه ان طلى الحناء بعد الحلق انما كان مستندا إلى التداوى بالحناء و عليه فلا مانع من المسح عليه لأن كفايه المسح على الدواء عن المسح على البشره منصوصه على ما يأتى تفصيله عند الكلام على أحكام الجبائر ان شاء الله تعالى فلا دلالة لها على كفايه

المسح على كل حائل على الرأس عن المسح بالبشره.

و اما الروايه الثانيه فللقطع الوجدانى بعدم خصوصيه للحناء فى ذلك فلو جاز المسح عليه جاز المسح على كل حائل على الرأس و عليه فلا- مناص من حمل الروايه على التقيه لموافقته للعامه: اللهم إلا ان تحمل على صورته التداوى بالحناء فيتحد مع الروايه السابقه. و قد عرفت ان كفايه المسح

(١) المرويه فى ب ٣٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٣٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٣٩

و لو كان الحائل متعددا لا- يجب نزع ما يمكن (١) و ان كان أحوط، و فى المسح على الحائل أيضا لا بد (٢) من الرطوبه المؤثره فى الماسح، و كذا سائر ما يعتبر فى مسح البشره.

على الدواء منصوصه.

فالمتحصل أنه لا- دليل على جواز المسح على الحائل عند الضروره على ترك مسح الرأس فلا- مناص حينئذ من التيمم و الاحتياط بالجمع بينه و بين المسح على الحائل أولى كما لا يخفى.

تعدد الحائل:

(١) كما إذا لبس جوربا زائدا على الخفين أو جوربا ثانيا و هكذا و كما إذا لبس «عرقجين» تحت العمامه فهل يجب نزع ما يمكن نزع من افراد الحائل؟ الصحيح لا.

و ذلك لإطلاق الروايه و كلمات الأصحاب لأن الظاهر من قوله (ع) لا إلا من عدو تتقيه أو ثلج تخاف على رجليك أنه فى مائتين الصورتين لا- مانع من المسح على الخفين سواء كان معهما حائل آخر أم لم يكن رقيقا كان أم غليظا واحدا كان أم متعددا.

اعتبار الرطوبه المؤثره فى المسح على الحائل:

(٢) لأن ظاهر الروايه المتقدمه ان المسح على الحائل كالمسح على البشره فيرعى فيه ما روعى فى المسح على البشره فهى توسعه فى الممسوح و لا دلالة لها على إلغاء الشرائط المعبره فى المسح من لزوم كونه بنداوه الوضوء و أن يكون على

(مسأله ٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه (١) لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضا.

نحو التدريج و ان يكون يامرار اليد على الرأس و الرجلين و غيرها من الشرائط المتقدمه فلا بد من مراعاتها حسب إطلاق أدلتها و هذا ظاهر.

ضيق الوقت غير مسوغ للمسح على الحائل:

(١) ما سردناه إلى هنا من جواز المسح على الخفين أو غيرهما من افراد الحائل انما يختص بما لم يتمكن المتوضى من المسح على بشرته خوفا مما يترتب على مسحها من برد أو حر أو غيرهما من المضمار على ما تقدم تفصيله.

و أما إذا فرضنا أنه متمكن من مسح بشرته و لم يترتب عليه أى ضرر إلا أنه عجز عن مقدمته كتنزع الخفين - مثلا - لما فى يده من الشلل أو أن يده قد أصابها البرد بحيث لا- يمكنه نزعهما أو لم يتمكن من نزعهما لضيق الوقت لكن لو نزعهما أحد أو نزعهما بنفسه لم يترتب على مسح للرجلين أى ضرر برد أو حر أو غيرهما فهل يجوز له المسح على الخفين حينئذ أيضا أو لا يجوز؟

الصحيح عدم الجواز خلافا للماتن «قده» و ذلك لان الروايه مختصه بما إذا ترتب على مسح البشره ضرر من برد أو حر و قد تعدينا عن موردها و هو خوف الثلج على الرجلين إلى صورته الخوف على ما هو أعظم منهما كالبدن إذا خيف عليه

من الحمى - مثلاً - و نحو ذلك:

و أما صورته عدم ترتب أى ضرر على مسحهما و عدم تمكنه من النزح و لو لأجل ضيق الوقت فلم يدلنا فيها دليل على كفايه المسح على الخفين حينئذ بل لا بد معه من التيمم فلو جمع بينه و بين المسح على خفيه لكان أولى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤١

(مسأله ٣٥): إنما يجوز المسح على الحائل فى الضرورات ما عدا التقية إذا لم يمكن رفعها (١) و لم يكن بد من المسح على الحائل و لو بالتأخير

و أحسن و الاقتصار فى هذه الصورة بخصوص المسح على الخفين خلاف الاحتياط جدا.

شرطيه عدم التمکن من رفع الضرورات:

(١) و الوجه فى ذلك ان الاضطرار الى المسح على الخفين فى محل الكلام نظير بقيه موارد الاضطرار فهو انما يكفى و يجتزى به فى مقام الامتثال فيما إذا لم يتمكن من المسح على نفس الرجلين فى الطبيعى المأمور به فى شىء من الافراد الواجب ما بين المبدء و المنتهى. دون ما إذا لم يتمكن منه فى فرد أو فردين - و لكن كان متمكناً فى غيره من الافراد العرضيه - كما إذا لم يتمكن من المسح عليهما فى ساحه الدار خوفاً من البرد على رجليه و تمكن منه فى داخل الغرفه لأن الهواء فيها متدافى - أو من الافراد الطويله - كما إذا تمكن من المسح على بشرته إذا صبر و أخر الوضوء إلى آخر الوقت - فإنه حينئذ متمكن من المسح المأمور به فلا يجزى عنه غيره.

و بعبارة أخرى الشىء الذى وجب فى حق المكلف انما هو الطبيعى الواقع بين المبدء و المنتهى فلا بد فى تحقق الاضطرار من العجز عن المسح المأمور به فى ذلك الطبيعى الواقع بين

الحددين فلو عجز عن المسح المأمور به في فرد دون بقيه الأفراد فهو يتمكن من المسح الواجب لا- محاله و معه كيف يمكن الاجتراء بغيره و العجز و الاضطرار في جميع أفراد الطبيعه هو الذي يستفاد من روايه أبي الورد المتقدمه و لا إطلاق لها بالإضافه إلى كفايه العجز عن مسح البشره في فرد من افراد الواجب حتى يتمسك به في الحكم

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٢

إلى آخر الوقت. و أما في التقيه فالأمر أوسع (١) فلا يجب الذهاب إلى مكان لا تقيه فيه، و ان أمكن بلا مشقه، نعم لو أمكنه- و هو في ذلك المكان- ترك التقيه و إراء تههم المسح على الخف- مثلا- فالأحوط بل الأقوى ذلك، و لا يجب بذل المال لرفع التقيه بخلاف سائر الضرورات (٢) و الأحوط في التقيه أيضا الحيله في رفعها مطلقا.

بكفايه مجرد الاضطرار في فرد واحد من أفراد الطبيعه المأمور بها.

□
(١) يأتي الكلام على التقيه مفصلا بعد بيان الفروع المترتبه على الاضطرار الى المسح على الخفين ان شاء الله.

لا يجب بذل المال لرفع التقيه:

(٢) كما إذا توقف المسح المأمور به أعنى المسح على البشره على بذل مال لتزع الخفين من رجلى المتوضى أو لإدخاله مكانا متدافئا لا يخاف فيه من البرد على رجليه أو لغيرهما مما يتمكن به من المسح المأمور به.

و لعل الماتن «قده» استفاد وجوب بذل المال على ذلك مما ورد في بعض الروايات من وجوب بذل المال على ماء الوضوء و لو كان كثيرا و ذكر في ذيله: و ما يسوؤني (تسرنى) بذلك مال كثير «١».

و لا يمكن المساعده على ذلك بوجه لأن إيجاب الوضوء ليس كإيجاب سائر الواجبات الماليه أو البدنيه كالخمس و

الزكاه و الجهاد و الحج إيجاباً مبني على الضرر المالى أو البدنى من الابتداء ليقال ان المال فيها لا بد من بذله و ان كان موجبا للضرر و لا يتوقف تحصيله على بذل مال.

و عليه فإذا استلزم امتثال إيجاب الوضوء ضرراً مالياً أو بدنياً على

(١) راجع ب ٢٦ من أبواب التيمم من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٣

(مسأله ٣٦): لو ترك التقيه فى مقام وجوبها (١) و مسح على البشره فى صحه الوضوء إشكال.

(مسأله ٣٧): إذا علم بعد دخول الوقت انه لو أخر الوضوء و الصلاه يضطر الى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادره إليه

(٢) فى غير ضروره التقيه و ان كان متوضئاً و علم انه لو أبطله يضطر الى المسح على الحائل لا يجوز له الابطال.

المكلف فمقتضى قاعده نفي الضرر عدم وجوب الوضوء فى حقه لأنه أمر ضررى و لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام فإذا لم يجب عليه الوضوء وجب عليه التيمم لا محاله بمقتضى تلك القاعده و قد خرجنا عن عمومها فى خصوص ما إذا توقف تحصيل ماء الوضوء على بذل مال فان مقتضى أدله نفي الضرر عدم وجوب البذل و عدم وجوب الوضوء عليه.

و لم يرد هناك تخصيص للقاعده و عليه ففى مفروض المسأله لا- مناص من الحكم بوجوب التيمم من دون أن يجب عليه بذلك المال لرفع الضروره فى المسح على الخفين.

(١) تأتى هذه المسأله عند التعرض لأحكام التقيه بعد التكلم على فروع الاضطرار الى مسح الخفين فانتظر.

وجوب المبادره فى محل الكلام:

(٢) يقع الكلام فى هذه المسأله فى مقامين:

«أحدهما»: ما إذا علم المكلف- بعد دخول وقت الصلاه- أنه لو أخر الوضوء و لم يتوضأ فعلاً لم يتمكن

من الوضوء المأمور به و المسح على البشرة بعد ذلك، أو كان متوضئا على النحو المأمور به و علم بأنه لو

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهارة ٤، ص: ٢٤٤

.....

أبطله لم يتمكن من الوضوء مع المسح على البشرة بعد ذلك. فهل يجب عليه المبادرة إلى الوضوء في المسألة الأولى و يحرم عليه إبطال الوضوء في المسألة الثانية أو لا؟

الصحيح كما أفاده في المتن وجوب المبادرة و حرمة الإبطال و ذلك لأنه حينئذ يتمكن من الإتيان بالمأمور به الأولى حال وجوبه و به ينتجز عليه وجوب الصلاة مع الوضوء المأمور به في حقه لتمكنه من امتثاله و عليه فلو أخرج نفسه عن التمكّن و قدره إلى العجز بإراقه الماء أو بترك المبادرة أو بإبطال وضوئه كان ذلك عصيانا و مخالفه لذلك الأمر المنتجز فلا محاله يعاقب على تفويته و تركه الواجب بالاختيار.

و أدله الإبدال انما تدل على البدليه لمن لم يتمكن من المأمور به الأولى و كان عاجزا عن الماء أو غيره و المفروض أنه متمكّن من الماء و من الوضوء الصحيح فلا يجوز في حقه الإتيان ببدله الا بتفويت قدرته و تمكّنه و إخراج نفسه عن التمكّن و إدخالها في العجزه و غير القادرين و هذا أمر غير سائغ.

بل لو كنا نحن و أدله وجوب الوضوء لقلنا بسقوط الأمر بالوضوء و الصلاة عن عجز نفسه بتفويت قدرته على الماء أو المسح المأمور به بالعصيان و معاقبته بترك الواجب اختيارا.

إلا ان الأدله دلت على أن الصلاة لا تسقط بحال و لا بد من إتيانها بالطهارة الترايبه و هذا لا ينافى العقاب من جهه تركه المأمور به بالاختيار هذا كله فيما إذا علم بذلك بعد دخول الوقت.

و «ثانيهما»:

ما إذا علم بذلك قبل دخول وقت الوجوب و هو الذى أشار إليه الماتن بقوله: و ان كان ذلك قبل دخول الوقت ..

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٥

و ان كان ذلك قبل دخول الوقت (١) فوجوب المبادره أو حرمة الإبطال غير معلوم.

(١) و الصحيح فى هذه المسأله عدم وجوب المبادره إلى الوضوء و عدم حرمة الأبطال و ذلك لأن وجوب الوضوء و الصلاه مشروط فى الشريعه المقدسه بدخول وقتها كما دل عليه قوله عز من قائل، **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ** .. «١» و قوله (ع) إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه و لا صلاه إلا بطهور «٢».

و على ذلك لا حكم متنجز بشىء من الطهور و الصلاه قبل الوقت فلو ترك المكلف المبادره إلى الوضوء أو أبطله قبل دخول الوقت لم يكن فى ذلك أيه مخالفه و عصيان للتكليف المتنجز عليه لان المفروض ان التكليف قد اشترط بالوقت و هو غير متحقق بعد فلا وجه للحكم بوجوب المبادره اليه و لا لحرمة إبطاله.

نعم قد يتوهم ان فى ترك المبادره قبل الوقت أو فى إبطال الوضوء حينئذ تفويتا للملاك الملزم و هو بالنظر العقلى كعصيان التكليف المنجز فى القبح فلا- مناص معه من الحكم بوجوب المبادره و حرمة الابطال و هذا الكلام و ان كان بحسب الكبرى صحيحا و مما لا- مناقشه فيه لما ذكرناه غير مره من ان تفويت الملا-ك الملزم و مخالفه التكليف المنجز سيان عند العقل و كلاهما عصيان و مخالفه لديه.

الا ان الكلام كله فى صغرى ذلك فى المقام و ان الصلاه مع الوضوء التام هل فيها ملاك ملزم بالإضافه إلى العاجز عن الوضوء
المأمور

به من أول الوقت أو ان الملاك الملزم يخص القادرين؟ و حيث لا سبيل لنا إلى

(١) سورة الإسراء ١٧: ٧٨

(٢) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٦

و اما إذا كان الاضطرار بسبب التقيه (١) فالظاهر عدم وجوب المبادره و كذا يجوز الابطال و ان كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعه فى أمر التقيه لكن الاولى و الأحوط فيها أيضا المبادره و عدم الابطال

استكشاف ملاكات الأحكام الشرعيه على ما ذكرناه غير مره إلا بالأمر و التكليف شرعا و لا تكليف على العاجز و من لم يتمكن من الوضوء التام بالإضافة إلى الوضوء قبل الوقت و لا بعده فلا يمكننا تحصيل العلم بوجود الملاك الملزم فى حقه.

و من الجائز - وجدانا- أن تكون القدره دخيله فى تحقق الملاك و معه لا- يمكن الحكم بحرمة إبطال الوضوء أو بوجوب المبادره إليه قبل الوقت بدعوى أنه تفويت للملاك الملزم هذا كله فى الفروع المترتبه على ترك المسح المأمور به أعنى المسح على غير البشره بشىء من الضرورات المتقدمه غير التقيه

إذا كانت الضروره هى التقيه:

(١) و أما إذا كانت الضروره هى التقيه فالمعروف المشهور بين الأصحاب (قدس الله أسرارهم) جواز المسح على الخفين نقيه و تدل عليه العمومات و الإطلاقات الوارده فى وجوب التقيه و مشروعيتها كقوله (ع) التقيه دينى و دين آبائى و لا دين لمن لا تقيه له «١» التقيه فى كل شىء «٢» على ما سيأتى فيها الكلام و أيضا تدل عليه روايه أبى الورد المتقدمه حيث صرح

(١) المرويه فى ب ٢٤ و ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

(٢) المرويه فى ب

.....

فيها بجواز المسح على الخفين تقيه و قال: لا الا من عدو تنقيه «١».

و فى قبال ذلك عدو روايات دلت على عدم جواز المسح على الخفين تقيه.

«الأولى»: صحيحه زراره قال: قلت له: فى مسح الخفين تقيه؟

فقال: ثلاثه لا أتقى فيهن أحدا شرب المسكر و مسح الخفين و متعه الحج «٢» و هما كالصريحه فى عدم جريان التقيه فى المسح على الخفين نعم الراوى فهم من قوله: لا- أتقى. الاختصاص و ان عدم جواز التقيه فى الأمور الثلاثه من خصائصه (ع) على ما صرح به فى ذيل الروايه حيث قال: قال زراره: و لم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحدا و هو على جلالته و علو مقامه لا مناص من رفع اليد عما فهمه بقرينه صحيحته الثانيه التى رواها الكلينى (قده) و لم نعثر عليها فى أبواب التقيه من الوسائل.

و «الثانيه»: ما أشرنا إليه آنفا أعنى صحيحه زراره التى رواها الكلينى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زراره عن غير واحد قال: قلت لأبى جعفر (ع) فى المسح على الخفين تقيه؟ قال: لا ينقى فى ثلاثه قلت: و ما هن قال: شرب الخمر أو قال: (شرب المسكر) و المسح على الخفين و متعه الحج «٣».

فإنها صريحه فى عدم اختصاص الحكم بهم عليهم السلام بقوله:

عليه السلام لا يتقى. و معه لا بد من حمل قوله (ع) فى الصحيحه الأولى

(١) المرويه فى ب ٣٨ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٣٨ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٣) المرويه فى الكافى الجزء ٦ ص ٦١٥

و عنه فى الوافى المجلد الثالث م ١١ ص ٨٦ من الطبعه الأخيره بلفظه (لا لتقى) لا (لا يتقى) فلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٨

.....

لا أتقى على المثال:

□
«الثالثه»: ما رواه الكلينى (قده). أيضا عن درست عن محمد ابن الفضيل الهاشمى قال: دخلت مع اخوتى على أبى عبد الله (ع) فقلنا انا نريد الحج و بعضنا ضروره فقال: عليكم بالتمتع فاننا لا نتقى فى التمتع بالعمره إلى الحج سلطانا و اجتناب المسكر و المسح على الخفين «١» «الرابعه»: ما رواه الكلينى و البرقى و الصدوق (قدس الله أسرارهم) عن أبى (ابن) عمر الأعجمى عن أبى عبد الله (ع) فى حديث انه قال:

لا دين لمن لا تقيه له، و التقيه فى كل شىء إلا فى النبذ و المسح على الخفين «٢» و زاد فى الخصال ان تسعه أعشار الدين فى التقيه، و لم يذكر فى هذه الروايه متعه الحج كما لم يذكر فى شىء من روايات الكلينى و البرقى و الصدوق لهذه الروايه و لا نقل ذلك عنهم «قدم» فى الوسائل و لا فى غيره من كتب الحديث.

فما فى كلام المحقق الهمدانى «قده» من نقل الروايه مشتمله على متعه الحج من سهو القلم هذه هى الأخبار الوارده فى المقام و قد عرفت استدلالهم بها على عدم جواز التقيه فى المسح على الخفين.

و يرد الاستدلال بالروايه الأخيره انها ضعيفه السند و غير قابله للاستدلال بها على شىء لأن أبا عمر الأعجمى ممن لم يتعرضوا لحاله فهو مجهول الحال من جميع الجهات حتى من حيث التشيع و عدمه فضلا عن الوثاقه و عدمها فالروايه ساقطه عن الاعتبار و كذلك الروايه الثالثه لضعفها بمحمد بن الفضيل الهاشمى

لعدم توثيقه فى الرجال و كذلك درست. المواقع فى سندها

(١) المرويه فى الكافى الجزء ٤ ص ٢٩٣ من الطبعة الحديثه

(٢) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٤٩

.....

لأنه لم يوثق فى الرجال [١] و أما الروايه الأولى أعنى صحيحه زراره الأولى فهى أيضا غير صالحه للاستدلال بها على المدعى لاحتمال أن يكون الحكم الوارد فيها من مختصاته (ع) و مع هذا الاحتمال كيف يسوغ الاستدلال بها على عدم جواز التقيه فى مسح الخفين على المكلفين فلا تبقى فى البين روايه الا الصحيحه الثانيه لزراره و هى العمده فى المقام.

فان قلنا باعتبار روايه أبى الورد المتقدمه و لو بأحد الوجهين المتقدمين من عمل المشهور على طبقها أو لكون حماد بن عثمان الواقع فى سندها من أحد أصحاب الإجماع فلا إشكال فى المسأله لأن الروايه ناصه فى الجواز و الصحيحه ظاهره فى حرمه التقيه فى محل الكلام فيجمع بينهما بحمل الظاهر على النص.

و نتيجة هذا الجمع ان التقيه فى الأمور الثلاثه الوارده فى الروايه أمر مكروه أو يحمل الصحيحه على غير الكراهه مما لا ينافى الروايه و اما إذا لم نقل باعتبار الروايه و لم نعتد عليها فى الاستدلال فهل يمكننا رفع اليد بصحيحه زراره عن الإطلاقات و العمومات الوارده فى التقيه نظرا إلى أن الصحيحه أخص منها مطلقا فهى توجب تقييدها لا محاله أو ان الأمر بالعكس فلا بد من أن يرفع اليد عن الصحيحه بهذه الإطلاقات و العمومات؟

الثانى هو التحقيق و ذلك لان الظاهر ان الصحيحتين المتقدمتين لزراره متحدتان و الوجه فى هذا الاستظهار أمور.

«منها»: ان زراره بعد ما نقل الصحيحه الأولى و

عقبها بما فهمه منها من ان عدم جواز التقيه فى الموارد الوارده فى الصحيحه من خصائص

[١] نعم ورد درست فى أسانيد تفسير القمى فهو ثقه بتوثيقه فيلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٠

.....

الامام (ع) حيث قال: و لم يقل الواجب عليكم أن لا- تتقوا كيف يسوغ له أن يروى روايه أخرى بعين ذلك السند يدل على خلاف ما استفاده من الصحيحه الأولى أعنى حرمه التقيه فى الأمور الثلاثه الوارده فى الصحيحه.

و «منها»: ان السند فى كلتا الروايتين واحد كما تقدم.

و «منها»: ان الروايه قد نقلها فى الوافى بلفظه «لا نتقى» لا «لا يتقى» و لعله هو الصحيح و ان كانت نسخ الكافى كلها حتى النسخه التى بهامش مرآه العقول و هكذا نسخ غير الكافى بلفظه «لا- يتقى» و على ذلك فالاتحاد بين الروايتين ظاهر حيث لا فرق بين «نتقى» و «اتقى» لأنهم عليهم السلام بمنزله شخص واحد.

و كيف كان فبهذه الأمور نستظهر اتحاد الروايتين و لا أقل من احتمال ذلك كما لا يخفى. إذا لا دلالة فى الصحيحه على عدم جواز التقيه فى الأمور الثلاثه لغيرهم عليهم السلام.

و لعل هذا هو السر فى أن صاحب الوسائل «قده» لم ينقل الصحيحه الثانيه فى شىء من الأبواب المناسبه لها فإنه لو لا اتحاد الروايتين و كون الصحيحه بلفظه لا نتقى لم يكن لما صنعه صاحب الوسائل من ترك نقل الصحيحه الثانيه وجه صحيح لصحة سندها و وضوح دلالتها مع أنه قد التزم بنقل الأخبار الموجوده فى الكتب الأربعة فى الوسائل.

و الظاهر ان النسخه عند صاحب الحدائق «قده» أيضا «لا نتقى» لأنه بعد ما نقل الصحيحه الأولى عن زواره و حمل الشيخ لها فى التهذيبيين

على اختصاص عدم جواز التقيه فى الأمور الثلاثة به عليه السلام قال: و مثل خبر زراره المذكوره أيضا ما رواه فى الكافى ثم نقل الصحيحه الثانيه إلى آخرها.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥١

.....

و لو لا كون النسخه عنده «لا يتقى» لم يكن هذه الصحيحه مثلا للصحيحه الأولى بل كانت مغايره معها لأن إحداهما مشتمله على كلمه «لا أنقى» الداله على الاختصاص و «ثانيتها» مشتمله على كلمه «لا يتقى» و هى تدل على عموميه الحكم و عدم اختصاصه له (ع) فالمتحصل ان عدم التقيه فى تلك الأمور من خصائصهم عليهم السلام هذا أولا.

ثم لو سلمنا ان الصحيحه «لا- يتقى» و انها مغايره مع الصحيحه الأولى فالظاهر انها غير ناظره إلى أن التقيه غير جاريه فى الأمور الثلاثة بحسب الحكم بأن تكون الصحيحه داله على حرمة التقيه فيها و مخصصه للعمومات و الإطلاقات الوارده فى التقيه بل انما هى ناظره إلى عدم جريان التقيه فيها بحسب الموضوع أو الشرط.

و ذلك أما بالإضافه إلى شرب الخمر فلأننا لم نجد أحدا يفتى من العامه بجواز شرب الخمر فى الشريعه المقدسه كيف و حرمة من الضروريات و المسلمات و مع عدم ذهابهم إلى الجواز لا معنى للتقيه المصطلح عليها فى شربها لأنها انما يتحقق فيما إذا كان الأمر على خلاف مذهبهم و أما مع الموافقه فلا موضوع للتقيه و هذا ظاهر.

نعم يمكن أن يجبر سلطان أو حاكم أحدا على شربها إلا أنه خارج عن التقيه المصطلح عليها و يندرج فى عنوان الاضطرار أو الإكراه على شرب الخمر لأن التقيه انما يتحقق بإظهار الموافقه معهم فيما يرجع إلى الدين و إظهار الموافقه معهم لا بعنوان الدين و الحكم

الشرعى خارج عن التقيه بالكلية.

و أما متعه الحج فلأجل انها و ان كانت من مختصات الطائفه المحقه- على ما هو المعروف بيننا- الا ان التقيه فيها فاقده لشرطها و هو خوف ترتب الضرر على خلاف التقيه أعنى الإتيان بمتعته الحج لإمكان الإتيان بها

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٢

.....

من دون أن يترتب عليها أى ضرر بحسب الغالب و ذلك من جهة أن حج التمتع بعينه حج القران لاشتراكهما فى الأمور المعتمره فيهما و يمتاز التمتع عنه بأمرين:

«أحدهما»: النيه لأننا ننوى التمتع و هم ينوون القران.

و «ثانيهما» التقصير. و أما فى غيرهما من الإحرام من المواقيت و دخول مكه و الطواف فهما مشتركان لا يمتاز أحدهما عن الآخر و النيه أمر قلبى لا معنى للتقيه فيه لعدم ظهورها فى الخارج و هذا ظاهر و التقصير مما يتمكن منه أغلب الناس، لأن أخذ شىء من شعر الرأس أو الأظافر أمر متيسر للأغلب واو فى الخلوه فالتمتع فى الحج فاقده لشرط التقيه.

نعم انها احدى المتعتين اللتين حرمهما الخليفه الثانى إلا ان تابعيه قد قبلوا منه تحريم متعه النساء و لم يقبلوا منه تحريم متعه الحج بل وقع فيه الخلاف بينهم- فعن مسند أحمد ان عبد الله بن عمر حج متمتعا فقبل له هل تخالف سنه أبيك فقال: يا سبحان الله سنه أبى أحق ان يتبع أم سنه رسول الله (ص) و فى خبر آخر سنه الله فليراجع.

فالتقيه فى متعه الحج فاقده للشرط بحسب الأغلب فلو وجد مورد و لم يتمكن فيه من التمتع على طريقه الشيعه فهو من النذره بمكان و الأخبار منصرفه عن مثله إلى ما هو الغالب لا محاله.

و أما المسح على الخفين

فأجل ان وجوب المسح عليهما ليس من المسائل الاتفاقية عندهم بل الأكثر منهم ذهبوا إلى التخيير بين المسح عليهما و غسل الرجلين و ذهب بعضهم إلى أفضلية المسح على الخفين «١».

إذا فلا- موضوع للتقيه فى المسح على الخفين بل ينتزع الخفين عن رجله من غير خوف و لكنه يغسلهما تقيه كما ورد الأمر بغسلهما فى بعض

(١) راجع تعليقه ص ١٣٠ من هذا الجزء

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٣

.....

الأخبار و قد حملناه على التقيه «١» و على الجملة ان عدم جريان التقيه فى الأمور المذكوره انما هو من جهه خروجها عن التقيه بحسب الموضوع أو الشرط فإن شئت قلت بحسب الموضوع فقط لانه الجامع بين الموضوع الذى أشرنا اليه و الشرط.

ولا- نظر الروايه الى عدم جريان التقيه فيها بحسب الحكم حتى تكون مخصصه للعمومات و الإطلاقات و ذلك للقطع بان الأمر إذا دار بين المسح على الخفين و ضرب أعناق المؤمنين لم يرض الشارع بترك المسح بدعوى حرمة المسح على الخفين و عدم جوازه من باب التقيه و على ما ذكرناه لا مانع من المسح على الخفين إذا اقتضت التقيه ذلك بحسب العمومات و الإطلاقات. و لما آل الأمر إلى هنا فمن الجدير جدا أن نتعرض إلى أحكام التقيه على وجه البسط التفصيل.

بحوث التقيه:

اشاره

و ذلك انما يتم بالبحث عن جهات:

«الجهه الأولى»: ان التقيه مصدر تقى يتقى و الاسم التقوى و هى مأخوذه من الوقايه و تائها بدل من الواو بمعنى الصيانه و التحفظ عن الضرر و منه المتقون لأنهم صانوا أنفسهم عن سخط الله سبحانه و عقابه و قد تجىء بمعنى الخوف كما إذا أسند إلى الله سبحانه كما فى قوله

(١) راجع ب ٢٥ الحديث ١٣ و ١٤ و ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) سورة البقرة: ٢ الآية: ١٩٤ و ١٩٦ و ٢٠٣ و غيرها من الآيات.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٤

.....

و هى قد تستعمل و يراد منها المعنى العام و هو التحفظ عما يخاف ضرره و لو فى الأمور التكوينية كما إذا اتقى من الداء بشرب الدواء و أخرى تستعمل و يراد منها المعنى الخاص و هو التقيه المصطلح عليها أعنى التقيه من العامه.

□
أما التقيه من الله سبحانه فمن الظاهر انها غير محكوم به بحكم شرعا لأن الأمر بها مساوق للأمر بإتيان الواجبات و ترك المحرمات كالأمر بالطاعة و من الظاهر أنه واجب عقلى و لا حكم له شرعا.

و أما التقيه بالمعنى الأعم فهى فى الأصل محكوم به بالجواز و الحليه و ذلك لقاعده نفى الضرر و حديث رفع ما اضطرروا اليه «١» و ما ورد من أنه ما من محرم إلا و قد أحله الله فى مورد الاضطرار «٢» و غير ذلك مما دل على حليه أى عمل عند الاضطرار اليه فكل عمل صنعه المكلف اتقاء لضرره و اضطرارا اليه فهو محكوم بالجواز و الحليه فى الشريعة المقدسه.

و أما التقيه بالمعنى الأخص أعنى التقيه من العامه فهى فى الأصل واجبه و ذلك للأخبار الكثيره الداله على وجوبها بل دعوى تواترها الإجمالى و العلم بصدور بعضها عنهم عليهم السلام و لا أقل من اطمئنان ذلك قريبه جدا هذا على أن فى بينها روايات معتبره كصحيحته ابن أبى يعفور و معمر بن خلاد «٣» و صحيحه زراره «٤» و غيرها من الروايات الداله على وجوب التقيه.

(١) المرويه فى ب

٣٠ من أبواب الخلل و ٥٦ من أبواب جهاد النفس من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ١ من أبواب القيام و ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٤) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٥

.....

ففى بعضها ان التقيه دينى و دين آبائى و لا دين لمن لا تقيه له «١» و أى تعبير أقوى دلالة على الوجوب من هذا التعبير حيث أنه ينفى التدين رأسا ممن لا تقيه له فمن ذلك يظهر أهميتها عند الشارع و أن وجوبها بمثابه قد عدّ تاركها ممن لا دين له.

و فى بعضها الآخر: لا ايمان لمن لا تقيه له «٢» و هو فى الدلالة على الوجوب كسابقه.

و فى ثالث: لو قلت ان تارك التقيه كتارك الصلاه لكنك صادقاً «٣» و دلالاته على الوجوب ظاهره لان الصلاه هى الفاصله بين الكفر و الايمان- كما فى الأخبار- و قد نزلت التقيه منزله الصلاه و دلت على انها أيضا كالفاصله بين الكفر و الايمان و فى رابع ليس منا من لم يجعل التقيه شعاره و دثاره «٤».

و قد عد تارك التقيه فى بعضها ممن أذاع سرهم و عرفهم إلى أعدائهم «٥» إلى غير ذلك من الروايات فالتقيه بحسب الأصل الأولى محكوم به بالوجوب.

ثم ان التقيه بالمعنى الجامع بين التقيه بالمعنى الأعم و التقيه بالمصطلح عليها قد يتصف بالوجوب كما إذا ترتب على تركها مفسده لا يرضى الشارع بوقوع المكلف فيها كالقتل هذا فى التقيه بالمعنى الأعم و أما التقيه بالمعنى

(١) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى

(٢) كما فى صحيحى ابن أبى يعفور و معمر بن خلاد المتقدمين

(٣) كما فى روايه السرائر المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٤) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

(٥) كما فى روايه الاحتجاج المرويه فى ب ٣٩ و صحيحه معلى بن خنيس المتقدمه المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٦

.....

الأخص فقد عرفت انها مطلقا واجبه و ان لم يترتب عليها إلا ضرر يسير و قد يتصف التقيه بالمعنى الجامع المتقدم بالحرمه التشريعيه و هذا كما إذا أجبره الجائر على الصلاه خلف من نصبه أماما للجماعه أو خلف رجل آخر علمنا فسقه فإنه إذا صلى خلفه ناويا بها التقرب و الامتثال فقد فعل محرما تشريعا لا محاله لأن التقيه تنادى بصوره الصلاه معه و حيث أنه يعلم ببطلانها و عدم كونها مأمورا بها حقيقه فلو أتى بها بقصد القربه كان ذلك محرما تشريعا لا محاله.

و نظيره ما إذا أتى بالعباده تقيه و قلنا انها غير مجزئه عن المأمور بها لأن التقيه انما تقتضى جواز العمل فقط و لا يقتضى الاجزاء عن المأمور به كما ذهب اليه جمع و منهم المحقق الهمدانى (قده) كما فى المسح على الخفين - مثلا فإنه لو اتقى بذلك و مسح على خفيه تقيه لم يجز له ان يقصد به التقرب و الامتثال لعدم كونه مصداقا للمأمور به فلو قصد به ذلك كان محرما تشريعا كما عرفت.

و من ذلك ما إذا وقف بعرفات يوم الثامن من ذى الحجه الحرام تقيه و قلنا بعدم أجزاءه عن الوقوف المأمور به و هو الوقوف

بها يوم التاسع من الشهر المذكور مطلقا أو فيما إذا علم بأن اليوم يوم الثامن دون التاسع فإنه لا يجوز أن ينوى به التقرب و الامتثال و إلا لارتكب عملا محرما تشريعا لا محاله.

و ثالثة تتصف التقيه بالمعنى الجامع بالحرمة الذاتيه و هذا كما إذا أجيره الجائر بقتل النفس المحترمه فإنه لا يجوز له أن يقتلها تقيه لما دل على أن التقيه إنما شرعت لحقن الدماء فإذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه فإذا قتلها تقيه ارتكب محرما ذاتيا لا محاله.

و قد يمثل لذلك بما إذا لم يترتب على ترك التقيه ضرر عاجل و لا آجل.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٧

.....

و لكننا قدمنا ان التقيه من الوقايه. و قد أخذ فى موضوعها خوف الضرر و مع العلم بعدم ترتب الضرر على تركها لا يتحقق موضوع للتقيه.

و الصحيح ان يمثل التقيه المحرمه بالقتل كما مر و بما إذا كانت المفسده المترتبه على فعل التقيه أشد و أعظم من المفسده المترتبه على تركها أو كانت المصلحه فى ترك التقيه أعظم من المصلحه المترتبه على فعلها، كما إذا علم بأنه ان عمل بالتقيه ترتب عليه اضمحلال الحق و اندراس الدين الحنيف و ظهور الباطل و تزويج الجبت و الطاغوت و إذا ترك التقيه ترتب عليه قتله فقط أو قتله مع جماعه آخرين و لا- إشكال حينئذ فى أن الواجب ترك العمل بالتقيه و توطين النفس للقتل لأن المفسده الناشئه عن التقيه أعظم و أشد من مفسده قتله.

نعم ربما تكون المفسده فى قتله أعظم و أكثر كما إذا كان العامل بالتقيه ممن يترتب على حياته ترويح الحق بعد الاندراس و إنجاء المؤمنين من المحن بعد الابتلاء و

نحو ذلك و لكنه أمر آخر و التقيه بما هي تقيه متصفه بالحرمة في تلك الصورة كما عرفت.

و لعله من هنا أقدم الحسين سلام الله و صلواته عليه و أصحابه رضوان الله عليهم لقتال يزيد بن معاوية و عرضوا أنفسهم للشهادة و تركوا التقيه عن يزيد و كذا بعض أصحاب أمير المؤمنين (ع) بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أرواحهم و جزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين و غيرهما.

و رابعه تتصف التقيه- بالمعنى المتقدم- بالاستحباب و قد مثل له شيخنا الأنصارى «قده» بالمداراه معهم و معاشرتهم في بلادهم و حضور مجالسهم و عياده مرضاهم و غير ذلك مما لا يترتب أي ضرر على تركه بالفعل إلا أن تركه كان مفضيا الى الضرر على نحو التدريج و فيه ما تقدم من ان التقيه متقومه بخوف الضرر الذي يترتب على

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٨

.....

تركها و مع العلم بعدم ترتب الضرر على ترك التقيه لا يتحقق موضوع للتقيه كما مر.

و عليه فالصحيح أن يمثل للتقيه المستحبه بالمرتبه الراقية من التقيه لأن لها كالعده و غيرها مراتب و درجات متعدده و هذا كشدته المواظبه على مراعاتها حتى في موارد توهم الضرر فضلا عن موارد احتمال له لئلا يذاع بذلك اسرار أهل البيت عليهم السلام عند أعدائهم و لا إشكال في استحباب ذلك مع تحقق موضوع التقيه و هو احتمال الضرر و لو ضعيفا.

و يشهد على ذلك ما رواه حماد بن عيسى عن عبد الله بن حبيب (جندب) عن أبي الحسن (ع) في قول الله عز و جل «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» قال: أشدكم تقيه «١» فإن ذلك و ان كان من أحد مصاديق التقيه فإن

التقيه قد تكون من الله سبحانه وقد يكون من العامه و غيرهم.

□
إلا ان الروايه تدلنا على ان من كان شديد المواظبه على التقيه فهو اتقى و أكرم عند الله و هذا كاف في رجحان شده المواظبه على التقيه.

و يمكن التمثيل للتقيه المستحبه أيضا بما إذا أكره مكره على إظهار كلمه الكفر أو التبرى من أمير المؤمنين (ع) بناء على أن التقيه وقتئذ بإظهار البراءه أرجح من تركها و من تعريض النفس على الهلاكه و القتل كما يأتي عن قريب ان شاء الله.

و قد تتصف التقيه- بالمعنى المتقدم- بالكراهه و مرادنا بها ما إذا كان ترك التقيه أرجح من فعلها و هذا كما إذا أكره على إظهار البراءه من أمير المؤمنين (ع) و قلنا ان ترك التقيه حينئذ و تعريض النفس للقتل أرجح من فعلها و إظهار البراءه منه (ع) كما احتمله بعضهم.

و كما إذا ترتب ضرر على أمر مستحب كزياره الحسين (ع) فيما إذا

(١) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٥٩

.....

كانت ضروريه فإن ترك التقيه حينئذ بإتيان المستحب الضرورى أرجح من فعلها و ترك العمل الاستجابى و هذا بناء على ما قدمناه عند التكلم على حديث لا ضرر من أنه كحديث الرفع و غيره مما دل على ارتفاع الأحكام الضرريه على المكلف. و معه يكون ترك التقيه بإتيان المستحب أرجح من فعلها و ترك العمل المستحب هذا كله فى هذه الجهه.

«الجهه الثانيه»: بيان مورد التقيه بالمعنى الأخص مقتضى الإطلاقات الكثيره الداله على أن من لا تقيه له لا دين له أو لا ايمان له و انه ليس منا من لم يجعل

التقيه شعاره و دثاره و ان التقيه فى كل شىء، و التقيه ديننا الى غير ذلك من الأخبار المتقدمه «١» أن التقيه تجرى فى كل مورد
احتمل ترتب ضرر فيه على تركها.

بل الظاهر مما ورد من أن التقيه شرعت ليحقن بها الدم فإذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه «٢» ان التقيه جاريه فى كل شىء سوى
القتل و قد أشرنا آنفا أن التقيه بالمعنى أخص واجبه فتجب فى كل مورد احتمال فيه الضرر على تقدير تركها و قد استثنى
الأصحاب «قدم» عن وجوب التقيه موارد:

موارد الاستثناء:

«الأول»: ما إذا كره على قتل نفس محترمه و قد تقدم ان التقيه المتحققه بقتل النفس المحترمه محرمة و ذلك لما ورد فى
صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: انما جعل التقيه ليحقن بها الدم فإذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه «٣» و صحيحه أبى
حمزه الثمالى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام .. انما جعلت التقيه ليحقن بها الدم فإذا بلغت التقيه الدم

(١) المتقدمه فى ص ٢٤٦ و ٢٥٥

(٢) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

(٣) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٠

.....

فلا تقيه .. «١».

و «الثانى»: ما إذا لم يترتب على ترك التقيه أى ضرر عاجل أو آجل فقد ذكروا ان التقيه محرمة وقتئذ، و بينا نحن ان التقيه قد
أخذ فى موضوعها احتمال الضرر فإذا لم يترتب هناك ضرر على تركها فهى خارجه عن موضوع التقيه رأساً و على الجملة ان
خروج مثلها تخصصى موضوعى لا تخصصى.

«الثالث»: مسح الخفين حيث ذكروا ان التقيه غير جاريه فى

مسح الخفين و ذكرنا نحن ان عدم جريان التقيه فى مسح الخفين و متعه الحج و شرب المسكر يختص بالأئمه عليهم السلام و لا يعم غيرهم و على تقدير التنازل عن ذلك و فرض شمول الحكم لغيرهم (ع) كما إذا كانت الكلمه الوارده فى صحيحه زواره المتقدمه «لا- يتقى» لا- «لا- نتقى» ذكرنا ان الظاهر ان خروج الموارد الثلاثه عن التقيه خروج موضوعى غالبا لا انها خارجه عنها حكما على ما فصلنا الكلام عليه سابقا.

فعلى ذلك لو فرضنا ان موضوع التقيه فى المسح على الخفين قد تحقق فى مورد على وجه الندره و الاتفاق كما إذا خاف من العامه على نفسه من الإتيان بالمأمور به أعنى المسح على الرجلين فمسح على الخفين تقيه فالظاهر جريان التقيه فيه لانصراف الاخبار الى الغالب و انه الذى لا يتحقق فيه موضوع التقيه.

«الرابع»: ما إذا أكره على التبرى من أمير المؤمنين (ع) لما ورد فى عده من الأخبار من الأمر بمد الأعناق و النهى عن التبرى منه (ع) لأنه على الفطره أو مولود على الفطره.

فمن جملتها ما رواه الشيخ فى مجالسه بإسناده عن محمد بن ميمون عن

(١) المرويه فى ب ٣١ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦١

.....

جعفر بن محمد عن أبيه عن جده (ع) قال: قال: أمير المؤمنين (ع) استدعون إلى سبى فسبونى و تدعون إلى البراءه منى فمدوا الرقاب فانى على الفطره «١».

و «منها»: ما رواه الشيخ أيضا فى مجالسه بإسناده عن على بن على بن على أخى دعبل بن على الخزاعى عن على بن موسى عن أبيه عن آباءه عن على بن أبى طالب (ع) انه قال: انكم ستعرضون

على سبى فإن خفتهم على أنفسكم فسبونى ألا و انكم ستعرضون على البراءه منى فلا تفعلوا فانى على الفطره «٢».

و «منها»: ما فى نهج البلاغه عن أمير المؤمنين (ع) انه قال أما انه سيظهر عليكم بعدى رجل رحب البلعوم، مندحق البطن يأكل ما يجد و يطلب ما لا يجد فاقتلوه و لن تقتلوه ألا و انه سيأمركم بسبى و البراءه منى فأما السب فسبونى فإنه لى زكاه و لكم نجاه و أما البراءه فلا- تبرءوا أو «تبرءوا» منى فإنى ولدت على الفطره و سبقت الى الايمان و الهجره «٣» إلى غير ذلك من الروايات المستفيضة.

و لا ينبغى الإشكال فى دلالتها على المدعى أعنى تعريض النفس للهلاك عدا الإكراه على التبرى منه (ع) و لا يعارضها روايه مسعده بن صدقه قال: قلت لأبى عبد الله (ع) ان الناس يرون أن عليا (ع) قال على منبر الكوفه: أيها الناس انكم ستدعون إلى سبى فسبونى ثم تدعون إلى البراءه منى فلا- تبرءوا منى، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على على (ع) ثم قال: و انما قال: انكم ستدعون إلى سبى فسبونى ثم تدعون إلى البراءه منى و انى لعلى دين محمد (ص) و لم يقل و لا تبرءوا منى.

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٢

.....

فقال له السائل: أ رأيت ان أخبار القتل دون البراءه فقال: و الله ما ذلك عليه و ما له إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر حيث أكرهه

أهل مكة و قلبه مطمئن بالإيمان فأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» فقال له النبي (ص) عندها: يا أعمار ان عادوا فعد فقد أنزل الله عذرك و أمرك أن تعود ان عادوا «١» و ذلك أما أولا فلأنها ضعيفه السند بمساعده لعدم توثيقه فى الرجال [٢].

و أما ثانيا فلقصور دلالتها على حرمه القتل و وجوب التبرى عند الإكراه لأنه (ع) انما نفى كون القتل على ضرره و بين أن ما ينفعه ليس إلا ما مضى عليه عمار و لم تدل على حرمه التعرض على القتل حينئذ بوجه بل التعرض على القتل و التبرى كلاهما سيان.

و الظاهر أن هذا مما لا كلام فيه و انما الكلام فى أنه هل يستفاد من تلك الروايات المستفيضه و جوب اختيار القتل و عدم جواز التبرى و إظهاره باللسان للصيانه عن القتل أو انه لا يستفاد منها ذلك؟

الثانى: هو الصحيح و ذلك لعدم دلالتها على تعين اختيار القتل حينئذ لأنها انما وردت فى مقام توهم الحظر لان تعريض النفس على القتل حرام و بهذه القرينه يكون الأمر بمد الأعناق و اختيار القتل ظاهرا فى الجواز دون دون الوجوب و عليه فالأخبار انما تدلنا على الجواز فى كل من التقية بإظهار

[٢] الرجل ممن وقع فى سلسله أسانيد كامل الزيارات و تفسير القمى فعلى ما سلكه سيدنا مد ظله من وثاقه كل من وقع فى سلسله أحاديث الكتابين المذكورين إذا لم يضعف بتضعيف معتبر لا بد من الحكم بوثاقته و اعتباره.

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٣

.....

التبرى منه (ع) باللسان و تركها

باختيار القتل و مد الأعناق.

□
و يدلنا على ذلك ما رواه عبد الله بن عطاء قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفة أخذنا فقيلا لهما: أبرئا عن أمير المؤمنين عليه السلام: فبرئ واحد منهما و ابى الآخر فخلى سبيل الذى برى ء و قتل الآخر فقال: أما الذى برى ء فرجل فقيه فى دينه و أما الذى لم يبرء فرجل تعجل إلى الجنة «١» و قد دلت على جواز كل من التبرى منه (ع) تقيه و التعرض للقتل و ان كلا من الرجلين من أهل الجنة و قد تعجل أحدهما إلى الجنة و تأخر الآخر.

□ □ □
و ما رواه محمد بن مروان قال: قال لى أبو عبد الله (ع) ما منع ميشم رحمه الله من التقيه؟ فو الله لقد علم ان هذه الآيه نزلت فى عمار و أصحابه: الا من اكره و قلبه مطمئن بالإيمان «٢» لدلالتها على جواز كل من البراءه و اختيار القتل لانه (ع) لم يتزجر عما فعله ميشم و انما سئل عن وجهه هذا.

و قد يقال إن ترك التقيه أرجح من التقيه بإظهار التبرى منه (ع) و عليه فيكون المقام من موارد التقيه المكروهه و المرجوحه و إذا قلنا بعكس ذلك و ان التقيه بإظهار التبرى أرجح من تركها فيكون المقام مثالا للتقيه المستحبه لا محاله.

□
و الصحيح ان الأمرين متساويين و لا دلالة لشيء من الروايات على أرجحيه أحدهما عن الآخر أما روايه عبد الله بن عطاء فلأنها إنما دلت على ان من ترك التقيه فقتل فقد تعجل إلى الجنة و لا دلالة لذلك على أن ترك التقيه باختيار القتل

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٢) المرويه

فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٤

.....

أرجح من فعلها و ذلك لان العامل بالتقيه أيضا من أهل الجنة و انما لم يتعجل بل تأجل فلا يستفاد منه إلا تساويهما.

و أما ما رواه محمد بن مروان فلأنها انما تدل على أرجحيه التقيه بإظهار التبرى منه (ع) فيما إذا كانت كلمه «ميثم» غير منصرفه فيصح وقتئذ أن تقرأ كلمه «منع» مبنيه للفاعل و المفروض ان كلمه «ميثم» لا تكتب منصوبه (ميثما) لعدم انصرافها فتدلنا الروايه حينئذ على توييخ ميثم لتركه التقيه و تعرضه للقتل و الهلاك.

الا ان كلمه «ميثم» منصرفه لوضوح عدم اشتمالها على موانع الصرف و عليه فلا يصح قراءه كلمه «منع» مبنيه للفاعل و الا للزم أن تكون كلمه «ميثم» منصوبه و أن تكون العبارة هكذا ما منع ميثما و لم تذكر الكلمه فى شىء من النسخ التى وقفنا عليها منصوبه بل هى فى جميع النسخ مكتوبه بالرفع «ميثم» و معه لا بد من قراءه كلمه «منع» مجهوله و مبنيه للمفعول هكذا «ما منع ميثم» أى لم تكن التقيه ممنوعه و غير سائغه فى حقه بل كانت مرخصه بالنسبه اليه و هو أيضا كان عالما بجوازها و مع ذلك اختار القتل باختياره إذا فلا يستفاد منها توييخ ميثم على عمله ل معناها أحد أمرين:

«أحدهما»: أن تكون هذه الجملة «ما منع ميثم» دفعا للاعتراض على ميثم بأنه لما ذا اختار القتل و لم يتق و هل كان ممنوعا عن التقيه فأجاب عليه السلام: عن ذلك بأنه ما كان ممنوعا عن التقيه و انما اختار القتل لتساوى التقيه و تركها فى الرجحان عند الله سبحانه و

حينئذ لا يستفاد منها مدح ميثم ولا قدحه:

و «ثانيهما»: أن تكون الجملة داله على مدح ميثم و انه مع علمه بالحال و ان التقيه جائزه فى حقه قد اختار القتل لعدم طيب نفسه بالتبرى

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٥

.....

عن سيده و مولاه و لو بحسب الظاهر و اللسان لقوه ايمانه و شده حبه و علاقته لمولاه (ع) إذا تكون الروايه داله على مدحه رضوان الله عليه و على كل لا يستفاد منها أرجحيه التقيه عن القتل.

و يحتمل أن يكون الوجه فى اختيار ميثم القتل على التقيه هو علمه بانتفاء موضوع التقيه فى حقه لانه كان يقتل على كل حال لمعروفيته بالولاء و اشتهاه بالتشيع و الإخلاص لأمير المؤمنين صلوات الله عليه.

و على الجملة الروايه أما أن تدلنا على أرجحيه القتل من التقيه و إما أن تدل على تساوى التعرض للقتل و التقيه و أما أن التقيه بالتبرى عنه (ع) أرجح من التعرض للقتل فلا يكاد يستفاد من الروايه بوجه فالحكم بأرجحيه التقيه من القتل فى نهايه الإشكال هذا كله فى هذه الجبهه.

«الجبهه الثالثه»: ان الاضطرار و التقيه هل يقتضيان ارتفاع الآثار المترتبه على الفعل الاضطرارى لو لا الاضطرار و التقيه- إذا كان لدليل ثبوتها إطلاق أو عموم- أو ان الآثار المترتبه على الفعل لا ترتفع من جهه الاضطرار اليه و إتيانه تقيه؟ استشكل شيخنا الأنصارى «قده» فى ارتفاع الآثار من جهه التقيه و الاضطرار نظرا إلى ان المرفوع فى حديث الرفع ليس هو جميع الآثار المترتبه على الفعل المأتى به بداعى التقيه أو الاضطرار و انما المتيقن رفع خصوص المؤاخذه على الفعل و أما ارتفاع جميع آثاره بالاضطرار فلم يقم

عليه دليل ثم أمر بالتأمل. و لا بد لنا فى المقام من التكلم على جهات ثلاث:

«الجهة الأولى»: ان التقيه و الاضطرار هل يوجبان ارتفاع الأحكام التكليفية المتعلقة بالفعل المأتى به تقيه أو اضطرارا أو لا يوجبان؟ كما إذا اضطر الى ارتكاب فعل حرام كشرب الخمر و نحوه أو الى ترك واجب من الواجبات كترك صوم يوم من شهر رمضان.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٦

.....

«الجهة الثانية»: ان التقيه و الاضطرار هل يرفعان الأحكام المترتبة على الفعل المأتى به تقيه أعنى الأحكام التى نسبتها الى الفعل المأتى به نسبة الحكم الى موضوعه المترتب عليه لا نسبة الحكم إلى متعلقه كما فى الجهة الأولى بلا فرق فى ذلك بين الأحكام التكليفية و الوضعية و ذلك كوجوب الكفاره المترتبة على ترك الصوم فى نهار شهر رمضان أو على إتيان بعض المحرمات على المحرم فى الحج و كالضمان المترتب على إتلاف مال الغير من جهة الاضطرار كالمخمصه و نحوها أو من جهة التقيه كما إذا قسم الحاكم السنى مال شيعى و اعطى له حصته فقبلها و أتلفها تقيه.

«الجهة الثالثة»: ان الجزئيه أو الشرطيه إذا اضطر إلى ترك جزء أو شرط أو تركهما تقيه أو المانعيه إذا اضطر إلى إتيان ما هو مانع من العمل أو أتى به تقيه فهل يرتفع للتقيه و الاضطرار حتى يحكم بصحة ما أتى به لمطابقتها المأمور به و يسقط عنه وجوب الإعادة و القضاء أو لا ترتفع؟

أما الجهة الأولى: فلا ينبغى الإشكال فى أن الاضطرار إلى فعل المحرم أو ترك الواجب يرفع الإلزام عن ذلك الفعل لحديث الرفع و غيره مما دل على حليه الفعل عند الاضطرار و ليس المرتفع فى حديث

الرفع خصوص المؤاخذه أو استحقاق العقاب لأنهما أمران خارجان عما تناله يد الجعل و التشريع رفعا و وضعا و لا مناص من أن يكون المرفوع امرا تناله يد التشريع و هو منشأ لارتفاع المؤاخذه و استحقاق العقاب و ليس هذا إلا الإلزام و مع ارتفاعه يبقى الفعل على إباحته.

كما أن الأمر كذلك عند الإتيان بالمحرم أو ترك الواجب تقيه حيث ان التقيه واجبه كما عرفت و مع وجوبها لا يعقل أن يكون الفعل باقيا على حرمة أو وجوبه بل ترتفع حرمة إذا أتى به تقيه كما ترتفع وجوبه إذا تركه كذلك بل هذا هو المقدار المتيقن من حديث الرفع و غيره من أدله

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٧

.....

التقيه و هذا ظاهر.

و أما الجبهه الثانيه: فالذى تقتضيه القاعده فى نفسها ان العمل الاضطرارى أو الذى أتى به تقيه كلا عمل لأنه معنى رفعه فكأنه لم يأت به أصلا كما أنه لازم كون العمل عند التقيه من الدين فإذا كان الحال كذلك فترتفع عنه جميع آثاره المترتبه عليه لارتفاع موضوعها تعبدا فلا تجب عليه الكفاره إذا أفطر فى نهار شهر رمضان متعمدا لأن إفطاره كلا إفطار أو لأن إفطاره من الدين و لا معنى لوجوب الكفاره فيما يقتضيه الدين و التشريع.

هذا كله فيما تقتضيه القاعده فلو كنا نحن و هذه القاعده لحكمنا بارتفاع جميع الآثار المترتبه على الفعل عند التقيه و الاضطرار سواء أ كانت الآثار حكما تكليفيا أم كان حكما وضعيا.

□
و يؤيد ذلك صحيحه أحمد بن أبى عبد الله عن أبيه عن صفوان و احمد ابن محمد بن أبى نصر جميعا عن أبى الحسن (ع) فى الرجل يستكره على اليمين فيحلف بالطلاق

و العتاق و صدقه ما يملك يلزمه ذلك؟ فقال:

□
لا قال رسول الله (ص) وضع عن أمتي ما أكرهوا عليه و ما لم يطيقوا و ما أخطئوا «١».

□
لان الحلف بالأمر المذكوره و ان لم تكن صحيحا حال الاختيار أيضا إلا أن قوله (ع) في ذيل الصحيحه قال رسول الله (ص) و استشهاده بحديث الرفع أقوى شاهد على أن الرفع غير مختص بالمؤاخذة بل يشمل الآثار كلها.
□
و ما ورد من قوله (ع) أي و الله أفطر يوما من شهر رمضان أحب إلى من أن يضرب عنقي «٢».

(١) المرويه في ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل

(٢) المرويه في ب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٨

.....

□
و قوله فكان إفتارى يوما و قضاؤه أيسر على من أن يضرب عنقي و لا يعبد الله «١» حيث ان عدم ذكره (ع) إعطاء الكفاره بعد الإفطار يدل على أن وجوب الكفاره يرتفع بالإفطار تقيه و الا لكان المتعين التعرض له لأنه أشد و أعظم من وجوب القضاء.

و ما رواه الأعمش عن جعفر بن محمد (ع) في (حديث شرائع الدين) قال: و لا يحل قتل أحد الكفار و النصاب في التقيه إلا قاتل أو ساع في فساد ذلك إذا لم تخف على نفسك و لا على أصحابك، و استعمال التقيه في دار التقيه واجب و لا حث و لا كفاره على من حلف تقيه يدفع بذلك ظلما عن نفسه «٢».

و على الجملة ان مقتضى القاعده المؤيده بعده من الروايات ان الاضطرار و التقيه يوجبان ارتفاع جميع الآثار المترتبة على الفعل المأتي به بداعيها بلا فرق في ذلك بين الأحكام التكليفية

و الأحكام الوضعيه.

نعم يستثنى عن ذلك موردان:

«أحدهما»: ما إذا كان نفى الآثار عن العمل المأتى به عن تقيه أو اضطرار خلاف الامتنان على نفس للفاعل كما إذا اضطر- لا
سمح الله- إلى بيع داره أو ثيابه لصرف ثمنهما في معالجه أو معاش فان الحكم وقتئذ يبطلان بيعه على خلاف الامتنان في حقه
بل مستلزم لتضرره و مشقته بل ربما يؤدي الى موته مرضعا أو جوعا في بعض الموارد.

و «ثانيهما»: ما إذا كان نفى الآثار عن العمل المأتى به بداعي الاضطرار أو التقيه على خلاف الامتنان في حق غيره كما إذا أتلّف
مال غيره لاضطرار كما في المخمسه أو للتقيه كما مثلناه سابقا فان الحكم بعدم

(١) المرويه في ب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل

(٢) المرويه في ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٦٩

.....

ضمانه لمال الغير تستلزم تضرر مالك المال المتلف و هو على خلاف الامتنان في حقه و الحديث لا يجرى في الموارد الفاقده
للامتنان.

و «أما الجبهه الثالثه»: أعنى ما إذا ترك جزءا أو شرطا تقيه أو للاضطرار كما إذا صلى بلا سوره أو من دون البسمله لعدم كونهما
جزءا من الأمور به عند المخالفين- مثلا- أو صلى مع المانع تقيه كما إذا صلى في شىء من الميتة لطهارتها عندهم بالديغ فهل
يقتضى التقيه أو الاضطرار سقوط الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه حينئذ أو لا يقتضى؟ و كلامنا في المقام انما هو فيما لو كنا نحن
و الأخبار الوارده في التقيه عموما- كحديث الرفع- أو خصوصا- كما ورد في التقيه بخصوصها مع قطع النظر عما دل على صحه
الصلاه الفاقده لشىء

من أجزائها أو شرائطها عند الاضطرار فهل تقتضى أدله التقيه صحه العمل وقتئذ بحيث لا تجب إعادته أو قضاؤه أو لا تقتضى؟

التنبیه علی أمرین:

إشاره

و قبل الخوض فى تحقيق ذلك ننبه على أمرين:

«الأمر الأول»: ان محل الكلام فى المانعيه انما هو المانعيه المنتزعه عن النواهي الغيره كالنهى عن الصلاه فيما لا يؤكل أو النهى عن الصلاه فى الحرير و نحوها، و أما المانعيه المنتزعه عن النهى المستقل فهى غير داخله فى محل النزاع و هذا كاعتبار عدم كون المكان أو اللباس مغصوبا فى الصلاه أو عدم كون الماء مغصوبا فى الوضوء لأنه لم يرد اعتبار ذلك فى شىء من الأدله اللفظيه و غيرها بل انما نشأ اعتباره من النهى النفسى الدال على حرمة التصرف

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٠

.....

فى مال الغير من غير رضاه نظرا إلى استحاله اجتماع الحرمة و الوجوب فى شىء واحد و عدم معقوليه كون المحرم مصداقا للواجب فمانعيه الغصب فى الصلاه و الوضوء ناشئ من النهى النفسى المستقل بمعونه الحكم العقلى و استقلاله فى عدم إمكان كون المحرم مصداقا للواجب.

و الوجه فى خروج هذا القسم من المانعيه عن محل النزاع هو أن المكلف إذا اضطر الى إتلاف ماء الغير أو إلى التصرف فى ماله تقيه أو اضطرارا سقطت عنه حرمة لما قدمناه آنفا من أن الاضطرار و التقيه يرفعان الأحكام المتعلقة بالفعل الاضطرارى لا محاله و مع سقوط الحرمة النفسيه ترتفع المانعيه أيضا لأنها ناشئه و مسببه عنها فإذا زالت زالت.

و أما ما ذهب إليه شيخنا الأستاذ «قده» من ان الاضطرار و التقيه و غيرهما من الروافع و الأعذار انما يقتضى ارتفاع الحرمة فحسب و أما الملاك المقتضى للحرمة

فهو بعد بحاله و لا موجب لارتفاعه بالاضطرار أو التقيه أو غيرهما و مع بقاء الملاك المقتضى للحرمة تبقى المانعيه أيضا بحالها.

لأن للملاك و المفسده الملزومه معلولان: «أحدهما»: الحرمة النفسيه و «ثانيهما»: المانعيه و إذا سقط أحدهما و هو الحرمة بالتقيه أو بالاضطرار فيبقى معلوله الثاني بحاله لا محاله فالمانعيه المستفاده من النهى النفسى كالمانعيه المستفاده عن النواهي الغيريه و لا ترتفع بالاضطرار الى التصرف فى مال الغير بوجه.

فمما لا يمكن المساعده عليه و ذلك لأننا لو سلمنا ان الاضطرار و غيره من الأعذار غير مقتضى لارتفاع المفسده و الملاك كما لا يبعد حيث أن الرفع انما يتصور فيما إذا كان هناك مقتضى للتكليف كما قدمناه عند التكلم على حديث الرفع فلا نسلم عدم ارتفاع المانعيه عند سقوط الحرمة النفسيه بالاضطرار.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧١

.....

و ذلك لأن الملاك على تقدير بقاءه غير مؤثر فى المنع عن الفعل المضطر اليه و حرمة لان الشارع قد رخص فى فعله و مع عدم تأثير الملاك فى المنع و التحريم و جواز التصرف فى مال الغير بترخيص الشارع نفسه لا معنى للمانعيه فى الصلاه لضروره ان العمل إذا كان مباحا و مرخصا فيه فى غير الصلاه فهو مباح و مرخص فيه فى الصلاه أيضا فإن الصلاه و غيرها سياتى من هذه الجبهه فإذا جاز له لبس لباس الغير فى غير الصلاه جاز له لبسه فى الصلاه أيضا إذ لا فرق بينها و بين غيرها من ناحيه الترخيص فى التصرف فى مال الغير.

و لا يقاس محل الكلام بما إذا اضطر إلى لبس الحرير لبرد أو غير برد حيث أنه مع سقوط الحرمة النفسيه فى لبس الحرير

بالاضطرار لا يمكنه لبسه في الصلاة بل يجب عليه إيقاع الصلاة في غير الحرير لعدم سقوط المانع عن لبس الحرير بسقوط حرمة النفسيه و ذلك لأن المانع في لبس الحرير لم ينشأ عن حرمة لبسه النفسيه و انما هي منتزعه عن النهي عن الصلاة في الحرير و هذا باق بحاله و هذا بخلاف المقام فإن المانع إنما نشأت عن النهي النفسى و مع سقوطه بالتقيه و الاضطرار ترتفع المانع المنتزعه عنه بالتبعيه لا محاله.

«الأمر الثانى» ان محل الكلام و مورد النقض و الإبرام انما هو ما إذا كان لدليل كل من الجزئيه و الشرطيه و المانع إطلاق أو عموم يشمل حال الاضطرار إلى تركها. و أما إذا لم يكن كذلك كما إذا ثبتت الأمور المذكوره بإجماع أو سيره أو بدليل لفظى لا إطلاق و لا عموم له فهو خارج عن محل النزاع.

و ذلك لان الواجب إذا كان لدليله عموم أو إطلاق يتمسك بإطلاقه أو عمومه و به يثبت عدم جزئيه الشىء أو شرطيه أو مانعيته للواجب حال

التفقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٢

.....

الاضطرار اليه. و إذا فرضنا عدم الإطلاق أو العموم لدليل الواجب يتمسك بأصالة البراءه فى نفى الجزئيه و الشرطيه و المانع فى حال الاضطرار فمورد الكلام و محل النقض و الإبرام منحصر بما إذا كان لأدله التكاليف الغيريه عموم أو إطلاق يشمل كلتا حالتى التمکن و الاضطرار إذا عرفت ذلك فنقول:

قد يقال بأن التقيه و الاضطرار كما أنهما يرفعان التكاليف النفسيه من الحرمة و الوجوب كذلك يرفعان التكاليف الغيريه من الشرطيه و الجزئيه و المانع و يستدل على ذلك بوجه:

وجوه الاستدلال فى محل الكلام:

«الأول»: قوله (ص) رفع عن أمتى تسعه .. حيث أنه

يقتضى ارتفاع الشرطيه أو الجزئيه بالاضطرار إلى تركهما كما يقتضى ارتفاع المانع للاضطرار إلى الإتيان بها و بذلك يثبت ان العمل غير مشروط بما تعلق به الاضطراب إلى تركه أو فعله و انه لا بد من الإتيان به فاقدا للجزء أو للشرط المضطر إلى تركه أو واجدا للمانع المضطر إلى الإتيان به.

و يدفعه: ما قدمناه فى محله من أن الاضطراب الى ترك شىء من الاجزاء و الشرائط أو الى الإتيان بالموانع ان كان مختصا بفرد من الافراد الواجبه و لم يستوعب الوقت كله فهو مما لا يترتب عليه ارتفاع ما اضطر إليه فى صلاته و ذلك لأنما اضطر إلى تركه أو إلى فعله مما لم يتعلق به الأمر - أعنى الفرد - و ما تعلق به الأمر و هو طبيعى الصلاه لم يتعلق به الاضطراب لأنه إنما اضطر الى ترك شىء من الاجزاء و الشرائط فى الفرد لا فى طبيعى الصلاه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٣

.....

و أما إذا استوعب الوقت كله أو كان الوقت ضيقا و لم يكن له إلا فرد واحد فاضطر إلى ترك شىء من الجزء أو الشرط فى طبيعى المأمور به فالحديث أيضا لا يقتضى ارتفاع شىء من الجزئيه أو الشرطيه و ذلك لأن الجزئيه و الشرطيه و المانع إنما تنتزع عن الأمر بالعمل المركب من الشىء المضطر إليه و غيره و هى بأنفسها مما لا تناله يد الوضع و الرفع و إنما ترتفع برفع منشأ انتزاعها.

- مثلا- إذا اضطر المكلف إلى ترك السوره فى الصلاه أو إلى الصلاه فيما لا يؤكل لحمه فمقتضى الحديث انما هو ارتفاع الأمر عن المجموع المركب مما اضطر إليه و غيره أعنى الصلاه مع السوره

أو الصلاة فيما يؤكل لحمه بالنسبه إليه لأنه المنشأ لانتزاع الجزئيه أو المانعيه و أما الأمر بالصلاه الفاقده للسوره أو الواجده للمانع كما لا يؤكل لحمه فهو مما لا يمكن استفادته من الحديث بل يحتاج إثبات الأمر بالعمل الفاقد المضطر إليه إلى دليل هذا.

على أن الحديث انما يقتضى ارتفاع التكليف عند الاضطرار و لا تتكفل إثبات التكليف بوجه فهذا الوجه ساقط.

«الثانى»: ما استدل به شيخنا الأنصارى من قوله (ع) التقيه فى كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له «١» و قد ورد ذلك فى عده روايات.

«منها»: ما رواه إسماعيل الجعفى و معمر بن يحيى بن سالم [٢]

[٢] هكذا فى الوسائل و هو غلط و الصحيح سام كما فى نسخه الكافى على ما فى الوافى م ٣ ص ١٢٢ من المجلد الأول أو بسام كما احتمله بعضهم.

(١) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٤

.....

و محمد بن مسلم و زراره و هى روايه صحيحه. بتقريب ان لفظه «كل» من أداه العموم فقد دلت الروايه على أن التقيه جائزه أو واجبه فى كل أمر اضطر اليه ابن آدم ثم فرعت عليه قوله (ع) فقد أحله الله .. و دلنا ذلك على أن كل أمر اضطر اليه العباد فهو محلل فى حقه و ان الاضطرار و التقيه رافعان لحرمة على تقدير كونه محرما فى نفسه.

و من الظاهر ان حليه كل حرام بحسبه، فإذا كان العمل محرما نفسيا فى نفسه مع قطع النظر عن التقيه فهى يجعله مباحا نفسيا لا يترتب على فعله العقاب و المؤاخذه كما انه إذا كان محرما غيريا فالتقيه تجعله مباحا

غيريا و معناه عدم كون العمل مشروطا بذلك الشئ ء .

- مثلا- إذا اضطر المكلف إلى التكفير في صلاه أو إلى ترك البسمله أو الى استعمال التراب للتيمم في صلاته و هي من المحرمات الغيريه لاشتراط الصلاه بعدم التكفير و عدم ترك البسمله فالتقيه تجعلها مباحه غيريه بمعنى عدم اشتراط الصلاه بعدم التكفير أو بعدم ترك البسمله و هكذا.

و نتيجة ذلك ان الصلاه الواجبه في حقه غير مشروطه بعدم التكفير و عدم ترك البسمله و بذلك يثبت وجوب الصلاه الفاقده لبعض أجزائها أو شرائطها أو الواجده لبعض موانعها.

و على الجملة ان الصحيحه كما تشمل التكاليف النفسيه من الوجوب و الحرمة النفسيين كذلك تشمل التكاليف الغيريه أعنى الوجوب و الحرمة الغيرين هذا.

و فيه ان الظاهر من الصحيحه ان كل عمل كان محرما بأى عنوان من العناوين المفروضه تزول عنه حرمة بواسطه التقيه فيصير العمل المعنون بذلك العنوان متصفا بالحليه لأجلها لا أن الحليه توجب التغير و التبديل في موضوعها لوضوح ان الحكم لا يكون محققا لموضوعه و لا مغيرا له

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٥

.....

مثلا- التكتف فى الصلاه لما كان بعنوان كونه مبطلا محرما فى الصلاه فتقتضى التقيه كون التكتف المبطل حلالا فى الصلاه و معنى ذلك أن الإبطال أمر محلل لأجل التقيه و قد ارتفعت حرمة.

و ليس معنى ذلك ان التكتف يخرج عن كونه مبطلا للصلاه بسبب التقيه حتى تصح معه الصلاه بل التكتف المعنون بالمبطلية فى الصلاه يحكم عليه بالحليه لأجلها فيصير إبطال الصلاه جائزا بالتقيه و أما أن التكتف لأجل الحكم بحليته و ارتفاع حرمة يخرج عن كونه مبطلا للصلاه فلا يكاد يستفاد من الروايات بوجه.

و على الجملة الصحيحه إنما تختص

بالتكاليف النفسيه و لا- تشمل التكاليف الغيره أبدا لأن الحكم لا- يحقق موضوع نفسه و لا يتصرف فيه بوجه إذا لا بد من ملاحظه ان العمل بأى عنوان كان محرما لو لا الاضطرار حتى يحكم بحليته و رفع حرمة لطر و الاضطرار عليه فالتكثف قد حكم عليه بالحرمة بعنوان إبطاله الصلاة مع قطع النظر عن التقيه و الاضطرار و كذلك ترك السوره أو غيرها من الأجزاء و الشرائط متعمدا بناء على حرمة إبطال الصلاة فإذا طرأت عليه التقيه و الاضطرار رفعا حرمة الابطال و أوجبا حليته و النتيجة ان إبطال الصلاة حلال للتقيه و الاضطرار لا أن التكتف أو ترك الجزء أو الشرط متعمدا غيره مبطل للصلاه.

و كذا الحال فى الصوم المعين لأن إبطاله بتناول المفطرات حرام مطلقا و فى الصوم غير المعين حرام إذا كان بعد الزوال إلا ان ذلك العمل المحرم بعنوان الابطال محلل فيما إذا كان للاضطرار و التقيه و كذا فى غير ذلك من الموارد التى حكم فيها بحرمة الإبطال فى نفسه.

و أما إذا لم يكن الابطال محرما فى نفسه كما فى إبطال الصلاة على الأظهر و كما فى إبطال الوضوء و الغسل و نحوهما من العبادات لعدم حرمة إبطالهما جزما

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٦

.....

فهل يمكن أن يقال ان مثل المسح على الخفين فى الوضوء أو التكتف فى الصلاة أو ترك البسملة و السوره و غيرها من الموانع و الأجزاء و الشرائط أعنى المحرمات الغيره ترتفع حرمتها الغيره بالتقيه و الاضطرار و يقال ان التكتف فى الصلاة محرم بالحرمة الغيره فى نفسه لو لا التقيه و الاضطرار و محلل غيرى عند التقيه و الاضطرار و كذا ترك

السوره أو غيرها من الأجزاء و الشرائط لحرمة الغيره فى نفسه فإذا طرأت عليه التقيه ارتفعت حرمة و بها اتصفت بالإباحه الغيره و معناه عدم مانع التكتف أو عدم جزئيه السوره فى الصلاه و هكذا.

أو ان الصحيحه لا يمكن التمسك بها فى التكاليف الغيره من الشرطيه و الجزئيه و المانعيه؟.

الثانى هو التحقيق و ذلك لأن العمل المركب من الأجزاء و الشرائط و عدم المانع ارتباطى لا محاله فإذا فرضنا ان المكلف قد عجز عن الإتيان بتمامه و اضطر الى ترك شىء من أجزائه أو شرائطه أو الى الإتيان بشىء من موانعه سقط التكليف المتعلق بالمركب عن مجموع العمل لا محاله فلا يبقى تكليف بالمركب هناك و ذلك لأنه مقتضى إطلاق أدله الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه الشامل لموارد الاضطرار الى تركها- كما هو مفروض كلامنا- لأن لازمه سقوط الأمر عن مجموع العمل المركب لعدم قدره المكلف عليه بجميع أجزائه و شرائطه و إذا فرضنا سقوط الأمر و الإلزام عن العمل المركب لم يبق معنى للاضطرار الى ترك أجزائه و شرائطه أو الى فعل شىء من موانعه لتمكنه من ترك العمل برأسه و عدم الإتيان به من أساسه و قد تقدم ان مفهوم الاضطرار قد أخذ فيه اللابديه و عدم التمکن من فعله أو من تركه و هذا غير متحقق عند تمکن المكلف من ترك الأجزاء و الشرائط بترك العمل المركب رأساً

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٧

.....

و مع هذا الفرض أعنى التمکن من ترك العمل برأسه لم يصدق الاضطرار إلى ترك الشرط أو الجزء أو الى الإتيان بالمانع.

و على ذلك فالتقيه و الاضطرار يرفعان الحرمة النفسيه المترتبه على ترك الواجب المركب عند

الاضطرار الى ترك شىء من أجزائه و شرائطه. و أما الجزئيه و الشرطيه و المانعيه فهى غير مرتفعه بشىء من التقيه و الاضطرار لعدم تحقق الاضطرار إليها عند التمكن من ترك العمل برأسه.

فلا- يصح أن يقال انه مضطر الى ترك الجزء أو الشرط أو إلى الإتيان بالمانع عند التمكن من ترك العمل برمته اللهم إلا ان يكون قوله (ع) فى الروايه: فقد أحله الله .. شاملا للتكاليف الغيره من الجزئيه و الشرطيه و المانعيه أيضا حتى يدل على وجوب العمل الفاقد للمضطر الى تركه من جزء أو شرط أو الواجد للمضطر الى فعله أعنى المانع لأنه وقتئذ مضطر الى ترك الجزء أو الشرط أو الى الإتيان بالمانع و لا يتمكن من ترك العمل المركب برمته- لقدرتة من الإتيان به على الفرض.

إلا- أن الحكم لا- يكون محققا لموضوع نفسه فكيف يعقل أن يكون الحكم بالحليه محققا للاضطرار الذى هو موضوعه لأنه موضوع للحكم بالحليه و ارتفاع الحرمة و لا- مناص من أن يتحقق بنفسه أو لا- مع قطع النظر عن حكمه حتى يحكم بالحليه و ليس الأمر كذلك فى المقام لوضوح أن المكلف مع قطع النظر عن الحكم بالحليه فى مورد الاضطرار غير مضطر الى ترك الجزء أو الشرط بالوجدان لتمكنه و اقتداره من ترك العمل المركب رأسا.

كما ان العلم الخارجى- فى مورد كالصلاه- بأن المركب عمل لا يسقط عنه حكمه ابدا و ان لم يتمكن المكلف من جزئه أو شرطه أو من ترك الإتيان بمانعه، كذلك أى لا يحقق ذلك صدق عنوان الاضطرار و تحققه إلى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٨

.....

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦

ترك الجزء أو الشرط أو إلى الإتيان بالمانع حتى يحكم بارتفاع التكليف الغيريه بالتبع.

لأن الكلام انما هو في أنه لو كنا نحن و الأدله الداله على ارتفاع ما اضطر اليه و حليه العمل المأتي به تقيه فهل يقتضى تلك الأدله ارتفاع التكليف الغيريه بالاضطرار و عدم اشتراط العمل بما اضطر إلى تركه من شرط أو جزء أو إلى فعله كالموانع حتى يجب الإتيان به فاذا لما اضطر اليه و لا تجب عليه الإعاده أو القضاء ليكون ذلك قاعده كليه تجرى في جميع الموارد أو انها لا تقتضى ذلك؟

لا- فيما إذا علمنا بوجود العمل الفاقد لما اضطر إلى تركه أو الى فعله في مورد واحد بالدليل الخارجى كالصلاه لوضوح ان وجوب الفاقد حينئذ غير مستند إلى أدله التقيه حتى نتعدى إلى جميع موارد بل انما يستند إلى الدليل الخارجى فيثبت في مورد فقط.

□
و «منها» صحيحه [۱] أبى الصباح قال و الله لقد قال لى جعفر ابن محمد (ع) .. ما صنعتم من شىء أو حلفتم عليه من يمين فى تقيه فأنتم منه فى سعه «۲».

لأن إطلاق قوله (ع) ما صنعتم. يشمل إتيان العمل فاقدا لجزئه أو شرطه أو واجدا لمانعه إذا فالمكلف فى سعه من قبل ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع فلا يترتب عليه التكليف بالإعاده أو القضاء و هى نظير

[۱] بناء على أنه أبو الصباح الكنانى الثقه كما لا يبعد و ان سيف بن عميره الواقع فى سندها لم يثبت كونه واقفيا و الا فعلى ما حكى عن بعضهم من كونه واقفيا فالروايه موثقه لا صحيحه.

فى ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٧٩

.....

ما ورد من أن الناس فى سعه ما لم يعلموا [١] فكما أنه يدلنا على ارتفاع المشكوك جزئيه أو شرطيه لأنه معنى كونهم فى سعه ما لا يعلمون فكذلك الحال فى هذه الصحيحه.

فتدلنا على ارتفاع الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه عند التقيه.

و يرد على الاستدلال بهذه الروايه انها و ان كانت تامه بحسب السند غير انها بحسب الدلاله غير تامه و لا دلاله لها على ذلك المدعى و الوجه فى ذلك ان السعه انما هى فى مقابل الضيق فمدلول الصحيحه ان العمل المأتى به فى الخارج إذا كان فيه ضيق فى نفسه- لو لا التقيه- فيرتفع عنه ضيقه و يتبدل بالسعه فيما إذا أتى به لأجل التقيه و الاضطرار- مثلا- شرب المسكر أمر فيه ضيق من ناحيتين- لو لا التقيه و هما جهتا حرمة وحده لأن من شربه متعمدا بالاختيار ترتب عليه العقوبه و الحد و يحكم بفسقه لارتكابه الحرام بالاختيار.

فيقع المكلف فى الضيق من جهتهما فإذا صدر منه ذلك من أجل التقيه أو الاضطرار لأنه لو لم يشربه لقتله السلطان أو أخذ أمواله أو مات فى وقته لمرضه ارتفعت عنه الجهتان و لا يترتب عليه الحرمة و لا الحد فيكون المكلف فى سعه من قبلهما.

و كذلك الحال فيما إذا تناول ما لا- يراه العامه مفطرا للصوم فإنه مما يترتب عليه الحكم بالحرمة كما أنه موجب للكفار لا محاله لأنه إفطار عمدى على الفرض إلا أنهما ترتفعا عن ذلك فيما إذا استند إلى التقيه و الاضطرار و يكون المكلف فى سعه من جهه الحرمة و الكفار.

[١] الروايه و ان

لم نعر عليها بهذه الألفاظ إلا أن مضمونها قد ورد في روايه السفره و اللفظ فيها: هم فى سعه حتى يعلموا. المرويه فى ب ٢٣ من أبواب اللقطه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٠

.....

و على الجملة أن مقتضى الصحيحه أن أى أثر كان يتعلق بالعمل أو يترتب عليه ترتب الحكم على موضوعه- لو لا التقيه- يرتفع عنه عند التقيه و الاضطرار فيكون المكلف فى سعه من ناحيته.

و هذا المعنى غير متحقق عند ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع و ذلك لأنه لا يترتب على تلك التكاليف الغيره أى ضيق حتى يتبدل إلى السعه للتقيه و الاضطرار.

أما بطلان العمل بتركها أو بإتيانها فلأن البطلان كالصحه أمران واقعيان خارجان عن اختيار الشارع و تصرفاته و ليس له رفعهما و لا وضعهما فان البطلان عباره عن مخالفه المأتى به للمأمور به كما أن الصحه عباره عن موافقه المأتى به للمأمور به.

و أما وجوب الإعادة أو القضاء بترك الإتيان بالجزء أو الشرط أو بالإتيان بالمانع فلأن الإعادة غير مترتبه على الإتيان بالعمل الفاسد بل موضوع الإعادة عدم الإتيان بالمأمور به لأن الأمر بالإعادة هو بعينه الأمر بالإتيان بالمأمور به و امثاله كما أن القضاء كذلك فإنه مترتب على فوات الواجب و غير مترتب على الإتيان بالعمل الفاسد و عليه فلا- ضيق على المكلف فى مخالفه التكاليف الغيره حتى يرتفع عنه بالتقيه و يكون المكلف فى سعه من جهته و ينتج ذلك وجوب الإتيان بالعمل الفاسد لجزئه أو لشرطه أو الواجد لمانعه.

و مما يوضح ذلك بل يدل عليه ملاحظه غير العبادات من المعاملات بالمعنى الأعم فإنه إذا اضطر أحد إلى غسل ثوبه المتنجس بالبول مره

واحدہ و لم يتمكن من غسله مرتين أو لم يتمكن من غسله بالماء فغسله بغير الماء أو لم يتمكن من طلاق زوجته عند عدلين فطلقها عند فاسقين اضطرارا لم يمكن أن يحكم بحصول الطهاره للشوب أو بوقوع الطلاق على الزوجه

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨١

.....

بدعوى أنه أمر قد صدر عن تقيه أو اضطرار.

فهذا أقوى شاهد و دليل على عدم ارتفاع الشرطيه أو الجزئيه أو المانعيه في حال الاضطرار و التقيه إذا لا يكون العمل الفاقد لشيء من ذلك أى من الجزء أو الشرط مجزئا في مقام الامتثال.

و من هنا يظهر أن قياس محل الكلام بما ورد من ان الناس في سعه ما لم يعلموا. قياس غير قريب و ذلك لأن المشكوك فيه في ذلك الحديث انما هو نفس الجزئيه و عدليها و من البديهى ان في جزئيه المشكوك فيه أو شرطيته أو مانعيته ضيقا واضحا على المكلف لأنه تقييد لإطلاق المأمور به و موجب للكلفه و الضيق فيكون في رفعها عند الشك توسعه له و رفعا للتضييق الناشئ من جزئيه الجزء أو شرطيه الشرط أو مانعيه المانع.

و أين هذا مما نحن فيه، لأن الصحيحه ناظره إلى ما أتى به المكلف من العمل في الخارج كما هو مفاد قوله ما صنعتم إذا لا بد من ملاحظه ان العمل الخارجى الفاقد لجزئه أو شرطه أو الواجد لمانعه. أى ضيق يترتب عليه من ناحيه ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع حتى يرتفع بالتقيه و يتبدل ضيقه بالسعه. و قد عرفت أنه لا يوجد أى ضيق يترتب عليه فلا موضوع للسعه في التكاليف الغيريه بوجه.

و على الجملة ان الصحيحه قد دلت على التوسعه مما

يؤتى به تقيه و التوسعه انما يكون بأحد أمرين: اما برفع الإلزام المتعلق بالفعل المتقى به كالتحريم فى شرب الخمر أو فى ترك العباده الواجبه و أما برفع الأحكام المترتبه عليه كوجوب الكفاراه فى ترك الصيام تقيه أو فى حنث اليمين كذلك و كالحده فى شرب المسكر و هكذا و لا يوجد شىء من هذين الأمرين فى التكليف الغيريه كما مر.

و كيف كان لا يمكن ان يستفاد من شىء من الأدله ان العمل الفاقد

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٢

.....

لجزئه أو لشرطه أو الواجد لمانعه واجب بوجه.

و من هنا يظهر عدم صحه التمسك فى المقام بحديث رفع الاضطرار «١» بدعوى دلالتة على أن ما أتى به المكلف فى الخارج بالاضطرار كأنه مما لم يأت به و انه كالعدم حقيقه فإذا شرب خمرا بالاضطرار أو تكتف فى الصلاه تقيه فكأنه لم يشرب الخمر من الابتداء أو لم يتكتف فى صلاته أصلا و معنى ذلك ان المانعيه أعنى مانعيه التكتف مرتفعه حال التقيه أو حال الاضطرار فبذلك ترتفع أحكامه و آثاره سواء أ كانت من الأحكام النفسيه أم كانت من الأحكام الغيريه.

و الوجه فى عدم صحه التمسك به فى المقام هو أن ما أتى به المكلف اضطرارا لا معنى لرفعه و هو موجود بالتكوين الا بلحاظ الأمور المترتبه على وجوده كالألزام المتعلق به من وجوب أو تحريم أو حد أو كفاره كما فى شرب الخمر و ترك الصيام و الحنث فى اليمين و ليس شىء من ذلك متحققا فى التكليف الغيريه كما عرفت فلا دلالة للحديث إلا على رفع ما يترتب على وجود العمل الصادر بالاضطرار من الآثار و الأحكام و أما ان العمل

الفاقد لجزئه أو لشرطه أو الواجد لمانعه واجب و مجزئ فى مقام الامتثال فهو مما لا يمكن استفادته من الحديث و قد قدمنا الكلام على حديث الرفع مفصلا فليجعل هذا تميما لما تقدم و «منها»: ما رواه ابن أبى عمر الأعجمى عن أبى جعفر (ع) انه قال: ان التقيه فى كل شىء إلا فى شرب المسكر و المسح على الخفين [٢]

[٢] كما نقله شيخنا الأنصارى «قده» عن أصول الكافى فى رساله التقيه ناسيا للروايه الى أبى جعفر (ع) و لكن الموجود فى الوسائل منسوب

(١) المرويه فى ب ٥٦ من أبواب جهاد النفس من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٣

.....

بدعوى دلالتها على أن التقيه ترفع الأحكام المتعلقة بالعمل المأتى به تقيه مطلقا سواء أ كان ذلك من الأحكام النفسيه أو من الأحكام الغيريه و ذلك لمكان استثناء مسح الخفين و هو من المحرمات الغيريه لوضوح عدم حرمه المسح على الخفين حرمه نفسيه و هذا يدلنا على أن قوله (ع) كل شىء يعم التكاليف النفسيه و الغيريه.

فالمتحصل منها ان الجزئيه و الشرطيه و المانعيه ترتفع كلها بالتقيه و الاضطرار نظير غيرها من الأحكام النفسيه إلا فى موردين و هما شرب المسكر و المسح على الخفين.

فإذا تكتف فى صلاته تقيه ارتفع عنه المسح الغيرى و هو المانعيه و معناه عدم مانعيه التكتف فى الصلاه حال التقيه.

و يرد عليه أولا: ان الروايه ضعيفه السند كما تقدم «١».

و ثانيا: ان حمل الروايه على هذا المعنى اعنى ارتفاع الأحكام المتعلقة بالفعل المأتى به تقيه مضافا إلى أنه خلاف الظاهر فى نفسه. مما لا يمكن المساعده عليه لوجود القرينه فى نفس الروايه على عدم إرادته.

و القرينه هو استثناء شرب

المسكر و ذلك لأن حمل الروايه على المعنى المدعى يستلزم الحكم بعدم ارتفاع الحرمة فى شرب المسكر عند التقيه و الاضطرار بعدم ارتفاع الحرمة الغيريه فى المسح على الخفين لمكان استثنائهما

□
إلى أبى عبد الله (ع) و مشتمل على النبيد بدل المسكر كما أنه مشتمل على جملة أخرى فى صدرها و هى قوله (ع) لا دين لمن لا تقيه له و كذلك الحال فى الكافى و الوافى و غيرهما فالظاهر ان ما فى كلام شيخنا الأنصارى (قدس سره) من اشتباه القلم فليلاحظ. راجع ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(١) تقدم فى ص ٢٤٧

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٤

.....

عن العموم و هو مما لا يمكن التفوه به كيف و التقيه و الاضطرار يحلان ما هو أعظم من شرب المسكر كترك الصلاه فيما إذا أجبره الجائر عليه و ترتب ضرر على ترك التقيه كالقتل فكيف يحكم بحرمة حال الاضطرار إلى شربه فان حفظ النفس من الهلكه أولى من ترك شرب المسكر فلا وجه لحمل الروايه على هذا المعنى.

بل الصحيح - كما هو ظاهرها- ان الروايه ناظره الى أن تشريع التقيه و حكمها من الجواز و الوجوب جار فى كل شىء إلا فى شرب المسكر و المسح على الخفين، فإن التقيه غير مشرعه فيهما فلا يجب أو لا يجوز التقيه فيهما، لا ان الحرمة غير مرتفعه عن شرب المسكر فى حال التقيه و الاضطرار.

و الوجه فى ذلك أى فى عدم تشريع التقيه فى الموردین على ما قدمناه مفصلا- عدم تحقق موضوعها فيهما. أما فى شرب المسكر فلأن حرمة من الضروريات فى الإسلام و قد نطق بها الكتاب الكريم و لم يختلف فيها سنى

و لا شيعى فلا معنى للتقيه فى شربه.

و اما فى المسح على الخفين فلانا لم نعثر فيما بأيدينا من الأقوال على من أوجه من العامه و انما ذهبوا إلى جواز كل من مسح الخفين و غسل الرجلين.

نعم ذهب جماعه منهم إلى أفضليته كما مر [١] و عليه فلا يحتمل ضرر فى ترك المسح على الخفين بحسب الغالب.

نعم يمكن أن تتحقق التقيه فيهما نادرا كما إذا أجبره جائر على شرب المسكر أو على مسح الخفين إلا أنه من الندره بمكان و لا كلام حينئذ فى مشروعيه التقيه فإن الروايه المانع ناظره الى ما هو الغالب.

[١] قد مر الكلام فى ذلك فى ص ١٣٠ و أشرنا إليه فى ص ٢٥٢.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٥

.....

و لعل الشيخ «قده» لم يلفت نظره الشريف إلى ملاحظه استثناء شرب المسكر لتوجهه الى استثناء مسح الخفين و من هنا حمل الروايه على غير المعنى الذى ذكرناه و الله العالم بحقيقه الحال فعلى ما بيناه الروايه أجنيه عما نحن بصدده.

و «منها»: موثقه سماعه قال سألته عن رجل كان يصلى فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه قال: ان كان اماما عدلا فليصل أخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعا و ليدخل مع الإمام فى صلاته كما هو، و ان لم يكن امام عدل فليبين على صلاته كما هو و يصلى ركعه أخرى و يجلس قدر ما يقول: «اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله» ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقيه واسعه، و ليس شىء من التقيه الا و صاحبها مأجور عليها ان شاء الله

أما الجبهه الأولى أعنى قوله: ان كان الامام عادلا- فمضمونها هو ما دل عليه غيرها من الأخبار من ان من دخل فى الفريضة ثم أقيمت الجماعه استحبه له أن يجعل ما بيده من الفريضة تطوعا و يسلم فى الركعه الثانيه حتى يدرك ثواب الجماعه بائتمامه من أول الصلاه، و أما الجبهه الثانيه أعنى قوله: و ان لم يكن امام عدل، فقد حملها شيخنا الأنصارى «قده» على ما قدمناه فى الجمله الأولى من أنه يجعل ما بيده من الفريضة تطوعا و يسلم فى الثانيه و يأتى من أجزاء الصلاه و شرائطها على ما استطاع فان تمكن من أن يأتى بتمامهما مع الامام فهو و ان لم يستطع إلا من بعضهما فيكتفى بالبعض لأن التقيه واسعه.

(١) المرويه فى ب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٦

.....

فقد استدل «قده» بقوله: على ما استطاع على أن ما أتى به المكلف من الأجزاء و الشرائط تقيه كاف و مجزئ فى مقام الامتثال سواء كان ما أتى به تمام الاجزاء و الشرائط أم كان بعضهما.

و لا- يخفى غرابه ذلك منه (قده) لأن مضمون الروايه على ما هو ظاهرها ان الامام إذا لم يكن امام عدل فلا يجعل المأموم صلاته تطوعا كما كان يجعلها كذلك فى الصوره الأولى بل يظهر للناس أنه جعلها تطوعا بأن يصلى ركعه أخرى ثم يتشهد من دون أن يسلم بعدها و يقوم بعد ذلك و يصلى صلاته بنفسه مظهرا للغير الائتمام و الاقتداء بالإمام الحاضر بقدر يستطيعه من الإظهار و الإبراز لأن التقيه واسعه و هذا لا اختصاص له بالائتمام من أول الصلاه.

بل لو أظهر الائتمام

فى أثناء الصلاة أيضا كان ذلك تقيه كما أن لها طريقا آخر غيرهما و ما من شىء من أنحاء التقيه الا و هو واجب أو جائز و صاحبه مأجور عليه و على ذلك لا دلالة للروايه على جواز الاكتفاء فى الصلاة معهم بما يتمكن منه من الاجزاء و الشرائط هذا.

على ان الروايه مضمرة و للمناقشه فى سندها أيضا مجال لأن مضمورها و هو سماعه ليس كزراره و محمد بن مسلم و اضرابهما من الأجلاء و الفقهاء اللذين لا يناسبهم السؤال عن غير أئمتهم عليهم السلام بل هو من الواقفه و من الجائز أن يسأل غير أئمتنا عليهم السلام.

و لقد صرح بما ذكرناه فى معنى الروايه صاحب الوسائل «قده» و عنوان الباب باستحباب إظهار المتابعه حينئذ فى أثناء الصلاة مع المخالف تقيه فلاحظ و لعل الشيخ «قده» لم يلفت نظره الشريف إلى عنوان الباب فى الوسائل.

□
و «منها»: ما رواه مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله (ع) فى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٧

.....

حديث .. و تفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحق و فعله، فكل شىء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيه مما لا- يؤدى إلى الفساد فى الدين فإنه جائز «١» بدعوى ان جواز كل شىء بحسبه فالروايه تعم الأشياء المحرمه النفسيه لو لا التقيه و جعلها جائزه نفسيه كما تعم الأشياء المحرمه بالحرمة الغيريه فتقبلها الى الجواز الغيرى لا محاله.

إذا تدلنا الروايه على صحه الصلاة المقترنه بالتكتف أو بغيره من الموانع لأنها جائزه جوازا غيريا بمقتضى التقيه و كذا الصلاة الفاقده للجزء أو الشرط.

و يرد عليه أولا: انها ضعيفه السند بمسعده لعدم

و ثانيا: ان الروايه لا دلالة لها على المدعى لان الجواز فيما إذا أسند إلى الفعل كان ظاهره الجواز النفسى فحسب أى كون الفعل بما هو و فى نفسه أمرا جائزا لا انه جائز لدخالته فى الواجب وجودا أو عدما أو عدم دخالته فيه و هو المعبر عنه بالجواز الغيرى.

و ثالثا: ان ملاحظه صدر الروايه تدلنا على أن المراد بالجواز فى الروايه انما هو جواز نفس التقيه لا جواز الفعل المتقى به فلا دلالة لها على جواز الفعل حتى يقال أنه أعم من الجواز النفسى و الغيرى.

[٢] قد قدمنا غير مره ان الرجل و ان لم يوثق فى الرجال الا أنه ممن ورد فى أسانيد كامل الزيارات و تفسير القمى فعلى مسلك سيدنا الأستاذ مد ظله من وثاقه كل من وقع فى شىء من الكتابين المذكورين و لم يضعف بتضعيف معتبر لا بد من الحكم بوثاقه الرجل.

(١) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٨

.....

و قد ورد فى صدرها: ان المؤمن إذا أظهر الايمان ثم ظهر منه ما يدل على نقضه خرج مما وصف و أظهر و كان له ناقضا، الا ان يدعى أنه انما عمل ذلك تقيه و مع ذلك ينظر فيه فان كان ليس مما يمكن أن تكون التقيه فى مثله لم يقبل منه ذلك لأن للتقيه مواضع من إزالتها عن مواضعها لم تستقم له و تفسير ما يتقى مثل أن يكون ..

و هذا يدلنا على أنه (ع) بصدد بيان المواضع التى تستقيم فيها التقيه و تجوز و أراد تمييز تلك الموارد عما لا يجوز التقيه فى مثله كما

إذا شرب المسكر سرا و ادعى أنه كان مستندا إلى التقيه فلا دلالة للروايه على وجوب الإتيان بالعمل مقترنا بمانعه أو فاقدًا لجزئه و شرطه.

فالمتحصل إلى هنا أنه لا دلالة في شيء من الأخبار المتقدمه على وجوب إتيان العمل فاقدًا لشرطه أو لجزئه أو مقترنا بمانعه إذا استند إلى التقيه حتى لا يجب إعادته أو قضائه.

ما يستفاد من الأخبار الآمره بالتقيه:

إذا لا بد من عطف عنان الكلام إلى أنه هل يستفاد من الأخبار الآمره بالتقيه صحه العمل لدى الإتيان به فاقدًا لشيء من أجزائه و شرائطه أو واجدا لشيء من موانعه للتقيه أو لا يستفاد منها ذلك؟ فنقول.

الصحيح أن يقال: إن الاضطرار إذا كان مستندا إلى غير جهه التقيه المصطلح عليها و هى التقيه من العامه فيما يرجع إلى الأمور الدينيه فمقتضى القاعده حينئذ سقوط الأمر بالمركب عند الاضطرار الى ترك شيء مما اعتبر فى المأمور به لأن ذلك مقتضى إطلاق أدله الجزئيه و الشرطيه أو المانعيه و هو يشمل كلا من صورتى التمكن من الإتيان بها و عدمه.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٨٩

.....

و بما أن المكلف غير متمكن من إتيان العمل واجدا لشرطه أو جزئه أو فاقدًا لمانعيه فلا محاله يسقط الأمر بالمركب رأسا فى حقه فلا يجب عليه شيء وقتئذ إلا فى خصوص الصلاه فيما إذا لم يتمكن من شيء من أجزائها و شرائطها- فى غير الطهور- فإنه يجب فيها الإتيان بالمقدار الممكن من الصلاه لأنها لا تسقط بحال.

و أما إذا كان الاضطرار من جهه التقيه المصطلح عليها فان كان العمل المتقى به موردا للأمر به بالخصوص فى شيء من رواياتنا كما فى غسل الرجلين، و الغسل منكوسا و ترك القراءه فى الصلاه خلفهم

و نحو ذلك مما ورد فيه الأمر بالعمل بالخصوص فلا ينبغي الإشكال في صحته بل و اجزائه عن المأمور به الواقعي بحيث لا تجب عليه الإعادة و لا القضاء.

و ذلك لأن الظاهر من الأمر بالإتيان بالعمل الفاقدا لبعض الأمور المعتره في المأمور به انما هو جعل المصداق للطبيعه المأمور بها تقيه و مع جعل الشارع شيئا مصداقا للمأمور به لا بد من الحكم بسقوط الأمر المتعلق بالطبيعه لأن الإتيان بذلك الشئ ء إتيان لما هو مصداق و فرد للطبيعه المأمور بها فيسقط به الأمر المتعلق بها لا محاله.

و أما إذا لم يكن العمل المتقى به موردا للأمر بالخصوص فالتحقيق أن يفصل حينئذ بين الأمور التي يكثر الابتلاء بها لدى الناس أعنى الأمور عامه البلوى التي كانوا يأتون بها بمرئى من الأئمه عليهم السلام و الأمور التي لا يكون الابتلاء بها غالبا و بمرئى منهم عليهم السلام: بل يندر الابتلاء به.

فان كان العمل من القسم الأول كما في التكتف في الصلاه و غسل الرجلين في الوضوء مع قطع النظر عن كونه موردا للأمر به بالخصوص لكثرة الابتلاء به في كل يوم مرات متعدده فلا مناص فيه من الالتزام

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩٠

.....

بالصحه و الاجزاء أى عدم وجوب الإعادة أو القضاء لان عدم ردعهم عما جرت به السيره من إتيان العمل تقيه أقوى دليل على صحته و كونه مجزئا في مقام الامتثال فلو لم تكن التقيه مقيده للاجزاء في مثله فلا بد من بيانه و نفس عدم بيان البطلان و ترك التنبيه على عدم اجزائها مع كون العمل موردا للابتلاء و بمرئى منهم (ع) يدلنا على إمضائهم لما جرت به السيره.

و لم يرد

فى شىء من رواياتنا أمر بإعادة العمل المتقى به أو قضائه و لو على نحو الاستحباب.

نعم عقد صاحب الوسائل «قده» بابا و عنوانه باستحباب إيقاع الفريضة قبل المخالف أو بعده «١» إلا ان شيئا مما نقله من الروايات غير مشتمل على الأمر بالإعادة أو القضاء. فيما أتى به تقيه و لو على وجه الاستحباب.

بل قد ورد فى بعض الروايات ما لا تقبل المناقشه فى دلالتة على الاجزاء و هذا كما دل على أن من صلى معهم فى الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله «٢» أ فيحتمل عدم كون الصلاة خلف رسول الله (ص) مجزئه عن المأمور به الأولى؟! و فى بعض آخر أن المصلى معهم فى الصف الأول كالشاهر سيفه فى سبيل الله «٣».

و فى جملة من الروايات الأمر بالصلاة معهم فى مساجدهم «٤» و على الصلاة فى عشائهم «٥»

(١) راجع ب ٦ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٥ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٥ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل.

(٤) المرويه فى ب ٥ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل.

(٥) المرويه فى ٢٦ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل و فى باب ١ من أبواب أحكام العشره أيضا حديث ٦.

التفتيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩١

.....

و فى بعضها الصلاة فى عشائهم «١» فليلاحظ.

و كيف كان فلم يرد فى رواياتنا أمر بإعادة الصلاة أو الوضوء أو غيرهما من الأعمال المتقى بها من العامه على كثره الابتلاء بها لكونهم معاشرين لهم فى أسواقهم و مساجدهم و فى محلاتهم و أما كنهم حتى فى بيت واحد إذ ربما كان الابن

عاميا و الأب على خلافه أو بالعكس أو أحد الأخوين شيعي و الآخر عامي و كانوا يصلون أو يتوضئون بمرئى منهم و مشهد فالسيره كانت جاريه على التقيه فى تلك الأفعال كثيره الدوران و مع عدم ردعهم (ع) يثبت صحتها لا محاله.

نعم ورد فى بعض الروايات الأمر بالصلاه قبل الإمام أو بعده إذا لم يكن موردا للوثوق حيث نهى (ع) السائل عن الصلاه خلفه و لو يجعلها تطوعا لعدم جواز الصلاه خلف من لا يوثق به، ثم أمره بالصلاه قبله أو بعده و لعله الى ذلك أشار صاحب الوسائل «قده» فى عنوان الباب المتقدم نقله غير ان الروايه خارجه عما نحن بصدده لورودها فى الصلاه خلف من لا يثق به و هو أعم من أن يكون عاميا أو شيعيا. و الروايه لم تشتمل على الأمر بالصلاه معه ثم إتيانها اعاده أو قضاء بعده.

و مما يؤيد ما قدمناه ما فهمه زواره فى الصحيحه المتقدمه المشتمله على قوله عليه السلام ثلاثه لا اتقى فيهن أحدا .. «٢» حيث قال أعنى زواره: و لم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا فيهن أحدا.

و ذلك لان المسح على الخفين ليس من المحرمات النفسيه ليكون جريان التقيه فيه موجبا لارتفاع حرمة بل انما هو محرم غيرى فلو جازت التقيه فيه أو وجبت لدل على ارتفاع المنع الغيرى أعنى المانعيه فى الوضوء و كون الوضوء المشتمل

(١) المرويه فى ب ١ من أبواب أحكام العشره من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩٢

.....

على مسح الخفين صحيحا. هذا كله فى الصلاه و الوضوء.

و من هذا القبيل الصيام لأنه أيضا من

الأُمور العامه البلوى وقد كانوا يصومون معهم و يفطرون بما لا- يراه العامه مفطرا فى نهار شهر رمضان أو فى اليوم الذى لا يرونهم من شهر رمضان و ذلك كله للتقيه و المعاشره معهم.

الوقوف بعرفات فى اليوم الثامن:

اشاره

و من هذا القبيل الوقوف بعرفات يوم الثامن من ذى الحجه الحرام لأن الأئمه عليهم السلام: كانوا يحجون أغلب السنوات و كان أصحابهم و متابعوهم أيضا يحجون مع العامه فى كل سنه و كان الحكم بيد المخالفين من بعد زمان الأمير (ع) إلى عصر الغيبه و لا- يحتتمل عاقل توافقهم معهم فى هلال الشهر طوال تلك السنوات و تلك المده التى كانت قريه من مائتين سنه و عدم مخالفتهم معهم فى ذلك أبدا.

بل نقطع قطعا وجدانيا انهم كانوا مخالفين معهم فى أكثر السنوات و مع هذا كله لم ينقل و لم يسمع عن أحدهم (ع) ردع الشيعة و متابيعهم عن تبعيه العامه فى الوقوف بعرفات وقتئذ و قد كانوا يتبعونهم بمرئى و مسمع منهم عليهم السلام بل كانوا بأنفسهم يتبعون العامه فيما يرونه من الوقوف و على الجملة قد جرت سيره أصحاب الأئمه (ع) و متابيعهم على التبعيه فى ذلك للعامه فى سنين متماديه.

و لم يثبت ردع منهم عليهم السلام عن ذلك و لا- أمر التابعين للوقوف بعرفات يوم التاسع احتياطا و لا انهم تصدوا بأنفسهم لذلك و هذا كاشف قطعى عن صحه الحج المتقى به بتلك الكيفيه و اجزائه عن الوظيفه الأوليه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩٣

.....

فى مقام الامتثال.

بلا فرق فى ذلك بين كون الحج فى سنه الاستطاعه و كونه فى غير تلك السنه لوجوب الحج فى كليهما و عدم كونه مطابقا للوظيفه الأوليه أيضا

فى كليهما و قد عرفت ان السيره قد جرت على التقيه فى ذلك كما جرت على الحج فى سنه الاستطاعه كثيرا و هى سيره قطعيه ممضاه بعدم الردع عنها مع كونه بمرئى منهم عليهم السلام فلم يردعوهم عن ذلك و لا أمرؤهم بالوقوف يوم التاسع احتياطا كما مر و فى مثل ذلك إذا لم يكن عملهم مجزئا عن الوظيفه الواقعيه لوجب التنبيه على ذلك و ردعهم عما يرتكبونه حسب سيرتهم.

هذا كله فيما إذا لم يعلم المخالفه بالوجدان كما إذا علم علما وجدانيا أن اليوم الذى تقف فيه العامه بعرفات يوم الثامن دون التاسع.

و أما إذا حصل للمكلف علم وجدانى بذلك فالظاهر عدم صحه الوقوف حينئذ و وجوب اعاده الحج فى السنه المقبله إلا فيما إذا أدرك و قوف اختيارى المشعر بل و كذا فيما إذا أدرك و قوف اضطرارى المشعر.

و الوجه فى ذلك هو أن الوقوف بعرفات مع العلم الوجدانى بالخلاف ليس من الأمور كثيره الابتلاء ليقال إن الأئمه عليهم السلام مع جريان للسيره بذلك بمرئى منهم لم يردعوا عنه و لم يأمرؤهم بالوقوف يوم التاسع ليكون ذلك كاشفا قطعيا عن كون عملهم مجزئا فى مقام الامتثال بل انما هو أمر نادر الاتفاق أو لعله أمر غير واقع و عدم الردع فى مثله لا يكون دليلا قطعيا على صحه ذلك الوقوف و أجزائه فى مقام الامتثال.

نعم يمكن الحكم بصحه الوقوف حتى مع العلم الوجدانى بالمخالفه فيما إذا ثبت أمران:

«أحدهما»: كون حكم الحاكم المخالف نافذا فى حق الجميع و واجب

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩٤

.....

الاتباع حسب مذهبهم حتى فى حق العالم بالخلاف.

و «ثانيهما»: أن يتم شىء من الأدله اللفظيه المتقدمه المستدل بها على سقوط

الجزئيه و الشرطيّه و المانعيه عند التقيّه. فإنه بعد ثبوت هذين الأمرين يمكن الحكم بصحة الوقوف مع العلم بالخلاف، لأنه من موارد التقيّه من العامه على الفرض من ان حكم الحاكم نافذ عندهم حتى بالنسبه إلى العالم بالخلاف كما ان كل عمل أتى به تقيّه مجزئ في مقام الامتثال على ما دلت عليه الأدله اللفظيه المتقدمه فإن الفرض تماميتها.

الا ان الأمرين ممنوعان:

أما الأمر الأول فلعدم ثبوت ان حكم الحاكم عندهم نافذ حتى في حق العالم بالخلاف.

و أما الأمر الثاني فلما عرفت تفصيله و كيف كان لا دليل على صحه الحجج و الوقوف مع العلم الوجداني بالخلاف هذا كله فيما إذا كان العمل المأتى به تقيّه كثير الابتلاء و بمرئى من الأئمه (ع).

و أما إذا لم يكن العمل من هذا القبيل بل كان نادرا و غير محل الابتلاء فلا دليل في مثله على كون العمل الفاقد لشيء من الاجزاء و الشروط أو الواجد للمانع صحيحا و مجزئا في مقام الامتثال فان الدليل على ذلك ينحصر بالسيره و لا سيره في أمثال ذلك على الفرض.

و من هذا القبيل الوضوء بالنيذ و لا سيما النيذ المسكر على ما ينسب الى بعض المخالفين من تجويزه التوضؤ بالنيذ فإنه إذا توضأ بالنيذ تقيّه فهو و ان كان جائزا أو واجبا على الخلاف إلا انه لا يجزئ عن المأمور به الأولى بوجه لأن التوضؤ بالنيذ أمر نادر التحقق و لم يتحقق سيره في مثله حتى يقال ان الأئمه عليهم السلام لم يردعوا عنها مع كون العمل بمرئى منهم عليهم السلام و هذا بخلاف ما إذا تمت الأدله اللفظيه المتقدمه المستدل بها

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٢٩٥

.....

على سقوط

الجزئيه و الشرطيه و المانعيه عند التقيه لأن مقتضاها صحه الوضوء فى الصوره المفروضه كما هو واضح.

و من هذا القبيل المسح على الخفين و ذلك لندرته الابتلاء به فى مقال التقيه، حيث ان العامه غير قائلين بوجوبه تعيينا و عليه فان قلنا بتماميه روايه أبى الورد المتقدمه «١» المشتمله على الترخيص فى المسح على الخفين فيما إذا كان مستندا إلى التقيه فلا مناص من الحكم بصحته و كونه مجزئا فى مقام الامتثال لعدم كون المسح على الخفين من المحرمات النفسيه و انما هو من المحرمات الغيريه فالترخيص فى مثله بمعنى رفع المانعيه لا محاله.

و أما إذا لم نعتمد على الروايه لعدم توثيق أبى الورد و لا مدحه للوجه المتقدمه سابقا فلا يمكننا الحكم بصحته و إجزائه إذ لا سيره عمليه حتى يدعى انها كاشفه عن الصحه و الاجزاء لعدم ردعهم (ع) عن ذلك مع كونه بمرئى منهم.

و أما قضيه ما فهمه زراره من الصححه المتقدمه- و هو الذى جعلناه مؤيدا للمدعى ففهمه انما يتبع بالإضافه إلى كبرى المسأله أعنى التقيه فى المحرمات للغيريه.

و اما خصوص مورد الصححه أعنى المسح على الخفين فلا لما مر من أن العامه على ما وقفنا على أقوالهم غير ملتزمين بوجوبه التعيينى كما تقدم هذا بل نفس إطلاق الروايات الأمره بغسل الرجلين المحموله على التقيه يقتضى الحكم ببطلان المسح على الرجلين و عدم كونه مجزئا لأن مقتضى إطلاقها ان غسل الرجلين واجب تعيينى مطلقا و لو فى حال التقيه و لا يجزئ عنه أمر آخر أى أنه ليس بواجب تخييرى ليتخير المكلف بينه و بين المسح على الخفين فلو اقتضت التقيه المسح على الخفين فى مورد على وجه الندره فهو

لا يكون مجزئا عن المأمور به الاولى.

و من هذا القبيل الوقوف بعرفات يوم الثامن مع العلم بالمخالفه، لأنه أمر يندر الابتلاء به و مع الندره لا مجال لدعوى السيره و لا لكشفها عن الأجزاء فى مقام الامتثال لأجل عدم ردع الأئمه (ع) عنها، اللهم إلا أن يتم شىء من الأدله اللفظيه على التفصيل المتقدم آنفا.

«الجهه الرابعه»:

فيمن يتقى منه: لا- ينبغى التردد فى أن التقيه المحكوم به بالجواب أو الجواز لا- يختص بالعامه على وجه الخصوص بل تعم كل ظالم و جائر إذا خيف ضرره و هو مورد للتقيه الواجبه أو الجائزه و يدلنا على ذلك مضافا إلى العمومات «١» و إلى حديث رفع الاضطرار «٢» ما دل على أنه ما من محرم إلا و قد أحله لمن اضطر اليه «٣» و حديث لا ضرر و لا ضرار «٤» موثقه أبى بصير قال: قال أبو عبد الله (ع) التقيه من دين الله؟ قال:

أبى و الله من دين الله و لقد قال يوسف «أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» و الله ما كانوا سرقوا شيئا. و لقد قال إبراهيم «إِنِّي سَاقِمْ» و الله ما كان سقيما «٥».

حيث ان تطبيقه (ع) التقيه التى هى من دين الله على قولى يوسف

(١) راجع ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٥٦ من أبواب جهاد النفس من الوسائل.

(٣) راجع ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٤) راجع ب ٥ من أبواب الشفعه و ب ٧ و ١٢ من أبواب إحياء الموات من الوسائل.

(٥) راجع ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

.....

و إبراهيم عليهما السلام دليل قطعى على ان التقيه التى هى من دين الله سبحانه غير مختصه بالعامه بل كل أحد خيف من ضرره وجبت عنه التقيه أو جازت.

و ما رواه محمد بن مروان قال: قال لى أبو عبد الله (ع) ما منع ميثم رحمه الله من التقيه؟ فوالله لقد علم ان هذه الآيه نزلت فى عمار و أصحابه:

الا من اكره و قلبه مطمئن بالايمان «١» و غير ذلك من الأخبار.

و إنما الكلام فى الأحكام الوضعيه المترتبه على التقيه كالحكم بصحة العمل مع التقيه و اجزائها فهل الصحة و الاجزاء يترتبان على كل تقيه أو يختصان بالتقيه من العامه بالخصوص.

و الصحيح أن يقال أنه ان تم هناك شىء من الأدله اللفظيه المستدل بها على سقوط التكليف الغيريه عند التقيه فلا مناص من الحكم بالصحة و الأجزاء فى جميع موارد التقيه ولو كانت من غير العامه بمقتضى عموم الأدله المذكوره كقوله عليه السلام التقيه فى كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله «٢».

و قد ادعى شيخنا الأنصارى «قده» ان الحليه أعم من الحليه النفسيه و الحليه الغيريه. و أما إذا لم يتم شىء من تلك الأدله و انحصر دليل صحة التقيه و الأجزاء بالسيره كما هو الحق فالظاهر اختصاص الحكمين بخصوص التقيه من العامه لأنها التى تحققت فيها السيره و لم يردع عنها الأئمه (ع) و لا علم لنا بتحقق السيره فى غيرها.

كما أنه بناء على ما ذكرناه لا يجرى الحكم بالصحة و الاجزاء فى

(١) المرويه فى ب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٢) راجع ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من

.....

التقيه من جميع العامه بل يختص بالتقيه من العامه المعروفين القائلين بخلافه الخلفاء الأربعة.

و أما التقيه من الخوارج الملتزمين بخلافه الخليفين الأولتين فهي خارجه عن الحكم بالصحه و الأجزاء و ذلك لعدم كثره الابتلاء بالتقيه منهم في تلك الأزمنه حتى نستكشف من عدم ردعهم (ع) صحه العمل المأتى به تقيه و أجزاءه عن المأمور به الواقعي هذا على ان التقيه من النواصب داخله في التقيه من غير العامه من الكفار لان النواصب محكومهم بالكفر.

ثم ان التقيه مختصه بالأحكام و اما التقيه من العامه المعروفين الذين هم محل الابتلاء كثيرا في الموضوعات الخارجيه كما إذا اعتقد عامي ان ثوبا من الحرير و كانت الصلاه واجبه في الثوب الحرير في مذهبهم فإن التقيه حينئذ في لبس الثوب الذي يعتقده العامي حريرا تقيه في الموضوع الخارجى قد اشتبه أمره على العامي و غير راجعه إلى التقيه في الأحكام و لم يتحقق في مثلها سيره من المتدينين على التبعية حتى يحكم بصحه التقيه و أجزاءها.

نعم بناء على تماميه الأدله اللفظيه المتقدمه فمقتضى عمومها و إطلاقها عدم الفرق في صحه التقيه و أجزاءها بين التقيه في الاحكام و التقيه في الموضوعات.

و الظاهر عدم التزام الفقهاء «قدم» بصحه التبعية في الموضوعات و هذا من أحد المفاسد المترتبه على القول بسقوط الجزئيه و الشرطيه و المانعيه في موارد التقيه اعتمادا على الأدله اللفظيه المتقدمه.

.....

تنبیه:

ما قدمناه من أن العمل المأتى به تقيه إذا كان مما يتلى به غالبا و هو بمرئى من الأئمه عليهم السلام فسكوتهم و عدم ردعهم عن ذلك العمل و عدم تعرضهم لوجوب

إعادته أو قضائه يكشف كشافاً قطعياً عن صحته و إجزائه عن الإعادة و القضاء و سقوط المأمور به الأولى بسببه و ارتفاع جميع آثاره إنما يختص بما إذا كانت الآثار المترتبة عليه من الآثار التي تترتب على فعل المكلف بما هو فعله.

كما في غسل اليد منكوساً أو غسل رجليه أو التكتف في الصلاة إلى غير ذلك من الأفعال المترتبة عليها آثارها فإن أمثالها إذا استندت إلى التقيه ارتفعت عنها آثارها كما عرفت.

و أما إذا لم تكن الآثار المترتبة عليه من آثار فعل المكلف فالتقيه في مثله لا يرفع عنه آثارها بوجه سواء استندنا في الحكم بصحة العمل المتقى به و أجزائه إلى السير العملية أم إلى الأدلة اللفظية كقوله (ع) ما صنعت من شيء .. «١» لاختصاصها بما إذا أتى المكلف بعمل و صنع صنعا يترتب عليه آثاره.

و عليه فلو فرضنا أنه غسل ثوبه المتنجس مره فيما يجب غسله مرتين - تقيه - أو غسله من دون تعفير فيما يجب تعفيره أو من غير إزالة عين النجس لعدم كونه نجساً عندهم كما في المنى على ما ينسب إلى بعضهم لم يحكم بذلك على ارتفاع نجاسة الثوب أو الإناء و لا بسقوط اعتبار الغسل مره ثانيه أو التعفير أو غير ذلك مما يعتبر في التطهير واقعا.

(١) المرويه في ١٢ من كتاب الايمان من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٠

.....

و ذلك لأن النجاسه و وجوب الغسل مرتين أو مع التعفير أو غيرهما ليست من الآثار المترتبة على فعل المكلف بما هو فعله و إنما هي من الآثار المترتبة على ملاقاته النجس و هي ليست من أفعال المكلفين. نعم لو صلى في ذلك الثوب تقيه أو اضطراباً

حكمتنا بصحتها.

و هذا نظير ما قدمناه فى محله عند التعرض لحدیث الرفع من أن الاضطراب و الإكراه إنما یوجبان ارتفاع الآثار المترتبة على الفعل المكروه علیه أو المضطر الیه و لا یرتفع بهما الآثار المترتبة على أمر آخر غیر الفعل كما إذا اضطرت الى تنجیس شیء طاهر لأنه لا یحکم عند استناد ذلك الى الاضطراب بارتفاع نجاسه الملاقی لحدیث الرفع.

لأنها لم تترتب على فعل المكلف بما هو فعله بل انما تترتب على ملاقاته النجس و هى قد تكون من فعله و قد تكون من أمر آخر.

«الجهة الخامسة»:

ان ما ذكرناه آنفا من أن العمل المأتى به تقيه محكوم بالصحة و الأجزاء بمقتضى السيره العمليه أو الأدله اللفظيه المتقدمه انما هو فيما إذا أتى المكلف بعمل فى مقام الامتثال و لكنه كان ناقصا لافتقاده جزءا أو شرطا أو لاشتماله على مانع تقيه و حينئذ یأتى ما ذكرناه من أنه یجزى عن العمل التام بمقتضى السيره أو بحسب الأدله اللفظيه.

و اما إذا أدت التقيه إلى ترك العمل برمته كما إذا ترك الصلاة- مثلا- تقيه فلا- ینبغى الإشکال حينئذ فى وجوب الإتيان بالمأمور به الاولى بعد ذلك فى الوقت ان كان باقيا و فى خارجه إذا كانت التقيه مستوعبه للوقت فان

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠١

.....

ترك العمل لا یجزى عن العمل و هذا بحسب الكبرى مما لا اشکال فيه عند الاعلام.

و إنما وقع الكلام فى بعض تطبيقاتها و مصاديقها كما إذا حکم الحاكم بثبوت الهلال فاضطر المكلف إلى أن يظهر موافقته لحكمه فأفطر فى ذلك اليوم تقيه فقد يقال وقتئذ ان ذلك من باب ترك العمل الواجب و هو الصوم من أجل التقيه و قد

قدمنا ان الاجزاء و الصحه انما يأتیان فيما إذا أتى المكلف بعمل ناقص في مقام الامتثال فإنه يجزى عن المأمور به التام بحسب الأدله التي قد عرفتھا.

و أما ترك المأمور به رأسا فهو لا يجزى عن الواجب بوجه فيجب قضاء ذلك اليوم الذي ترك فيه الصيام تقيه و يستشهد على ذلك بروايه داود ابن الحصين عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله (ع) انه قال و هو بالحيره في زمان أبي العباس: انى دخلت عليه و قد شكك الناس في الصوم و هو و الله من شهر رمضان فسلمت عليه، فقال: يا أبا عبد الله صمت اليوم، فقلت لا، و المائده بين يديه قال: فادن فكل، قال:

فیدنوت فأكلت قال: و قلت: الصوم معك و الفطر معك، فقال الرجل لأبي عبد الله (ع) تفطر يوما من شهر رمضان؟ فقال: اى و الله أفطر يوما من شهر رمضان أحب إلى من أن يضرب عنقى «١».

فإن هذه الروايه و ان لم تشتمل على قضاء ذلك اليوم الذى أفطر فيه تقيه إلا ان كلمه أفطر التى صدرت منه (ع) ظاهره فى ان ما صنعه من أكل و شرب كان مفطرا لصومه و انه قد بطل بارتكابه، فلو كان الإفطار تقيه غير مبطل للصوم و لا موجب لارتفاعه لم يكن وجه لتوصيفه ذلك الفعل بالإفطار فقد دللتنا هذه الروايه على أن ترك الصيام تقيه غير مقتض لاجزاء بل لا بد من قضائه لبطلانه بالإفطار.

(١) المرويه فى ب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل.

التتقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٢

.....

و بروايه رفاعه عن رجل عن أبي عبد الله (ع) قال دخلت على أبي العباس بالحيره

فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في الصيام اليوم؟ فقال:

□
ذاك إلى الامام ان صمت صمنا و ان أفطرت أفطرتنا فقال: يا غلام على بالمائدة فأكلت معه و انا أعلم و الله انه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوما و قضاؤه أيسر على من أن يضرب عنقي و لا يعبد الله «(١)».

و هي صريحه الدلاله على عدم أجزاء ترك الصوم تقيه و وجوب قضائه بعد ذلك.

و لا يخفى ان كبرى عدم أجزاء ترك العمل رأسا عن الوظيفة المقرره وجوبا و ان كانت مسلمه كما عرفت إلا أن تطبيقها على الإفطار تقيه لحكم حاكمهم بثبوت الهلال مما لا وجه له و السر في ذلك ان إلتزام الإمام (ع) أو غيره على إظهار الموافقه لحكم حاكمهم انما يقتضى الإفطار فى قطعه خاصه من اليوم كساعه أو ساعتين و نحوهما أو طول المده التى كان (ع) عند الحاكم فى تلك المده- مثلا.

و لا- يقتضى التقيه أزيد من الإفطار فى ذلك الزمان كتمام النهار من أوله إلى آخره و عليه فالمكلف العامل بالتقيه حيث لا يترك صيامه الواجب فى مجموع النهار و انما تركه تقيه فى جزء خاص منه مع تمكنه من الصيام فى المده الباقية من النهار و معه لا- يسقط عنه الأمر بالصوم بذلك و من هنا لا يجوز له أن يتناول شيئا من المفطرات فى غير ساعه التقيه فلا مرخص له أن يتغدى فى منزله.

و ليس هذا إلا- من جهه أمره بالصيام و عدم اضطراره الى ترك الصوم فى تمام النهار و مع ذلك كيف تنطبق كبرى ترك العمل رأسا على ترك

(١) المرويه فى ب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل.

.....

الصيام فى جزء من النهار بل هو من إتيان العمل الناقص - تقيه - فى مرحله الامتثال.

وقد مر أن ذلك يجرى عن العمل التام المأمور به وهذا نظير ما إذا أفطر بما لا يراه العامه مفطرا - تقيه - فكما أنه محكوم بالصحة والأجزاء ولا يجب معه القضاء كما مر لأنه ليس من ترك العمل المأمور به برمته بل من قبيل الإتيان بالعمل الناقص وهو مجزئ عن التام فكذلك الحال فى المقام.

نعم لو اضطر - فى مورد - إلى ترك الصيام المستمر من أول النهار الى آخره انطبق عليه الكبرى المتقدمه أعنى ترك العمل رأسا تقيه وهو غير مجزئ عن الواجب كما عرفت.

وأما الروايتان المستشهد بهما على وجوب القضاء فى محل الكلام فيدفعه:

أنهما ضعيفتا السند لإرسالهما فان كلا من رفاعه و داود بن الحصين يروى عن رجل وهو مجهول على أن فى سند إحداهما سهل بن زياد وهو ضعيف فلا يصح الاعتماد على شىء منهما للاستدلال فالصحيح عدم وجوب القضاء فيما إذا أفطر فى نهار شهر رمضان تقيه لثبوت الهلال عندهم.

«الجهه السادسة»:

أنه بناء على ما سردناه من أن أجزاء العمل المأتمى به تقيه عن الوظيفه الأوليه على خلاف القاعده و انه يحتاج إلى دليل يدلنا عليه و ان الدليل على أجزاءه هو السيره العمليه يختص الحكم بالأجزاء بالعبادات و لا يأتى فى شىء من المعاملات بالمعنى الأعم و لا فى المعاملات بالمعنى الأخص فإذا ألجأته تقيه على غسل ثوبه المتنجس مره واحده فيما يجب غسله مرتين لم يحكم بطهارته بذلك بل يبقى على نجاسته.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٤

.....

نعم إذا صلى فى

ذلك الثوب تقيه حكم بصحة صلاته و عدم وجوب إعادتها أو قضائها كما انه إذا اضطر إلى بيع ماله ببيع فاسد كما إذا باع مثليا بما هو أزيد منه لعدم حرمة الربا عند العامه فى المثليات- مثلا- لم يحكم بصحة المعامله أو إذا طلق زوجته عند غير عدلين تقيه لم يحكم بصحة طلاقه لافتقاده شهاده العدلين. كل ذلك لما عرفت من أن أجزاء العمل المأتى به تقيه على خلاف القاعده و هو محتاج إلى دلاله الدليل و الدليل انما هو السيره و لم تقم سيره على التبعية للعامه فى غير العبادات.

و أما بناء على الاعتماد على شىء من الأدله اللفظيه المتقدمه فيشكل الأمر فى المسأله لان مقتضى عمومها و إطلاقها عدم الفرق فى الحكم بالصحه و الاجزاء بين العبادات و المعاملات، لان مثل قوله (ع) التقيه فى كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له «١» أعم من الحليه التكليفيه و الوضعيه على ما أفاده شيخنا الأنصارى.

فيحكم بسقوط الجزئيه و الشرطيه و المانعيه عند التقيه حتى فى المعاملات و لازم ذلك عدم الفرق فى الصحه و الاجزاء بين العبادات و المعاملات و لا نعهد أحدا التزم بالاجزاء فى المعاملات فليكن هذا أيضا من أحد المحاذير المترتبه على الاستدلال بالأدله اللفظيه فى المقام.

«الجهه السابعه»:

فى اعتبار عدم المندوحه فى موارد التقيه و تفصيل

(١) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٥

.....

الكلام فى هذا المقام:

ان التقيه قد تكون من العامه و قد تكون من غيرهم.

أما التقيه بالمعنى الأعم أعنى التقيه من غير العامه كما إذا أجبره سلطان جائر على ترك واجب أو على إتيان

فعل حرام فلا ينبغي الإشكال فيها في اعتبار عدم المندوحة في جواز ترك الواجب أو الإتيان بالحرام.

و ذلك لاختصاص أدله حليه المحرمات بحال الضروره و الاضطرار كما تقدم في صحيحه زراره: التقيه في كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له « ١ » و قوله: التقيه في كل ضروره .. « ٢ » و لا تصدق الضروره و الاضطرار مع وجود المندوحة في البين و معه عموم أدله ذلك الواجب أو المحرم يكون محكما لا محاله.

و اما التقيه بالمعنى الأخص أعنى التقيه من العامه فهى قد تكون في ترك الواجب أو في الإتيان بالحرام و اخرى في ترك جزء أو شرط أو الإتيان بالمانع في المأمور به و ان شئت قلت التقيه قد تكون في غير العباده من ترك الواجب أو الإتيان بالحرام و قد تكون في العباده.

أما التقيه في ترك الواجب أو الإتيان بالحرام- لو لا التقيه- فالظاهر فيها اعتبار عدم المندوحة في وجوب التقيه أو جوازها.

و ذلك لأن التقيه في عده من الروايات قد قيدت بالضروره و الاضطرار و هى الصحاح الثلاث المرويات عن أبى جعفر (ع).

ففى بعضها: التقيه فى كل ضروره و صاحبها أعلم بها حين تنزل به.

و فى الأخرى: التقيه فى كل ضروره فقد دللتنا على عدم مشروعيه التقيه فى غير الضروره.

(١) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٦

.....

و هذا لا لأجل القول بمفهوم اللقب كما ربما يترأى من الروايتين بل من جهه أن تقديم ما حقه التأخير يفيد حصر المسند فى المسند إليه فإن حق العبارة لو لا

الحصر أن يقال: كل ضروره فيها التقيه، فتقديمه (ع) التقيه على كل ضروره انما هو لأجل حصر التقيه فى موارد الضروره بحسب ظاهر الكلام- و بما ان معنى التقيه فى كل ضروره ان التقيه مشروعه فى كل ضروره لعدم كونها ناظره إلى نفس التقيه فيستفاد من هاتين الصحيحتين عدم مشروعيه التقيه فى غير موارد الضروره.

□
و فى الثالثه: التقيه فى كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له « ١ » و دلالتها على الحصر أظهر لأن ال «فاء» تفرعيه فقد دلت على عدم الحليه فيما لا يضطر اليه ابن آدم و نحن انما قلنا بالمفهوم فى الجملات الشرطيه لمكان ال «فاء» التى هى للتفريع فيكون الحال فى المقام هو الحال فى الجملات الشرطيه فلاحظ.

□
نعم لو كانت الصحيحه هكذا: التقيه فى كل شىء . و كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له أمكن أن يقال: انها اشتملت على كبريين.

«إحداهما»: التقيه فى كل شىء سواء أ كانت مع الاضطرار أم لم تكن.

و «ثانيتها»: كل شىء يضطر اليه .. إلا- انها ليست كذلك كما ترى. و بما أن الضروره و الاضطرار لا- يصدق مع وجود المندوحه فلا محاله تختص التقيه المشروعه بموارد عدم المندوحه.

و مما يدلنا على ذلك أيضا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى فى نوادره عن معمر بن يحيى قال: قلت لأبى جعفر (ع) ان معنى بضائع للناس

(١) المرويه فى ب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٧

.....

و نحن نمر بها على هؤلاء العشار فيحلفونا عليها فنحلف لهم فقال: وددت أنى اقدر على أن أجيز أموال المسلمين كلها و احلف عليها، كل ما

خاف المؤمن على نفسه فيه ضروره فله فيه التقيه «١».

و بذلك كله نقيده الإطلاقات الوارده فى بعض الأخبار كقوله (ع) ما صنعت من شىء أو حلفت عليه من يمين فى تقيه فأنتم منه فى سعه «٢».

هذا على أنه يمكن أن يمنع عن دلالة المطلقات على عدم اعتبار المندوحه من الابتداء و ذلك لما قدمناه من أن التقيه من وقى يقى وقايه و الوقايه بمعنى الصيانه عن الضرر و منه المتقون، لتحذرهم و صيانه أنفسهم من سخط الله سبحانه و عليه فقد أخذ فى مفهوم التقيه خوف الضرر و احتمالاه، و لا إشكال فى أن المكلف مع وجود المندوحه لا يحتمل ضررا فى ترك شرب النبيذ أو فى الإتيان بواجب، لأن المفروض تمكنه من ذلك لوجود المندوحه العرضيه أو الطويله و مع و عدم خوفه و عدم احتمالاه الضرر فى ترك شرب النبيذ كيف يكون ارتكابه تقيه رافعه لحرمة و عليه فلا يصدق مفهوم التقيه فى موارد وجود المندوحه.

إذا لا إطلاق يقتضى مشروعيه التقيه عند وجود المندوحه حتى تحتاج الى تقييده بما قدمناه من الصحاح هذا كله فيما إذا كانت التقيه من العامه فى غير العبادات من ترك الواجب أو فعل الحرام.

و أما التقيه منهم فى العبادات كما فى التقيه فى ترك شرط أو جزء أو الإتيان بمانع فى العباده فالظاهر تسالمهم على عدم الاعتبار و انه لا يعتبر عدم المندوحه فيها مطلقا بحيث لو تمكن من الإتيان بالوظيفه الواقعيه إلى

(١) المرويه فى ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٨

.....

آخر الوقت لم يجز له التقيه معهم

فاعتبار عدم المندوحة فيها عرضيه كانت أم طويله مقطوع الفساد و ذلك لما ورد منهم (ع) من الحث و الترغيب فى الصلاه معهم و فى عشائهم و فى مساجدهم كما مر «١».

بل فى بعضها ان الصلاه معهم فى الصف الأول كالصلاه خلف رسول الله (ص) «٢» فان مقتضى إطلاقها عدم الفرق فى ذلك بين صورته التمكن من الإتيان بالوظيفه الواقعيه إلى آخر الوقت و صورته عدم التمكن من ذلك و حملها على عدم التمكن من الإتيان بالصلاه الواقعيه و لو فى داره إلى نهايه الوقت حمل لها- على كثرتها- على مورد نادر و هو من الاستهجان بمكان.

بل ظاهر أمرهم (ع) بالصلاه معهم و حثهم و ترغيبهم الى ذلك ان تكون الصلاه معهم و فى صفوفهم بالقدره و الاختيار لا خصوص ما إذا كانت لأجل الضروره و الاضطرار و من هنا ذهبوا الى عدم اعتبار عدم المندوحة فى جواز التقيه على وجه الإطلاق.

اعتبار عدم المندوحة فى محل الكلام:

اشاره

و هل يعتبر عدم المندوحة حال التقيه و العمل كما لعله المشهور بينهم أو ان المندوحة غير معتبر فى وجوب التقيه و إجزائها عن الوظيفه الواقعيه حتى فى حال التقيه و العمل؟

فلو تمكن حال الصلاه معهم من أن يقف فى صف أو مكان يتمكن فيه من السجود على ما يصح السجود عليه جاز له أن يترك ذلك و يقف على صف لا يتمكن فيه من السجود على ما يصح السجود عليه، أو إذا كان فى

(١) المتقدمه فى ص ٢٩٠.

(٢) المتقدمه فى ص ٢٩٠.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٠٩

.....

مسجده موضعان أحدهما مما يصح السجود عليه جاز له أن يسجد على الموضع الآخر الذى لا يجوز السجود عليه.

قد ذهب شيخنا الأنصارى

و المحقق الهمداني (قدس الله سرهما) إلى اعتبار عدم المندوحة حال التقيه و الامتثال و ما استدل به على ذلك في مجموع كلماتهم وجوه:

وجوه الاستدلال [على اعتبار عدم المندوحة حال التقيه و الامتثال]

«الأول»: ان مقتضى الأخبار الواردة في المقام هو اختصاص التقيه بصوره الضروره و الاضطرار و عدم مشروعيتها في غير موارد الضروره فضلا عن إجرائها غير انا خرجنا عن ذلك في غير حال التقيه بما قدمناه من الأخبار الآمره بالصلاه معهم و الداله على الحث و الترغيب في متابعتهم و الصلاه في مساجدهم و عشائهم. و أما في حال التقيه و العمل فلم يقم دليل على عدم اعتبار الضروره و الاضطرار فيبقى ظواهر الروايات بالنسبه الى حال التقيه و العمل بحالها.

و مقتضى ذلك عدم جواز التقيه فيما إذا تمكن حال التقيه و الصلاه من الإتيان بالوظيفه الواقعيه فإذا تمكن - مثلا - من الوقوف في صف يتمكن فيه من السجود على ما يصح السجود عليه و لم يجز له الوقوف في مورد آخر لا يتمكن فيه من ذلك.

و يندفع هذا بإطلاقات الأخبار المتقدمه أعنى ما دل على الحث و الترغيب في إظهار المتابعه لهم و الآمره بالصلاه معهم، لأن ظاهرها ان المصلى معهم كأحدهم فيصلى كصلاتهم و لم يقيد ذلك بما إذا كان غير قادر من العمل بحسب الوظيفه الواقعيه حال العمل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٠

.....

بل ذكرنا ان مقتضى الحث و الترغيب أن يكون الدخول معهم في الصلاه اختياريا للمكلف فهو مع تمكنه من الصلاه المأمور بها يصلى معهم إظهارا للموافقه و تحسب صلاته هذه صلاه واقعيه و لو كان ذلك بداعى التقيه و ان لا يعرف المصلى بالتشيع عندهم.

□
ففي بعض الروايات انه قال أبو عبد الله

(ع): يحسب لك إذا دخلت معهم و ان كنت لا تقتدى بهم مثل ما بحسب لك إذا كنت مع من تقتدى به « ١ ».

□
بل بعضها كاد أن يكون صريحا فيما ادعيناه كما دل على ان من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله (ص) « ٢ » لدلالته على استحباب الصلاة معهم في الصف الأول مطلقا و ان لم يتمكن المكلف من السجود على ما يصح السجود عليه في ذلك الصف بخلاف غيره من الصفوف كما يتفق ذلك كثيرا فهذا الوجه ساقط.

«الثاني»: ان التقيه قد أخذ في مفهومها خوف الضرر كما تقدم غير مره و مع تمكن المكلف من الإتيان بالوظيفة الواقعيه لا يحتمل الضرر في ترك التقيه، إذا لا مناص من اعتبار عدم المندوحه حال العمل تحقيقا لمفهوم التقيه فإنه مع وجود المندوحه لا تحقق للتقيه.

و الجواب عن ذلك ان الوجه في الحكم بصحة العباده المأتى بها تقيه ان كان هو الاخبار العامه الوارده في التقيه فحسب كان لهذا الكلام مجال إلا- أن الأمر ليس كذلك لوجود الأخبار الخاصه بالأمره بالصلاه معهم و عياده مرضاهم و لا صلاه في عشائهم كما تقدم « ٣ » و هي أخص مطلقا من عمومات التقيه كما لا يخفى فيخصصها بغير العبادات من موارد التقيه.

(١) المرويه في ب ٥ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٥ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

(٣) تقدم في ص ٢٩٠ و ٣٠٨.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١١

.....

و أما في العبادات فلا- يعتبر في صحة العمل المأتى به لأجل المتابعه للمخالفين احتمال الضرر عند تركه بل لا بد من الحكم بصحتها و لو مع عدم احتمال الضرر و

الخوف شخصا. نعم لا نضايق أن تكون الحكمة في ذلك هي مراعاة التقيه و المحافظه على الشيعة كى لا يعرفوا بالتشيع لدى الناس.

«الثالث»: ما رواه إبراهيم بن شيبه قال: كتبت الى أبى جعفر الثانى (ع) اسأله عن الصلاه خلف من يتولى أمير المؤمنين (ع) و هو يرى المسح على الخفين، أو خلف من تحرم المسح و هو يمسح فكتب (ع) ان جامعك و أباهم موضع فلم تجد بدا من الصلاه فأذن لنفسك و أقم، فإن سبقك إلى القراءه فسبح «١» حيث دلنا على أن الصلاه مع من يمسح على الخفين انما تجوز فيما إذا لم يجد بدا من ذلك.

و برد على هذا الاستدلال «أولا»: ان الروايه ضعيفه السند لأن إبراهيم بن شيبه لم يوثق و ما فى كلام المحقق الهمداني (قده) من إسناد الروايه إلى إبراهيم بن هاشم من سهو القلم.

و «ثانيا»: ان الروايه أجنبيه عما نحن بصدده لأن الكلام انما هو فى الصلاه مع العامه، و الرجل فى الروايه على ما يبدو انها شيعى لانه يتولى أمير المؤمنين (ع) و ان كان يتبع العامه فى مسحه كما يتفق ذلك فى بعض الأمكنه فترى ان جماعه يتولون عليا (ع) إلا- انهم فى الفروع يجرون على طريقه العامه لعدم وصول الفروع الصحيحه إليهم أو لغير ذلك من الجهات، و بما أن صلاه الرجل كانت محكومه بالبطلان فى مورد الروايه فلذا منع (ع) عن الصلاه خلفه فهى خارجه عن محل الكلام.

و «ثالثا»: لو تنازلنا عن ذلك و بنينا على صحه الروايه بحسب السند لدلنا على اعتبار عدم المندوحه العرضيه و الطويله لتخصيصها الجواز

(١) المرويه فى ب ٣٣ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

.....

بما إذا كان لا بد من الصلاه خلفه و قد عرفت التسالم على عدم اعتبار المندوحه الطويله فليلاحظ.

«الرابع»: ما عن دعائم الإسلام بسنده عن أبي جعفر (ع) لا تصلوا خلف ناصب و لا كرامه الا ان تخافوا على أنفسكم. «١».

و يتوجه على هذا الاستدلال ان روايات دعائم الإسلام غير قابله للاعتماد عليها للإرسال و ان كان مؤلفه جليل القدر و كبير الشأن كما ذكرناه غير مره هذا.

على انها على تقدير تماميتها سندا قاصره الدلاله على المدعى لاختصاصها بالناصب و هو خارج عن محل الكلام لأنه محكوم بالكفر بل بالنجاسه أيضا على الأظهر.

و على تقدير التنازل فلا مانع من كون الروايه مخصصه لما دل على جواز الصلاه مع المخالفين و داله على عدم جواز الصلاه مع المخالف الناصب.

«الخامس»: ما فى الفقه الرضوى «لا تصل خلف أحد إلا خلف رجلين أحدهما من تثق به و بدينه و ورعه و الآخر من تتقى سيفه و سوطه و شره و بوائقه و شنعته فصل خلفه على سبيل التقيه و المداراه» (٢).

و يرد ان كتاب الفقه الرضوى لم يثبت كونه روايه فضلا عن اعتبارها مضافا الى عدم دلالتها على المدعى لأنها بصدد حصر الإمام فى رجلين و أما ان الصلاه خلف من يتقى منه مشروطه بعدم المندوحه حال العمل فلا دلالة لها على ذلك بوجه.

بل يمكن أن يقال ان قوله (ع) على سبيل التقيه و المداراه، بنفسه

(١) المرويه فى ب ٦ من أبواب صلاه الجماعه من مستدرک الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٩ من أبواب صلاه الجماعه من مستدرک الوسائل.

.....

يدلنا على عدم اعتبار عدم المندوحة حال الصلاة و

انما يصلى معهم مع التمكن من الإتيان بالوظيفه الواقعيه على سبيل المداراه لا الضروره و الاضطراب.

ما ينبغى التنبيه عليه:

و مما ينبغى أن ينبه عليه فى المقام هو أن الصلاه معهم ليست كالصلاه خلف الامام العادل و انما هى على ما يستفاد من الروايات صورته صلاه يحسبها العامه صلاه و ائتماما بهم و من هنا لم يرد فى الروايات عنوان الاقتداء بهم بل ورد عنوان الصلاه معهم، فهو يدخل الصلاه معهم و يؤذن و يقيم و يقرأ لنفسه على نحو لا يسمع همسه فضلا عن صوته.

و لا دلالة فى شىء من الروايات على انها صلاه حقيقه و قد ورد فى بعضها: ما هم عنده (ع) إلا بمنزله الجدر «١» إذا لا تكون الصلاه معهم كالصلاه خلف الامام العادل بل انما هى صورته الائتمام لتحسبها كذلك من دون أن يسقط القراءه و الإقامه و لا غيرهما لأنهم ليسوا الا كالجدر.

نعم قد استفدنا من الأخبار الوارده فى التقيه بحسب الدلاله الالتزاميه ان عدم المندوحه غير معتبر فى الصلاه معهم لا حال العمل و الامتثال و لا فيما بعده.

فما ورد فى عده من الروايات من النهى عن الصلاه خلف فاسدى المذهب أو الفاسق أو شارب الخمر أو غير ذلك مما ورد فى الأخبار لا- ينفى شىء منه ما ذكرناه فى المقام من صحه الصلاه معهم على النحو الذى بيناه لأنها انما دلت على عدم جواز الصلاه خلف الجماعه المذكورين على نحو الائتمام الصحيح كالائتمام بالإمام العادل و قد عرفت ان الصلاه معهم

(١) المرويه فى ب ١٠ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٤

.....

ليست إلا صورته الائتمام.

فالمتحصل الى هنا ان فى التقيه من العامه

فى العبادات الظاهر عدم اعتبار عدم المندوحه مطلقا لا عرضيه و لا طويله و ان كان اشتراط عدم المندوحه العرضيه أحوط.

«الجهه الثامنه»:

فى المراد بالضرر الذى يعتبر احتمالاه فى مفهوم التقيه و فى الحكم بجوازها أو وجوبها.

أما فى التقيه بالمعنى الأعم أو بالمعنى الأخص فى موارد ترك الواجب أو فعل الحرام تقيه فالقدر المتيقن من الضرر المسوغ احتمالاه للارتكاب انما هو الضرر المتوجه الى نفس الفاعل سواء أ كان بدنيا أم ماليا أم عرضيا و يلحق بذلك الضرر المتوجه إلى الأخ المؤمن لعدده من الروايات الوارده فى جواز الحلف كاذبا لأجل حفظ أموال المسلمين «١» و قد طبق على ذلك فى بعضها قوله: «كل ما خاف المؤمن على نفسه فيه ضروره فله فيه التقيه «٢».

مع ان المفروض انه لا ضرر و لا ضروره فى ترك الحلف على نفسه بل الضروره و الضرر متوجهان إلى الأخ المؤمن أو المسلم فمن تطبيق الكبرى المذكوره على موارد الضرر المتوجه إلى الأخ المؤمن نستكشف ان الضرر المسوغ للتقيه أعم من ضرر نفس الإنسان و ضرر أخيه المؤمن.

ثم انا نتعدى من مورد الروايات و هو التضرر المالى للأخ المؤمن إلى التضرر العرضى و النفسى بطريق الأولويه و عليه فالجامع فيما يسوغ التقيه فى ترك الواجب أو فى فعل الحرام انما هو الضرر المتوجه الى النفس أو الأخ

(١) راجع ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل.

(٢) راجع ب ١٢ من أبواب كتاب الايمان من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٥

.....

المسلم فى شىء من المال أو العرض أو النفس.

و أما إذا لم يترتب على ترك التقيه ضرر على نفسه و لا على غيره بل كانت التقيه لمحض جلب

النفع من المواده و التحابب و المجامله معهم فى الحياه فلا تكون مسوغه لارتكاب العمل المحرم و لا ترك الفعل الواجب فليس له الحضور فى مجالسهم المحرمه كمجلس الرقص و شرب الخمر و نحوهما لأجل المجامله لعدم تحقق مفهوم التقية حينئذ حيث لا ضرر يترتب على تركها.

نعم لا بأس بذلك فى خصوص الصلاه فإن له ان يحضر مساجدهم و يصلى معهم للمداراه و المجامله من دون أن يترتب ضرر على تركه بالنسبه إلى نفسه أو بالإضافه إلى الغير و ذلك لإطلاقات الأخبار الآمره بذلك لأن ما دل على أن الصلاه معهم فى الصف الأول كالصلاه خلف رسول الله صلى الله عليه و آله غير مقيد بصوره ترتب الضرر على تركها.

بل قد عرفت أن حملها على تلك الصوره حمل لها على مورد نادر لبعد ان يكون ترك الحضور فى مساجدهم أو ترك الصلاه معهم مره أو مرتين أو أكثر مستلزما لاشتهاره بالتشيع و معروفيته به أو لأمر آخر موجب لتضرره.

نعم إذا ترك ذلك بالكليه أمكن أن يستلزم الضرر بل قد قدمنا ان ظاهر هذه الروايات هو الحث و الترغيب إلى إظهار الموافقه معهم فى الصلاه أو فى غيرها من الأعمال بالقدره و الاختيار لا من جهه الخوف و الالتجاء و التقية.

و قد ورد ان الصلاه معهم من حيث الأثر و الثواب كالصلاه خلف من يقتدى به حيث قال (ع) يحسب لك إذا دخلت معهم و ان كنت

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٦

.....

لا- تقتدى بهم مثل ما يحسب لك إذا كنت مع من يقتدى به «١» و هو أيضا غير مقيد بصوره خوف الضرر عند ترك الصلاه معهم فجواز الحضور عندهم أو الصلاه

معهم و عياده مرضاهم و غير ذلك من الأمور الواردة في الروايات غير مقيده بصوره ترتب الضرر على تركها و انما ذلك من باب المجامله و المداراه معهم.

و لقد صرح بحكمه تشريع التقيه في هذه الموارد و عدم ابتنائها على خوف الضرر في صحيحه هشام الكندي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم أن تعملوا عملا نعيير به، فان ولد السوء يعير والده بعمله كونوا لمن انقطعتم اليه زينا و لا تكونوا عليه شيئا، صلوا في عشائهم «٢» و عودوا مرضاهم و اشهدوا جنائزهم و لا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم و الله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخباء قلت: و ما الخباء؟

قال: التقيه «٣».

لدلالته على ان حكمه المداراه معهم في الصلاه أو غيرها انما هي ملاحظه المصلحه النوعيه و اتحاد كلمه المسلمين من دون أن يترتب ضرر على تركها فان ظاهرها معروفه أصحابه (ع) بالتشيع في ذلك الوقت و لم يكن أمره بالمجامله لأجل عدم انتشار تشيعهم من الناس و إنما كان مستندا إلى تأديبهم بالأخلاق الحسنه ليمتازوا بها عن غيرهم و يعرفوا الشيعة بالأوصاف الجميله و عدم التعصب و العناد و اللجاج و تخلفهم بما ينبغي أن يتخلق به

(١) راجع ب ٥ من أبواب صلاه الجماعه و ب ١ من أحكام العشره.

(٢) هكذا في الكافي و الوسائل و في الوافي في عشائركم راجع المجلد الأول ص ١٢٢ م ٣.

(٣) المرويه في ب ٢٦ من أبواب الأمر و النهي من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٧

.....

حتى يقال رحم الله جعفرًا ما أدب أصحابه.

كما ورد في روايه زيد الشحام عن أبي عبد الله

(ع) انه قال:

يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم وعودوا مرضاهم و اشهدوا جنائزهم و ان استطعتم أن تكونوا الأئمه و المؤذنين فافعلوا فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفر ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه، و إذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوء ما يؤدب أصحابه «١».

و قد ورد في صحيحه عبد الله بن سنان انه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله و لا تحملوا الناس على أكتافكم فتذلو ان الله عز و جل يقول: في كتابه قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا، ثم قال:

عودوا مرضاهم و احضروا جنائزهم و اشهدوا لهم و عليهم و صلوا معهم في مساجدهم حتى يكون التمييز و تكون المباينه منكم و منهم «٢».

و على ذلك لا- يتوقف جواز الصلاة معهم على ترتب أى ضرر على تركه و لو احتمالاً- و هذا قسم خاص من التقية فلنعب عنه بالتقيه بالمعنى الأعم لمكان انها أعم من التقية بالمعنى العام إذ لا يعتبر فى ذلك ما كان يعتبر فى ذلك القسم من خوف الضرر و احتماله على تقدير تركها.

بل هذا القسم خارج من المقسم لعدم اعتبار احتمال الضرر فى تركه هذا و فى بعض الكلمات ان الأخبار الأمره بالصلاه معهم و حضور مجالسهم مختصه بصوره خوف الضرر على تقدير تركها.

إلا أن سبر الروايات الواردة فى هذا الباب المرويه فى الوسائل فى

(١) المرويه فى ب ٧٥ من أبواب صلاه الجماعه من الوسائل.

(٢) راجع ب ٥ من أبواب صلاه الجماعه و ب ١ من أبواب أحكام العشره من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٨

.....

أبواب مختلفه كباب العشره

من كتاب الحج و فى كتاب الأمر بالمعروف و كتاب الايمان يشهد بعدم تماميه هذا المدعى لإطلاقاتها و عدم كونها مقيده بصوره الخوف على تقدير تركها.

فبناء على ذلك لا- بد من حمل ما ورد من أنه ليس منا من لم يجعل التقيه شعاره و دثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره «١» على التقيه بهذا المعنى الأخير كما فى حضور مجالسهم و الصلاه معهم لأنها التى لا يعتبر فيها خوف الضرر و لا يمكن حملها على التقيه بالمعنى المتقدم فى ترك الواجب و فعل الحرام لتقومها بخوف الضرر كما مر.

و لا- خوف من الضرر مع من يأمنه أو فى التقيه فى الباطن كما هى المراد من قوله (ع) شعاره و دثاره، أى فى باطنه و ظاهره و من هنا يحرم على المكلف الارتماس فى الماء فى نهار شهر رمضان إذا كان عنده من العامه من لا يخاف منه على نفسه و لا على غيره و هذا و ان كان حملا- للروايه على غير ظاهرها إلا انه مما لا بد منه بعد عدم إمكان التحفظ على ظهورها على أنها ضعيفه السند فليلاحظ.

«الجبه التاسعه»:

هل التقيه بالمعنى الأخير تختص بزمان شوكة العامه و اقتدارهم و عظمتهم كما فى أعصار الأئمه (ع) أو أنها تعم عصرنا هذا و قد ذهب فيه اقتدارهم و لم تبق لهم تلك العظمه على نحو لا يخاف من ضررهم فلو تشرف أحدنا سامراء- مثلا- استحب له حضور مساجدهم و الصلاه معهم إلى غير ذلك من الأمور الوارده فى الروايات المتقدمه؟

(١) المرويه فى ب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣١٩

.....

لم نعر على من

تعرض لهذه المسأله إلا المحقق الهمداني «قده» حيث تعرض لها و اختار اختصاصها بزمان اقتدارهم و أيام عظمتهم.

و الصحيح عدم اختصاص التقيه بوقت دون وقت لان اختصاصها بعصر شوكتهم انما يتم فيما إذا أريد من التقيه معناها المتقدم المتقوم بخوف الضرر حيث لا يحتمل ضرر في ترك التقيه في أمثال زماننا إلا انك قد عرفت انها بهذا المعنى غير مراده في مثل الصلاة.

و انما الحكمه في تشريعها هي المداراه و توحيد الكلمه و إبراز الميزه بينهم و بين العامه و عليه فهي تأتي في أمثال زماننا أيضا فيستحب حضور مساجدهم و الصلاة معهم ليمتاز الشيعة بذلك عن غيرهم و يتبين عدم تعصبهم حتى تتحد كلمه المسلمين.

و الخطاب في بعض الأخبار المتقدمه و ان كان لا يشملنا لاختصاصه بذلك الزمان كما اشتمل على الأمر بالصلاه في عشائركم و قوله (ع) عودوا مرضاهم. حيث لا عشيره لنا من المخالفين ليستحب الصلاة معهم الا ان في إطلاق بعضها الآخر مما اشتمل على بيان حكمه تشريع^{□□} تلك التقيه أو غيره من المطلقات المتقدمه. كما دل على ان الصلاة في الصف الأول معهم كالصلاه خلف رسول الله صلى الله عليه و آله غنى و كفايه.

لتحقق الحكمه في أعصارنا و عدم تقييد استحباب الصلاة في الصف الأول معهم بزمان دون زمان و لا باحتمال ترتب الضرر على تركها و على هذا يمكن أن يمثل للتقيه المستحبه بهذه التقيه أعني حضور مساجدهم و الصلاة معهم من دون احتمال الضرر على تقدير تركها.

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٠

.....

«الجهه العاشره»:

ان ما هو محل البحث و الكلام في هذه المسأله انما هو التقيه من العامه بإظهار الموافقه معهم في الصلاة أو الصوم

أو الحج و نحوها من العبادات و غير العبادات و قد عرفت حكمها على نحو لا مزيد عليه.

و أما إذاعه أسرارهم عليهم السلام و كشف الستر عن خصوصياتهم و مزايا شيعتهم عند العامه أو غيرهم فهي محرمة في نفسها فان الكشف عن أسرار الأئمه (ع) للمخالفين أو غيرهم مرغوب عنه عندهم بل أمر مبغوض و قد نهى عنه في عدة روايات «١» و في بعضها ان من أذاع أسرارهم يمس حر الحديد «٢» و لعل قتل معلى بن الخنيس أيضا كان مستندا إلى ذلك حيث كشف عن بعض أسرارهم صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين.

«الوجه الحادي» عشره:

ان المكلف في موارد التقية إذا ترك العمل على طبقها استحق العقاب على مخالفته لما تقدم من ان التقية واجبه في موارد فلا ينبغي إشكال في

(١) راجع ب ٣٢ و ٣٤ و غيرهما من الأبواب المناسبه من أبواب الأمر و النهي من الوسائل.

(٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (ع) قال: من استفتح نهاره بإذاعه سرنا سلط الله عليه حر الحديد و ضيق المجالس المرويه في ب ٣٤ من أبواب الأمر و النهي من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢١

.....

أن ترك التقية محرّم بالحرمة التكليفيه و انما الكلام في حرمة الوضعيه و ان العمل إذا لم يؤت به على طبق التقية فهل يقع فاسدا و لا بد من الحكم ببطلانه أو انه محكوم بالصحة إذا كان مطابقا للواجب الواقعي؟.

و للمسأله صور:

«الصوره الأولى»:

ان يترك المكلف- في موارد التقية- العمل برمته فلا يأتي به على طبق التقية و لا على طبق الوظيفة الأولى كما إذا اقتضت التقية الوقوف بعرفات يوم الثامن من ذى الحجه الحرام

و المكلف قد ترك الوقوف معهم فى ذلك اليوم و فى اليوم التاسع حسب عقيدته، أو ان التقيه اقتضت غسل رجليه و لكنه ترك غسلهما كما ترك مسحهما.

فان استندنا فى الحكم بصحة العمل المتقى به و اجزائه عن المأمور به الأولى الى السيره العمليه الجاربه على الاكتفاء به فى مقام الامثال من لدن عصرهم إلى زماننا فلا كلام فى الحكم ببطلان العمل وقتئذ حيث يكفى فى بطلانه مخالفته للوظيفه الواقعيه و من الظاهر ان المخالف للواقع باطل لا يمكن الاكتفاء به فى مقام الامثال اللهم إلا ان يدل عليه دليل.

و الدليل على أجزاء العمل المخالف للواقع فى موارد التقيه انما هو السيره و هى انما تحققت فيما إذا كان العمل المخالف للواقع موافقا لمذهب العامه بأن يؤتى به متابعه لهم و أما ما كان مخالفا للواقع و لم يكن موافقا مع العامه و على طبق مذهبهم فلم تقم أیه سيره على صحته و كونه مجزئا عن الوظيفه الواقعيه فلا مناص وقتئذ من الحكم بالبطلان.

و أما إذا استندنا فى الحكم بصحة العمل المتقى به و اجزائه إلى الأدله

التفسيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٢

.....

اللفظيه كقوله (ع) ما صنعتهم من شىء .. «١» أو غيره من الروايات المتقدمه كما صنعه شيخنا الأنصارى «قده».

فان استفدنا من الأمر بالتقيه فى ذلك المورد أو من غيره انقلاب الوظيفه الواقعيه و تبدلها إلى ما يراه العامه وظيفه حينئذ فأیضا لا بد من الحكم بالبطلان لعدم مطابقه العمل المأتى به لما هو الوظيفه فى ذلك الحال.

و هذا كما فى غسل الرجلين بدلا عن المسح حال التقيه أو الغسل منكوسا بدلا عن الغسل من الأعلى إلى الأسفل فإن ظاهر الأمر

بهما أن الوظيفة حال التقيه فى الوضوء انما هو الوضوء بغسل الرجلين أو الغسل منكوسا و لا يجب عليه المسح أو الغسل من الأعلى إلى الأسفل.

و كذا الحال فى مسح الخفين بناء على الاعتماد على روايه أبى الورد لدلالاتها على الرخصه فى مسح الخفين عند التقيه و قد ذكرنا ان الرخصه فى مثله لا يحتمل غير الترخيص الغيرى و عدم كون ذلك العمل مانعا عن الوضوء بل هو جزء أو شرط له.

ففى هذه الموارد إذا أتى بالوضوء و لم يأت بغسل الرجلين أو بمسح الخفين أو بالغسل منكوسا فلا- محاله يحكم ببطلانه لمخالفه الوضوء كذلك للوضوء الواجب حينئذ و ذلك لما استفدناه من الأدله من التبدل و الانقلاب بحسب الوظيفة الواقعيه.

و أما إذا لم نستفد من الدليل انقلاب الوظيفة الواقعيه و تبدلها الى العمل المطابق للعامه بل انما علمنا بوجود التقيه فحسب بمقتضى الأدله المتقدمه كما هو الحال فى الوقوف بعرفات يوم الثامن من ذى الحجه الحرام فلا يبعد حينئذ الحكم بصحة العمل لأن مقتضى الأدله اللفظيه سقوط الجزئيه و الشرطيه و المانعيه فى ذلك الحال و عدم كون الفعل مقيدا بما اقتضت التقيه

(١) المتقدمه فى ص ٢٧٨.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٣

.....

تركه أو فعله.

و معه لا وجه لبطلان العمل إذ الحج- مثلا- فى حقه غير مقيد بالوقوف يوم التاسع لاضطراره إلى تركه تقيه فإذا أتى به و ترك الوقوف يوم التاسع فقد أتى بما وجب عليه فى ذلك و هو الحج من دون اعتبار الوقوف فيه يوم التاسع و غايه الأمر أنه عصى و ارتكب الحرام لعدم عمله بالتقيه بالوقوف يوم الثامن إظهارا للموافقه معهم إلا ان عصيانه من تلك

الجهه غير موجب لبطلان حجّه بوجه بعد ما فرضناه من مطابقته لما هو الواجب عليه حينئذ.

و دعوى أن حجه عند اضطراره إلى إظهار الموافقه معهم قد قيد بالوقوف معهم يوم الثامن و بما أنه لم يأت بالوقوف في ذلك اليوم كما لم يأت به بعده فلا محاله يقع عمله باطلا لعدم اشتماله لما هو المعتبر حينئذ من الوقوف يوم الثامن - مثلا.

مندفعه: بأن غايه ما يستفاد من الأدله الآمره بالتقيه و انه لا دين لمن لا تقيه له أو لا ايمان له و أمثال ذلك أن التقيه و إظهار الموافقه معهم واجبه و ان تركها أمر غير مشروع.

و أما ان عمله مقيد و مشروط بما يراه العامه شرطا أو جزءا للعمل فهو مما لم يقم عليه دليل و على الجملة مقتضى سقوط الجزئيه و الشرطيه و المانعيه انما هو الحكم بصحه العمل عند ما ترك المكلف قيده و شرطه رأسا و لم يأت به على نحو يوافق مذهب العامه و لا على نحو تقتضيه الوظيفه الواقعيه.

«الصوره الثانيه»:

ما إذا ترك المكلف العمل على طبق مذهبهم و أتى به على طبق الوظيفه الواقعيه فيما تقتضى التقيه إظهار الموافقه معهم و هذا قد يتصور في المعاملات

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٤

.....

بالمعنى الأعم أو بالمعنى الأخص و قد يتصور في العبادات.

أما ترك العمل بالتقيه في المعاملات و الإتيان بها حسب ما يقتضيه الحكم الواقعي كما إذا فرضنا ان التقيه اقتضت الطلاق من غير شهاده العدلين و المكلف قد ترك التقيه و طلق زوجته عند العدلين و شهادتهما. فلا ينبغي الإشكال في وقوع المعاملات صحيحه عندئذ لأن ترك التقيه و ان كان محرما كما عرفت إلا ان

النهى فى المعاملات لا بعنوانها بل بعنوان آخر لا دلالة له على الفساد و حيث ان المعامله مشتمله على جميع القيود و الشروط فلا محاله تقع المعامله صحيحه و ان كان المكلف قد ارتكب معصيه كما عرفت.

و أما فى العبادات فترك العمل فيها على طبق التقيه و إتيانه على طبق الوظيفه الواقعيه يتصور على وجهين: و ذلك لان التقيه قد تقتضى فعل شىء إلا ان المكلف يتركه و يخالف فيه التقيه و أخرى ينعكس الأمر فتقتضى التقيه ترك الإتيان بشىء فى مورد و المكلف يخالف التقيه و يأتى به.

أما إذا اقتضت التقيه فعل شىء و خالفها المكلف بترك ذاك العمل فالصحيح صحه عباداته مطلقا سواء أ كان فعله جزءا من العباده على مذهبهم كقول آمين بعد القراءه أم كان شرطا للعباده كما فى التكفير بوضع احدى اليدين على الأخرى أو لا هذا و لا ذاك بل كان امراً مستحبا عندهم غير ان التقيه اقتضت إظهار الموافقه معهم فى الإتيان بالمستحب كصلاه الجماعه معهم فإذا ترك التأمين و التكفير و لم يصل معهم و هو فى المسجد.

فالظاهر صحه عمله لموافقته للوظيفيه الواقعيه و غايه الأمر أنه ارتكب الحرام بتركه التقيه إلا ان ارتكاب المحرم فى الصلاه غير مضر بصحتها بعد ما فرضنا كونها مطابقه للمأمور به الواقعى.

و السر فى ذلك ان الأدله الأمره بالتقيه كقوله (ع) لا دين لمن لا تقيه له أو لا ايمان له و نحوهما مما قدمنا نقله «١» انما تدلنا على أن

(١) فى ص ٢٤٦ و ٢٥٥.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٥

.....

التقيه من الدين و تركها أمر غير مشروع و أما ان القيود المعتره عند العامه أيضا معتبره

فى العمل تقىه فلا دلاله لها على ذلك كما مر.

و أما إذا كانت التقىه فى الترك و خالفها المكلف بإتيان ذلك الفعل و هو و هو مطابق للوظيفة المقرره بحسب الواقع فله صورتان:

«إحداهما»: ما إذا كان العمل المأتى به فى العباده- على خلاف التقىه- خارجا عن العباده و لم يكن من قيودها و شرائطها، كما إذا اقتضت التقىه ترك القنوت إلا ان المكلف قد أتى به و ترك التقىه بتركه.

و لا مانع فى هذه الصوره من الحكم بصحة العباده لأن العمل المأتى به و ان كان محرما على الفرض و قد وجب عليه ان يتركه للتقىه غير ان العمل المحرم الخارج عن حقيقه العباده غير مضر للعباده بوجه.

اللهم إلا ان نقول بما احتمله شيخنا الأستاذ (قده) بل بنى عليه من ان الذكر المحرم من كلام الآدميين و هو مبطل للصلاه و لكننا أجبنا عنه فى محله بأن حرمة الذكر لا يخرج الذكر عن حقيقته و لا تبدله إلى حقيقه أخرى بل هو ذكر محرم لا أنه حقيقه ثانويه أخرى و المبطل انما هو كلام الآدميين دون الذكر كما لا يخفى.

و «ثانيتها»: ما إذا كان العمل المأتى به على خلاف التقىه من أجزاء العباده أو شرائطها كما إذا اقتضت التقىه ترك السجده على التربه الحسينيه على مشرفها آلاف التحيه و السلام. و المكلف قد خالف التقىه و سجد على التربه فحينئذ إن اقتصر على ذلك و لم يأت بسجده أخرى موافقه للتقىه فلا ينبغى التأمل فى بطلان عبادته.

لأن السجده على التربه- لأجل كونها على خلاف التقىه- محرمة على الفرض، و المحرم لا يعقل أن يكون مصداقا للواجب، و حيث أنه قد

التفريح فى شرح العروه الوثقى،

اقتصر عليها و لم يأت بسجده اخرى موافقه للتقيه فقد ترك جزءا من صلاته و معه تقع الصلاه فاسده لا محاله.

و أما إذا لم يقتصر على ذلك العمل المحرم بل أتى به ثانيا مطابقا للتقيه فهو أيضا على قسمين.

لان ما اتى به من العمل المحرم فى الصلاه قد تكون من الأفعال التى زيادتها مانعه عن صحه الصلاه كما فى زياده السجده على ما استفدناه من النهى عن قراءه العزائم فى الصلاه معللا- بأن السجده الواجبه لأجلها زياده فى المكتوبه فأیضا لا بد من الحكم ببطلان العباده.

لأن الصلاه وقتئذ و ان كانت مشتمله على جزئها و هو السجده على غير التربه. إلا ان اشتغالها على سجده أخرى محرمه و هى السجده على التربه الحسينيه- مثلا- فى حال التقيه يوجب الحكم ببطلانها لأن السجده زياده فى الفريضه كما عرفت.

و قد لا تكون من الأفعال التى تبطل الصلاه بزيادتها و هذا أيضا على قسمين:

لأن العباده ان كانت مما يبطل بمطلق الزيادة فيها كالصلاه أيضا لا بد من الحكم بالبطلان لأنها و ان كان مشتمله على جزئها غير أن تكراره زياده و الزيادة فى الصلاه موجب لبطلانها و ان كانت نفس الزيادة غير معدوده من الزيادة فى الفريضه.

و ان لم تكن مما يبطل بمطلق الزيادة كما فى غير الصلاه، و لم يكن العمل المتكرر مما تمنع زيادته عن صحه العباده- كما فى غير السجده- حكم بصحه العمل و العباده لمكان اشتغالها على ما هو جزؤها أعنى الفعل المأتى به ثانيا حسب ما تقتضيه التقيه فى ذلك الحال و ان كان المكلف قد ارتكب محرما بالإتيان بالعمل المخالف للتقيه.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٧

(مسأله

٣٨): لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب و المندوب (١).

(مسألة ٣٩): إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل، ثم بان أنه لم يكن موضع تقيه أو ضروره ففي صحه وضوئه إشكال (٢).

إلا انك قد عرفت ان حرمه ذلك العمل غير مضره بصحه العباده هذا تمام الكلام في التقيه و قد اتضح بذلك الحال في جمله من الفروع المذكوره في المتن فلا نتعرض لها ثانيا و بقيت جمله أخرى نتعرض لها في التعليقات الآتية ان شاء الله تعالى.

لا فرق في التقيه بين الواجب و المندوب:

(١) لإطلاق الأدله الداله على كفايه العمل المأتى به تقيه عن المأمور به الواقعي كغسل الرجلين في الوضوء عند التقيه أو الغسل منكوسا لأنها تعم كلا من الوضوء الواجب و المستحب و كذا ما دل على جواز مسح الخفين بناء على اعتبار روايه أبي الورد و كذلك الأخبار الآمره بالصلاه معهم و في مساجدهم و على الجملة ان أدله التقيه في كل مورد من مواردھا بإطلاقھا يقتضى عدم الفرق بين كون العمل المتقى به واجبا و كونه مستحبا في نفسه.

إذا اعتقد التقيه ثم انكشف الخلاف:

(٢) الأمر كما أفاده «قده» و الوجه في ذلك ان الماتن لم يرد من من هذه المسألة ما إذا احتمل المكلف الضرر في الإتيان بالوظيفه الواقعيه

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٨

.....

و تحقق فيه الخوف من تلك الناحيه ثم انكشف انه لم يكن أى ضرر في الإتيان بالمأمور به الاولى و ذلك لان الحكم بالبطلان أو الاستشكال في صحه العمل حينئذ بلا وجه.

لما تقدم من أن صحه التقيه في العبادات غير متوقفه على احتمال الضرر عند الترك فإن التقيه إنما شرعت فيها لمحض المجامله و المداراه مع العامه سواء كان في تركها ضرر على المكلف أم لم يكن بأن علمنا ان الإتيان بالوظيفه الواقعيه غير موجب للضرر بوجه فاحتمال الضرر و عدمه مما لا أثر له في العبادات.

و أما فى غيرها فوجوب التقية أو جوازها انما يدور مدار احتمال الضرر احتمالا عقلايا فالخوف وقتئذ تمام الموضوع لوجوب التقية أو جوازها و لا يعتبر فى ذلك أن يكون فى ترك التقية ضررا واقعا لان الخوف أعم فقد يكون فى الواقع أيضا ضرر و قد لا يكون فلا وجه للاستشكال فى صحة العمل عند

انكشاف عدم ترتب الضرر على ترك التقيه و ذلك لان موضوعها انما هو الخوف و قد فرضنا انه كان متحققا بالوجدان.

فمراد الماتن «قده» من قوله إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر. حسب ما فهمناه من ظاهر عبارته: أن يعتقد المكلف ان الموضوع للتقيه أو لسائر الضرورات قد تحقق في حقه، و لم يكن لها موضوع واقعا.

كما إذا اعتقد ان أهل البلد الذى نزل فيه من العامه أو ان الجماعه الحاضره عنده من المخالفين أو كان أعمى فتخيل ان العامه حاضرون فى المسجد عنده فاتقى فى وضوئه أو فى صلاته و لم يكن الأمر كما زعمه واقعا و لم يكن أهل البلد أو الجماعه الحاضرون عنده من العامه أو لم يكونوا حاضرين عنده فى المسجد أصلا.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٢٩

.....

و اعتقد أن ما يراه من بعيد سبع فمسح على خفيه لان مسحه على رجليه يتوقف إلى زمان يخاف من وصول السبع إليه فى ذلك الزمان- بناء على تماميه روايه أبى الورد لتعدى الفقهاء قدس الله أسرارهم من العدو فيها إلى كل ما يخاف منه كالسبع و نحوه.

و اعتقد أن الرجل القادم عدوه فاتقى منه و مسح على خفيه ثم ظهر ان السبع صوره مجسمه و الرجل صديقه فلا موضوع للتقيه واقعا.

و الظاهر فى تلك الصوره بطلان وضوئه و صلاته و ذلك لان مدرك صحه العمل المأتى به تقيه و إجزائه عن المأمور به الواقعى انما هو السيره العمليه كما مر و من المعلوم انها كانت متحققه عند إتيان العمل على طبق مسلك العامه عند وجودهم و حضورهم عنده و أما العمل طبق مذهبهم من دون أن يكون عندهم و

لا بمحضرهم فلا سيره عمليه تقتضى الاجزاء و الحكم بصحته.

و كذلك الحال فيما إذا اعتمدنا على روايه أبى الورد، حيث انها قيدت الحكم بالمسح على الخفين بما إذا كان هناك عدو تتيه فوجود العدو مما لا- بد منه فى الأمر بالمسح على الخفين و مع فرض صداقه الرجل القادم لا موضوع للحكم بالتقيه و إجزائها و على الجملة المكلف إذا اعتقد وجود موضوع التقيه- سواء خاف أم لم يخف- و لم يكن هناك موضوع واقعا فالظاهر بطلان عمله و هذا هو الذى أراده الماتن من عبارته فلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٠

(مسأله ٤٠): إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعيينه (١) و ان كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضا.

دوران الأمر بين الغسل و المسح:

(١) إذا دار أمر المكلف بين التقيه بغسل رجليه و التقيه بالمسح على الخفين قدم الأول على الثانى لا- محاله و هذا لا- لأجل الوجوه الاعتباريه و الاستحسانيه التى عمدتها ما ذكره الشهيد «قده» من ان غسل الرجلين أقرب الى المأمور به من مسح الخفين نظرا إلى أن فى غسلهما يتحقق مسح البشره بالرطوبه لا- محاله و ان كانت الرطوبه برطوبه خارجيه و هذا بخلاف المسح على الخفين لعدم تحقق المسح على البشره وقتئذ بوجه لا- برطوبه الوضوء و لا- بالرطوبه الخارجيه و من الظاهر ان المسح بالرطوبه الخارجيه أقرب إلى المأمور به أعنى مسح الرجلين برطوبه الوضوء.

و ذلك لعدم إمكان الاعتماد على الوجوه الاعتباريه بوجه و من الواضح أن مسح البشره بالرطوبه الخارجيه غير معدود بالنظر العرفى ميسورا للمسح على البشره برطوبه الوضوء.

بل الوجه فى تقديم الغسل على مسح الخفين هو أنه إذا قلنا بعدم جريان التقيه فى المسح على الخفين

على ما نطقت به الروايات فلا إشكال في أن المتعين هو الغسل و إذ قلنا بجريانها في مسح الخفين أيضا بحمل الروايات على أن عدم التقيه فيه من خصائصهم (ع) حسب ما فهمه زراره أيضا تعين عليه الغسل.

و ذلك لان الغسل مما ورد به الأمر بالخصوص و لم يرد أمر بمسح الخفين إلا في روايه أبي الورد و قد عرفت انها ضعيفه السند و غير قابله

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣١

(مسأله ٤١): إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره، فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته (١) و إن كان قبل الصلاه إلا إذا كانت بله اليد باقيه فيجب اعاده المسح و ان كان في أثناء الوضوء فالأقوى الإعادة إذا لم تبق البله.

للاعتقاد عليها و ظاهر الأمر بغسل الرجلين هو التعين و عدم كفايه غيره عنه في موارد التقيه، فمقتضى الأصل اللفظي أعنى ظهور الأمر في التعيين و وجوب تقديم الغسل على مسح الخفين، كما ان غسلهما موافق للاحتياط.

لان المورد من موارد دوران الأمر بين التعيين و التخير، حيث لا نحتمل وجوب المسح على الخفين تعيينا بخلاف غسل الرجلين و الاحتياط حينئذ انما هو باختيار ما يَحتمل فيه التعين هذا كله فيما إذا دار الأمر بينهما و اما إذا لم يتمكن إلا من المسح على الخفين فلا شك في تعينه و هذا ظاهر.

زوال السبب المسوغ للتقيه:

(١) إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل في أثناء الوضوء أعنى ما قبل المسح على الخفين أو غسل الرجلين فلا إشكال في عدم جواز التقيه بالمسح على الخفين أو بغسل الرجلين حيث لا- موجب للتقيه عند المسح على الفرض فيجب عليه الإتيان بالمأمور

به الأولى بأن يمسح على رجليه. و إذا زال السبب و ارتفعت التقيه بعد المسح أو الغسل فان كانت البله موجوده و لم تكن الموالاه فائته و جب عليه المسح على رجليه لأنه إتمام للوضوء الواجب و قد فرضنا أنه لا مانع من إتمامه لارتفاع التقيه.

و لا- دليل على عدم وجوب إتمام الوظيفه الأوليه فيما إذا لم يكن فى البين ما يمنع عن الإتمام، لأن ما دل على أجزاء التقيه و صحتها انما ينفى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٢

(مسأله ٤٢): إذا عمل فى مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه (١) ففى صحه وضوئه إشكال، و ان كانت التقيه ترتفع به، كما إذا كان مذهبه

وجوب الإعادة أو القضاء و لا دلاله فى شىء منها على عدم وجوب إكمال العمل و إتمامه.

نعم إذا فرضنا أن البله غير باقيه أو الموالاه مرتفعه بحيث احتاج تحصيل الوظيفه الأوليه إلى الإعادة لم تجب عليه الإعادة حسب ما دلنا عليه الأدله المتقدمه من أن التقيه مجزئه و لا تجب معها الإعادة أو القضاء.

إذا عمل بخلاف مذهب من يتقيه:

(١) كما إذا كان من يتقيه من الحنفيه إلا- انه أتى بالعمل على طبق الحنابله أو المالكيه أو الشافعيه لا إشكال فى ذلك بحسب الحكم التكليفى من الوجوب أو الجواز لأن التقيه بمعنى الصيانه عن الضرر و تتأدى ذلك بإظهار الموافقه مع الحنابله- مثلاً- و ان كان من يتقيه من الحنفيه- مثلاً- و انما الكلام فى صحه ذلك و اجزائه، و الظاهر ان العمل وقتئذ صحيح و مجزئ عن المأمور به الأولى.

و ذلك لأن المستفاد من الأخبار الوارده فى التقيه انها انما شرعت لأجل أن تختفى الشيعه عن المخالفين و الا يشتهروا بالتشيع و بالرفض

و لأجل المداراه و المجامله معهم و من اليبين ان المكلف إذا أظهر مذهب الحنابله عند الحنفى - مثلا- أو بالعكس حصل بذلك التخفى و عدم الاشتهار بالرفض و التشيع و تحققت المداراه و المجامله معهم فإذا صلى فى مسجد الحنفيه مطابقا لمذهب الحنابله صدق أنه صلى فى مساجدهم أو معهم.

و السر فى ذلك ان الواجب انما هو التقيه من العامه و المجامله و المداراه

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٣

وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما، أو بالعكس، كما أنه لو ترك المسح و الغسل بالمره بطل وضوئه (١) و ان ارتفعت التقيه به أيضا.

معهم و لم يرد فى شىء من الأدله المتقدمه وجوب اتباع أصنافهم المختلفه و لا دليل على وجوب اتباع من يتقى منه فى مذهبه و انما اللازم هو المداراه و المجامله مع العامه و إخفاء التشيع عندهم.

و هذا يتأتى بإتيان العمل على طبق الحنابله عند كون الحاضر الذى اتقى منه حنفيا- مثلا- أو بالعكس فإن الأصناف الأربعة لا يخطئ كل منهم الآخر و لا يعترضون و لا ينكرون مذهبه بل ربما يقتدى بعضهم ببعض هذا.

على أن التقيه بإتيان العمل على طبق المذهب الآخر أعنى غير مذهب المتقى منه قد يكون مطابقا للتقيه و ذلك كما إذا كان المتقى من بلد معروف أهله بالشافعيه و قد ورد بلدا آخر و هم الحنابله- مثلا- فإنه إن اتقى حينئذ بإتيان العمل على مذهب الحنابله ربما يعرف أنه ليس من الحنابله لأنه موجب للإلفات نظرهم اليه حيث انه من بلده فلانيه و هم من الشافعيه- مثلا- و هو يعمل على مذهب الحنابله فبذلك يتضح أنه أظهر التسنن معهم و هو رافضى.

هذا بخلاف ما إذا أتى بالعمل على طبق الشافعيه لأنهم يحملون ذلك على أنه من البلده الفلانيه و هم من الشافعيه فلا يقع موردا للإعجاب و التحقيق حتى يتفحص و يظهر تشيعه عندهم.

(١) قد أسلفنا الكلام على ذلك في الجبهه الحاديه عشره مفصلا و هو الصوره الأولى من صور ترك العمل بالتقيه فلاحظ.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٤

(مسأله ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده، فالمناطق في تعدد الغسل المستحب ثانيه و الحرام ثالثه، ليس تعدد الصب بل تعدد الغسل مع القصد (١).

جواز الصب متعددا في كل غسله:

(١) بمعنى أن ما سردناه سابقا من أن الغسل مره واحده هو الواجب في الوضوء و يستحب مرتين و الغسل الثالث و ما زاد بدعه انما هو في الغسل فحسب و أما الصب فهو خارج عن الغسل و له صب الماء كيف ما شاء و لو عشرات مرات.

و توضيح هذه المسأله ان المكلف قد يعتبر وجهه أو يديه ذا جهات فيصب صبه على موضع منهما قاصدا بذلك غسل وجهه من تلك الجهات و يصب صبه ثانيه بقصد غسل الجبهه الثانيه و هكذا إلى خمس جهات أو أكثر و هذا مما لا ينبغي الإشكال في صحته لان مجموع الصبات و الغسلات محقق للغسل الواحد المعبر في الوضوء و لا يعد كل صبه غسله واحده مستقلة.

الا ان هذه الصوره خارجه عن محط نظر الماتن «قده» لان نظره إلى صوره تعدد الصب و الغسل.

و قد يعتبر مجموع وجهه أو مجموع اليدين شيئا واحدا فيصب الماء على المجموع صبه أو صبتين أو صبات متعدده و بما أن الغسل ليس من الأمور المتوقفه على القصد لأنه

بمعنى مرور الماء على المغسول سواء قصد به الغسل أم لم يقصد فيصدق أنه غسل وجهه مره أو مرتين أو مرات حسب تعدد الصببات.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٥

(مسأله ٤٤): يجب الابتداء فى الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى، فلو صب على الأسفل و غسل من الأعلى بإعانه اليد صح (١).

نعم ليس مطلق الغسل و طبيعه الغير المتوقف على القصد ليس من الغسل المعتبر فى الوضوء فان الغسل الوضوئى موقوف على قصد كونه وضوئيا إذا له أن يصب الماء عشر مرات و لا يقصد بها الغسل المعتبر فى الوضوء بل يقصده فى الصبه الأخيره فقد أتى وقتئذ غسلا واحدا من غسلات الوضوء و الصببات و الغسلات المتحققتان قبل الصبه الأخيره خارجتان عن الغسل المعتبر فى الوضوء فلا يكون تعددهما مخلا له. نعم إذا قصد الغسل المعتبر فى الوضوء فى كل واحد من الصببات تحققت بذلك غسلات متعدده و الثالثه و ما زاد منها بدعه محرمة.

وجوب الابتداء فى الغسل بالأعلى:

(١) إمرار اليد من الأعلى إلى الأسفل ليس من حقيقه الغسل لا فى شىء من لغة العرب و لا فى غيرها لضروره أن قطره من الماء إذا وقعت على أى موضع من البدن أو غيره فأمرنا عليها اليد مرتين - مثلا - لم يصدق أنا غسلناه مرتين.

بل الغسل عباره عن مرور الماء على الوجه أو اليد أو غيرهما من المواضع فإذا صب الماء على الأسفل فهو غسل حقيقه إلا انه غير معتبر فى الوضوء للزوم كون الغسل من الأعلى إلى الأسفل دون العكس.

فلو بقى شىء من الماء فى يده حين وصولها أى اليد إلى الأعلى فأمرّ يده بالماء من أعلى الوجه إلى الذقن صدق عنوان الغسل عليه

إلا ان الاجتراء به

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٦

(مسأله ٤٥): الإسراف في ماء الوضوء مكروه (١)

يبتنى على كفايه مطلق الغسل في مقام الامتثال على أنه من الندره بمكان لعدم بقاء الماء بحسب العاده في اليد بعد صبه من الأسفل حين وصولها إلى الأعلى.

و أما بناء على ما قدمناه من عدم كفايه الغسل بحسب البقاء في موارد الأمر بالغسل كالوضوء و الغسل و وجوب إحداث الغسل و إيجاداه فيشكل الحكم بصحة الوضوء في مفروض المسأله لأن الغسل قد تحقق من صب الماء من الأسفل و هو غسل حادث إلا أنه غير معتبر لمكان أنه من الأسفل إلى الأعلى.

فالغسل المعتبر و المأمور به انما هو إمرار اليد بالماء من الأعلى إلى الأسفل و لكنه غسل بحسب البقاء دون الحدوث و قد بنينا على عدم كفايه الغسل بحسب البقاء و لزوم كون الغسل حادثا و عليه فلا- مناص من أن يصب الماء من أعلى الوجه كما في الأخبار الوارده في الوضوءات البيانيه ليتحقق الغسل الحادث من الأعلى إلى الأسفل.

كراهه الإسراف في ماء الوضوء:

(١) الحكم بكراهه الإسراف في ماء الوضوء يبتنى على القول بالتسامح في أدله السنن ثم التعدى من المستحبات الى المكروهات.

و الوجه في ذلك: ان الروايه المستدل بها على ذلك في المقام هي ما رواه الكليني (قده) عن علي بن محمد و غيره عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون (بالتخفيف أو التشديد) عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان لله ملكا يكتب سرف

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٧

لكن الإسباغ مستحب (١) و قد مر أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار

مد (٢) و الظاهر ان ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله و مقدماته من المضمضه، و الاستنشاق و غسل اليدين.

الوضوء كما يكتب عدوانه «١» و محمد بن الحسن بن شمون ضعيف ضعفه النجاشى صريحا و كذا سهل بن زياد فإنه أيضا ضعيف فلاحظ.

الإسباغ مستحب:

(١) كما ورد في عده من الروايات فيها الصحاح و غيرها «٢».

تحديد ماء الوضوء بالمد:

(٢) كما في صحيحه زراره عن أبي جعفر (ع) قال: كان رسول الله ﷺ عليه وآله يتوضأ بمد و يغتسل بصاع، و المد رطل و نصف و الصاع ستة أرطال «٣» و صحيحه أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) أنهما سمعاه يقول: كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع من ماء و يتوضأ بمد من ماء «٤».

و مفهوم المد و ان لم يمكن تحقيقه على وجه دقيق إلا أن شيخنا البهائي (قده) على ما يحكى عنه في الجبل المتين ذكر ان المد ربع المن

(١) المرويه في ب ٥٢ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) راجع ب ٥٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٥٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٤) المرويه في ب ٥٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٨

.....

التبريزى الصغير - على وجه التقريب - و هو ستمائه و أربعون مثقالا، و عليه يكون المد مائه و خمسون مثقالا - تقريبا.

و الوجه فى كون ذلك على وجه التقريب ان المد ربع الصاع، و الصاع ستة أرطال بالرطل المدنى و تسعه بالعراقى. فالمد رطل و نصف.

و كل رطل مائه مثقال مع شىء زائد، إذ الصاع- الذى هو ستة أرطال- ستمائه و أربعة عشر مثقالا و ربع مثقال. فيكون الرطل و النصف- الذى هو المد- عباره عن مائه و خمسين مثقالا و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و حمصه و نصف. و هو قريب من ربع المن التبريزى أعنى مائه و خمسين مثقالا كما ذكره شيخنا البهائى (قده).

إلا أن استحباب كون الموضوع بهذا المقدار

من الماء لا توافقه الروايات الواردة في الوضوءات البيانية، لمكان اشتغالها على أنه (ص) أخذ كفا من الماء و أسدله على وجهه و أخذ كفا ثانيا فغسل به يده اليمنى ثم غرف غرفه ثلثه فغسل بها يده اليسرى، و من الظاهر ان ثلاث غرف لا يبلغ ربع المن التبريزى الذى هو المد.

و عليه لا بد من الجمع بين الاخبار الواردة فى استحباب كون الوضوء بمد من الماء و الأخبار الواردة فى الوضوءات البيانية بحمل الثانيه على ورودها لبيان الأمور المعتره فى الوضوء على وجه الوجوب و لم تشتمل من المستحبات الا على شىء قليل، إذ الغرض منها تعريضهم (ع) للمخالفين، حيث نسبوا اليه (ص) أنه غسل منكوسا و غسل الرجلين عوضا عن مسحهما فثلاث غرفات من جهه ما يحصل به المقدار الواجب من الغسل فى الوضوء.

و تحمل الأولى على بيان المقدار المستحب فى الوضوء مشتملا على جميع مستحباته لأن الماء المصروف فى الوضوء المراعى فيه تمام المستحبات لا يقل عن ربع المن التبريزى بكثير.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٣٩

.....

لانه يستحب فيه غسل اليدين مره من حدث البول و مرتين من حدث الغائط فهذا كف أو كفان و يستحب غسل الوجه مرتين و هما كفان فهذه ثلاثه أكف أو أربعه.

و يستحب الغسل فى كل من اليدين مرتين و هو يستلزم الماء كفين لعدم كون اليد مسطحه كالوجه حتى يكتفى فيها بكفه واحده فى غسلها على وجه الإسباغ، اللهم الا ان يواصل الماء الى تمام أجزاء يده بإمرار اليد و هو ينافى الإسباغ المستحب و عليه لا بد من صب كف من الماء على ظاهرها و صب كف أخرى على باطنها ليتحقق بذلك الإسباغ

و هذه أربعه أكف و مع ضم الثلاثه المتقدمه إليها ليبلغ سبعة.

و يستحب المضمضه و الاستنشاق ثلاث مرات و هى ستة و المجموع تبلغ ثلاثه عشره أو أربعه عشره كفا و هو قريب من المد و ربع المن التبريزى.

و معه لا حاجه إلى إدخال الاستنجاة أيضا فى الوضوء كما عن بعضهم و حمل أخبار المد على الوضوء مع الاستنجاة لوضوح أنه أمر آخر لا موجب لإدراجه فى الوضوء بعد كون الماء المصروف فيه بجميع مستحباته بالغا حد المد كما عرفت.

□
و قد ورد فى الفقيه أنه قال رسول الله (ص) الوضوء مد و الغسل صاع، و سيأتى أقوام بعدى يستقلون ذلك فأولئك على خلاف سنتى و الثابت على سنتى معى فى حظيره القدس «(١)».

و يمكن الاستدلال بها على كراهه السرف فى الوضوء و انه بأكثر من مد- لاستقلال المد و عدم اعتقاده بكفايته للوسواس- خلاف سنه رسول الله (ص)

(١) المرويه فى ب ٥٠ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٠

(مسأله ٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر، و يجوز برمس أحدها و إتيان البقيه على المتعارف (١) بل يجوز التبويض فى غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمه من البدأ بالأعلى و عدم كون المسح بماء جديد و غيرهما.

غير ان الروايه مرسله، فيبتنى الاستدلال بها أيضا على التسامح فى أدله السنن و إلحاق المكروهات بالمستحبات.

جواز التوضؤ برمس بعض الأعضاء:

(١) تقدمت مسأله الغسل الارتماسى فى الوضوء برمس أعضائه فى الماء و حكم الماتن (قده) بأنه لا بد من نيه الغسل حال إخراج العضو من الماء و تقدم منا الاستشكال فيما أفاده سابقا و تعرض فى هذه المسأله لما إذا غسل بعض أعضائه بالارتماس و

غسل بعضها الآخر بالترتيب و صب الماء عليه و حكم بصحته و ما افاده (قده) هو الصحيح و الوجه فيه ان الآيه المباركه فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ «١» مطلقه و لم يرد عليها أى مقيد و إطلاقها يقتضى جواز الاكتفاء فى الغسل بالتبعيض كما ذكره فى المتن.

و أما ما ورد فى بعض الروايات البيانيه من أنه (ع) صب الماء على وجهه و يديه [٢] فإنما هو من جهه الغلبه إذ الغالب فى الوضوء أن يكون بالصب و الماء القليل.

[٢] هذا مضمون عدده روايات مشتمله على لفظه الصب أو ما هو بمعناه كاسدال الماء على الوجه أو اليد أو الذراع أو غيرهما المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(١) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤١

(مسأله ٤٧): بشكل صحه وضوء الوسواسى (١) إذا زاد فى غسل اليسرى من اليدين فى الماء، من لزوم المسح بالماء الجديد، فى بعض الأوقات. بل ان قلنا بلزوم كون المسح ببله الكف دون رطوبه سائر الأعضاء يجىء الإشكال فى مبالغته فى إمرار اليد، لانه يوجب مزج رطوبه الكف برطوبه الذراع.

(مسأله ٤٨): فى غير الوسواسى إذا بالغ فى إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه انه غسل

الإشكال فى وضوء الوسواسى:

(١) لأن الوسواسى بعد تحقق الغسل المعتبر فى الوضوء يصب الماء على يديه و هو يستلزم أن يكون المسح بالماء الجديد و قد عرفت لزوم كون المسح بالبله الوضوئيه الباقيه فى اليد و كذا يجىء الإشكال عند إمرار يده من المرفق - بعد تماميه الغسل المعتبر - لاستلزامه امتزاج رطوبه الكف برطوبه المرفق و الذراع و هو يمنع عن كون المسح ببله اليد كما

لعله ظاهر.

و من هنا الأولى للوسواسى- كما ابتلينا به برهه من الزمان- ان يتوضأ وضوئين بأن يتوضأ أولاً وضوءاً عادياً كما يصنعه غير الوسواسى- و ان كان هذا باطلاً حسب عقيدته- ثم يتوضأ ثانياً بما يراه وضوءاً صحيحاً حسب اعتقاده لئلا يلزم محذور كون المسح بغير بله الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٢

واحد (١) نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجياً يشكل (٢) و ان كان الغرض منه زياده اليقين لعدده فى العرف غسله اخرى، و إذا كان

إذا بالغ غير الوسواسى فى غسله:

(١) أى قبل حصول اليقين أو الاطمئنان أو قيام الاماره الشرعيه على تحقق الغسل المعتبر فى الوضوء.

(٢) لاستلزام ذلك أن يكون المسح بالماء الجديد، و كذا الكلام فيما إذا أمرّ يده بعد اليقين أو الاطمئنان بحصول الغسل المعتبر من طرف المرفق الى طرف الأصابع لاستلزامه امتزاج رطوبه الكف برطوبه المرفق و الذراع.

الشك فى تحقق الغسل:

بقى الكلام فيما إذا شك المكلف فى تحقق الغسل المعتبر فى الوضوء و عدمه، لان مقتضى الاستصحاب و قاعده الاشتغال وجوب صب الماء مره ثانيه أو إمرار يده حتى يحصل اليقين بتحقيق الغسل المعتبر فى الوضوء و قد عرفت انه إذا صب على يده الماء ثانياً أو أمر يده على مرفقه لم يمكنه الجزم بأن المسح بالبله الباقيه.

لاحتمال أن يكون المسح بالماء الجديد كاحتمال امتزاج البله الموجوده فى كفه ببله الذراع و المرفق و ذلك لاحتمال تحقق الغسل المعتبر فى الوضوء- واقعا- و معه يكون الماء الذى قد صبه بعد الشك و التردد من الماء الجديد أو تكون الرطوبه الموجوده فى يده ممتزجه برطوبه المرفق و الذراع

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٣

.....

فلا يمكنه إحراز أن البله بله الوضوء.

و الأصلان أنما يقتضيان وجوب الصب و عدم تحقق الغسل المعتبر فى الوضوء و أما ان البله بله الوضوء فلا يمكن إحرازها بشىء منهنما.

فهل تجب عليه اعاده الوضوء ثانياً، أو لا- مانع من أن يصب الماء بعد الشك و التردد فى تحقق الغسل المعتبر أو يمر يده من المرفق إلى أصابعه؟

قد يقال: ان الحكم ببطلان الوضوء عند صب الماء بعد الشك أو إمرار اليد من المرفق يستلزم الهرج و المرج إذ قلما ينفك المتوضى عن هذا الابتلاء أعنى الشك فى تحقق الغسل

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى؛ الطهاره ٤، ص: ٣٤٣

و الظاهر أنه لا- مانع من الاحتياط فيه فى نفسه بأن يصب الماء على يده عند الشك فى تحقق الغسل المعتبر أو يمر بيده من المرفق، فلا حاجه معه الى التمسك بلزوم الهرج و المرج و ذلك لوجهين:

«أحدهما»: ان مقتضى الأخبار الوارده فى المقام ان المسح لا بد من أن يكون بالبله الباقيه فى الكف بعد تماميه الغسل المأمور به فى الوضوء و الاستصحاب يقتضى أن يكون غسلها عند الشك مأمورا به- ظاهرا- و معه يكون البله الموجوده فى الكف بله باقيه بعد تماميه الغسل المأمور به لأنه لا فرق بين الغسل المأمور به الواقعى و الغسل المأمور به بحسب الظاهر.

و «ثانيهما»: نفس الأخبار الوارده فى الشك فى الإتيان ببعض الأفعال المعتبره فى الوضوء قبل إتمامه لدلالاتها على وجوب الإتيان بما يشك فى الإتيان به و ما بعده من الاجزاء و الشرائط ثانيا و مع الأمر بتلك الأفعال لا تكون الرطوبه الباقيه فى الكف رطوبه خارجيه جديده فلا تضر بصحه المسح و الوضوء لاستنادها إلى الغسل المعتبر فى الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٤

غسله ليسرى بإجراء الماء من الإبريق- مثلا- و زاد على مقدار الحاجه (١) مع الاتصال لا يضر ما دام يعد غسله واحده.

صب الماء زائدا على مقدار الحاجه:

(١) الزيادة على مقدار الحاجه من صب الماء من الإبريق أو الحنفيات المتعارفه اليوم قد تكون قليله و مما لا بد منها فى استعمال مقدار الحاجه من الماء و هى غير قادحه فى صحه الوضوء ابدا لقلتها بل و

مما لا بد منه في الاستعمال لان صب الماء على اليد بمقدار لا يزيد عن مقدار الحاجة و لا ينقص منه بشىء أمر متعذر فلا مناص من صبه الماء و ان زاد على مقدار الحاجة بشىء يسير.

و أخرى تكون الزيادة كثيره و مما لا يتسامح به كما إذا فرضنا أن الصب من الإبريق أو الحنفية دقيقه واحده يكفى فى مقدار الحاجة من الماء و به يمكن غسل اليد بتمامها إلا أنه صبه ساعتين أو أوقف يده تحت الحنفية كذلك و هذه الزيادة قاده فى صحه المسح و الوضوء لا محاله.

و هذا لا لأن الغسله متعدده بل مع تسليم وحدتها- لان الاتصال مساوق للوحده، و هى غسله واحده طالت أم قصرت- لا يمكن الحكم بعدم قدحها إذ المدار على تعدد غسله الوضوء و وحدتها لا على تعدد طبيعى الغسله و تعددها، و الغسله المطلقه و ان لم تتعدد سواء طال صب الماء على العضو أم قصر إلا ان غسله الوضوء متعدده لا محاله.

و ذلك لأن غسله الوضوء عباره عن اجراء الماء على العضو بمقدار يتحقق به غسله و لنفرض حصولها بصب الماء دقيقتين و ما زاد عليها تعد غسله وضوئيه زائده و هو نظير الغسل تحت الحنفية أو بالارتماس فى الماء

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٥

(مسأله ٤٩): يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس الى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها (١).

لأنه يتحقق بمجرد إحاطه الماء على تمام البدن و يكون بقاءه تحت الماء زائدا على مقدار إحاطه الماء على البدن زائدا على الغسله الواجبه الكافيه فى حصول الغسل. و المسح برطوبه الغسله الزائده حينئذ لا يخلو عن الاشكال بل

الصحة ممنوعه جدا.

(١) ظهر الحال فى هذه المسأله مما قدمناه فى كيفيه المسح على الرجلين فليراجع.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٦

فصل فى شرائط الوضوء «الأول»: إطلاق الماء (١) فلا- يصح بالمضاف و لو حصلت الإضافة بعد الصب على المحل من جهه كثره الغبار أو الوسخ عليه، فاللازم كونه باقيا على الإطلاق إلى تمام الغسل.

«الثانى»: طهارته (٢).

فصل فى شرائط الوضوء

[الأول و الثانى: إطلاق الماء و طهارته]

(١) قد أسلفنا تفصيل الكلام على ذلك فى أوائل الكتاب و ذكرنا ان المضاف لا يزيل خبثا و لا يرفع حدثا.

(٢) للروايات المستفيضه بل المتواتره المرويّه فى الوسائل و غيره فى أبواب مختلفه كما دل على لزوم اهراق الماءين المشتبهين و التيمم بعده «١»، و ما دل على النهى عن التوضؤ بفضل الكلب معللا بأنه رجس نجس لا يتوضأ بفضلّه و اصيب ذلك الماء «٢».

و ما دل على النهى عن الوضوء بالماء المتغير «٣» الى غير ذلك من الروايات فاعتبار الطهاره فى الماء المستعمل فى الوضوء مما لا اشكال فيه.

و انما الكلام فى أن الطهاره شرط واقعى فى صحته فوضوء الجاهل

(١) المرويّه فى ب ١٢ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

(٢) و هى صحيحه البقباق المرويّه فى ب ١ من أبواب الأستار من الوسائل.

(٣) راجع ب ٣ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٧

.....

بالتجاسه محكوم بالبطلان فلو توضع بالماء النجس فصلى ثم انكشف ان الماء كان نجسا أعاد وضوءه كما يعيد صلاته إذا كان فى الوقت و يقضيها فيما إذا كان الانكشاف فى خارجه أو أن الطهاره شرط علمى أى انها شرط بالإضافة إلى العالم بالتجاسه حال الوضوء أو العالم بها قبله فيما إذا نسيها فتوضأ بماء نجس.

و أما الجاهل فلا يشترط الطهاره فى صحه الوضوء فى حقه بوجه فكل من الوضوء و الصلاه فى المثال المتقدم محكوم بالصحه لا محاله.

لا- اشكال و لا- خلاف- كما ذكره فى الحدائق- فى وجوب الإعادة أو القضاء فيما إذا توضع بالماء المتنجس مع العلم بنجاسه الماء حال الوضوء كما ان الظاهر من كلماتهم ان من علم بنجاسه الماء قبل الوضوء و نسيها حال الوضوء فتوضع بالماء النجس أيضا كذلك و ان الناسى للنجاسه يلحق بالعالم بالنجاسه حال الوضوء لوجوب التحفظ فى حقه.

و لعلمهم استفادوا ذلك مما دل على بطلان صلاه الناسى للنجاسه فى ثوبه أو بدنه لاستناده الى ترك التحفظ عن النجاسه لا محاله.

و أما إذا توضع بالماء النجس جاهلا بالنجاسه فالمشهور بين المتأخرين الحاقه بالقسمين المتقدمين و الحكم عليه بوجوب الإعادة أو القضاء و المفهوم من كلام الشيخ فى المبسوط- على ما فى الحدائق- وجوب الإعادة فى الوقت خاصه دون وجوب القضاء خارج الوقت و به صرح ابن البراج كما انه ظاهر ابن الجنييد.

و خالفهم فى ذلك صاحب الحدائق «قده» و ذهب إلى عدم وجوب الإعادة و القضاء حيث أنه بعد ما نقل كلام العلامة و الشهيد «قدهما» قال ما مضمون كلامه: ان ما ذكره من وجوب الإعادة و القضاء فإنما يسلم فى القسمين الأولين و أما فى حق الجاهل بنجاسه الماء فلا لعدم توجه النهى إليه لجهالته فلا تجب عليه الإعادة و لا القضاء. و عمد ما استند «قده»

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٨

.....

إليه فى حكمه هذا أمران:

«أحدهما»: ما ذكره فى مقدمات كتابه الحدائق من معذوريه الجاهل مطلقا إلا ما خرج بالدليل مستندا فى ذلك إلى جملة من الروايات

الوارده فى مواردھا خاصه «منھا»: ما ورد فى باب الحج كصحيحه زرارہ عن أبى جعفر (ع) قال: من لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه و هو محرم ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فلا شىء عليه [١].

و كما رواه عبد الصمد بن بشير عن أبى عبد الله (ع) قال: جاء رجل يلبى حتى دخل المسجد الحرام و هو يلبى و عليه قميصه، فوثب عليه الناس من أصحاب أبي حنيفه فقالوا: شق قميصك و أخرجه من رجلك فان عليك بدنه و عليك الحج من قابل و حجك فاسد فطلع أبو عبد الله (ع) فقام على باب المسجد فكبر و استقبل الكعبه فدنا الرجل من أبى عبد الله (ع) و هو ينتف شعره و يضرب وجهه، فقال له أبو عبد الله (ع) اسكن يا عبد الله فلما كلمه و كان الرجل أعجميا، فقال أبو عبد الله (ع) ما تقول؟

قال: كنت رجلا أعمل بيدي فاجتمعت لى نفعه فجئت أحج لم أسأل أحدا عن شىء فأفتونى هؤلاء أن أشق قميصى و أنزعه من قبل رجلى و ان حجى فاسد و ان على بدنه فقال له: متى ليست قميصك أبعد ما لبيت أم قبل؟

قال: قبل أن ألبى قال: فأخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بدنه و ليس عليك الحج من قابل، أى رجل ركب أمرا بجهاله فلا شىء عليه. طف بالبيت أسبوعا و صل ركعتين عند مقام إبراهيم (ع) واسع بين الصفا و المروه و قصر من شعرك، فإذا كان يوم الترويه فاغتسل و أهل بالحج و اصنع كما

[١] المرويه فى ب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام من الوسائل و قد نقلناها فى المتن عن الحدائق و هى فيه

بهذا المقدار نعم لها صدر و ذيل رواهما فى الوسائل فلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٤٩

.....

يصنع الناس «١».

و شيخنا الأنصارى «قده» رواها بلفظه «أيا امرء ركب أمرا بجهاله ..».

و «منها» ما ورد فى النكاح فى العده كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى إبراهيم (ع) قال: سألته عن الرجل يتزوج المرأه فى عدتها بجهاله أ هى ممن لا تحل له ابدا؟ فقال لها لا اما إذا كان بجهاله فليتزوجها بعد ما تنقضى عدتها و قد يعذر الناس فى الجهاله بما هو أعظم من ذلك فقلت بأى الجهالتين أعذر بجهالته ان يعلم ان ذلك محرم عليه أم بجهالته انها فى العده؟ فقال: احدى الجهالتين أهون من الأخرى، الجهاله بأن الله حرم عليه ذلك .. «٢».

فان هذه الروايات تقتضى ارتفاع جميع الآثار عند ارتكاب العمل بالجهاله و معه لا تجب على من توضأ بالماء النجس شىء من الإعاده و القضاء كما لا عقاب عليه لجهله بالنجاسه فضلا عن اشتراط الصلاه أو الوضوء بالطهاره.

و «ثانيهما»: ان النجاسه انما تثبت عند العلم بها و لا نجاسه عند عدمه حتى تمنع عن صحه وضوئه أو صلاته و ذلك لقوله (ع) كل ماء طاهر «٣».

(١) نقلناها عن الحدائق و هى تختلف عن روايه الوسائل فى بعض الألفاظ فراجع ب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام من الوسائل.

(٢) كذا فى الحدائق و «حرم ذلك عليه» كما فى ب ١٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها من الوسائل.

(٣) كذا فى الحدائق و الموجود فى الوسائل عن حماد: الماء كله طاهر. نعم روى فى الوسائل عن الصادق (ع) كل ماء طاهر الا ان ذيله، الا ما علمت انه قدر لا حتى

يعلم أنه قدر فليراجع.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٠

.....

حتى تعلم أنه قدر «١» وقوله كل شىء نظيف حتى تعلم انه قدر فإذا علمت فقد قدر «٢» لدلالتهما على ان النجاسه ليست من الأمور الواقعيه و انما هي اعتبار شرعى قد ثبت لدى العلم بالنجاسه دون الجهل. وقد رتب على ذلك عدم وجوب الإعادة و القضاء عند الجهل بنجاسته.

□
ثم استشهد على ذلك بكلام المحدث السيد نعمه الله الجزائري و الشيخ جواد الكاظمي و افتائهما بما ذهب إليه في المسأله و ذكر في ذيل كلامه ان بعض معاصريه استبعد ما ذهب اليه لمخالفته ما هو المشهور بين الأصحاب حيث ان طبعه الناس مجبولة على متابعه المشهورات و إن أنكروا بظاهرهم تقليد الأموات.

□
و ان الله سبحانه قد وفقه للوقوف على كلام الفاضلين المذكورين فأثبتته في المقام لا للاستعانه به على قوه ما ذهب اليه بل لكسر سوره النزاع ممن ذكره من المعاصرين، لعدم قبولهم الا لكلام المتقدمين هذا.

و لا يخفى عدم إمكان المساعده على شىء مما استند اليه في المقام.

اما ما ذكره في الوجه الأول فلأن معذوريه الجاهل مطلقا إلا في موارد قيام الدليل فيها على عدم المعذوريه و ان كانت مسلمه لعين الأخبار التي ذكرها في كلامه و من هنا حكمنا ان من أفطر في نهار شهر رمضان بما لا يعلم بمفطريته و لا بحرمة لم تجب عليه الكفاره وفاقا لصاحب العروه و خلافا لشيخنا الأستاذ «قدهما» في هامشها.

و كذا قلنا بعدم ترتب الكفاره على ارتكاب محرمات الإحرام جهلا

(١) المرويه في ب ١ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣٧ من أبواب النجاسات من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه

.....

بحكمها أو بموضوعها وبارتفاع الحد عن ارتكاب المحرم إذا كان عن جهل بحكمه أو بموضوعه.

□
وقد ورد في موثقه ابن بكير عن أبي عبد الله (ع) في رجل شرب الخمر على عهد أبي بكر و عمر و اعتذر بجهله بالتحريم فسألا أمير المؤمنين عليه السلام فأمر (ع) بأن يدار به على مجالس المهاجرين و الأنصار و قال من تلا عليه آيه التحريم فليشهد عليه ففعلوا ذلك فلم يشهد عليه أحد فخلى سبيله «١».

بلا- فرق في ذلك بين المقصر و القاصر و لا- بين الجهل بالحكم و الجهل بالموضوع إلا في موارد قام الدليل فيها على عدم معذوريه الجاهل و ذلك كمن تزوج بامرأه جاهلا بكونها في العده فدخل بها لأنها بذلك تحرم عليه مؤبدا إلى غير ذلك من الموارد فعموم هذه الأخبار و إطلاقها هو المحكم في غير موارد الاستثناء.

نعم لا- مناص من تقييدها بما إذا كان العمل و الارتكاب بعد الفحص في الشبهات الحكيمه لدلاله الأدله على ان الأحكام الواقعيه متنجزه على المكلفين قبل الفحص.

الا- انها غير منطبقه على المقام و ذلك لان مقتضاها انما هو ارتفاع المؤاخذة و العقاب عما ارتكبه جاهلا من فعل المحرمات أو ترك الواجبات و ارتفاع الآثار المترتبه عليه من كفاره أو غيرهما من الآثار و من البين ان وجوب الإعادة أو القضاء ليس من الآثار المترتبه على التوضؤ بالماء المتنجس بل انما هما من آثار بقاء التكليف الأول و عدم سقوطه عن ذمه المكلف و من آثار فوات الواجب في ظرفه و لا يترتب شىء منهما على التوضؤ بالماء النجس حتى يحكم بارتفاعهما.

(١) كذا في الحدائق و روى تفصيله في ب ١٠

من أبواب حد المسكر من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٢

.....

نعم نحكم بارتفاع الحرمة و المؤاخذه عن ارتكابه فحسب و على الجملة إنما ترتفع بها الآثار المترتبة على الفعل أو الترك الصادر منه جهلاً- دون ما لم يكن كذلك كإعادته أو القضاء و كتنجس يده المترتب على ملاقاته النجس و نحوه فالتطبيق في غير محله.

و أما ما ذكره في الوجه الثاني: فلان دفاعه.

«أولاً»: بأن قوله (ع) حتى تعلم أنه قدر أدل دليل على ثبوت النجاسة و القذاره في ظرف الجهل و عدم العلم لبداهه انه لو لا ثبوتهما قبل العلم بهما فبأى شىء يتعلق علمه في قوله حتى تعلم.

فلا مناص من التزام ثبوت النجاسة قبل ذلك واقعا و هى قد يتعلق بها العلم و قد لا يتعلق و عليه فمفاد الروايتين انما هو الطهاره الظاهرية الثابتة في ظرف الشك في النجاسة و حيث ان وضوئه قد وقع بالماء النجس- واقعا- فلا مناص من الحكم بالفساد و البطلان و لزوم اعاده ما أتى به من الصلوات بعده أو قضائها لأن الاجتزاء بما أتى به من الصلوات الفاسده يحتاج إلى دليل و لا دليل عليه.

و مقتضى القاعده لزوم الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه.

و «ثانياً»: بأننا نقطع أن صاحب الحدائق (قده) بنفسه لا- يلتزم بما أفاده في المقام فما ظنك بغيره؟! و ذلك لأننا إذا غسلنا ثوبا متنجسا بماء مشكوك الطهاره و النجاسة مع فرض كونه نجسا واقعا فهل يفتى صاحب الحدائق بالطهاره في مثله حتى بعد الانكشاف و العلم بقذاره الماء حال الغسل به بحيث لا- يحكم بنجاسه ما أصابه ذلك الثوب أو ذلك الماء حال الجهل بنجاسته؟.

بدعوى ان تطهير الثوب المتنجس يتوقف

على غسله بالماء الطاهر و الغسل محرز بالوجدان و طهاره الماء ثابتة بالتعبد على ما ادعاه. و هذا

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٣

.....

□
مما لا يحتمل صدوره عنمن هو دونه فضلا عن مثله قدس الله إسراره.

و «ثالثا»: بأن ما أفاده «قده» إذا كان تماما فى قوله الماء كله طاهر .. أو كل شىء نظيف .. فلما ذا لا يلتزم به فى قوله (ع) كل شىء لك حلال حتى تعلم انه حرام «١» بأن يدعى ان الحرمة مما لا واقعيه له و انما هى أمر اعتبارى اعتبرها الشارع بعد العلم بها و من البعيد جدا أن يلتزم بتوقف الحرمة على العلم بها مع ان وزانه وزان قوله الماء كله طاهر.

و هذا على انا لو سلمنا كلا الوجهين و بنينا على صحه انطباق الروايات الواردة فى معذوريه الجاهل على ما نحن فيه و على ان النجاسه انما تثبت بالعلم بها أيضا لا- يمكننا الالتزام بما أفاده فى المقام و ذلك للنص الخاص الذى دل على وجوب إعادة الصلاة أو قضائها فيما إذا توضأ بالماء النجس جاهلا و مع وجود النص الصريح كيف يمكن العمل على طبق القاعده؟! و هو موثقه عمار الساباطى انه سأل أبا عبد الله (ع) عن رجل يجد فى إنائه فأره و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا أو اغتسل منه أو غسل ثيابه و قد كانت الفأره متسلخه، فقال ان كان رآها فى الإناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها فى الإناء فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاة و ان كان انما

رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئاً و ليس عليه شىء لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال: لعله أن يكون انما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها «٢».

(١) راجع ب ٤ من أبواب ما يكتسب به و ب ٦١ من الأطعمة المباحه و ٦٤ من الأطعمة المحرمه من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٤ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٤

و كذا طهاره مواضع الوضوء (١) و يكفى طهاره كل عضو قبل غسله، و لا- يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محله طاهراً، فلو كانت نجسه و يغسل كل عضو بعد تطهيره كفى. و لا يكفى غسل واحد بقصد الإزالة و الوضوء و ان كان برمسه فى الكر أو الجارى

فإن تعليه الحكم بقوله لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. كالصريح فى أنه لو كان علم سقوطها فيه قبل الوضوء أو الاغتسال أو غسل الثوب وجبت عليه اعاده الوضوء و الصلاه و لزم أن يغسل ثيابه و كل ما أصابه ذلك الماء و انما لم يجب عليه ذلك لاحتمال وقوعها فى الماء فى تلك الساعه التي رآها.

ثم ان الروايه نعم ما إذا انكشفت نجاسه الماء قبل خروج وقت الصلاه و ما إذا كان الانكشاف بعد خروجه و ذلك لقوله قد توضحاً من ذلك الإناء مرارا أو اغتسل منه أو غسل ثيابه، لأن الوضوء مرارا أو الاغتسال و غسل الثياب كذلك- لعطفهما على الوضوء مرارا- قبل خروج وقت الصلاه مما لا يتحقق عاده و العجب منه «قده» كيف لم يلتفت الى وجود النص فى المقام و التزم بما نقلناه عنه؟!

اشراط الطهاره فى مواضع الوضوء:

(١) اعتبار

الطهاره فى مواضع الوضوء و ان نسب الى المشهور إلا أنه مما لم ينص عليه فى الأخبار و من هنا وقع الكلام فى مدرك الحكم بالاعتبار و انه لما ذا لم يجر تطهير المواضع المذكوره بالغسله الوضوئيه نفسها. و استدل على اعتبار الطهاره فيها بوجه:

«الأول»: ان يستفاد حكم المسأله مما ورد فى كيفيه غسل الجنابه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٥

.....

من لزوم غسل الفرج أولاً- ثم الشروع فى الاغتسال. بأن يقال: انه لا- وجه لذلك الا- اعتبار طهاره المحل فى حصول الطهاره المعتمده فى الصلاه و لا يفرق فى ذلك بين الغسل و الوضوء.

و «يندفع»: «أولاً» بأن المسأله فى الغسل غير مسلمه فما ظنك بالوضوء؟! و «ثانياً»: بأن الغسل أمر و الوضوء أمر آخر فكيف يمكن أن يستفاد الوظيفه فى أحدهما من بيان الوظيفه فى الآخر و هل هذا الا القياس و هو مما لا نقول به.

«الثانى»: ان المحل إذا كان متنجساً قبل الوضوء فلا محاله ينفعل الماء الوارد عليه بالملاقاه و قد أسلفنا اعتبار الطهاره فى ماء الوضوء و قلنا ان الوضوء بالماء المتنجس باطل إذا لا- بد من تطهير مواضع الوضوء أولاً- حتى لا- يتنجس الماء بالمحل و يقع الوضوء صحيحاً.

و هذا الوجه و ان كان لا بأس به فى نفسه الا انه لا يصحح الحكم بلزوم طهاره المحل على وجه الإطلاق. بل لا بد من إخراج التوضؤ بالمياه المعتصمه كما إذا توضع بماء المطر أو بالارتماس فى الكر أو غيرهما من المياه المعتصمه لبداهه ان الماء وقتئذ باق على طهارته و ان لاقى المحل المتنجس و مع طهاره الماء لا وجه للحكم ببطان الوضوء، كما ان الوضوء إذا كان

بالماء القليل لا بد في الحكم باعتبار طهاره المحل من القول بنجاسه الغساله من حين ملاقاتها مع المتنجس.

إذ لو قلنا بطهارتها مطلقا أو في الغسله المتعقبه بطهاره المحل كما هو الصحيح، أو قلنا بنجاستها بعد الانفصال عن المتنجس لا قبله لم يكن وجه للمنع عن الوضوء لفرض عدم انفعال الماء بالصب على الموضع المتنجس اما مطلقا- كما على الأول- أو فيما إذا كانت متعقبه بطهاره

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٦

.....

المحل - كما على الثانى - كالغسله الأولى فى المتنجس بما لا يعتبر فى غسله التعدد أو الغسله الثانى فيما يعتبر التعدد فى غسله.

فإذا نوى الوضوء فى الغسله الثانى لم يحكم عليه بالبطلان لعدم نجاسه الماء حال كونه فى اليد أو فى غيرها من الأعضاء.

و كيف كان لا بد على هذا الوجه من التفصيل بين ما إذا كان الماء معتصما كالكر و المطر و كونه غير معتصم و على الثانى أيضا يفصل بين كون الغساله متنجسه ما دامت فى المحل و كونها طاهره فيلتزم باشتراط الطهاره فى المحل فيما إذا كان الماء غير معتصم و كون الغساله متنجسه فى المحل.

«الثالث»: أصاله عدم التداخل و حيث انا أمرنا بغسل المتنجس و تطهيره كما أمرنا بغسله الوضوء و كل منهما سبب تام لوجوب غسل المحل و قد تحقق السببان معا و جب الغسل متعددا لأن كل سبب يؤثر فى إيجاب مسببه مستقلا و معه لا بد من غسل مواضع الوضوء أولا ثم الإتيان بغسله الوضوء فان الاكتفاء بالغسله الواحده لرفع كل من الحدث و الخبث على خلاف الأصل و هو أصاله عدم التداخل كما مر.

و لا يمكن المساعده على هذا الاستدلال بوجه و ذلك لأن عدم التداخل

أو التداخل انما هي فيما إذا كان الأمران مولويين كما إذا وجبت كفارتان من جهة الإفطار في نهار شهر رمضان و من جهة حنث النذر- مثلا- فيأتي وقتئذ مسأله التداخل و عدمه فيقال ان كلا من الأمرين يستدعي امثالا مستقلا فتجب عليه كفارتان و الاكتفاء بالكفاره الواحده خروجا عن عهده كلا الأمرين على خلاف الأصل فإن الأصل عدم التداخل.

و اما إذا لم يكن الأمران مولويين كما في المقام إذ الأمر بغسل المتنجس إرشادي لا محاله لكونه إرشادا إلى النجاسه و انها مما ترتفع بالغسل فلا مجال فيه لهذه الأصاله و عدمها فإن الأمر بالغسل قد يكون إرشادا إلى أمر واحد

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٧

.....

و قد يكون إرشادا إلى أمرين: أعنى النجاسه و كونها مما يزول بالغسل.

و الأول كما إذا فرغنا عن نجاسه شىء فورد الأمر بغسله كما في موثقه [١] عمار سألته عن الإناء كيف يغسل و كم مره يغسل قال: يغسل ثلاث مرات .. [٢] لأن الأمر بالغسل إرشاد الى ان نجاسته مما تزول بالغسل.

و الثانى كما إذا لم يعلم نجاسه الشىء قبل ذلك و رود الأمر بغسله ابتداء كما في قوله (ع) اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه «٣» لأن الأمر بالغسل فى مثله إرشاد إلى نجاسه أبوال ما لا يؤكل لحمه و إلى أن نجاسته مما يزول بالغسل.

و من الظاهر ان طهاره المتنجس بالغسل مما لا يتوقف على القصد بل يطهر بمجرد وصول الماء اليه و تحقق غسله و عليه فإذا صب الماء على العضو المتنجس قاصدا به الوضوء حصلت بذلك طهارته أيضا كما يتحقق به الوضوء بل الأمر كذلك حتى فيما إذا قصد به الوضوء و

لم يقصد به الإزالة أصلاً كما إذا لم يكن ملتفتاً إلى نجاسته.

نعم يبقى هناك احتمال أن تكون الغسله الوضوئيه مشروطه بطهاره المحل قبلها فلا يكتفى بطهارته الحاصله بالوضوء و لكنه يندفع بإطلاقات الأمر بغسل الوجه و اليدين فى الآيه المباركه و الروايات المشتمله على الأمر

[١] على ما حققه سيدنا الأستاذ مد ظله من أن الصحيح فى سندها محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن على بن فضال- لا كما فى التهذيب و الوسائل أعنى روايه محمد بن أحمد بن يحيى عن احمد بن يحيى و الا فاحمد بن يحيى مجهول فليلاحظ.

[٢] هو مضمون موثقه عمار المرويه فى ب ٥٣ من أبواب النجاسات من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٨ من أبواب النجاسات من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٨

نعم لو قصد الإزالة بالغمس و الوضوء بإخراجه كفى (١) و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و ان لم يتم الوضوء.

بغسلهما لعدم تقييد الغسل فيها بطهاره المحل قبل ذلك.

و عليه فالصحيح عدم اشتراط طهاره الأعضاء قبل الوضوء فيما إذا كان التوضؤ بالماء القليل و كانت الغسله غير متعقبه بطهاره المحل كما فى الغسله الأولى فيما إذا كانت متنجسه بما يعتبر التعدد فى إزالته لاستلزام نجاسه الأعضاء وقتئذ نجاسه الماء الوارد عليها و هى قاده فى صحه الوضوء كما مر.

و أما إذا كان التوضؤ بشىء من المياه المعتصمه أو كان بالماء القليل و كانت الغساله متعقبه بطهاره المحل كما إذا لم تكن النجاسه مما يعتبر تعدد الغسل فى إزالتها أو كان معتبرا الا انه قصد التوضؤ بالغسله الثانيه المتعقبه بطهاره المحل فلا يشترط طهاره الأعضاء قبل التوضؤ كما لا يخفى.

و قد

سقط في تعليقات سيدنا الأستاذ- مد ظله- تفصيل هذه المسألة حيث ان السيد «قده» في أحكام غسل الجنابه اعتبر طهاره البدن قبل غسلها وعلق عليه سيدنا الأستاذ- دام ظله- بقوله: مرّ تفصيلها في الوضوء. و لم يتقدم عنه هذا التفصيل في تعليقاته على مسائل الوضوء و هو سقط مطبعى [١].

إذا قصد الوضوء بالإخراج:

(١) ما أفاده «قده» متين بالنسبه إلى رفع غائله نجاسه المحل و هو كاف في صحه الوضوء مع قطع النظر عما أشرنا إليه سابقا من ان الظاهر المستفاد

[١] و قد أضيف هذا التفصيل على تعليقه المباركه في طبعاتها الأخيره

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٥٩

(مسألة ١) لا بأس بالتوضؤ بماء «القليان» ما لم يصير مضافا (١) (مسألة ٢) لا يضر في صحه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهره. نعم الأحوط (٢) عدم ترك الاستنجاء قبله.

من الأخبار الأمره بالغسل في الوضوء و الغسل انما هو إيجاد الغسل و احداثه و اما الغسل بحسب البقاء فهو غير كاف في صحته و حيث ان الغسل بإخراج العضو من الماء ليس باحداث للغسل و انما هو إبقاء له و الاحداث انما كان بإدخاله العضو في الماء. فلا يمكن الاكتفاء به في الحكم بصحه الوضوء.

التوضؤ بماء القليان:

(١) هذه المسألة لا- تناسب المسائل الراجعه إلى اشتراط طهاره الماء أو الأعضاء في الوضوء فكان الاولى و الأنسب أن يعنون المسألة باشتراط طهاره الوضوء و عدم تغيره بشىء من أوصاف النجس ثم يذكر ان التغير بغير أوصاف النجس- كتغير ماء القليان بالدخان- غير قادح في صحته ما دام لم يصير مضافا.

(٢) هذا الاحتياط احتياط استجابى و المنشأ فيه ما ورد في بعض النصوص من الأمر بإعادة الوضوء فيمن ترك الاستنجاء نسيانا «١» و حمل الوضوء فيها على الاستنجاء كما عن بعضهم خلاف ظاهر الروايات إذا تدلنا هي على اشتراط الاستنجاء في صحه الوضوء.

و قد ورد في مقابلها عدّه روايات فيها صحاح و موثقه دلت على عدم بطلان الوضوء بترك الاستنجاء و الجمع بينهما بحمل الأمر بإعادة الوضوء

راجع ب ١٠ من أحكام الخلوه و ب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٠

(مسأله ٣): إذا كان فى بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء و لا ينقطع دمه فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا حتى ينقطع الدم أنا ما، ثم ليحركه بقصد الوضوء (١) مع ملاحظه الشروط الأخرى، و المحافظه على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان فى اليد اليسرى، بأن يقصد الوضوء بالإخراج من الماء.

فى الطائفة الأولى على الاستحباب غير صحيح لأنه انما يصح فيما إذا كان الأمر فى المتعارضين مولويا و ليس الأمر كذلك لأن الأمر بالإعاده فى الطائفة الأولى إرشاد إلى بطلان الوضوء و اشتراطه بالاستنجاء.

و عليه فالصحيح فى الجمع بينهما حمل الطائفة الأمره بالإعاده على التقيه و إلا فهما متعارضتان و لا بد من الحكم بتساقطها و الرجوع الى إطلاقات أدله الوضوء كما فى الآيه المباركه و الروايات لعدم تقييد الأمر بالغسل فيها بالاستنجاء فمقتضى الإطلاقات عدم اشتراط الاستنجاء فى الوضوء.

كيفيه غسل موضع الجرح:

(١) قد عرفت غير مره ان المأمور به فى الوضوء انما هو احداث الغسل و إيجاده و لا يكفى فيه الغسل بقاء و منه يظهر الحال فيما إذا قصد الوضوء بإخراج يده من الماء.

نعم هناك طريقه اخرى و هى أن يضع يده على موضع الجرح و يدخلها فى الماء و يحرك يده حتى يدخل الماء تحتها ثم يخرجها عنه و يغسل بقيه المواضع - أعنى المقدار الباقى من اليد- فى الخارج بصب الماء عليه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦١

(الثالث): أن لا يكون على المحل حائل (١) يمنع وصول الماء إلى البشره و لو شك فى وجوده يجب الفحص

حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه، و مع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله (٢).

[الثالث] اعتبار عدم الحائل على المحل:

إشارة

(١) فان الوضوء غسلتان و مسحتان فكما انه لا بد في المسحتين من وقوع المسح على نفس البشرة و لا يكفي المسح على الحائل على ما عرفت تفصيله فكذلك الحال في الغسلتين.

عدم الاعتبار بالظن:

(٢) لا اعتبار بالظن بالعدم لان مقتضى قاعده الاشتغال لزوم العلم بالفراغ و الخروج عن عهده التكليف المتيقن و عليه لا مناص من الفحص حتى يحصل له العلم أو الاطمئنان بوصول الماء إلى البشرة و زوال الحاجب أو تقوم على ذلك أماره معتبره شرعا.

فلا وجه للترقيه بين موارد الشك في الحاجب و موارد العلم بوجوده كما صنعه الماتن (قده) و اعتبر تحصيل اليقين بزواله عند العلم بالوجود و اقتصر على الظن بالعدم عند الشك في وجوده فان الصحيح كما عرفت انما هو تحصيل الحجه المعتبره على زوال المانع و وصول الماء إلى البشرة لأن استصحاب عدم الحاجب لا- يترتب عليه الحكم بالوصول الا على القول بالأصول المثبتة.

و السيره على عدم الاعتناء بالشك في وجود الحائل مما لا أساس له

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٢

(الرابع): ان يكون الماء و ظرفه و مكان الوضوء و مصب مائه مباحا (١)

فلا- مناص من الاستناد الى حجه معتبره من الاطمئنان أو غيره كما مرّ بلا فرق في ذلك بين الصورتين: أعنى صورته العلم بوجود الحائل و صورته الشك في وجوده.

[الرابع] إباحه الماء و ظرفه و مصبه و مكان الوضوء

اعتبار الإباحه في الماء:

(١) اما اعتبار إباحه الماء في صحه الوضوء فهو مما اشكال فيه و لا- خلاف لأن الماء إذا كان مغصوبا محرما حرم جميع

التصرفات الواقعة فيه و من جملتها غسل مواضع الوضوء به و إذا حرم الغسل به استحال أن يكون متصفاً بالوجوب.

و ذلك لأن حرمة التصرف في المغصوب انحلاله و قد ثبتت على كل واحد من أنحاء التصرفات في الماء و مقتضى الأمر بطبيعي الوضوء و الغسل و ان كان هو الترخيص في تطبيقه على أي فرد شاء المكلف خارجاً.

إلا أن من الظاهر ان الترخيص

فى التطبيق يختص بالافراد غير المحرمه إذ لا معنى للترخيص فى الحرام فلا يجوز تطبيق الطبيعى المأمور به فى الوضوء و الغسل على الغسل بالماء المغصوب فإذا توضعاً بالماء الغصبى بطل وضوءه لا محاله.

ثم لا يخفى ان الحكم بفساد الوضوء من الماء المغصوب غير مبدن على مسأله جواز اجتماع الأمر و النهى و استحالته و ان نسب إلى الكلينى «قده» جواز التوضؤ بالماء المغصوب و لعله استند فى ذلك الى جواز اجتماع الأمر و النهى.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٣

فلا يصح لو كان واحد منها غصباً من غير فرق بين صوره الانحصار، و عدمه، إذ مع فرض عدم الانحصار و ان لم يكن مأموراً بالتيمم إلا- ان وضوءه حرام من جهه كونه تصرفاً أو مستلزماً للتصرف فى مال الغير فيكون باطلاً، نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبى فى الظرف

و الوجه فى عدم ابتناء هذه المسأله على تلك المسأله هو أن مسأله جواز الاجتماع و امتناعه انما هى فيما إذا كان هناك عنوانان قد تعلق بأحدهما الأمر و تعلق النهى بالآخر و تصادق كل من العنوانين على شىء واحد خارجاً فإنه يتكلم وقتئذ فى أن ذلك المجمع للحرمه و الوجوب هل هو موجود واحد حقيقه حتى يحكم بالامتناع لعدم إمكان أن يكون شىء واحد واجباً و حراماً فى وقت واحد أو انه موجود واحد بالإشاره إلا- أنه فى الحقيقه أمران قد الضم أحدهما بالآخر حتى يحكم بالجواز كما فى الصلاه و الغصب المنطقتين على الصلاه فى الدار المغصوبه.

و أما إذا تعلق الأمر بشىء كالغسل فى الوضوء و تعلق عليه النهى أيضاً لكونه غصبياً فلا ينبغى الإشكال فى خروجه بذلك عن الوجوب

سواء قلنا بجواز اجتماع الأمر و النهى أم بالامتناع و ذلك للعلم باتحاد متعلق الأمر و النهى فان الغسل بعينه تصرف مبغوض.

و بعبارة أخرى إذا تعلق النهى بشىء و كان من أحد مصاديقه هو ما تعلق الأمر بطبيعته كان النهى مقيدا لما تعلق به الأمر بغير ذلك الفرد الذى وقع مصداقا للمنهى عنه لأن النهى الحلالى و النهى عن فرد من افراد الطبيعه المأمور بها يوجب تقييد متعلق الأمر بغير ذلك الفرد لا محاله و هذا من دون فرق بين صورتى انحصار الماء به و عدمها.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٤

.....

اعتبار الإباحه فى الظرف و المكان و المصب:

و أما إباحه الظرف أو المكان أو مصب ماء الوضوء فالصحيح أن يفصل فيها بين صورتى الانحصار و عدمه.

فإذا فرضنا ان الماء منحصر بالماء الموجود فى الإناء المغصوب أو المكان أو المصب منحصر بالمغصوب منهما حكم ببطلان الوضوء لانه تصرف فى ماء الغير من دون اذنه أو ان الماء ملكه أو مباح له و التصرف فيه سائغ إلا ان التوضؤ به مستلزم للحرام لأن أخذه و الاغتراف به من إناء الغير محرم مبغوض فلا يتعلق به الأمر و ينتقل فرضه الى التيمم.

و كذلك الحال فيما إذا كان التوضؤ به مستلزما للتصرف فى مكان الغير أو فى المصب المغصوب و كل ذلك تصرف حرام.

و أما إذا فرضنا عدم الانحصار لا- فى الماء و لا- فى المكان و المصب بأن كان له ماء آخر مباح أو مكان أو مصب مباحان فالصحيح صحه الوضوء حينئذ كما مر فى التكلم على أوانى الفضة و الذهب فلاحظ و الوجه فيه ان المحرم انما هو مقدمه الوضوء أعنى الاغتراف من إناء الغير و أما الماء فهو مباح

التصرف له على الفرض و من هنا لو أفطر في نهار شهر رمضان بذلك الماء لم يكن إفتارا بالحرام.

فإذا كان الماء مباحا له فله أن يتوضأ منه كما له أن يصرفه في غيره من الأمور و المفروض انه مكلف بالوضوء لعدم انحصار الماء بما يستلزم الوضوء منه تصرفا حراما و حرمة المقدمه لا تسرى إلى ذى المقدمه.

و كذا الحال فيما إذا كان المكان محرما لأن الغسل المأمور به الذى هو بمعنى مرور الماء على أعضائه مما لا حرمة له و إن كانت مقدمته كتحرريك اليد

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٥

.....

تصرفا فى ملك الغير و هو حرام إلا ان حرمة التحريك و المكان لا تسرى الى الغسل الذى فسرناه بمرور الماء على أعضائه.

و كذا فيما إذا كان المصب مغصوبا لأن الوضوء و صب الماء على العضو و مروره عليه كان مستلزما لوقوع فطراته على المصب المغصوب و هو كالعلة التامه للتصرف الحرام إلا أنا قدمنا فى محله ان المقدمه لا تتصف بالوجوب فضلا عن أن تكون محرمة و لو كانت كالعلة التامه للوقوع فى الحرام.

و عليه فالوضوء و إن كان مستلزما للتصرف الحرام إلا- أنه لا- يتصف بالحرمة و معه لا- مانع من الامتثال به و وقوعه مصداقا للواجب و إن كان الأحوط هو الاجتناب لوجود القائل بالحرمة و البطلان هذا.

و قد قدمنا فى التكلم على أوانى الفضة و الذهب ان الوضوء فى مفروض الكلام محكوم بالصحة حتى فى صوره الانحصار فيما إذا كان الإناء مغصوبا أو كان المصب أو المكان محرما.

و ذلك لأن القدره المعبره فى الواجبات انما هى القدره التدريجيه و المفروض فى محل الكلام ان المكلف قادر و متمكن

من الماء المباح و كذا من التوضؤ بعد الاعتراف فالقدره على الماء و الوضوء تحصل له بالتدریج حسب تدریجیه الغرفات و ان كان كل واحد من اعترافاته محرما و تصرفا فى مال الغير من دون رضائه.

إذا المكلف قادر من الماء و التوضؤ به على تقدير ارتكابه المعصیه و هی الاعتراف و علیه فلا- فرق بين صورتى الانحصار و عدمها إلا فى ان ان المكلف مأمور بالوضوء فى صوره عدم الانحصار و أما فى صوره الانحصار فله أن يختار التيمم من دون أن یرتكب المعصیه بالاغتراف و يكلف بالوضوء.

التنقیح فى شرح العروه الوثقی، الطهاره ۴، ص: ۳۶۶

المباح ثم توضأ: لا مانع منه (۱) و إن كان تصرفه السابق على الوضوء حراما و لا فرق فى هذه الصوره بين صوره الانحصار و عدمه، إذ مع الانحصار و إن كان قبل التفريغ فى الظرف المباح مأمورا بالتيمم إلا انه بعد هذا يصير واجدا للماء فى الظرف المباح و قد لا يكون التفريغ أيضا حراما (۲) كما لو كان الماء مملوكا له و كان إلقاءه فى ظرف الغير تصرفا فيه، فيجب تفريغه حينئذ فيكون من الأول مأمورا بالوضوء، و لو مع الانحصار

(۱) لصيرورته بالتفريغ متمكنا من الوضوء بالماء المباح بالتكوين و ان كان غير قادر عليه قبله و ذلك لحرمة التصرف فى إناء الغير بالتفريغ، و الممتنع شرعا كالممتنع عقلا و من هنا وجب عليه التيمم فى صوره الانحصار.

(۲) ما أفاده «قده» انما يتم فيما إذا كان اشغال ظرف الغير غير مستند إلى اختياره أو كان مستندا إلى سوء الاختيار، إلا أنا بنينا على أن الامتناع بالاختيار- كالاتناع بغير الاختيار- ينافى الاختيار.

لأن مالك الماء مكلف وقتئذ بتفريغ إناء الغير

لما فرضنا من أن بقاء ماله في الإناء مما يصدق عليه التصرف لدى العرف و إن لم يكن مستندا إلى اختياره و لا يحرم عليه التصرف فيه بالتفريغ لعدم استناده إلى اختياره أو على فرض أنه مستند اليه بنينا على ان الامتناع و لو بالاختيار يوجب سقوط الحرمة و ارتفاعها و المكلف- على هذا- يكون متمكنا من الماء فيجب عليه الوضوء من الابتداء.

و أما إذا كان التصرف في إناء الغير و إشغاله مستندا الى سوء اختياره كما هو الغالب في الغاصبين و بنينا في محله على ان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار- كما هو الصحيح- فلا يتم ما أفاده الماتن بوجه.

لأنه وقتئذ محرم التصرف في إناء الغير- بالحرمة السابقة على الامتناع- و معه لا يتمكن من تفريغ الإناء كما لا يتمكن من إبقائه بحاله لأنه أيضا

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٧

لا فرق في عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورته العلم و العمد و الجهل و النسيان (١) و أما في الغضب فالبطلان مختص بصوره العلم و العمد (٢) سواء كان في الماء أو المكان أو المصب فمع الجهل بكونها مغصوبه أو النسيان لا بطلان، و كذا مع الجهل بالحكم أيضا إذا كان قاصرا، بل و مقصرا أيضا إذا حصل منه قصد القربه، و ان كان الأحوط مع الجهل بالحكم خصوصا في المقصر الإعادة

معدود من التصرف في مال الغير- على الفرض- فلا يحكم على تفريغ الإناء بالوجوب.

بل لو فرغه لارتكب محرما من المحرمات و إن كان العقل يلزمه بالتفريغ لأنه أقل الضررين و أخف القبيحين فهو مأمور به عقلا و محرم عليه شرعا. و كيف كان

فسواء كان تفريره محرماً أم لم يكن فهو بعد ما فرغ الإناء واجد للماء و متمكن من الوضوء فلا بد من الحكم بوجوبه في حقه.

اشتراط الإطلاق و أخويهما واقعا:

(١) بمعنى ان شرطيه الإطلاق و الطهاره و عدم الحائل شرطيه واقعيه ثابتة في كلتا حالتى العلم و الجهل الشامل للنسيان أيضا.

اشتراط الإباحه ذكرى:

(٢) فتكون شرطيه الإباحه في الماء و المكان و المصب ذكريه فلا اشتراط عند الجهل و النسيان.

و تفصيل الكلام في هذا المقام ان الماتن ذهب الى ان الإباحه في كل

التفصيل في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٨

.....

من الماء و المكان و المصب انما تشترط في صحه الوضوء حال العلم بغصبيتها و حرمتها و هي شرط ذكرى ليست كبقية الشرائط المتقدمه التي هي شروط واقعيه.

و على ذلك لا- اشتراط في حالتى الجهل و النسيان بلا- فرق في ذلك بين الجهل بالحكم و الجهل بالموضوع بل بلا فرق بين القاصر و المقصر في الجاهل بالأحكام لأن استحقاق العقاب في الجاهل المقصر لا ينافى صحه الوضوء منه حال الجهل بحرمة الغضب لأنه قد اتى بطبيعي الغسل و تمشى منه قصد القره لجهله بحرمة و معهما يتم عمله و يصح وضوءه و ان استحق بذلك العقاب أيضا هذا ما ذهب إليه الماتن في المقام.

و هو ان كان موافقا للمشهور في غير التعدى إلى الجاهل المقصر لأن المشهور قد ألحقه بالعالم المتعمد في الترك.

و أما عدم مانعيه الغضب في غير صوره العلم به فهو المعروف و المشهور بين الأصحاب (قدس الله أسرارهم) بلا فرق في ذلك بين الشبهات الحكميه و الموضوعيه.

و قد ادعى صاحب مفتاح الكرامه «قده»- على ما يبالى- الإجماع على صحه الوضوء عند الجهل بحرمة الغضب أو الجهل بموضوعه الذى هو الغضب.

إلا ان ما أفاده «قده» مما لا يمكن المساعدة عليه.

أما بالإضافة إلى التعدى إلى الجاهل المقصر فيتوجه عليه ان المقصر و ان كان

قد تمشى منه قصد القربه إلا ان العمل مما لا يمكن التقرب به واقعا لمبغوضيته و حرمة فهو غير قابل للمقربيه بحسب الواقع و لأجل ذلك يستحق العقاب لأن العقاب انما هو على نفس عمله الحرام لا على تركه التعلم أو غير ذلك و مع كون العمل موجبا للعقاب و مبغوضيه صدوره من فاعله كيف

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٦٩

.....

□
يمكن أن يكون مقربا إلى الله سبحانه فهل يكون المبغوض محببا و المبعد مقربا؟! و أما بالإضافه إلى الجاهل القاصر فلأن الإجماع المدعى على صحه الوضوء منه لا يحتمل أن يكون إجماعا تعديا كاشفا عن رضى المعصوم و رأيه و انما هو مستند الى ما زعموه فى محل الكلام من ان المورد من موارد اجتماع الأمر و النهى لأن الغسل بماء الغير واجب من جهه و محرم من جهه أخرى.

فإذا كانت الحرمة متنجزه لكونها واصله إلى المكلف فلا- محاله نبى على بطلان الوضوء و العباده لما عرفت من ان الحرام و المبغوض لا يقع مصداقا للواجب و المحبوب و مع العلم بهما لا يمكن قصد التقرب بالعمل.

و أما إذا لم يتنجز الحرمة و لم تصل الى المكلف و فرضناه معذورا فى ارتكابه لان جهله عذر مستند الى قصوره فلا مانع من ان يأتى بالعمل و المجمع و بقصد به القربه حيث لا- حرمة متنجزه فى حقه حتى تمنع عن قصد التقرب و كون العمل مصداقا للواجب.

و هذا مما لا يمكن المساعده عليه كما تعرضنا له مفصلا فى الكلام على مسأله اجتماع الأمر و النهى و ذلك لما أشرنا إليه من ان المقام خارج عن بحث الاجتماع فان الغضب يحرم التصرفات الواقعه فيه

بأجمعها و من جملتها الغسل فيكون الغسل مصداقا للواجب و الحرام و تركيبهما اتحادى لا محاله بمعنى ان ما هو متعلق للنهى بعينه مصداق للواجب و مع التركب الاتحادى أعنى وحده المصداق حقيقه لا يكون المورد من موارد اجتماع الأمر و النهى.

و معه لا- مناص من ان يقيد الترخيص فى تطبيق الطبيعى المأمور به على مصاديقه بغير هذا المصداق المحرم لاستحاله اجتماع الحرمه و الوجوب فى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٠

.....

شىء واحد حقيقى لوضوح ان الحرام لا يمكن أن يقع مصداقا للواجب و المبعد لا يمكن أن يكون مقربا كما تقدم هذا كله فى صورته العلم بحرمه المجمع.

و أما إذا لم تنتجز الحرمه على المكلف لجهله المعذر له فلا ينبغى الإشكال فى جواز تصرفاته فى الماء حينئذ لمعدوريته و من تلك التصرفات غسله فى الوضوء و تطبيقه للطبيعى المأمور به على الغسل بذلك الماء و معه يجب عليه التوضؤ لتمكنه شرعا من الغسل.

إلا أن الكلام فى أن هذا الترخيص فى التصرفات التى منها تطبيق الغسل المأمور به على الغسل بذلك الماء ترخيص واقعى و ان الحكم بوجوب الوضوء فى حقه وجوب واقعى أو ان كلا- من الترخيص و الوجوب حكم ظاهرى فى حقه، فان قلت ان الوضوء واجب واقعى فى حقه و هو مرخص فى التصرف فى الماء بحسب الواقع و معه يلزم اجتماع الوجوب و الحرمه فى مورد واحد واقعا.

و ذلك لأن حرمه الحرام انما تسقط فى موارد الجهل ظاهرا و أما الحرمه الواقعيه فهى غير مرتفعه بالجهل أبدا لعدم دوران الحرمه الواقعيه مدار العلم و الجهل بها فهو مع الحرمه الواقعيه قد اتصف بالوجوب و اجتماع الحرمه و الوجوب

بحسب الواقع من الاستحالة بمكان و عليه فلا- مناص من أن يكون الوجوب و الترخيص ظاهريين قد ثبتا في ظرف الجهل بحرمة.

و معه إذا انكشف الخلاف و علم المكلف بغصبيه الماء أو بحرمة الغضب و جبت إعادته و وضوئه و صلاته لان ما أتى به غير مطابق للواجب الواقعي و لم يتم أى دليل على أجزاء غير المأمور به عن المأمور به فى المقام.

و السر فيما ذكرناه ان مصداق المأمور به إذا اتحد مع ما هو من

التفكيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧١

.....

مصاديق الحرام كان النهى- لمكان أنه انحلالى- مخصصا للإطلاق فى دليل الواجب و مقيدا له بالإضافة الى هذا الفرد لأن الحرام لا يعقل أن يكون مصداقا للواجب و المبعد لا يمكن أن يكون مقربا و بما ان التخصيص واقعى فلا يكون العمل مصداقا للواجب فيقع باطلا لا محاله و الجهل بحرمة لا يجعله مأمورا به و انما يكون عذرا عن عقابه فحسب هذا.

و مما يتعجب به فى المقام ما صدر عن المحقق النائينى (قده) حيث انه مع تعرضه لما ذكرناه آنفا و بنائه على ان المحرم إذا كان مصداقا للواجب على نحو التركب الاتحادي استحال ان يتعلق به الوجوب لان المبعوض و الحرام لا يكونان مقربين و مصداقين للواجب و المحبوب.

الترم فى المقام بعدم بطلان الوضوء من الماء المغصوب عند الجهل بحرمة أو بموضوعه و احتمال انه مستند إلى الإجماع المدعى بعيد للقطع بعدم كونه تعديا و لعله من جهه الغفله عن تطبيق الكبرى المذكوره على موردها هذا كله فى الجهل بالحرمة.

و أما ناسى الحرمة أو الغصبيه فالصحيح صحه عمله و ذلك لان النسيان يوجب سقوط الحرمة عن الناسى واقعا و ليس

ارتفاعها ظاهريا فى حقه كما فى الجاهل لأننا قد ذكرنا ان الرفع فى حديث الرفع بالاضافه إلى «ملا يعلمون» رفع ظاهرى و بالاضافه إلى النسيان و الاضطرار و أخواتهما رفع واقعى و إذا سقطت الحرمة الواقعيه فى حق المكلف فلا يبقى أى مانع من أن يشمله إطلاق دليل الواجب لأنه عمل مرخص فيه بحسب الواقع فلا محذور فى شمول الإطلاق له كما أنه صالح للتقرب به.

و أما ما عن شيخنا المحقق النائينى «قده» من ان المرتفع عن المضطر و للناسى و نحوهما هو الحرمة دون ملاكها اعنى المبعوضيه و مع كون العمل مبعوضا واقعا لا يمكن التقرب به لان المبعد و المبعوض لا يصلح أن يكون

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٢

.....

مقربا و محبوبا كما قدمناه فى الجاهل المقصر.

فقد ظهر الجواب عنه بما سردناه فى صورته الاضطرار الى ارتكاب الحرام حيث قلنا ان المبعوضيه و الملاك و ان كانا باقين فى كلتا صورتى الاضطرار و النسيان و أمثالهما كما يقتضيه ظاهر اسناد الرفع إليهما لأنه انما يصح فيما إذا كان هناك مقتضى و ملاك حتى يصح أن يقال ان أثره و مقتضاه مرفوع عن المضطر و الناسى و نحوهما، إلا انهما غير مؤثرين فى الحرمة كما هو المفروض لعدم حرمة العمل بحسب الواقع و لا- انهما مانعان عن ترخيص الشارع فى ذلك العمل كما هو الحال فى الناسى و المضطر و غيرهما.

و المقتضى و الملاك اللذان لا يؤثران فى الحرمة و لا أنهما يمنعان عن ترخيص الشارع فى ذلك العمل غير مانع عن المقربيه و عن صحه التقرب به هذا كله فيما إذا كان النسيان عذرا و اما النسيان غير المعذر الذى

هو من من قبيل الممتنع بالاختيار المستند الى اختياره و ترك تحفظه كما في نسيان الغاصب فان الغالب فيه هو النسيان حيث انه بعد ما غصب شيئاً و لم يردده الى مالكة ينسى كونه مغصوبا غالبا إلا ان نسيانه ناش عن سوء الاختيار أعنى غصبه لمال الغير و عدم رده الى مالكة في أول الأمر.

إذا فهو من قبيل ان الامتناع بالاختيار لا- ينافى الاختيار فهو عمل يعاقب عليه الغاصب و يصدر عنه مبغوضا و مع المبغوضيه الواقعيه و كونه موجبا للعقاب لا يمكن التقرب به بوجه لأن المبعد يستحيل أن يكون مقربا و المبغوض لا يقع مصداقا للواجب و المحبوب كما مر في الجاهل المقصر.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٣

(مسأله ٥): إذا التفت الى الغصبيه في أثناء الوضوء صح ما مضى (١) من أجزاءه و يجب تحصيل المباح للباقي و إذا التفت بعد الغسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبه في يده و يصح الوضوء أولا قولان (٢)

الالتفات إلى الغصبيه في أثناء الوضوء:

(١) هذا على مسلكه (قدس سره) من عدم بطلان وضوء الجاهل بغصبيه الماء.

و أما بناء على ما قدمناه فلا بد من الحكم ببطلان ما مضى من الاجزاء المتقدمه و وجوب استئناها بالماء المباح. اللهم إلا أن يكون ناسيا بنسيان عذرى لما تقدم و عرفت من أن مصداق المأمور به إذا كان متحدا مع المنهى عنه فلا محاله يخصص إطلاق دليل الواجب بالحرام تخصيصا واقعيًا و من المعلوم ان الجهل بالحرام لا يجعل ما ليس بمأمور به مأمورا به كما تقدم تفصيله.

الالتفات إلى الغصبيه بعد الغسلات:

(٢) قد استدل عليه بما أشار إليه في المتن من أن النداهه الباقيه من الغسل بالماء المغصوب لا تعد مالا و لا يمكن ردها إلى مالكة.

و الظاهر انه لم يرد بذلك ان الرطوبه لا تعد مالا لعدم إمكان الانتفاع بها مع بقائها على ملك مالكة و الا لم يصح حكمه بجواز التصرف في النداهه المذكوره بالمسح بها لان المال و الملك يشتركان في حرمة التصرف

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٤

.....

فيهما من دون اذن مالكيهما.

و انما الفرق بينهما في أن الملك لا- ضمان فيه كما في حبه من الحنطه و الثاني فيه الضمان لمكان المالىه له و لكن الحكم بوجوب الرد الى المالك و حرمة التصرف و غيرهما أمر يشترك فيه كل من المال و الملك و ان كانت الأدله اللفظيه الوارده في حرمة التصرف من دون اذن المالك و ارده في خصوص المال كقوله (ع) لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبه نفس منه [١] الا ان من الظاهر ان التصرف في ملك الغير أيضا ظلم و من أظهر موارد التعدى و العدوان فهو أيضا محرم و لا بد من رده

الى مالكة.

فكانه (قده) أراد بذلك بيان ان الماء بعد ما صرف فى الغسل يعد تالفا و ينتقل الأمر فيه الى بدله من القيمة أو المثل فالرطوبة فى الأعضاء لا تعتبر مالا حيث لا ينتفع به فى شىء بحسب الغالب فالرطوبة المتحققة فى التراب عند اراقه ماء الغير على الأرض لا تعتبر مالا لمالكها كما لا تعتبر ملكا له للغوية اعتبار الملك فيما لا يمكن إرجاعه إلى مالكة كما فى النداهة.

فإذا لم تكن الرطوبة مالا و لا ملكا لأحد جاز للمتوضى أن يتصرف فيها بالمسح أو بالصلاة فى الثوب المرطوب الذى قد غسل بالماء المغصوب مع بقاء الرطوبة فيه أو بالصلاة مع رطوبة بدن المصلى فيما إذا اغتسل بماء الغير ثم التفت الى غصبيته قبل جفاف البدن.

و ما أفاده فى المقام و فيما رتبه على ذلك بقوله: إذا توضأ بالماء المغصوب عمدا ثم أراد الإعادة هو الصحيح فإذا توضأ أو اغتسل بماء الغير

[١] كما فى موثقه سماعه عن أبى عبد الله (ع) (فى حديث) أن رسول الله (ص) قال: من كانت عنده أمانه فليؤدها الى من ائتمنه عليها فإنه لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله إلا بطيبه نفس منه المرويه فى ب ٣ من أبواب مكان المصلى من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٥

أقواهما الأول لأن هذه النداهة لا تعد مالا و ليس مما يمكن رده الى مالكة، و لكن الأحوط الثانى.

و كذا إذا توضأ بالماء المغصوب عمدا ثم أراد الإعادة هل يجب عليه (١) تجفيف ما على محال الوضوء من رطوبة الماء المغصوب أو الصبر حتى تجف أولا؟ قولان أقواهما الثانى. و أحوطهما الأول.

و إذا قال المالك أنا لا

أرضى أن تمسح بهذه الرطوبه أو تتصرف فيها لا يسمع منه بناء على ما ذكرناه. نعم لو فرض إمكان انتفاعه بها فله ذلك (٢) و لا يجوز المسح بها حينئذ.

نسيانا عذريا على ما سلكناه أو جهلا و نسيانا و لو غير عذرى على مسلكه ثم التفت الى غصبيه الماء قبل المسح جاز له أن يمسخ بالرطوبه الباقيه على يديه و بذلك يصح غسله أو وضوءه.

(١) الوجوب المذكور فى كلامه شرطى لا محاله و ليس وجوبا تكليفيا و إلا لم يفترق الحال فى حرمة التصرف فى مال الغير أو فى ملكه- على تقدير ان تكون الرطوبه باقيه على ماليتها و ملكيتها- بين تجفيفها أو صب الماء عليها للتوضؤ أو الاغتسال فالوجوب المذكور شرطى أى هل يشترط فى صحه الوضوء أحد الأمرين أم لا؟

و قد ظهر مما سردناه عدم اشتراط شىء من الأمرين فى صحه الوضوء لعدم بقاء الرطوبه على ماليتها و ملكيتها كما لا يخفى.

ابتناء المسأله على ثبوت حق الاختصاص:

(٢) تبتنى هذه المسأله على ما تعرضنا له فى بحث المكاسب تبعا لشيخنا الأنصارى «قده» من أن المال إذا حكم عليه بالتلف و انتقل الأمر إلى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٦

.....

بدله من القيمه أو المثل فهل يبقى للمالك حق الاختصاص فيما بقى من آثار ذلك المال مما لا- مالى له أو لا يثبت حق اختصاص للمالك فيه.

و ذلك كما إذا كسر جره غيره و حكم عليه بضمان قيمتها فهل المواد الخزفيه الباقيه بعد الكسر التى لا مالى لها بوجه ترجع الى مالك الجره لحق الاختصاص أو لا ترجع اليه؟

أو إذا أتلف خلا لغيره كما إذا جعله خمرا- مثلا- فهل لمالك الخل حق الاختصاص بها فيصح له منع

الغير عن الانتفاع بها في مثل التداوى و نحوه من الانتفاعات المحلله فيجوز له خاصه أن ينتفع منها بتلك الانتفاعات المحلله دون غيره الا برضاه أو لا يثبت له حق الاختصاص بها؟

حكم شيخنا الأنصاري (قده) ان الحكم بوجوب رد العوض من المثل أو قيمه في تلك الموارد انما هو غرامه و ليس من باب المعاوضه في شىء و على ذلك ترجع المواد و الأجزاء الباقية من المال التالف الى مالك المال و ان لم يكن لها أيه مالیه و قيمه عند العقلاء و ذلك لحق الاختصاص.

و قد ذكرنا نحن في محلله ان مقتضى السيره و بناء العقلاء عدم ثبوت حق الاختصاص للمالك في تلك الموارد لأن رد البديل عندهم معاوضه قهريه حينئذ و بتلك المعاوضه تنتقل الأجزاء الباقية و المواد الى الضامن دون المالك و ليس في ذلك حق الاختصاص بها.

و عليه فلو طالب مالك الماء المتوضىء بالرطوبه الباقية على يديه لإلصاق ورقه بأخرى بتلك الرطوبه - مثلا - لم يجب سماعه بل للمتوضىء أن يمسح بها لانتقالها إليه بالمعاوضه القهريه و رد البديل و معه لا وجه للاستشكال في جواز المسح بالرطوبه المذكوره عند مطالبه المالك بها لغايه الانتفاع منها على الوجه الحلال و على الجملة لا بد أن يكون الماء مباحا في الموضوع.

ثم ان الإباحه قد تستند الى كون الماء من المباحات الأصلية التي

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٧

.....

لا مالك لها شرعا.

و قد تستند الى كونه ملكا للمتوضىء بعنوانه و تشخصه.

و ثالثه تستند إلى كونه ملكا لجهه عامه أو خاصه تشمل المتوضىء كما في الأوقاف العامه أو الخاصه فيما إذا كان المتوضىء من الموقوف عليهم و رابعه تستند الى كون منفعه

الماء مملوكه للمتوضىء كما فى موارد الإءاره.

و أما إذا لم يكن هناك شىء من هذه الأمور فلا بد فى صحة الوضوء من اذن مالك الماء و رضائه و ذلك لان حرمة التصرف فى مال الغير من دون اذنه قد أطبقت عليها الأديان و الشرائع و من الأمور الضرورية عند العقلاء.

لبداهه ان التصرف فى ملك الغير من دون رضائه ظلم و عدوان كما ان الحرمة من ضروريات الدين و قد دلت موثقه سماعه المتقدمه «١» على عدم جواز التصرف فى مال الغير إلا بطيبه نفسه.

ثم ان المالك قد يصرء برضاه و اذنه فى الوضوء كما إذا قال أبحث لك التصرف فى هذا الماء بالوضوء أو قوله انتفع به فى الوضوء أو غير ذلك من العبارات.

و قد يستكشف رضائه بالفحوى و طريق الأولويه كما إذا أجاز له فى إتلاف ماله لأنه يستلزم الاذن فى الوضوء بطريق أولى حيث لا إتلاف معتد به فى الوضوء أو لو كان فهو قليل.

و ثالثه يستكشف الاذن من شاهد حال كما فى الضيوف و لا- سيما فى المضاييف العامه فإنه إذا أضاف أحد غيره يرضى بتصرفاته فى مثل الماء الموجود فى محل الضيافه بالاستنءاء أو بالتوضؤ أو بغيرهما مما لا يوجب

(١) المتقدمه فى ص ٣٧٤

التفءيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٨

.....

الإضرار و الإتلاف كما جرت عليه السيره فى الضيافات فان الضعيف بتصرف فى مال المضيف كتصرفات نفسه و قد قيد الماتن «قده» شاهد الحال بالقطعى و يأتى عليه الكلام عن قريب ان شاء الله تعالى.

بقى هنا شىء:

و هو انك قد عرفت ان بناء العقلاء و المتشرعه على عدم جواز التصرف فى مال الغير بغير اذنه و رضاه بل مرّ ان

ذلك من ضروريات الدين و مما أظقت عليه الأديان و الشرائع إذا حرمه التصرف فى مال الغير من غير اذنه و رضاه مما لا اشكال فيه.

و انما الكلام فى ان موضوع الحرمة المذكوره هل هو عدم الرضا القلبى و الطيب النفسانى أو ان موضوعها عدم الاذن و عدم إبراز الرضى بحيث لو علمنا برضاه قلبا و لكنه لم يبرزه ببرزه فى الخارج من تصريح أو فحوى و نحوهما حكم بحرمة التصرف فى ماله؟

مقتضى ما جرت عليه سيره العقلاء و المتشرعه انما هو الأول و من هنا تراهم يتصرفون فى أموال غيرهم من كتاب أو لحاف أو عباء عند العلم برضى مالكة و ان لم يبرز رضائه فى الخارج بشىء.

و تدل عليه صريحا موثقه سماعه «لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله إلا بطيبه نفس منه» (١) حيث علق الجواز على طيبه النفس لا على الاذن و الإبراز.

نعم ورد فى التوقيع الخارج الى الشيخ أبى جعفر محمد بن عثمان

(١) المرويه فى ب ٣ من أبواب مكان المصلى من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٧٩

.....

□
العمري قدس الله روحه قوله (ع) فلا يحل لأحد أن يتصرف فى مال غيره بغير اذنه (١) و هو كما ترى قد علق الجواز على اذن المالك و إبراز رضائه فى الخارج.

و لكن الصحيح هو الأول كما مرّ و ذلك لأن الروايه الثانيه ضعيفه السند فإنها قد رويت فى الاحتجاج عن أبى الحسين محمد بن جعفر و هو منقطع السند و رويت أيضا عن مشايخ الصدوق (قده) كعلى بن احمد ابن محمد الدقاق و على بن عبد الله الوراق و غيرهما و لكنهم لم يوثقوا فى الرجال و

ليس فى حقهم غير انهم من مشايخ الإجازة للصدوق «قده» و انه قد ترضى و ترحم على مشايخه فى كلامه.

و شىء من ذلك لا يدل على توثيقهم لوضوح ان مجرد كونهم مشايخه الإجازة غير كاف فى التوثيق لعدم دلالاته على الوثاقه بوجه، كما ان ترحمه و ترضيه «قده» كذلك فإن الإمام (ع) قد يترحم على شيعته و محبيه و لا يدل ذلك على وثاقه شيعته فكيف بترحم الصدوق (قده) هذا أولا.

و ثانيا ان الجمع العرفى بين الروايتين يقتضى حمل الاذن فى الروايه الثانيه على كونه كشافا عن الطيب النفسانى و الرضا القلبى من دون أن تكون له خصوصيه فى ذلك و مع إمكان الجمع العرفى بين الروايتين لا تكون الروايه مخالفه لما ذكرناه إذا المدار فى جواز التصرف لغير المالك انما هو رضى المالك و طيبه نفسه سواء أ كان مبرزاً بشىء أم علمنا بوجوده من دون إبرازه بمبرز.

هذا كله فيما إذا علمنا برضى المالك على أحد الأنحاء المتقدمه و اما إذا شككنا فى رضاه فقد أشار الماتن الى تفصيل الكلام فيه بقوله: مع الشك.

(١) المتقدمه فى ص ٣٧٤

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٠

(مسأله ٦): مع الشك فى رضا المالك (١) يجوز التصرف و يجرى

صور الشك فى رضى المالك:

(١) قد لا يكون لرضى المالك حاله سابقه متيقنه و قد يكون مسبوفا بها.

أما إذا لم تكن له حاله سابقه فلا إشكال فى عدم جواز التصرف فى ماء الغير بالتوضؤ أو بغيره و ذلك لاستصحاب عدم اذنه و رضاه لأن المستثنى فى قوله (ع) لا يحل لأحد ان يتصرف فى مال غيره الا برضاه أو بطيبه نفسه و هو مما يجرى الاستصحاب فى عدمه.

و أما إذا كانت

له حاله سابقه فهى على قسمين:

فقد يعلم برضى المالك بهذا التصرف الشخصى سابقا كما إذا كانت بينهما صداقه فاذن له فى التوضؤ بمائه أو فى جميع التصرفات فيه ثم ارتفعت الصداقه ولأجله شككنا فى بقاء اذنه و رضاه و لا شبهه وقتئذ فى جريان الاستصحاب فى بقاء الرضاء و به يحكم على جواز التوضؤ و صحته.

و اخرى لا يعلم إلا أصل الرضاء على نحو الإجمال كما إذا لم ندر انه هل رضى بالتصرف فى مائه هذا اليوم فقط أو انه أذن له فى تصرفاته فيه فى اليوم الثانى و الثالث أيضا فى هذه الصوره لا بد من الاقتصار بالمقدار المتيقن من اذن المالك و هو اليوم الأول فى المثال و أما فى غيره فلا بد من الرجوع الى عمومات حرمه التصرف فى مال الغير من دون اذنه.

و السر فى ذلك ما سردناه فى التكلم على المعاطاه من ان كل تصرف

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨١

عليه حكم الغصب فلا بد فيما إذا كان ملكا للغير من الاذن فى التصرف فيه صريحا أو فحوى (١).

أو شاهد حال قطعى (٢).

مغاير للتصرف الآخر و حرمه التصرف فى مال الغير انحلاليه و قد ثبت على كل واحد من أفراد التصرفات حرمه استقلاليه و معه إذا علمنا ارتفاع الحرمة عن فرد من أفراد المحرم فقد علمنا بجواز ذلك الفرد من الافراد المحرمه و لا يستلزم هذا ارتفاع الحرمة عن الفرد المحرم الآخر بل لا بد معه من الرجوع إلى عموم حرمه التصرف فى مال الغير كما عرفت.

(١) كما قدمناه فلاحظ.

(٢) قد قيد شاهد الحال بالقطعى و لعله أراد منه مطلق الحججه المعتمره إذ لا وجه لتخصيصه

ذلك بخصوص القطعي منها لوضوح أن الاطمئنان أيضا حجه عقلائييه يعتمدون عليه في أمورهم و معاشهم و لا سيما في أمثال تصرفات الضيوف للاطمئنان الخارجى برضى المضيف لهم.

بل و كذلك الحال فى القسمين السابقين أعنى تصريح المالك بالإذن أو استكشافه بالفحوى فإن مالكيه الأذن قد تثبت بالبينه و الاماره الشرعيه كاليد لا بالعلم الوجدانى. و كذا تصريحه بالإذن فإنه قد يثبت بالبينه و قد تثبت بالفحوى كما إذا رأينا ان من بيده المال قد أذن فى إتلافه و علمنا منه اذنه فى الوضوء بطريق الأولويه القطعيه مع ان مالكيته مستنده الى اليد.

و على الجملة تكفى فى جواز التصرفات فى الاملاك الراجعه إلى الغير قيام شىء من الحجج المعتمده على الاذن و الرضا بتلك التصرفات و لا اختصاص فى ذلك للعلم.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٢

(مسأله ٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار (١) سواء كانت قنوات أو منشقه من شط و ان لم يعلم رضى المالكين بل و ان كان فيهم الصغار و المجانين نعم مع نهيهم بشكل الجواز.

حكم التوضؤ من الأنهار الكبار:

(١) قد أسلفنا حكم التوضؤ من المياه المملوكه غير الكبيره.

و أما المياه الكبيره المملوكه للغير فقد أفتى الماتن «قده» بجواز التوضؤ و الشرب من الأنهار الكبيره و ان لم يعلم برضى ملاكها و هذا هو المشهور بين الأصحاب «قدس الله أسرارهم».

بل قد ذهب بعضهم الى جواز التصرف فيها حتى مع منع المالك عن تصرف الغير فى مياهه، و كذلك التصرف فى الأراضى الوسيعه بالتوضؤ فيها أو الجلوس و النوم عليها. و تبعهم الماتن فى بعض أقسام الأراضى كالأراضى المتسعه جدا.

و الكلام فى مدرك ذلك و العمده فيه هى السيره القطعيه المستمره على

ما يأتي تقريبها.

وقد يستدل عليه بانصراف أدله حرمه التصرف في مال الغير بغير اذنه عن مثل الصلاه و الجلوس و النوم و نحوها من التصرفات غير المضرة لمالك المال و كذلك الوضوء فيما إذا صب مائه على النهر المملوك لمالك الماء بحيث نعلم عدم تضرره الا بمقدار يسير لا يعتنى به عند العقلاء أعنى الرطوبات الباقية على يديه أو وجهه و من هنا جاز الاستئلال بجدار الغير أو الاستضاءه بنوره أو ناره.

و يندفع بأن الاستئلال بجدار الغير أو الاستضاءه بنوره و ان كان

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٣

.....

مباحين الا ان الوجه في إباحتهما عدم كونهما تصرفا في جدار الغير أو مصباحه- مثلا.

و ليس الوجه فيه هو انصراف أدله حرمه التصرف عن مثله، حيث لا موجب للانصراف بعد صدق التصرف على مثل الصلاه في أرض الغير أو الوضوء بمائه مع عموم قوله في موثقه سماعه المتقدم «لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبه نفسه».

و أخرى يتوهم عدم شمول أدله حرمه التصرف لمثل الوضوء من الأنهار الكبيره من جهه معارضتها بما دل على مطهره الماء و طهارته و عدم انفعاله الا بالتغير نظرا الى ان مقتضى إطلاق تلك الأدله أو عمومها حصول الطهاره بالتوضؤ من مياه الغير.

و يتوجه عليه انا لا ننكر طهوريه الماء و عدم انفعاله إلا بالتغير و انما ننكر مطهريته عند كونه ملك الغير من جهه العنوان الثانوى و هو كونه تصرفا في مال الغير من دون اذنه و عليه فالأدله المذكوره أجنبيه عما نحن بصدده و غير معارضه للأدله الداله على حرمه التصرف في مال الغير من دون رضاه.

نعم حكى عن المجلسى و الكاشانى (قدهما) الاستدلال على ذلك

بما ورد في بعض الروايات من ان الناس في ثلاثه شرع سواء الماء و النار و الكلاء و مقتضاها جواز التوضؤ و الشرب من المياه المملوكه للغير و ان لم يرض به ملاكها.

و الجواب عن ذلك ان الروايه لا بد من حملها على المياه التي هي من المباحات غير الداخله في حيازه أحد و كذا في النار و الكلاء و إلا- فظاهرها جواز التصرف في تلك الأمور الثلاثه مطلقا حتى فيما إذا حازها أحد و جعلها في إناء مثلا أو كان التصرف فيها مستلزما لتضرر

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٤

.....

ملاكها كشق نهر مملوك لغيره و نحو ذلك.

مع انه على خلاف الضروره و خلاف ما بنى عليه العقلاء، فان الاشتراك في الأموال المذكوره على خلاف الأديان و خلاف الضروره في ديننا و هو من أظهر أنحاء الظلم و العدوان و تعدى لأموال الناس بلا مسوغ فكيف يؤخذ مال الغير من دون اذنه بدعوى انه ماء أو نار أو كلاء.

و حمل الروايه على خصوص الأنهار الكبار يستلزم تخصيص الأكثر المستهجن إذا لا مناص من حملها على الماء أو الكلاء أو النار التي هي من المباحات الأصلية غير الداخله في حيازه أحد أو مع كراهه المنع عن فضل الماء أو الكلاء كما ورد في بعض الروايات «١».

و لعله من جمله الحقوق المستحبه فيستحب أن لا يمنع فضل الأمور المذكوره فلاحظ.

هذا مع اننا لم نقف على الروايه المذكوره بتلك الألفاظ لا من طرقنا و لا من طرق العامه و الموجوده في رواياتنا انما هي روايه الشيخ (قده) بإسناده عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن أبي الحسن (ع) قال سألته عن ماء الوادى

فقال ان المسلمين شركاء في الماء و النار و الكلاء «٢» و رواها الصدوق (قده) أيضا بإسناده عن محمد بن سنان و لكنها أيضا ضعيفه السند بمحمد بن سنان و غير قابله للاستدلال بها في محل الكلام و ورد أيضا عن ابن عباس ان رسول الله (ص) قال: الناس شركاء في ثلاث النار و الماء و الكلاء «٣» و لكنها أيضا ضعيفه السند بالإرسال.

(١) راجع ب ٧ من أبواب إحياء الموات من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٥ من أبواب إحياء الموات من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٤ من أبواب إحياء الموات من المستدرک.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٥

.....

و على تقدير تماميتها من حيث السند لا بد من حملها على المحملين الذين قدمنا ذكرهما آنفا و المراد بالنار في الروايه اما أصلها و هو الحطب فتكون الروايه داله على كراهه المنع عن فضل الحطب أيضا أو تبقى على ظاهرها فيحكم بكراهه المنع عن فضل النار نفسها و كيف كان لا يمكن الاستدلال بهذه الروايه في المقام.

و المتحصل عدم إمكان الاستدلال على هذا الحكم بشىء من الأمور المتقدمه.

فالعمده هي السيره القطعيه المستمره حيث ان الناس يتصرفون في الأراضي الوسيعة بمثل الاستراحه و التغدى أو الصلاه و في الأنهار الكبيره بالشرب و الاغتسال و التوضؤ كما هو المشاهد في الماشين إلى زياره الحسين عليه السلام راجلا.

و لم يرد ردع عن ذلك كما عرفت فلو كان ذلك من التصرفات المحرمه لردعوا عن ذلك لا محاله و على هذا فإن أحرزنا جريان السيره على ذلك في مورد فلا بد من أن نحكم بجواز التوضؤ و الصلاه أيضا كيفيه التصرفات فيه.

و أما مع الشك في قيامها في مورد

كما إذا كان المالك صغيرا أو مجنوناً أو منع الغير عن التصرف في مائه و نهره فلا مناص من الحكم بحرمه التصرفات الواقعة فيه لعدم قيام السيره فيها على الجواز.

و الحاصل ان حرمه التصرف في أموال الناس و أملاكهم مما قد أطبقت عليه الأديان- كما قيل- و هو الصحيح المحقق في محله لادن التصرف في أموال الناس من دون إذنه ظلم و عدوان و عليه جرت سيره المتدينين و بناء العقلاء بل هو من ضروريات الدين الحنيف مضافا الى الأخبار الداله على عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بطيبه نفسه.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٦

.....

إذا لا بد في جواز التصرف في أموال الغير من العلم برضى المالك و اذنه.

نعم إذا اذن المالك الحقيقى و هو الشارع في التصرف في مال الغير كما في حق الماره مثلا- أيضا يجوز التصرف فيه سواء رضى به المالك الصورى أم لم يرض به بل منع عنه و الا فمقتضى ما قدمناه حرمه التصرفات في أموال الغير و عدم جوازه.

و المخصص لتلك الأدله ليس دليلا لفظيا- على ما قدمناه- ليتمسك بعمومه أو إطلاقه و انما هو السيره القطعيه الجاريه على التصرف في مثل الأنهار الكبار و الأراضي المتسعه حيث لا يرون ذلك منافيا للعداله بل يتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم و لم يردع عنها الشارع كما مر و هى دليل لبي يقتصر فيها بالمقدار المتيقن أعنى موارد العلم بقيام السيره.

ففى كل مورد علمنا بقيامها فيه فهو و أما إذا شككنا فى تحققها و عدمه فمقتضى العمومات و الإطلاق و إطباق الأديان و العقلاء هو حرمه التصرف و عدم جوازه كما مر.

و المقدار الذى يتيقن بقيام

السيره فيه على الجواز انما هو الأنهار الكبيره و الأراضي المتسعه فيما إذا كانت بيد ملاكها و كانوا متمكنين من التصرف فيها و يسمع إذنه و إجازتهم فيه و لم يظهر منهم عدم الرضا به و أما إذا فرضنا ان المالك صغير أو مجنون بحيث لو اذن في التصرف في أمواله لم يسمع منه ذلك فضلا عما إذا لم يأذن.

و لا- يتمكن وليه من الاذن فيه لأن اذنه في التصرف في أموال الصغار انما يعتبر في الأمور الراجعه إلى مصلحه الصغير أو المجنون بمراعه غبظتهما و لا مصلحه في الاذن في تصرف الناس في أنهارهما أو أراضيها كما لا يخفى.

و كذلك الحال فيما إذا أحرزنا ان المالك بخيل لا يرضى بالتصرف

التفتيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٧

و إذا غصب غاصب أيضا يبقى جواز التصرف (١) لغيره ما دامت جاريه في مجراها الأول، بل يمكن بقاؤه مطلقا.

و أما الغاصب فلا يجوز (٢) و كذا لا تباعه (٣) من زوجته و أولاده

في أمواله فلا علم لنا بتحقق السيره و قيامها على الجواز.

و مع عدم إحراز السيره لا يمكن الحكم بجواز التصرف من الوضوء و الاغتسال و الصلاه فيما يرجع إليهما و كذا الحال فيما إذا ظن كراهه المالك و هذا لان الظن حجه يعتمد عليها لدى الشرع بل من جهه أنه يولد التردد و الشك في تحقق السيره و مع عدم إحرازها لا يمكن الحكم بالجواز.

نعم إذا شككنا في ان المالك صغير أو مجنون أو كاره للتصرف في مائه أو أرضه لم يكن مانع من التصرف بالوضوء و الصلاه و أمثالهما وقتئذ من جهه قيام السيره عليه مع الشك في ذلك.

اغتصاب الأنهار الكبيره غير مغير لحكمها:

(١) و لكنك

قد عرفت عدم جواز التصرف فيما إذا لم يكن الماء تحت يد المالك لأن القدر المتيقن من السيره الجاريه على الجواز انما هو ما كان الماء أو الأرض تحت يد مالكيهما و اما إذا كان خارجا عن يده و كان في يد الغاصب فلا علم بثبوت السيره و جريانها على التصرف فيهما بالتوضؤ أو الصلاه و نحوهما و لعل الوجه في عدم جريان السيره حينئذ ان التصرف في الماء و هو في يد الغاصب تأييد عملي له.

(٢) لحرمة التصرف في مال الغير من دون اذنه و رضاه و عدم تحقق السيره على تصرف الغاصب فيما غصبه بالتوضؤ أو الصلاه.

(٣) لعين ما قدمناه في التعليقه المتقدمه.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٨

و ضيوفه، و كل من يتصرف فيها بتبعيته، و كذلك الأراضي الوسيعة (١) يجوز التوضؤ فيها كغيره من بعض التصرفات، كالجلوس و النوم و نحوهما ما لم ينه المالك (٢) و لم يعلم كراهته، بل مع الظن (٣) أيضا الأحوط الترك، و لكن في بعض أقسامها يمكن ان يقال ليس للمالك النهى أيضا.

(مسأله ٨): الحياض الواقعه في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها أو الطلاب الساكنين فيها، أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم التوضؤ منها (٤) الا مع جريان العاده بوضوء كل من يريد مع عدم منع أحد فإن ذلك يكشف عن عموم الاذن.

(١) لقيام السيره على التصرف فيها بمثل الصلاه و الاستراحه عليها كما تقدم.

(٢) لعدم قيام السيره على جواز التصرف في الأنهار الكبار و الأراضي المتسعه عند نهى المالك عن التصرف في ماله و لا أقل من الشك في ذلك و هو كاف في

الحكم بحرمه التصرف و عدم الجواز.

(٣) لا لاعتبار الظن و حجيته بل لا يراثة الشك في تحقق السيره كما مر.

حكم التوضؤ من حياض المساجد و نحوها:

(٤) قد تعرضنا لتفصيل هذه المسأله في التكلم على أحكام التخلي عند تعرض الماتن للتخلي في أرض الغير و ذكرنا هناك ان عموم الوقف و خصوصه انما يتبعان جعله على وجه العموم أو الخصوص حال الوقف و إنشائه.

فإذا شكنا في ذلك فمقتضى أصاله عدم جعله و لحاظه على وجه

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٨٩

و كذا الحال في غير المساجد و المدارس كالحانات و نحوها.

(مسأله ٩): إذا شق نهر أو قناه من غير اذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق (١) و ان كان المكان مباحا أو مملوكا له.

بل يشكل (٢) إذا أخذ الماء من ذلك الشق و توضأ فى مكان آخر و ان كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناه.

(مسأله ١٠): إذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكة، و ان لم يغصب الماء ففى بقاء حق الاستعمال الذى كان سابقا من الوضوء و الشرب من ذلك الماء لغير الغاصب اشكال.

و ان كان لا يبعد (٣) بقاء هذا بالنسبه إلى مكان التغيير، و اما ما قبله

العموم عدم جواز تصرف غير المخصوصين من سكنه المدارس أو المصلين فى المسجد و نحوهما فلا يجوز التصرف فيه لمن شك فى اندراجه فى الموقوف عليهم أو المباح لهم و لا يعارضها أصاله عدم جعله على وجه الخصوص و ذلك لأنها مما لا أثر شرعى له فى المقام فإن الأثر أعنى حرمه التصرف لغير المخصوصين مترتب على عدم جعله على وجه العموم و عدم لحاظه ذلك حين الوقف و لم يترتب على جعله

على وجه الخصوص.

(١) لعدم جريان السيره وقتئذ على التصرف في الماء بالتوضؤ.

(٢) لعين ما قدمناه من عدم إحراز قيام السيره على التصرف عند عدم كون الماء تحت يد المالك.

إذا غير المجرى من دون اذن المالك:

(٣) كما إذا كان مجرى الماء على وجه الدائره فغيره و جعله على وجه الخط المستقيم لغرض له في ذلك من دون أن يكون الماء تحت يد الغاصب

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٠

و ما بعده فلا إشكال.

(مسأله ١١): إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه (١) لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه في مكان آخر و لو توضأ بقصد الصلاه فيه ثم بدا له أن يصلى في مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه.

ولا- ان يكون المكان و المجرى مغصوبا كما إذا كان برضى مالك المجرى أو كان مملوكا لمالك الماء، و حيث ان المتيقن من موارد السيره هو ما إذا كان الماء في المجرى الأولى و نشك في قيامها مع التغيير فلا بد من الحكم بحرمه التصرف في الماء بالتوضؤ أو الاغتسال و نحوهما من جهه الأدله الداله على حرمه التصرف في مال الغير من غير إحراز المخصص لها و هو السيره كما مر.

إذا كان حوض المسجد وقفا على المصلين فيه:

اشاره

(١) و حيث ان الصلاه متأخره عن الوضوء فتكون حرمه التوضؤ- من الماء الموقوف على المصلين في المسجد بالإضافة الى من لا يصلى فيه- مشروطه بالشرط المتأخر و هو عدم الصلاه في المسجد بعد الوضوء و هذا من أحد موارد الشرط المتأخر في الأحكام الشرعيه.

فإذا توضحاً منه ثم ترك الصلاه فيه استكشف من تركه ان الوضوء كان محرماً في حقه لأنه خارج عن الموقوف عليهم و هو من صلى في المسجد بعد الوضوء على الفرض.

ثم ان حال هذه الحرمة لا تخلو عن أحد أوجه ثلاثة لأنها اما ان تكون فعليه متنجزه، و أما أن تكون فعليه غير متنجزه، و

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩١

بل هو معلوم في الصورة الثانيه، كما انه يصح لو توضحاً غفله أو باعتقاد عدم الاشتراط، و لا يجب عليه أن يصلى فيه و ان كان أحوط بل لا يترك في صورته التوضؤ بقصد الصلاه فيه و التمكن منها،

فعلية و لا تنتجزه بل كان هناك مجرد إنشاء الحرمة.

أما الصورة الاولى أعنى ما إذا كانت حرمة الوضوء من الماء فعلية تنتجزه كما إذا كان المكلف عالماً بالاختصاص و ان الماء موقوف على خصوص من صلى في المسجد بعد الوضوء و كان قاصداً عدم الصلاه فيه بعد الوضوء فإن الحرمة تنتجزه حينئذ لعلم المكلف بها و تعمده فلا إشكال في حرمة التوضؤ و بطلانه حينئذ.

لأنه لا يتمشى منه قصد القربه مع العلم بالحرمة و عدم كونه من الموقوف عليهم حتى لو عدل عن قصده بعد الوضوء و بنى على الصلاه في ذلك المسجد لم يكن قصده ذلك و عمله المتأخران عن التوضؤ الباطل مصححين له لان الوضوء بعد ما وقع باطلا لعدم تمشى قصد القربه حال العمل لا ينقلب عما وقع عليه بقصد المتوضى الصلاه في المسجد و هذا ظاهر.

و أما الصورة الثانيه أعنى ما إذا كانت حرمة التوضؤ فعلية من غير أن تكون تنتجزه في حق المكلف كما إذا توضحاً بذلك الماء قاصداً به الصلاه في المسجد الا انه لم يكن في علم الله سبحانه ممن يصلى في المسجد بعد الوضوء و لم يكن من جمله الموقوف عليهم.

لانه وقتئذ و ان كان معذورا في تصرفه في الماء بقصده الصلاه في المسجد بعد الوضوء الا انه بحسب الواقع كان محرما في حقه فان تركه الصلاه

فى المسجد بعد الوضوء يكشف عن عدم كونه مندرجا فى الموقوف عليهم و المفروض ان التصرف فى الماء محرم لغيرهم.

فالحكم فى هذه الصورة يبنى على ما قدمناه فى التوضؤ بالماء المغصوب جاهلا

التفيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٢

.....

بالحال من ان الحرمه و المبعوضيه الواقعتين هل يقتضيان بطلان العمل لاستحاله كون المحرم مصداقا للواجب أو ان الحرمه من الموانع الذكرية و مع الجهل بها لا مقتضى للبطلان و قد عرفت ان الأول هو الحق.

و بناء على ذلك لا مناص من الحكم ببطلان الوضوء فى مفروض الكلام للمبعوضيه و الحرمه الواقعتين و استحاله كون المحرم مصداقا للواجب على تفصيل قد عرفت و حيث ان الماتن كغيره ممن لا يرى الحرمه الواقعيه مبطله للعمل ما دام غير متنجز على المكلف.

فقد ذهب فى المتن إلى صحه التوضؤ فى مفروض المسأله فى هذه الصورة.

و من هذا القبيل ما إذا توضحاً بماء المسجد قاصداً به الصلاة فيه الا انه احتمال عدم تمكنه من ذلك كما إذا كان باب المسجد ينسد فى وقت معين و احتمال المكلف اقتراب وقت الانسداد و لكنه عمد الى الوضوء بحجه معتبره قائمه على تمكنه من الصلاة فى المسجد من استصحاب أو اماره و كان فى الواقع و علم الله سبحانه لا يتمكن من الصلاة فيه و كان خارجا عن الموقوف عليهم واقعا، لان عدم تمكنه من ذلك بعد الوضوء يكشف عن عدم كونه من الموقوف عليهم لا محاله و ان التصرف فى ذلك الماء كان محرما فى حقه واقعا و ان كان معذورا فى تصرفه فى الماء بالوضوء.

و أما الصورة الثالثه أعنى ما إذا لم تكن حرمه التصرف فعليه و لا متنجزه فى

حق المكلف بل انما كان هناك إنشاء الحرمه فحسب.

كما إذا توضأ بماء الحوض في المسجد معتقداً تمكنه من الصلاه في المسجد بعد الوضوء أو غافلاً عن ان الوقف مخصوص بالمصلين في المسجد و لم يكن بحسب الواقع متمكناً من الصلاه في المسجد و الماء موقوف على خصوصهم.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٣

.....

فإن حرمه التصرف فيه ساقطه واقعا حيث لا- معنى لفعليه الحرمه مع الغفله أو الاعتقاد بالتمكن من الصلاه لعدم كونها قابله للامثال في حقيهما و لو على وجه الاحتياط لأن الغافل و الجاهل المركب غير متمكنين من الاحتياط و مع عدم قابليه الحكم للامثال لا معنى لفعليته.

فالصحيح حينئذ هو الحكم بصحة وضوئه لتمشى قصد التقرب منه و عدم حرمه الفعل و مبغوضيته واقعا و مع انتفاء الحرمه لا وجه للبطلان نعم يبقى الكلام حينئذ في أنه إذا التفت الى خصوصيه الوقف بعد الوضوء أو علم بخطأ اعتقاده ثم عرض له التمكن بعد ذلك فهل يجب عليه أن يصلى في ذلك المسجد حتى يندرج بذلك في عنوان الموقوف عليهم؟

ذكر في المتن انه هو الأ-حوط بل لا- يترك في صورته التوضؤ بقصد الصلاه فيه و التمكن منها. و لا- ترى نحن وجهها صحيحا لإيجاب الصلاه عليه في المسجد في مفروض الكلام و ذلك لان ما يوجب بطلان الوضوء انما هو أحد أمرين إما الحرمه المتجزه و إما الحرمه الواقعيه على الخلاف فيها بيننا و بين الأصحاب (قدمهم). و لا تحقق لشيء منهما في المقام و معه يقع الوضوء محكوماً بالصحة- لا- محاله- فلا وجه للحكم بوجوب الصلاه في ذلك المسجد، لان الوضوء من حوض المسجد قد حكم بصحته سواء اندرج المتوضى في الموقوف

عليهم أم لم يندرج فله أن يصلى فى أى مكان شاء.

تنبيه:

و هو أن صحه الوضوء فى الصوره الثالثه من جهه عدم فعليه الحرمة فى حق المكلف لا تستلزم الحكم بعدم ضمانه الماء فيما إذا كانت للماء الذى توضع به ماله لدى العرف كما إذا توضع خارج الحوض و صرف مقداراً له ماله عند العقلاء و ذلك لأنه إتلاف لمال الموقوف عليهم فيوجب الضمان

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٤

(مسألة ١٢): إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحاً لكن فى بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبي يشكل الوضوء منه (١) مثل الآنيه إذا كان طرف منها غصبياً

و ان قلنا بصحة وضوئه.

و على الجملة لا ملازمه بين الحكمين بوجه فربما نحكم بصحة وضوئه و ضمانه كما فى المثال.

و قد نحكم بصحة وضوئه من دون ان نحكم بالضمان كما إذا توضع غفله من الماء فى الحوض من دون أن يصبه على الأرض بحيث لم يتلف من الماء إلا بمقدار الرطوبه الباقيه على أعضائه و هى مما لا ماله له، و ثالثه نحكم بالضمان و لا نحكم بصحة الوضوء كما إذا توضع من الماء فى إحدى الصورتين الأوليتين و صرف من الماء مقداراً له ماله عند العقلاء.

إذا كان بعض أطراف الحوض مغصوباً:

(١) الحكم بالبطلان فى مفروض المسأله يبتنى على أن يعد التوضؤ من الحوض أو الإناء تصرفاً فى ذلك الآجر المغصوب أو الطرف الغصبي منه سواء كان على نحو الإشاعه كما فى اغتصاب أحد الشريكين حصه شريكه من الحوض أو الإناء أم كان على نحو التعيين و الإفراز لأنه إذا عد من التصرف لدى العرف و كان الماء منحصراً بذلك الماء الموجود فى الحوض أو الإناء و جب عليه التيمم لا محاله.

فلا أمر فى حقه بالوضوء لفرض

انه فاقد الماء فلا يقع وضوءه على وجه الصحه.

و أما إذا لم يعد تصرفا عرفيا فيهما أوعد و لم يكن الماء منحصرا بالماء

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٥

(مسأله ١٣): الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل بل لا يصح لان حركات يده تصرف فى مال الغير (١).

الموجود فيهما فالتحقيق صحه وضوئه كما أسلفناه فى التوضؤ من الإناء المغصوب لأنه مأمور بالوضوء وقتئذ و الماء مباح له و انما المحرم مقدمه وضوئه أعنى التصرف فى ذلك الحوض أو الإناء بأخذ الماء منه و قد تقدم غير مره ان حرمة المقدمه لا تسرى إلى ذى المقدمه هذا.

بل ذكرنا فى الكلام على أوانى الفضه و الذهب أنه يمكن ان يحكم بصحه الوضوء حتى فى صوره انحصار الماء به و ذلك بالترتب لأنه حينئذ إذا أراد أن يمثل الوظيفه المقرره فى حقه شرعا من غير عصيان يتيمم و يصلى.

و أما إذا عصى و أخذ الماء من ذلك الإناء أو الحوض فهو متمكن من التوضؤ على وجه التدريج و هذا كاف فى الحكم بصحه الوضوء بالترتب.

إذا كان الفضاء غصبيا:

(١) لا إشكال فى ان حركه اليد تصرف فى الفضاء و قد فرضنا أنه للغير فهو محكوم بالحرمة لا محاله غير ان حرمة لا تستلزم الحكم ببطلان الوضوء لأن حركات يده مقدمه للوضوء أو الاغتسال المأمور به أعنى وصول الماء إلى بشرته.

و قد ذكرنا غير مره ان حرمة المقدمه لا تسرى إلى ذى المقدمه فهو و ان كان يصدر عنه أمران منضمان أحدهما التحريك و الآخر الاغتسال و إيصال الماء إلى البشره أحدهما محرم و الآخر مأمور به الا ان الحكم لا يسرى من أحدهما إلى الآخر كما

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٦

(مسأله ١٤): إذا كان الوضوء مستلزماً (١) لتحريك شىء مغصوب فهو باطل (٢).

و كذلك الحال فى مسح الرجلين لانه و ان كان موجبا للتصرف فى الفضاء لاشتماله على إمرار اليد على الرجلين و هو من التصرف فى الفضاء لا محاله إلا ان الإمرار خارج عن حقيقه المسح المأمور به لأنه فى لغه العرب هو المس و لا فرق بينهما إلا فى التدرج فان المسح هو المس التدريجى.

و من هنا قلنا ان مجرد وضع اليد على الرجلين غير كاف فى تحقق المسح المأمور به بل لا بد من مسها عليهما و لكن المس أمر و الإمرار أمر آخر.

نعم لا- يتحقق المس إلا- بالإمرار فهو مما لا يتحقق الواجب الا به لا أنه من أحد أجزاء الواجب و المأمور به إذا حرمة الإمرار و الحركة لا تسرى إلى الوضوء أعنى الغسل و المسح.

نعم لو تمكن من التيمم فى الفضاء المباح تعين عليه التيمم لأنه فاقد للماء حيث ان الوضوء فى حقه مشتمل على أمر حرام من جهه مقدمته و الشارع لا- يأمر بالحرام الا- انه إذا عصى ذلك التكليف و ارتكب الحرام فقد صار واجدا للماء و متمكنا من الوضوء فلو توضع و وقع وضوئه صحيحا لا محاله.

استلزام الوضوء تحريك المغصوب:

(١) بأن كان بينهما مجرد التلازم الخارجى من دون أن يكون الوضوء متوقفا عليه كما إذا كان الحرام مقدمه للوضوء و مثاله ما إذا كان وضوئه أعنى الغسلتين و المسحتين مستلزماً لتحريك ما بيده و بدنه من الثوب المغصوب.

(٢) قد عرفت عدم بطلان الوضوء فيما إذا كانت مقدمته محرمة

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٧

(مسأله ١٥): الوضوء تحت الخيمه

المغصوبه ان عدّ تصرفا فيها كما فى حال الحر و البرد المحتاج إليها باطل (١).

فكيف ما إذا كانت مقدمته مباحه و لكن كان الملازم الخارجى له محكوما بالحرمة.

فإن الحكم بعدم بطلان الوضوء فيما إذا كان ما يتوقف عليه محرما يستلزم الحكم بعدم بطلانه فيما إذا كان ملازمه محرما- دون مقدمته- بطريق أولى حيث يصدر من المكلف أمران متلازمان و حرمة أحدهما لا تسرى إلى الآخر كما مر.

الوضوء تحت الخيمه المغصوبه:

(١) و نظيرها ما إذا كان السقف غصبيا أو كان الحيطان أو الجص كذلك من دون حرمة المكان و الفضاء و الماء.

و قد فصل «قده» فى هذه المسأله بين ما إذا عد التوضؤ تحت الخيمه تصرفا عرفيا فى الخيمه و ما إذا لم يكن معدودا من التصرف بالحكم بالبطلان فى الصورة الأولى دون الثانية.

و لا كلام لنا فى الشرطيه بوجه و انه متى ما صدق على التوضؤ تحت الخيمه عنوان التصرف فيها كان الوضوء باطلا.

و انما الكلام فى أنه متى يصدق على التوضؤ تحت الخيمه المغصوبه عنوان التصرف فيها و انه كيف يكون الوضوء تصرفا فى الخيمه أو السقف نعم الانتفاع بالخيمه أمر صحيح حيث انتفع بظلمها أو بغير الظل من فوائد الخيمه و اما انه تصرف فيها فلا ترى له وجهها محصلا.

نعم إذا استولى على خيمه الغير و كانت الخيمه ذات منفعه و ماليه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٨

(مسأله ١٦): إذا تعدى الماء المباح من المكان المغصوب الى المكان المباح لا إشكال فى جواز الوضوء منه (١).

(مسأله ١٧): إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر فى ملك

كما فى أيام الحر فى الأماكن الحاره- مثلا- استلزم ذلك ضمان الخيمه و ضمان جميع منافعها الفائته

ما دامت تحت يد الغاصب أى ما دام مستولياً عليها سواء استوفها أم لم يستوفها إلا أنه أمر آخر إذ الكلام فيما إذا توضع تحت الخيمة من غير الاستيلاء عليها خارجاً وقد سلمنا أن التوضؤ تحتها قد يكون انتفاعاً منها.

إلا أن ذلك لا يصحح أن يكون الوضوء تصرفاً فى الخيمة أو السقف بوجهه و من هنا يظهر أنه إذا اغتصب خيمه غيره - كما فى العرفات مثلاً - و علم غيره أنها مغصوبه جاز له أن يتوضأ تحتها.

لما عرفت من عدم كون ذلك تصرفاً فى الخيمه و لا انه مأمور برد الخيمه إلى مالكة لعدم اغتصابه لها على الفرض و لا سيما فيما إذا لم يكن المتصرف تحت الخيمه أعنى المستولى عليها عالماً بكونها مغصوبه أو فرضنا غفلتها عن ذلك.

(١) لبداهه ان دخول الماء على أرض مغصوبه لا يوجب حرمه التوضؤ به فى غيرها من الأراضى المباحه كما لا يستلزم بطلانه و إلا - للزم الحكم ببطلان الوضوء من الماء القليل الذى أخذه مالكة فى ظرفه و أدخله مكاناً غصيباً ثم أخرجه عنه مع انه مما لا يمكن الالتزام به و المسأله ظاهره و انما تعرض لها الماتن «قده» طرداً للباب.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٣٩٩

الغير، ان قصد المالك تملكه كان له (١)،

هل القصد الساذج يكفى فى الحيازه:

(١) هل القصد المجرد يكفى فى الحكم بصيروره المباح الأصلي ملكاً لمالك الأرض أو أنه غير كاف فى صدق الحيازه و التملك؟ فيه وجهان الظاهر كفايه ذلك فى التملك.

و ذلك لما ورد من أن من استولى على شىء فهو له [١] حيث ان الاستيلاء بعد دخول ذلك المباح فى ملكه انما يتحقق بمجرد قصد التملك و الحيازه لانه بقصده ذلك يكون

مستوليا عليه و هذه الروايه و ما هو بمضمونها و ان كانت ضعافا- على ما نستعدهه- إلا انه يكفيننا في ذلك السيره العقلانيه حيث ان بناءهم على عدم مزاحمه من قصد التملك و الحيازه لما دخل في ملكه من المباحات الأصليه فلا يرون مزاحمته بالأخذ منه بل يرونه أحق بذلك و أولى.

- مثلا- إذا اجتمع ماء المطر في حوض أحد و قصد مالك الحوض تملكه له فلا يرون العقلاء أخذ ذلك الماء منه فليس لمن طريقه الى بيته من ذلك المكان الذي فيه الحوض أو ان له حق المرور منها إلى داره للتصرف في ذلك الماء من دون اذن مالك الحوض.

و من هذا القبيل الصيد أو النبات الداخل على بستان أحد أو غيرهما من المباحات الأصليه.

[١] الذي عثرنا عليه من ذلك هو ما ورد في ذيل ما رواه يونس ابن يعقوب من قوله (ع) و من استولى على شىء منه فهو له. المرويه في باب ٨ من أبواب ميراث الأزواج من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٠

و إلا كان باقيا على إباحته (١).

فلو أخذه غيره و تملكه ملك الا انه عصى من حيث التصرف في ملك الغير، و كذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد و ما أطارته الريح من النباتات.

(مسأله ١٨): إذا دخل لمكان الغصبي غفله و في حال الخروج توضحاً بحيث لا- ينافى فوريته، فالظاهر صحته لعدم حرمة (٢) حينئذ.

(١) لوضوح انه إذا لم يقصد المالك تملكه لم يكن مجرد دخوله في أرضه و بستانه مخرجا له عن الإباحه بلا كلام فيجوز لغيره أن يأخذه و يملكه كما إذا دخل صيد دار أحد و لم يتمكن من الخروج

عنها و لم يلتفت مالك الدار الى ذلك فلم يقصد تملكه فان للغير ان يأخذه و يملكه و ان كان دخوله فى دار الغير تصرفا حراما فيما إذا لم يكن مأذونا من قبل مالك الدار.

التوضؤ عند الخروج عن المغصوب:

(٢) الخروج عن المكان المغصوب فى مفروض المسأله و ان لم يكن حراما للاضطرار اليه من دون استناده الى سوء الاختيار الا ان الحكم بصحة الوضوء وقتئذ - بناء على اعتبار الإباحه فى مصب ماء الوضوء فى نهايه الاعتضال.

و ذلك لأن ما كان المكلف مضطرا اليه انما هو المشى فى الأرض و التصرف فى الفضاء و قد ارتفعت عنهما الحرمة بالاضطرار و أما صب ماء الوضوء على الأرض فهو ليس بمورد الاضطرار فلا محاله تبقى على حرمة

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠١

و كذا إذا دخل عصيانا ثم تاب و خرج بقصد التخلص من الغصب (١) و ان لم يتب و لم يكن بقصد التخلص ففى صحه وضوئه حال الخروج إشكال

فإذا اشترطنا فى صحه الوضوء إباحه المصب كما عليه الماتن «قده» فلا محاله يقع الوضوء باطلا لاستلزامه التصرف فى مال الغير من دون اذنه اللهم إلا ان يتوضأ على نحو لا يصب ماءه على الأرض.

التوضؤ عند الخروج بلا قصد التخلص:

(١) تبنتى هذه المسأله على ما أسلفناه فى بحث الاجتماع عند الكلام على مسأله من توسط أرضا مغصوبه بسوء الاختيار فان قلنا فى تلك المسأله بما قررناه هناك من ان التوبه إنما ترفع العقاب عما ارتكبه التائب من المعاصى قبل توبته أعنى العقاب فى دخوله أرض الغير من دون رضائه.

و لا أثر للتوبه بالنسبه الى ما ارتكبه حال التوبه أعنى به الخروج عن الدار المغصوبه.

و حيث انه باق على مبغوضيته و عقوبته من جهه النهى السابق عليه فلا محاله يقع الوضوء حال الخروج المبغوض المترتب عليه العقاب باطلا فان الاضطرار انما يرفع النهى عنه حال الخروج كما فيمن القى نفسه من الشاهق الا أنه منهى عنه بالنهى المتقدم

على الاضطرار و مع كون الدخول فيها بسوء الاختيار يقع الخروج عنها مبعوضا و معاقبا عليه.

و على الجملة حال الخروج- على هذا- حال الدخول فان كان صادرا على وجه الإباحه فخروجه أيضا مباح كما انه إذا كان صادرا على الوجه الحرام كان الخروج عنها أيضا كذلك

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٢

(مسأله ١٩): إذا وقع قليل من الماء المغصوب فى حوض مباح فإن أمكن رده الى مالكة و كان قابلا لذلك لم يجز التصرف فى ذلك الحوض (١) و ان لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه، لأن المغصوب محسوب تالفا، لكنه مشكل من دون رضا مالكة.

و أما إذا بنينا على ما ربما يظهر من شيخنا الأنصارى «قده» من عدم حرمة الخروج فى مفروض المسأله لمكان أنه مقدمه للتخلص عن الحرام و هو أمر واجب لا- محاله و مقدمه الواجب اما واجبه عقلا- فقط أو انها واجبه بحسب العقل و الشرع لأن التخلص الواجب متوقف عليه و الشارع لا يأمر بالحرام فلا محاله يقع الخروج على الوجه المباح و يصح التوضؤ حينئذ فيما إذا لم يستلزم صب ماء الوضوء على الأرض و لا- يفرق على ذلك بين توبته و قصد التخلص الملازم معها أى التوبه و التندم أم لم ينوها.

إذا وقع قليل من الماء المغصوب فى حوض مباح:

(١) الظاهر ان نظره «قده» الى ان القليل من الماء المغصوب بعد ما وقع فى الماء المباح و امتزج معه قد يمكن رده الى مالكة و لو برد جميع الماء الممتزج بحيث لو رد اليه جميعه صدق انه رده الى مالكة.

و حينئذ يتخير مالك الماء المغصوب بين الشركه مع مالك الماء المباح و بين أن يأخذ قيمته و يسلم المجموع

الى شريكه.

و هذا كما إذا كان الماء ان من سنخ واحد بأن كان كلاهما من المياه المعده للشرب أو المعده للغسل و ازاله الأقدار أو كان كلاهما حلوا أو مرا الى غير ذلك من الخصوصيات.

و أخرى لا يكون الماء المغصوب ممكن الرد الى مالكة بعد الامتزاج

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٣

(الشرط الخامس): أن لا- يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة (١) و الا- بطل سواء اغترف منه أو إداره على أعضائه و سواء انحصر فيه أم لا، و مع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه فى ظرف آخر و يتوضأ به و ان لم يمكن التفريغ الا بالتوضؤ يجوز ذلك حيث ان التفريغ واجب و لو توضأ منه جهلاً أو نسياناً أو غفله صح كما فى الآنيه الغصبيه

مع الماء المباح و لو برد المجموع اليه لعد ذلك ماء مغايراً مع الماء المغصوب و مابيننا معه و هذا كما إذا كان الماء ان سنخين متغايرين كما إذا كان أحدهما معداً للشرب و الآخر معداً لإزاله القذارات أو كان أحدهما حلوا و الآخر مرا.

كما إذا وقع مقدار من الماء المغصوب الحلو فى خزان ماء الحمام لأنه حينئذ غير قابل للرد الى مالكة و لو برد مجموع ماء الخزان.

ففى الصوره الاولى لا يجوز التوضؤ من الماء الممتزج لاشتماله على ماء الغير و الوضوء بماء الغير غير صحيح و أما فى الصوره الثانيه فلا مانع من التوضؤ من الماء الممتزج من جهه ان الماء الواقع فيه غير موجود وقتئذ فإنه يعد تالفاً لدى العرف و ينتقل الأمر معه الى البديل من المثل أو القيمه من دون أن يكون لمالك الماء حق فى الماء

الممتزج و ما أفاده «قده» هو المتين

الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة

إشاره

(١) قد أسلفنا تفصيل الكلام فى هذه المسأله عند الكلام على أوانى الذهب و الفضة و انما نتعرض فى المقام الى ما لم نتعرض له هناك و هو ما أشار إليه بقوله: و ان لم يمكن التفريغ الا بالتوضؤ يجوز ذلك ..

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره٤، ص: ٤٠٤

و المشكوك كونه منهما يجوز التوضؤ منه (١) كما يجوز سائر استعمالاته.

إذا لم يمكن التفريغ الا بالتوضؤ:

(١) ذكر «قده» ان الماء إذا كان منحصرًا بما فى إحدى الإناءين و جب تفريغه فى ظرف آخر مقدمه للوضوء الواجب و اما إذا لم يمكن تفريغهما الا بالتوضؤ منهما فقد ذكر فى بحث أوانى النقدين ان الوجوب يرتفع عن الغسل أو الوضوء و يجب التيمم فى حق المكلف.

و ذكر فى المقام ان التوضؤ منهما حينئذ أمر جائز لأن التفريغ واجب كما عرفت فلو توضأ منهما بقصد التفريغ لوقع وضوءه أو غسله سائغا لا محاله.

و هذا الذى ذكره فى المقام مناقض صريح لما قدمنا نقله عنه «قده» فى الكلام على أوانى النقدين و الصحيح هو الذى ذكره هناك.

و الوجه فى ذلك ان تفريغ ماء الإناءين و ان لم يكن محرما لعدم كونه استعمالا لهما فيما إذا لم يكونا من الأوانى المعده للتفريغ (كالسماور) و (القورى) و نحوهما لوضوح ان التفريغ فى مثلهما استعمال لهما فيما أعدا له.

و أما إذا لم يكونا مما أعد للتفريغ فلا بأس بتفريغهما بل هو أمر واجب عند الانحصار لأنه مقدمه للواجب و هى واجبه إما عقلا فحسب و اما عقلا و شرعا فلا يقع التفريغ محرما لا محاله الا ان التوضؤ منهما استعمال لهما يقينا و قصد كون ذلك تفريعا لهما لا يغير الفعل عن حقيقته فكيف يكون قصد التفريغ

مانعا عن كون الفعل استعمالا لهما.

فالصحيح ان الوضوء يسقط وقتئذ عن الوجوب و ينتقل الأمر إلى بدله و هو التيمم.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٥

(مسأله ٢٠): إذا توضأ من إنيه باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب أو الفضة، ثم تبين عدم كونها كذلك ففي صحه الوضوء اشكال (١) و لا يبعد الصحه إذا حصل منه قصد القربه.

التوضؤ من إناء باعتقاد الغصبيه و انكشاف الخلاف:

(١) قد فصل «قده» بين صورتى حصول قصد القربه من المكلف و عدمه و حكم بالصحه فى الأولى دون الثانية و ما أفاده هو الصحيح.

و توضيح ما أفاده «قده»: ان المعتقد بغصبيه الإناء أو بكونه من من النقدين قد لا يعلم حرمه التصرف فى المغصوب أو حرمه استعمال الأوانى المصوغه من الذهب و الفضة و لو عن تقصير منه فى التعلم كما يتفق ذلك فى كثير من العوام أو انه يعلم بحرمه التصرف أو الاستعمال غير انه يعتقد عدم انطباق التصرف و الاستعمال على التوضؤ من الإناء بدعوى ان التصرف و الاستعمال انما يتحققان بأخذ الماء من الإناء.

و أما التوضؤ أو الاغتسال بعد ذلك فهو أمر أجنبي عن التصرف و الاستعمال رأسا ففى هاتين الصورتين لا إشكال فى تمشى قصد التقرب من المكلف فى الوضوء و حيث انه بحسب الواقع أمر مباح فلا محاله يحكم بصحته لتمشى قصد التقرب و إباحه الماء و الإناء.

و أخرى يعلم المعتقد بمغصوبيه الإناء أو بكونه من النقدين حرمه التصرف فى المغصوب أو استعمال أوانى النقدين و يعتقد أيضا بانطباق التصرف و الاستعمال على نفس الوضوء.

و لا يتمشى منه قصد التقرب فى هذه الصوره بوجه لعلمه بحرمه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٦

(الشرط السادس): أن لا يكون

ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث (١) و لو كان طاهراً مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمه، و لا فرق بين الوضوء الواجب و المستحب على الأقوى، حتى مثل وضوء الحائض.

و اما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا إشكال في جواز التوضؤ منه، و الأقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الأكبر، و ان كان الأحوط تركه مع وجود ماء آخر و اما المستعمل في الأغسال المندوبه فلا اشكال فيه أيضاً، و المراد من المستعمل في رفع الأكبر هو الماء الجاري على البدن للاغتسال إذا اجتمع في مكان.

التوضؤ كما مر و لا يعقل معه التمكن من قصد التقرب أبداً الا على وجه التصور و الخيال لا الواقع و الحقيقه.

اشتراط ان لا يكون الماء مستعملاً في رفع الخبث:

(١) قد اشترطوا في صحه الوضوء أن لا يكون الماء المستعمل فيه مستعملاً في رفع الخبث و لو مع الحكم بطهارته كما في ماء الاستنجاء أو الغساله المتعقبه بطهاره المحل أو مطلقاً بناء على طهاره الغساله على نحو الإطلاق.

و أيضاً اشترطوا ان لا يكون الماء المستعمل فيه مستعملاً في رفع الحدث الأكبر و اما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا مانع من ان يستعمل في رفع الحدث الأصغر ثانياً و ثالثاً و هكذا و تفصيل الكلام في هذه المسأله و جميع فروعها قد أسلفناه عند التكلم على مطهره المياه فليراجع.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٧

و أما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاعتراف أو حين إرادته الاجراء على البدن من دون أن يصل الى البدن فليس من المستعمل. و كذا ما يبقى في الإناء. و كذا القطرات الواقعه في الإناء و لو من البدن، و لو توضأ من المستعمل في الخبث جهلاً

أو نسيانا بطل، و لو توضأ من المستعمل في رفع الأكبر احتاط بالإعاده.

(السابع): أن لا- يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف أو عطش أو نحو ذلك: و إلا فهو مأمور بالتييم و لو توضأ و الحال هذه بطل (١) و لو كان جاهلا بالضرر صح، و ان كان متحققا في الواقع و الأحوط الإعاده أو التيمم.

اشتراط ان لا يكون هناك مانع من استعمال الماء:

(١) قد يستند الحكم بجواز التيمم الى النص الشرعى كما في موارد الخوف على النفس من العطش أو المرض أو اشتداده و نحوها حيث ورد الأمر بالتييم وقتئذ في صحيحه الحلبي «١» و غيرها مما يأتي في مبحث التيمم ان شاء الله و يكون ذلك النص تخصيصا شرعيا فيما دل على وجوب التوضؤ على واجد الماء لان المفروض ان المكلف متمكن من استعمال الماء عقلا و شرعا فأمره بالتييم- و الحال هذه- تخصيص في تلك الأدله لا محاله.

و معه إذا أقدم المكلف على الوضوء و ترك التيمم فمقتضى القاعده هو الحكم ببطلان وضوئه لعدم الأمر به بل قد عرفت ان مقتضى إطلاق دليل التخصيص تعين التيمم في حقه و كونه واجبا تعينيا لا تخيريا، و كفايه الطهاره المائيه عن الطهاره الترابيه يحتاج الى دليل و هو مفقود على الفرض.

(١) راجع ب ٢٥ من أبواب التيمم من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٨

.....

بلا فرق في ذلك بين موارد حرمة استعمال الماء في الوضوء كما إذا فرضنا ان استعمال الماء موجب لاشتداد المرض و موارد عدم حرمة كما إذا خاف من العطش بعد ذلك.

فان استعمال الماء وقتئذ و ان كان مفوتا للواجب الا ان الاستعمال غير محرم شرعا و مع ذلك لو توضأ حينئذ حكما

بيطلانه للنص الدال على تعيين التيمم في حقه.

و قد يستند الحكم بجواز التيمم الى حكم العقل به كما في موارد المزاحمه بين وجوب الوضوء و واجب آخر أهم كإنقاذ الغريق و نحوه كما إذا كان عنده مقدار من الماء يكفى لوضوئه فحسب و وجبت عليه ازاله النجاسه عن المسجد و حيث ان الإزالة مما لا بدل له و الوضوء مما له البدل يتعين عليه صرف الماء في الإزالة و التيمم للصلاه.

و هذا لا- من جهه دلالة الدليل الشرعى عليه بل من جهه استقلال العقل بقبح التكليف لما لا يطاق لعدم تمكن المكلف من امتثال كلا التكليفين و عدم إمكان الأمر بالضدين في زمان واحد.

ففي هذه الموارد إذ عصى المكلف للأمر بالتيمم و صرف الماء في الإزالة الواجبه- مثلاً- فصرفه في الوضوء أمكننا الحكم بصحة وضوئه بالترتب و حيث ان المخصص للأمر بالوضوء عقلي و ليس دليلاً- شرعياً كى يتمسك بإطلاقه حتى في صورته عصيان الأمر بالأهم فلا مناص من الاكتفاء فيه بمقدار الضروره.

كما هو الحال في موارد التخصيصات العقلية و هو صورته امتثال المكلف للأمر بالأهم فإنه وقتئذ غير مكلف بالوضوء جزماً لاستلزامه التكليف بما لا يطاق و لأجل الفرار عن هذا المحذور رفعنا اليد عن إطلاق الأمر بالمهم- عند امتثال المكلف للأمر بالأهم- فان بهذا المقدار من تقييد

التفكيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٠٩

.....

دليل المهم يرتفع المحذور العقلي من البين و معه لا موجب لرفع اليد عن أصله و أساسه فإذا فرضنا ان المكلف عصى للأمر بالأهم و المفروض بقاء الأمر بالمهم بحاله فلا مانع من التمسك بإطلاقه و الحكم بوجوب الوضوء عليه في محل الكلام لتمكنه منه بحسب العقل و

الشرع فإذا أتى به وقع صحيحا و مأمورا به لا محاله.

نعم قد استشكل شيخنا الأستاذ «قدس سره» في جريان الترتب في الطهارات الشرعيه مدعيا أن القدره قد أخذت في موضوعها لقوله عز من قائل فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً .. لان التفصيل قاطع للشركه فيدلنا ذلك على ان الوضوء وظيفه واجد الماء كما ان التيمم وظيفه الفاقد و العاجز عنه.

و حيث ان المكلف في مفروض الكلام غير متمكن - شرعا- على صرف الماء في الوضوء لمكان مزاحمته مع الواجب الأهم فلا يكون الوضوء مشروعاً في حقه لاختصاصه بالواجد و المتمكن منه كما عرفت و عصيان الأمر بالأهم لا يجعل العاصي متمكناً من الماء شرعا لوجوب صرف الماء في الإزالة- مثلا- و لا قدره له في استعماله في الوضوء سواء امتثل التكليف بالأهم أم لم يمتثل.

و نحن أيضا قد بنينا على ذلك برهه من الزمان و قد عدلنا عنه أخيرا نظرا إلى ان القدره المأخوذه في هذه الموارد أعنى الوضوء و الحجج و غيرهما انما هي القدره بالمعنى اللغوي أعنى المفهوم العرفي العام و هو التمكن من الشيء و تكويننا و عدم الممنوعيه عنه شرعا و ليس لها معنى شرعي آخر.

و حيث ان المكلف عند عصيانه الأمر بالأهم يتمكن من الإتيان بالمهم تكويننا كما لا ممنوعيه له عنه شرعا فيتحقق الموضوع للأمر بالمهم في حقه و يشملته دليله. أما تمكنه من الوضوء في مفروض المسأله عقلا و بحسب التكوين فلا أنه أمر ظاهر جلي إذ لا يتصور أى مانع عقلي أو تكويني من

التفقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٠

.....

استعماله الماء في الوضوء و اما تمكنه منه شرعا فلاجل عدم تعلق أى نهى على استعمال الماء في الوضوء و

انما تعلق الأمر باستعماله فى الإزالة فحسب و الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

نعم إذا كان استعماله الماء فى الوضوء ممنوعا عنه بحسب الشرع كما فى التوضؤ من الماء المغصوب انتقل فرضه الى التيمم و منع عن الوضوء لا محاله لعدم قدرته على التوضؤ شرعا.

و ثالثه يستند جواز التيمم إلى الأدله العامه كقاعدتى نفى الحرج و الضرر من دون أن يستند الى دليل يخصه بحسب الشرع أو العقل كما كان كذلك فى الصورتين الأوليتين و هذا كما فى موارد كون الوضوء مستلزما للتضرر غير المنصوص عليه فى الأخبار فهل يحكم بصحة الوضوء وقتئذ فيما إذا أقدم عليه عالما بكونه ضروريا فى حقه أو حرجيا أو لا يحكم عليه بالصحة؟

قد فصل الماتن «قده» فى مبحث التيمم فى هذه المسأله بين الحرج و الضرر مدعيا ان هاتين القاعدتين انما تتكفلان نفى الإلزام و الوجوب و لا يتكفلان نفى المشروعيه و الجواز فمن هنا يصح وضوئه فى موارد الحرج.

و أما فى موارد الضرر فحيث ان الإضرار محرم و هو ينطبق على الوضوء فلا- محاله يتصف الوضوء بالحرمة فيبطل من هذه الناحيه.

و لنا فى ذلك كلام يأتى فى مبحث التيمم ان شاء الله فلا نتعرض إلى ذلك فى المقام تبعا للماتن حيث لم يتعرض له هنا بل نتعرض لما تعرض له «قده».

و هو ما إذا كان المكلف جاهلا بأن الوضوء يترتب عليه الضرر فأقدم عليه و ترتب عليه الضرر واقعا أعنى الضرر غير المنصوص عليه فى الاخبار كترتب ذهاب مال له عليه كما إذا اشتغل بالوضوء فسرق اللصوص أمواله

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١١

.....

فهل يحكم بصحة وضوئه؟

حكم بصحته فى المتن و احتاط بإعادته- إذا

لم يترتب عليه الضرر- كما احتاط بالتيمم- فيما إذا استلزم الضرر- وقد تعرض الماتن «قده» لهذه المسألة بعينها في مبحث التيمم و جزم بالصحة هناك من غير أن يحتاط بشىء .

و الصحيح فى المسألة التفصيل: و ذلك لأن الضرر المترتب على الوضوء قد لا يكون أمرا مبغوضا لدى الشرع و قد يكون مبغوضا شرعيا على نحو لا يرضى الشارع بتحقيقه فى الخارج بوجه.

أما إذا لم يكن الضرر مبغوضا عند الشارع كما إذا ترتب على وضوئه سرقة مال له فلا مناص من الحكم بصحة الوضوء حينئذ و ذلك لأنه أمر مباح فى الواقع على الفرض و لا يشمل حديث نفي الضرر لأنه قاعده امتنانية و لا امتنان فى الحكم ببطلان الوضوء الصادر عن الجاهل بترتب الضرر الغير المحرم عليه.

إذا فلا مانع من أن ينطبق المأمور به على الوضوء المأتى به فى الخارج لانه مصداقه و محققه فيحكم بصحته، بل يمكن أن يقال ان فى نفس الأخبار الواردة فى التيمم اشعارا بصحة الوضوء عند الجهل بضرره فان الظاهر من تلك الروايات ان موضوع وجوب التيمم انما هو خوف الضرر و لكن لا- على وجه الموضوعية بل على وجه الطريقيه إلى الضرر الواقعي أعنى به الضرر الواصل للمكلف و مع الجهل به و عدم خوفه منه لا يكون الضرر واصلا للمكلف فلا ينتقل فرضه الى التيمم فلا بد من الحكم بصحة وضوئه، و إذا كان الضرر المترتب على الوضوء محرما و مما لا يرضى الشارع بوجوده فى الخارج كما إذا ترتب على الوضوء قتل النفس المحترمه أو ما يشاكل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٢

(الثامن): أن يكون الوقت واسعا للوضوء و الصلاة، بحيث لم يلزم

من التوضؤ وقوع صلاته و لو ركعه منها (١) خارج الوقت و إلا وجب التيمم إلا أن يكون التيمم أيضا كذلك بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر إذ حينئذ يتعين الوضوء.

ذلك مما لا- يرضى به الشارع فلا- بد من الحكم بالبطالان لان الوضوء وقتئذ محرم و كيف يعقل أن يكون المحرم مصداقا للواجب؟ و الجهل بحرمة لا يقلب الحرام إلى الجائز أو الوجوب.

و على الجملة ان المسألة من صغريات الكبرى المتقدمة فى التوضؤ بالماء المغصوب جاهلا بمغصوبيته و قد مر ان الصحيح وقتئذ هو الحكم بالبطالان.

و أما ما ربما يتوهم من تصحيح ذلك بالملاك فيندفع بما ذكرناه غير مره من ان دعوى وجود الملاك تخرص على الغيب إذ لا علم لنا بالملاك بعد سقوط الأمر و التكليف أنه على تقدير القول به فهو ملاك مندك فى جنب الملاك الآخر أعنى ملاك الحرمة لأن المفروض حرمة و الملاك المندك مما لا يترتب عليه أى أثر.

اشتراط السعه فى الوقت:

إشاره

(١) من المحتمل القوى أن يكون قوله: و لو ركعه من باب المثال لوضوح انها مما لا خصوصيه له بل لا يجوز إيقاع نصف جزء من أجزاء الصلاه أيضا فى خارج الوقت لان مقتضى الأخبار الوارده فى الوقت وجوب إيقاع الصلاه بأجمعها فيما بين المبدء و المنتهى فلا يجوز إيقاعها خارج الوقت و لو بجزء منها أو نصف جزء.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى؛ الطهاره ٤، ص: ٤١٢

فإذا فرضنا أن التوضؤ يستلزم إيقاع شىء من الصلاه فى خارج الوقت

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٣

.....

دون التيمم فلا محاله ينتقل

فرضه الى التيمم اللهم الا ان يكون التيمم أيضا كالوضوء من هذه الجهة فإن فرضه وقتئذ هو الوضوء أيضا.

ثم ان الكلام فى هذه المسأله يقع من جهتين:

«إحداهما»: هل ان ضيق الوقت من مسوغات التيمم فى الشريعة المقدسه أو ان التيمم لا يسوغه ذلك؟ حيث لم يرد نص على مسوغيه ضيق الوقت للتيمم بل قد حكى عن الشيخ حسين آل عصفور عدم مسوغيه له لعدم دلالة الدليل عليه و ان الآيه المباركه و الروايات انما تدلان على مشروعيه التيمم لفاقد الماء فحسب و المفروض ان المكلف واجد للماء فكيف يشرع التيمم فى حقه.

و هو ظاهر صاحب المدارك «فده» أيضا فيمن كان واجد للماء أولا فأهمل حتى ضاق الوقت بحيث لو توضحاً لم يمكنه إيقاع الصلاة بتمامها فى وقتها، حيث حكم عليه بوجوب التوضؤ و عدم مشروعيه التيمم فى حقه معللاً بأن التيمم انما هو وظيفه فاقد الماء و المكلف فى مفروض المسأله واجد للماء و لم يرد أى نص على ان ضيق الوقت من مسوغات التيمم و قد نسب ذلك إلى المعترى أيضا. فإن هذه المسأله و ان كانت غير مسألتنا هذه لان المفروض فيها تمكن المكلف من الماء للصلاه الا انه أهمل حتى ضاق الوقت عن الصلاه و هى غير ما نحن فيه اعنى ما إذا كان الضيق ناشئاً عن غير الاختيار الا ان تعليله يعم المقام أيضا.

و هذه المسأله لم يتعرضوا لها إلا فى كلمات متأخر المتأخرين و ذكر فى الحدائق ان الوجه فى ذلك لعله وضوح المسأله عندهم و قد أورد على صاحب المدارك بأن ضيق الوقت من المسوغات إذ المدار فى وجوب التيمم انما هو عجز المكلف و عدم تمكنه من استعمال

الماء للطهاره و الصلاه.

و ما أفاده هو الصحيح و ضيق الوقت من مسوغات التيمم شرعا

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٤

.....

و الوجه فى ذلك ان التيمم انما لا يكون سائغا فيما إذا تمكن المكلف من استعمال الماء لوضوء الصلاه فكلما لم يتمكن المكلف من استعماله ساغ التيمم فى حقه و لو كان متمكنا من استعمال الماء فى غير الوضوء أو فى غير وضوء الصلاه أعنى الوضوء لأجل غير الصلاه كما إذا أذن له مالك الماء فى التصرف فى مائه فى غير وضوء الصلاه فإن المكلف حينئذ و ان كان واجدا للماء لغير وضوء الصلاه غير ان فرضه هو التيمم دون الوضوء.

و ذلك لان كلا من الأمر بالوضوء و الأمر بالتيمم فى الآيه المباركه أمر غيرى و مقدمه للصلاه فقد قال عز من قائل [□] إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا .. إِلَى أَنْ قَالَ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ .. فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١».

و قد استفدنا من ذكر المريض فى الآيه المباركه ان المراد بالوجدان هو التمكن من استعمال الماء فإذا فرضنا ان المكلف يتمكن من استعماله لوضوء الصلاه إذا يجب عليه الوضوء فإذا لم يتمكن من استعماله لوضوء الصلاه ففرضه ينتقل الى التيمم و ان كان واجدا للماء بالوجدان و متمكنا من استعماله فى غير وضوء الصلاه.

و حيث ان المفروض عدم تمكن المكلف من استعمال الماء لوضوء الصلاه عند ضيق الوقت فلا محاله يشرع فى حقه التيمم كما أشرنا إليه.

هذا كله فى هذه الجهه.

«الجهه الثانيه»: انه بعد الفراغ فى الجهه المتقدمه عن ان ضيق الوقت من مسوغات التيمم يقع الكلام فى ان الوقت إذا ضاق بحيث لو توطأ لم يتمكن الا من

إيقاع ركعه واحده منها فى وقتها و وقعت البقيه فى خارج الوقت فهل يسوغ له أن يتيمم حتى يوقع الصلاه بتمام أجزائها

(١) المائده: ٥: ٦

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٥

.....

فى وقتها أو يجب عليه أن يتوضأ و ان لم يدرك من الوقت إلا ركعه واحده لان من أدرك ركعه فقد أدرك الصلاه كلها فى وقتها فكأنه متمم من أن يتوضأ و يأتى بجميع أجزاء الصلاه فى وقتها؟

□
التحقيق هو الأول و ذلك لان الله سبحانه قد قسم المكلفين على قسمين و هما واجد الماء و فاقده و أوجب عليهما ثمان ركعات- مثلا- فيما بين المبدء و المنتهى أعنى ما بين الدلوك و الغروب فمن تمكن من استعمال الماء لأجل الصلاه فيما بين الحدين و جب عليه الوضوء و من لم يتمكن من استعماله لأجلها ما بين الحدين فقد و جب عليه التيمم.

و حيث ان المكلف لا- يتمكن من استعمال الماء لأجل إيقاع الصلاه بأسرها فى الوقت فلا جرم و جب عليه التيمم اللهم إلا أن يكون التيمم أيضا كالوضوء بان لا يتمكن معه أيضا من الإتيان بالفريضه بأسرها فى الوقت فان المتعين وقتئذ هو الوضوء كما تقدم.

و أما حديث من أدرك فالصحيح المعتبر منه ما ورد فى صلاه الغداه من أن من أدرك ركعه منها فقد أدرك الغداه تامه «١» و أما غيرهما مما ورد من أن من أدرك ركعه من الصلاه فقد أدرك الصلاه «٢» أو ان من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الشمس «٣» فهى روايات ضعاف.

و ما ورد فى الغداه و ان لم تكن مختصه بها فان المورد لا يكون مخصصا لا محاله الا انه غير ناظر

إلى شىء من أجزاء الصلاة و شرائطها و إلى تغيير الوظيفة و التكليف عما كانا عليه بل إنما تنظر إلى توسعه الوقت

(١) المرويه فى ب ٣٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٣٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) المرويه فى ب ٣٠ من أبواب المواقيت من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٦

و لو توضحاً فى الصورة الأولى بطل (١) ان كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على نحو التقييد.

و ان طبعى الصلاة سواء أ كانت مقيده بالطهاره المائيه أم بالطهاره التراييه إذا وقعت ركعه منها فى وقتها فقد وقعت أداء.

بمعنى ان المكلف متى ما تمكن من إيقاع ركعه من الفريضه فى وقتها على اختلاف الفرائض باختلاف المكلفين و جب أن يوقعها فى وقتها و لا يسوغ له ان يؤخرها و يقضيها فى خارجه فان إيقاع ركعه من الصلاة فى الوقت كإيقاعها بأسرها فى وقتها.

و من الظاهر ان من تمكن من الأداء لم يجز له أن يفوت وقتها و يأتى بها قضاء فلا- نظر لها الى أن من تمكن من الصلاة مع الوضوء فى وقتها و لو بمقدار ركعه و جب أن يتوضأ و يأتى بها مع الطهاره المائيه و لا يشرع التيمم فى حقه.

و على الجملة أن الحديث غير ناظر الى تغيير الوظيفة و التكليف من التيمم الى الوضوء و بيان ان شرط الصلاة حينئذ أى شىء و إنما نظره الى التوسعه فى الوقت فى طبعى الصلاة سواء أ كانت مقيده بالوضوء أم مشروطه بالتيمم حسب اختلاف المكلفين.

إذا توضحاً و هو مأمور بالتيمم:

(١) أراد بذلك بيان حكم المتوضئ فيما إذا حكمنا عليه بوجوب التيمم و انه عند ضيق وقت الصلاة إذا

توضاً و ترك التيمم الواجب فى حقه فهل نحكم بصحه وضوئه و جاز له قضائها فى خارج الوقت بهذا الوضوء أم لا بد من الحكم بطلانه. و لا تخلو عباره الماتن عن قصور.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٧

نعم لو توضاً لغايه أخرى أو بقصد القربه صح، و كذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعى لا التقييد.

و توضيح ذلك ان المكلف ربما يأتى بالتوضؤ- فى مفروض المسأله- قاصداً به امتثال الأمر بالصلاه المقيده فى الشريعه المقدسه بالطهاره المائيه و حينئذ لا- بد من الحكم بطلان الوضوء لان ما قصده لم يقع و ما وقع لم يقصد لانه لم يؤمر فى الشريعه المقدسه بالصلاه المتقيده بالوضوء و الطهاره المائيه و انما أمر فى حقه بالصلاه المقيده بالطهاره الترابيه و التيمم، و المفروض أنه لم يأت بالوضوء قاصداً لامثال هذا الأمر.

و ربما يتوضاً قاصداً به امتثال الأمر المتعلق بطبيعى الصلاه الأعم من المقيده بالوضوء و المقيده بالتيمم إما لداعى أن لا يصلى به بوجه بل يأتى به لغيرها من الغايات المترتبه عليه كالكون على الطهاره أو الاستحباب النفسى و نحوها و اما بداعى أن يأتى به الصلاه الواجبه على ذمته بحيث لو لا- وجوب الصلاه فى حقه لم يكن يتوضاً أبداً الا- انه نوى فى وضوئه امتثال الأمر المتعلق بطبيعى الصلاه.

و حينئذ يحكم بصحه الوضوء لأن مجرد كونه مأمورا بالتيمم حينئذ لا يخرج الوضوء عن محبوبيته و لا يسلب ملاكه بل هو باق على استحبابه النفسى و ذكرنا فى محله ان الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده إذا فالوضوء مستحب و محبوب و لم يتعلق عليه أى نهى فلا محاله يقع صحيحاً و ان

كان المكلف قد عصى بتركه التيمم الواجب في حقه حتى يتمكن من إيقاع الصلاة كلها في وقتها.

فإذا صح ذلك و حكم على المكلف بالطهاره و الوضوء فله أن يصلى بهذا الوضوء أيه صلاه شاءها و منها قضاء صلاته في خارج الوقت هذا، و لكن الصحيح أن يقال: انا ذكرنا في التكلم على مقدمه الواجب

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٨

.....

ان عباديه الوضوء و الغسل غير ناشئه عن أمرها الغيرى المقدمى بل إنما نشأت عن استحبابها النفسى إذا فالعباديه في مرتبه سابقه على الأمر الغيرى المقدمى.

نعم لا يعتبر في عباديتها قصد أمرها النفسى على ما أسلفناه في محله كما سبق في التكلم على التعبدى و التوصلى أن العباديه يكتفى فيها بالإتيان بذات العمل و إضافته نحو المولى سبحانه نحو اضافته و بهذا يمتاز الواجب التعبدى عن التوصلى فعلى ذلك يكفى في صحه الوضوء في محل الكلام الإتيان به مضافا الى الله سبحانه نحو اضافته من غير ان يعتبر في صحته قصد الحصه الخاصه من الوضوء أعنى الوضوء المأمور به مقدمه للصلاه.

فما أفاده الماتن لا يتم لا على ما ذكرناه آنفا و لا على ما هو ظاهر عبارته. أما بناء على ما سردناه آنفا فلأن قصد المكلف الإتيان بالحصه الخاصه من الوضوء أعنى الوضوء الواجب مقدمه للصلاه- الذى هو المراد من قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاه على نحو التقييد- قصد أمر لا واقع له.

حيث عرفت ان الوضوء بطبيعته عباده و مستحب ذاتى و ليست له حصتان و لا هو على نوعين و قسامين فقصد الحصه الخاصه من الوضوء مما لا واقع له و هو نظير قصده الوضوء الليلي أو النهارى

حيث لا حصه الوضوء من حيث الليل و النهار فالقيد بهذا المعنى مما لا واقع له.

نعم المقيد و هو الصلاه على قسمين لأنها قد تتقيد بالطهاره الترابيه و قد تتقيد بالطهاره المائيه و أما القيد فلا كما مر، و اما بناء على ما هو ظاهر عبارته «قده» من تقسيمه الوضوء المأتى به على قسمين و انه قد يأتي به على نحو التقييد بأن يأتي الوضوء بداعى أنه الذى تتقيد به الصلاه الواجبه فى حقه على نحو لو لم يكن صلاته متقيده به

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤١٩

.....

لم يكن يأتي به.

و قد يأتي به على نحو الداعى - لا التقييد - بأن يأتي به بداعى أنه الذى تقيدت به صلاته و لكن لا على نحو لو لم تتقيد به صلاته لم يكن يأتي به، بل هو يأتي بذلك الوضوء حتى لو لم تكن صلاته متقيده به كما مر منه «قده» هذا التفسير للداعى و التقييد فى المسأله الثالثه من مسائل الوضوءات المستحبه.

فالوجه فى عدم تماميه ما أفاده «قده» هو ما أسلفناه هناك من ان التقييد بهذا المعنى أيضا لا يرجع الى محصل فإن العباده يكفى فى صحتها أن يؤتى بذات العمل مضافه إلى المولى نحو اضافته و المفروض ان المكلف فى المقام قد أتى بذات الوضوء و أضافها إلى الله سبحانه أيضا و بذلك تمت العباده و غايه الأمر انه كان معتقدا بوجوبه فقد ظهر استحبابه فهو من قبيل الخطأ فى التطبيق و قصده ان لا يأتي به على تقدير عدم كونه مقدمه لصلاته لغو و لا يضر بصحة ما أتى به من العمل متقربا به الى الله تعالى اللهم إلا ان يكون عالما

بعدم وجوبه و ان الصلاه غير متوقفه عليه و مع ذلك أتى به بداعى أنه مقدمه لصلاته فإنه وقتئذ تشريع محرم و هو مبطل للعباده كما قدمنا تفصيله فى محله فما أفاده «قده» من ان الإتيان بالوضوء قد يكون على وجه التقييد و قد يكون على وجه الداعى لا يرجع الى محصل معقول.

بل الصحيح أن يفصل فى صحه الوضوء بين ما إذا كان المكلف عالما بعدم توقف صلاته على الوضوء لعلمه بضيق الوقت و ان وظيفته حينئذ هو التيمم و معه قد أتى به بقصد انه واجب مقدمى للصلاه فإنه وقتئذ تشريع و هو موجب لبطلان وضوئه.

و ما إذا لم يكن عالما بعدم المقدميه بل كان جاهلا بها و لكنه أتى به

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٠

(مسأله ٢١): فى صورته كون استعمال الماء مضرا (١) لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به و وقع فى الضرر ثم توضع صح إذا لم يكن الوضوء موجبا لزيادته لكنه عصى بفعله الأول:

(التاسع): المباشره فى أفعال (٢) الوضوء فى حال الاختيار،

بداعى شىء من الغايات المترتبه عليه أو بداعى تلك الصلاه مع الغفله عن تضيق وقتها و عدم توقف صلاته عليه فان وضوئه صحيح فى هذه الصوره فإنه أتى بذات العمل مضافه الى الله سبحانه و قد عرفت أنه يكفى فى الحكم بصحه العباده و ان أخطأ فى التطبيق حيث تخيل وجوبه و كان أمرا استجابيا واقعا.

(١) بان حصل الضرر بمجرد وصول الماء إلى البشره بحيث لو صب الماء بعد ذلك بقصد الغسل أو الوضوء لم يترتب عليه أى ضرر من حدوث مرض أو اشتداده أو بقاء زواله و نحو ذلك فيقع غسله أو

وضوئه صحيحا حيث لا ضرر في شىء منهما و ان عصى بذلك حيث أوقع نفسه في الضرر بناء على أن مطلق الإضرار بالنفس محرم شرعا و اما بناء على ما قدمناه في محله من عدم دلالة الدليل على حرمة مطلق الإضرار بالنفس فلا معصيه أيضا بوجه.

اعتبار المباشرة في أفعال الوضوء:

إشارة

(٢) و يدل على ذلك مضافا الى الأخبار الواردة في الوضوءات البيانية حيث دلت بأجمعها على أنه (ع) قد اسدل الماء من أعلى وجهه أو من مرفقه و أمر يده الى الذقن أو الأصابع نفس الخطابات المتكفله لوجوب الغسل و المسح كما في الآيه المباركه و الروايات.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢١

فلو باشرها الغير أو اعانه في الغسل و المسح بطل و أما المقدمات للأفعال فهي أقسام: «أحدها»: المقدمات البعيده كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك.

فان مقتضى إطلاق الأمر بالغسل ان المكلف يجب أن يغسل وجهه و يديه بنفسه و كذلك يجب أن يمسح رأسه أو رجليه بنفسه فلو غسلهما أو مسحهما الغير لم يسقط بذلك التكليف عنه لأن إيجابهما مطلق و يدل على وجوب الإتيان بهما بالمباشرة سواء أتى بهما غيره أم لم يأت بهما.

و كذلك الحال في جميع التكاليف و الواجبات تعبيه كانت أم توصليه فإن المناط المتقدم أعنى ظهور نفس الخطاب و توجيهه في وجوب المباشرة و عدم سقوط الواجب بفعل الغير متحقق في الجميع على حد سواء. اللهم إلا ان يقوم دليل خارجي على أن الغرض يحصل في الخارج من مجرد تحقق المأمور به و وجوده سواء استند ذلك إلى المباشرة أم التسبيب و فعل الغير فلو أمر بغسل ثوبه فمقتضى ظهور هذا الخطاب و إطلاقه عدم كفايه غسل الغير في

حصول الامتثال إلا- ان القرينه الخارجيه دلتنا على ان الغرض من الأمر بغسله انما هو مجرد إزاله النجاسه عنه حصل ذلك بفعل نفس المأمور و مباشرته أو بفعل شخص آخر بل و سواء حصل من عاقل بالاختيار أم من غير العاقل أو من دون الاختيار كما إذا أطارته الريح و ألقته فى كر من الماء و زالت عنه النجاسه بذلك أو وقع عليه المطر فطهره.

و اما إذا لم تقم قرينه خارجيه على ذلك فمقتضى الظهور و الإطلاق انما هو اشتراط المباشره كما عرفت.

و قد خرجنا عن ذلك فى باب العقود و الإيقاعات لأنه لو أمر بالبيع أو النكاح أو الطلاق أو الصلح فكما يحصل امتثال الأمر بذلك بإيقاع

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٢

.....

المعامله بنفسه و المباشره كذلك يحصل يأمره الغير بإيقاعها.

و السر فى ذلك ما أشرنا إليه فى بحث المكاسب من ان الافعال التكوينييه ليست كالأفعال الاعتباريه من جهه ان اسناد الافعال التكوينييه على وجه الحقيقه لا يصح الا الى فاعلها و مصدرها أو صانعها فلا يصح أن يقال شرب فلان الماء الا إذا شربه بالمباشره فلو أمر غيره بشربه فشربه ذلك الغير لم يصح ان يقال شرب فلان الماء حقيقه.

هذا بخلاف الأفعال الاعتباريه لأنها كما يصح إسنادها إلى فاعلها بالمباشره كذلك يصح اسنادها حقيقه إلى فاعلها بالتسيب كما إذا أوجدها من أمره بإيجادها و ذلك لأن قوام الأمور الاعتباريه باعتبار فيصح إسنادها إلى من اعتبرها حقيقه كما إذا اعتبر ملكيه ماله للمشتري و أمر غيره بأن يبيع ماله منه أى من ذلك المشتري.

فكما يصح أن يقال حقيقه ان الوكيل أو المأمور قد باع ذلك المال كذلك يصح أن يقال حقيقه

ان المالك و الأمر قد باع ذلك المال لقيام الاعتباريه و كذا فيما لو باعه الفضولى فإجازه مالك المال لأنه بالإجازه يصح ان يسند البيع إلى المالك بإمضائه و اجازته و يصح أن يقال فلان باع داره حقيقه لأنه الذى اعتبر ملكيتها للمشتري و أبرزه بإجازته و إمضائه.

و أظهر من ذلك ما إذا كان المأمور و كيلا فى مجرد إيقاع الصيغه و إنشائها من دون علمه بالعوضين و لا عرفانه بشىء من شروطهما فان البيع حينئذ يسند إلى الموكل المالك إسنادا حقيقيا بل فى صحه إسناده إلى الوكيل المذكور اشكال و من هنا تأمل الشيخ «قده» فى ثبوت خبار المجلس لمثل هذا الوكيل نظرا الى ان البيع لا يصدق على مثله حقيقه.

و كيف كان فالخطابات بأنفسها و إطلاقاتها ظاهره فى اشتراط المباشرة فى الأفعال التكوينية اللهم إلا أن يقوم دليل على صحه النيابة كما فى الجهاد و عليه يكون العمل الصادر من الغير مسقطا للواجب عن ذمه المنوب

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٣

و هذه لا مانع من تصدى الغير لها.

عنه لا أنه يقع مصداقا للمأمور به لوضوح عدم معقوليه تكليف أحد بالعمل الصادر من الغير و هذا ظاهر.

و أما فى الأفعال الاعتباريه فظهور الخطابات و لا إطلاقاتها لا يقتضى اعتبار المباشرة كما عرفت و حيث ان الغسل و المسح من الأفعال التكوينية و لم يتم دليل على صحه النيابة فيهما فمقتضى ظهور الآيه و الاخبار و إطلاقاتها هو اعتبار المباشرة فى الوضوء و عدم سقوطه بالفعل الصادر من الغير.

على ان المسأله مما لا خلاف فيه الا من ابن الجنيد حيث ذهب الى كراهه التوليه فى الوضوء الا انه مما لا يعبأ به

لشدوده و ندرته فإنه على خلاف المتسالم عليه بين الأصحاب «قدس الله أسرارهم».

(١) و يدل عليه مضافا الى الأخبار الواردة فى الوضوءات البيانية لاشتمالها على أنه صلى الله عليه و آله دعا بقعب أو قدح أو طست أو تور أو غيره من أوانى الماء «١» و هى قد وردت فى مقام البيان فيستفاد منها ان الإعانه فى أمثال ذلك من المقدمات البعيده للوضوء أمر سائغ لا منع عنه.

ان التوضؤ من دون اعانه الغير فى المقدمات أمر لا يتحقق الا نادرا لتوقفه على أن يصنع لنفسه ظرفا من إبريق و نحوه حتى يخرج به الماء من البئر أو البحر أو المخزن و نحوها و الا- فصانع الإبريق أو من أتى به الماء- مثلا- معين للمتوضئ فى وضوئه فلا يتحقق الوضوء من دون اعانه الغير الا بالذهاب الى بحر أو نهر ليتوضأ منه بلا اعانه الغير و هو قليل التحقق لا محاله.

(١) راجع ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٤

«الثانى»: المقدمات القريبه مثل صب الماء فى كفه و فى هذه يكره (١) مباشره الغير.

هذا على ان عباديه الوضوء ليست بأرقى من عباديه بقيه العبادات كالحج و الصلاه و لا إشكال فى جواز الاستعانه من الغير فى مقدماتهما فهل يكون هذا تشريكا فى الحج و الصلاه، أو انه لا مانع من الشركه فيهما بخلاف الوضوء و هذا مما يدلنا على عدم المنع من الاستعانه بالغير فى مقدمات الوضوء.

مورد كراهه مباشره الغير:

(١) بل الظاهر عدم المنع عن ذلك لا كراهه و لا تحريما و لا يمكن المساعدة على ما ذكره الماتن من الحكم بالكراهه و ذلك لعدم قيام دليل على الكراهه بوجه و

ما استدل به عليها من الروايات الآتى نقلها اما ضعيف السند و الدلاله معا أو من احدى الجهتين.

مضافا الى دلالة الروايه الصحيحه على الجواز و عدم الكراهه أو الحرمة و هى صحيحه الحذاء قال: وضأت أبا جعفر (ع) بجمع «عرفات» و قد بال فناولته ماء فاستنجدى ثم صببت عليه كفا فغسل به وجهه (و كفا غسل به ذراعه الأيمن) و كفا غسل به ذراعه الأيسر ثم مسح بفضله الندی رأسه و رجليه «١».

و هى صريحه الدلاله على جواز تصدى الغير بالمقدمات القريبه فى الوضوء.

(١) المرويه فى ب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٥

.....

نعم رواها الشيخ «قده» فى موضع آخر [١] من التهذيب مشتمله على قوله ثم أخذ كفا. بدل ثم صببت عليه كفا. كما نقله فى الوسائل و عليه تكون الروايه أجنبيه عما نحن بصدد.

الا ان الصحيح هو نسخه الوسائل و لعله سقط عن قلم الشيخ اشتباها و ذلك لاشتمال صدرها على قول الحذاء: وضأت أبا جعفر: فلو كان (ع) أخذ الماء بنفسه فأين وضائه الحذاء حينئذ؟ هذا.

و قد استدل للكراهه بعده روايات.

«منها» روايه حسن الوشاء قال: دخلت على الرضا (ع) و بين يديه إبريق يريد أن يتهاى منه للصلاه فدنوت منه لأصب عليه فأبى ذلك فقال: مه يا حسن: فقلت له لم تنهاني أن أصب الماء على يديك تكره أن أؤجر قال: تؤجر أنت و أوزر أنا فقلت: و كيف ذلك؟ فقال:

□ □ □ □ □
اما سمعت الله عز و جل يقول فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا. و ما أنا ذا أتوضأ للصلاه و هى العباده فأكره أن يشركنى فيها أحد

و لكنها ضعيفه السند بإبراهيم بن إسحاق الأحمر لأنه ممن ضعفه الشيخ و النجاشى (قدهما).

كما انها ضعيفه الدلاله على المدعى حيث ان ظاهرها الحرمة لأن معنى قوله تعالى **فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا** .. انه من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر.

و من الظاهر ان ارتكاب أمر مكروه عند الله سبحانه لا يستلزم انتفاء الايمان بالله سبحانه و اليوم الآخر فلا يتحقق هذا الا فى ارتكاب المحرمات.

[١] كما فى الجزء الأول ص ٧٩ من الطبعة الحديثه و أخرجها فى ص ٥٨ مطابقه لما فى الوسائل فلاحظ.

(٢) المرويه فى ب ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٦

.....

أضف الى ذلك قوله (ع) أوزر أنا. فان الوزر بمعنى العقاب و هو مختص بالحرام.

و فى الروايه مناقشه أخرى و هى ان ظاهر الآية المباركه التى استشهد بها الامام (ع) عدم جواز الإشراك فى العبوديه و ان من أمن بالله و اليوم الآخر لا يسوغ له أن يعبد غير الله سبحانه بل لا مناص من حصر المعبوديه به جلت عظمته كما اشتمل عليه غيره من الآيات أيضا كقوله عز من قائل **وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** «١» و قوله **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** «٢».

لا يستفاد منها عدم جواز الإتيان بعباده الله تعالى - من دون اشراك - مع الاستعانه بالغير فى مقدمات العمل.

و على الجملة ان ظاهر الآية عدم جواز الإشراك فى المعبود دون الإشراك فى العمل.

إذا لا- مناص من طرح الروايه أو حملها على اراده التشريك فى نفس العمل كما إذا وضأه غيره كما كان هو المرسوم عند السلاطين و الجبابره العظماء حيث كانوا يوضئهم الخدم و العبيد و لم يكونوا يتصدون لتلك الأمور

بالمباشره و قد أشير الى ذلك فى بعض الروايات الآتية «٣» أيضا فلاحظ.

و لا ينبغى الإشكال فى ان ذلك يوجب البطلان لمنافاته اشتراط المباشره فى أعمال المكلف.

و «منها»: مرسله الصدوق (قده) قال: كان أمير المؤمنين (ع) إذا توضأ لم يدع أحدا يصب عليه الماء فقيل له يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم

(١) البينه: ٩٨: ٥

(٢) الفاتحه: ١: ٥

(٣) و هى مرسله المقيد الآتية. المرويه فى ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٧

«الثالث»: مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لإجرائه و غسل أعضائه.

و فى هذه الصوره و إن كان لا يخلو تصدى الغير عن إشكال الا ان الظاهر صحته، فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله أو اعانه على المباشره بأن يكون الاجراء و الغسل منهما معا.

يصبون عليك الماء؟ فقال: لا أحب ان أشرك فى صلاتى أحدا و قال الله تبارك و تعالى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «١».

و يتوجه على الاستدلال بها.

«أولا»: انها ضعيفه السند بالإرسال.

و «ثانيا»: انها قاصره الدلاله على المدعى لما مر من ان ظاهر الآيه المباركه حرمة الإشراك فى عباده الله سبحانه و هل يكون الإشراك مكروها؟

و الا لم يختص تركه بمن آمن بالله و يوم المعاد هذا.

على ان ظاهر الروايه ان عدم حبه (ع) ان يصب عليه الماء مستند الى كون الوضوء مقدمه للصلاه و ان الإشراك فيه اشراك فى الصلاه و لازم هذا كراهه الاستعانه فى جميع مقدمات الصلاه حتى تهيئه المكان و المسجد و غيرهما لانه اشراك فى الصلاه و

هذا مما لا يمكن الالتزام به.

هذا كله فيما رواه

الصدوق «قده» فى المقنع و الفقيه على وجه الإرسال.

□
و قد نقله «قده» فى العلل بالإسناد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد عن إبراهيم

(١) المرويه فى ب ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٨

.....

□
ابن عبد الحميد عن شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين (ع).

و هذا الطريق أيضا ضعيف بإبراهيم بن إسحاق الأحمر لأن الشيخ و النجاشى (قدهما) قد ضعفاه. و نقله الشيخ «قده» فى تهذيبه بإسناده عن إبراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبد الحميد، و هذا أيضا ضعيف لأن عبد الرحمن بن حماد امامى مجهول.

و «منها»: مرسله المفيد «قده» قال: دخل الرضا (ع) يوما و المأمون يتوضأ للصلاه، و الغلام يصب على يده الماء فقال: لا تشارك يا أمير المؤمنين بعباده ربك أحدا، فصرف المأمون الغلام و تولى تمام وضوئه بنفسه «١».

و قد استدل بها على كراهه الاستعانه بالغير فى المقدمات نظرا الى ان الامام (ع) لم يأمر المأمون بالاستئناف و اعاده وضوئه بل قد أتم وضوئه بالمباشره و أمضاه الإمام عليه السلام فلو كانت الاستعانه بالغير محرما لأمره بالاستئناف و الإعادة.

و لكنها أيضا ضعيفه بإرسالها كما انها قاصره الدلاله لعين ما قدمناه فى سابقتها لأن ظاهرها ان الاستعانه بالغير فى مقدمات الوضوء اشراك فى العباده و هى الصلاه و لازمه كراهه الاستعانه بالغير فى مطلق مقدمات الصلاه لأنها اشراك فى العباده و الصلاه كما عرفت ان الآيه المباركه منطبقه على الإشراك فى العمل لأنها انما دلت على حرمه الإشراك و لا

حرمه إلا في الإشراك في المعبود لا في العمل.

□
و «منها»: ما رواه هو «قده» في الخصال بإسناده عن أبيه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله
(ع)

(١) المرويه في ب ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٢٩

.....

□
عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: رسول الله (ص) خصلتان لا أحب أن يشاركني فيهما أحد: وضوئي فإنه من صلاتي و
صدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل فإنها تقع في يد الرحمن «١».

وهي و ان كانت من حيث السند معتبره حيث بنينا أخيرا على اعتبار روايتي النوفلي و السكوني اعتمادا على ما يحكى عن الشيخ
«قده» من دعوى إجماعهم على العمل بروايات السكوني في غير واحد من مواضع كلامه.

و هذا الإجماع توثيق منهم للسكوني و هو و ان اختلفوا في مذهبه و قد قيل انه عامي الا ان مذهبه غير قادح في وثاقته في الروايه.

ثم ان هذا الإجماع كما ذكره الوحيد البهبهاني «قده» يلزم الإجماع على قبول روايات النوفلي أيضا لأن طريق السكوني في
كتابه انما هو النوفلي الذي يروي عن إبراهيم بن هاشم فإذا أجمعوا على اعتبار روايات السكوني كان ذلك إجماعا بالملازمه
على اعتبار روايات النوفلي أيضا فلاحظ هذا.

و يمكن المناقشه في ذلك بان ما سردناه و ذكره البهبهاني «قده» انما يتم فيما إذا كانت روايات السكوني منحصره بما في كتابه
عن النوفلي و ليس الأمر كذلك لأن له روايات أخرى بطريق آخر غير كتابه حسب ما نقله الأردبيلي «قده» في جامع الرواه.

و معه لا يكون الإجماع على اعتبار روايات السكوني إجماعا بالملازمه على اعتبار روايات النوفلي أيضا إذا لا

بد من ملا-حظه حال النوفلى رأسا و هو و ان لم يضعف فى الرجال الا- أنه لم يوثق أيضا و لم يذكروا له مدحا و لا توثيقا و بذلك يكون النوفلى مجهول الحال فيكون السند فى الروايه ضعيفا

(١) المرويه فى ب ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٠

.....

لا محاله [١].

و لكنها قاصره الدلاله على المدعى لأن ظاهرها هو الاستعانه بالغير فى نفس العمل و الوضوء دون مقدماته لأن المشاركه لا تطلق على مجرد الإعانه فى المقدمات فلا- يصح أن يقال: لمن هيا الدواء و القرطاس انه شارك الكاتب فيما كتبه و لا يقال: للخياط انه شارك اللابس فى لبسه الثياب.

فالمشاركه انما يصح إطلاقها فيما إذا أعان الفاعل فى نفس العمل بان صدر الفعل من اثنين معا و لا إشكال فى بطلان الوضوء بذلك لانه خلاف الأدله المتقدمه الداله على اعتبار المباشره فى الواجبات.

و يؤيد ذلك الفقره الأخيره من الروايه حيث ان مشاركه الغير فى الصدقه انما تتصور بإعطاء الفلوس - مثلا- لذلك الغير حتى هو يوصله الى يد السائل و هو الشركه فى نفس العمل و الاستنابه فيه.

و هذا قرينه على ان المراد من الفقره الأولى أيضا هو ذلك و لا إشكال فى ان الشركه فى نفس الوضوء و الاستنابه فيه موجبان للبطلان فالمتحصل الى هنا ان الحكم بكراهه الاستعانه بالغير فى المقدمات مشكل جدا و لم يدلنا على كراهيتها دليل.

مضافا الى القطع بأنه لا- خصوصيه للوضوء من بين العبادات فلو كانت الاستعانه فى مقدماته مكروهه لكرهت الاستعانه فى مقدمات مثل الحج

[١] و لا يخفى أن النوفلى ممن وقع فى أسانيد كامل الزيارات و قد بنى دام

ظله- أخيرا- على اعتبار كل من وقع في سلسله أسانيد ذلك الكتاب و لم يضعف بتضعيف معتبر إذا على هذا المسلك يكون النوفلى ممن وثقه ابن قولويه و حيث لم يضعف بتضعيف معتبر فلا بد أن يحكم بوثاقه الروايه فى المقام

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣١

.....

و الصلاه و الصوم و الجهاد أيضا و هذا مما لا يلتزم به القائل بكراهه الاستعانه فى مقدمات الوضوء و تخصيص الوضوء بذلك من بين العبادات مما لا مخصص له.

ثم انه قد ظهر مما بيناه فى المقام ان الأخبار المستدل بها على الكراهه فى الاستعانه بالغير فى مقدمات الوضوء غير قابله للاعتماد عليها عند الاستدلال لضعفها من جهتي السند و الدلاله معا و انه ليست المناقشه فيها منحصره بضعف السند فحسب- كما عن بعضهم- حتى يجاب عنها- كما فى الجواهر بان ضعفها منجر بعمل المشهور على طبقها على ان ضعف السند غير مضر فى الحكم بالكراهه من جهه قاعده التسامح فى أدله السنن.

و قد مر ان الاخبار المتقدمه زائده على ضعف السند قاصره الدلاله أيضا على المدعى.

و ما أجاب به فى الجواهر على تقدير تماميته انما يتكفل لتصحيح السند و لا يدفع المناقشه عنها فى دلالتها على انه غير دافع للمناقشه السنديه أيضا.

و ذلك لأننا لو سلمنا ان اعتماد الأصحاب (قدس الله أسرارهم) على روايه ضعيفه جابر لضعفها لكشفه عن انهم قد أصابوا بقرينه دلتهم على اعتبارها فهو انما يتم فيما إذا أحرزنا صغرى تلك القاعده و علمنا انهم قد اعتمدوا فى حكمهم هذا على تلك الروايه الضعيفه.

و من أين نحرز ذلك فى المقام حيث ان الحكم من الأحكام غير الإلزاميه فيحتمل انهم اعتمدوا فى الحكم بكراهه

الاستعانه فى المقدمات على قاعده التسامح فى أدله السنن و معه كيف يمكن الحكم بانجبار ضعف الروايات بدعوى انجبار ضعف الروايه بعمل المشهور على طبقها.

و أما التمسك فى المقام بقاعده التسامح فى أدله السنن.

فيتوجه عليه مضافا الى انها مما لا أساس له حسب ما قدمناه فى محله،

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٢

(مسأله ٢٢): إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه، فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح (١) و لا ينافى وجوب المباشره.

بل يمكن أن يقال (٢): إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد (٣) و جعل هو يده أو وجهه تحته صح أيضا و لا يعد هذا من اعانه الغير أيضا.

انها لو تمت فى نفسها فإنما تتم فى المستحبات لأن ظاهر قوله (ص) من بلغه ثواب من الله على عمل .. «١» هو الفعل و العمل فلا يعم الترك و الكراهه.

فالصحيح ما قدمناه من أن الكراهه مما لا أساس له فى المقام فما ذهب اليه صاحب المدارك و اختاره فى الحدائق من عدم كراهه الاستعانه فى المقدمات القريبه- فضلا- عن البعيده هو الصحيح.

(١) و ذلك لصحه استناد الوضوء حينئذ إلى المتوضى حقيقه لدى العرف لأنه الذى جعل يده تحت الميزاب و غسل وجهه و يده دون غيره كما هو ظاهر.

(٢) لعين ما قدمناه فى الوضوء من الماء الجارى من الميزاب لأن غسل الوجه و اليدين بالإمرار أو بأخذ اليد تحت الماء انما يستند إلى المتوضى حقيقه.

و أما صب الماء من غير أن يقصد توضؤ الغير به فإنما هو اعداد لا اعانه فى الوضوء.

(٣) بل و لو بقصد أن

يتوضأ به أحد لأن القصد و عدمه مما لا مدخلية له في استناد الوضوء إلى المتوضى و عدمه فلو كانت له مدخلية فإنما هي

(١) راجع ب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٣

(مسأله ٢٣): إذا لم يتمكن من المباشره جاز (١).

في صدق الإعانه على صبه لا في صدق الاستعانه و عدم استناد الوضوء إلى فاعله.

بناء على ان مفهوم الإعانه يتقوم بالقصد كما ذكره شيخنا الأنصارى (قدس سره) فإنه إذا لم يقصد بصبه أن يتوضأ به غيره لم يصدق على صبه عنوان الإعانه.

كما انها تصدق مع قصده ذلك و أما في صدق الاستعانه فلا! و السر في ذلك هو ان الجزء الأخير الذى به يتحقق الفعل المأمور به انما يصدر من المتوضى بإرادته و اختياره و هو جعل يده و وضعها تحت الماء الذى به يتحقق الوضوء من غسل يده و وجهه فيه صح أن يقال انه توضأ سواء قصد الصاب بصبه هذا ان يتوضأ به غيره أم لم يقصده.

ففرق ظاهر بين أن تكون يده في موضع فصب عليها الماء غيره و ان يصب الماء غيره و هو وضع يده تحته للوضوء، لان الوضوء حينئذ يستند الى فاعله حقيقه. نعم لو أمر المتوضى غيره بأن يصب الماء على يده دخل ذلك في الاستعانه بالغير في المقدمات و قد أسلفنا حكمها.

وظيفة العاجز عن المباشره:

(١) المسأله متسالم عليها عندهم و لم يعرف فيها الخلاف و انما الكلام في مدركها و ان المكلف بعد ما وجبت عليه المباشره في العمل و إصدار المكلف به بنفسه من جهه اقتضاء ظواهر الخطابات ذلك إذا عجز عن التصدى له بالمباشره لما ذا يجب عليه الاستنايه

و الاستعانه بغيره.

مع ان مقتضى القاعده ان تتبدل وظيفته الى التيمم لعدم تمكنه من

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٤

.....

الوضوء المأمور به أعنى الوضوء الصادر منه بالمشاره.

و قد قيل فى وجه ذلك أمور:

«الأول»: قاعده الميسور و ان الوضوء المباشرى إذا تعذر على المكلف وجب عليه أن يأتي بميسوره و هو أصل طبيعى الوضوء بإلغاء قيد المباشره.

و فيه مضافا الى ما مر منا غير مره من المناقشه فى كبرى تلك القاعده ان الصغرى قابله للمنع فى المقام و ذلك لأن طبيعى العمل المأمور به و ان كان بالنظر العقلى ميسورا للطبيعى المقيد بالمباشره إلا أنهما بالنظر العرفى متباينان و لا يعد العمل الصادر من الغير بالتسيب ميسورا للعمل الصادر منه بالمباشره فإنهما أمران متباينان عندهم و على الجملة أن التمسك فى المقام بقاعده الميسور مما لا وجه له و العمده فيه هى المناقشه الكبرويه.

«الثانى»: الإجماع القطعى فى المسأله و يمكن المناقشه فيه أيضا بأن المستند فى حكمهم فى المسأله ان كان منحصرا بالإجماع فهو و ان أمكن الاستدلال به نظرا إلى انه إجماع تعبدى كاشف عن رضى المعصوم (ع) إلا ان الوجه متعدد فى المقام و لا ينحصر المستند بذلك.

و معه يحتمل أن يكون المستند لهم فى ذلك قاعده الميسور أو غيرها من الوجوه المستدل بها فى المقام و مع هذا الاحتمال لا يكون الإجماع تعبديا كاشفا عن رأى المعصوم (ع) بوجه.

□
«الثالث»: ما رواه الشيخ «قده» بطرق متعدده عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث انه كان وجعا شديدا فأسابته جنبه و هو فى مكان بارد قال: فدعوت الغلمه فقلت لهم: احمولونى فاعسلونى فحملونى و وضعونى على خشبات، ثم صبوا على

(١) المرويه فى ب ٤٨ من أبواب الوضوء من الوسائل

التفيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٥

.....

حيث دل على ان من عجز عن الغسل بالمباشره ينتقل فرضه إلى الغسل بالتسيب أى بالاستعانه بغيره حتى يغسله.

و بما رواه الكليني بإسناده عن أبى عبد الله (ع) قال: قيل له:

ان فلانا أصابته جنابه و هو مجذور فغسلوه فمات فقال: قتلوه ألا سألوا؟

ألا يمموه؟! ان شفاء العى السؤال «١» و غيرها من الأخبار الوارده بهذا المضمون.

لدلالته على ان من عجز عن المباشره بالتميم يجب أن يستعين بفعل الغير حتى ييممه و الاستدلال بهذه الأخبار انما يفيد فيما إذا انضم إليه القطع بعدم الفرق فى ذلك بين الغسل و التيمم و بين الوضوء و ان فرض من عجز عن المباشره لغسله و تيممه إذا كان هو الاستعانه و الاستنايه لتغسله و تيممه فلا بد أن يكون الأمر كذلك فى الوضوء أيضا.

و حيث انه لو لا- دعوى القطع بعدم الفرق يمكن أن يقال ان الحكم بما أنه على خلاف القاعده لأنها تقتضى انتقال الأمر إلى التيمم فلا يمكن أن نتعدى عن مورد النص الى سواه.

«الثالث»: ان دليل اعتبار المباشره و شرطيتها فى الواجبات ليس دليلا لفظيا حتى يمكن التمسك بإطلاقه فى كلتى حالتى التمكن منها و عدمه و ذلك لان دليل الشرطيه إذا كان لفظيا لم يكن أى مانع من الحكم بشرطيه المباشره فى كل من المتمكن و العاجز عنها.

و لا يصغى الى ما ذكره المحقق القمى (قده) فى بعض كلماته و كذا صاحب الجواهر «قده» من أن دليل الشرطيه و الاعتبار إذا كان هو الأمر و الإيجاب اختص ذلك بحاله القدره و التمكن و لا يعم حاله

(١) المرويه فى ب ٥ من أبواب التيمم من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٦

.....

و الوجه فى عدم الإصغاء اليه ان القدره انما تعتبر فى متعلق الأوامر المولويه و أما الأوامر الإرشاديه فلا وجه لاشتراط القدره فيها بوجه لعدم لزوم أى محذور فى كون الشرطيه مطلقه و ثابتة فى كل من حالتى التمكن و عدمه.

و غايه الأمر ان العاجز عن الشرط بما أنه غير متمكن من الإتيان بالمأمور به واجدا لشرطه فيسقط عن ذمته و ينتقل الأمر إلى بدله من الوضوء أو غيره.

و كيف كان إذا كان الدليل على اعتبار المباشره لفظيا لا لزمنا بشرطيتها مطلقا الا ان دليل شرطيه المباشره ليس كذلك فى المقام لأننا استفدنا اعتبارها و شرطيتها من حال الخطابات و ظواهرها فى نفسها لأنها تقتضى اعتبار استناد العمل و صدوره الى نفس المكلف الفاعل له فلا بد فى الحكم بسقوط الواجبات من أن يصح إسنادها إلى فاعلها.

و هذا يختلف باختلاف الفاعلين لأن الفاعل إذا كان قادرا متمكنا من الإتيان بالعمل الواجب بالمباشره فلا يصح إسناده اليه إلا إذا أتى به بنفسه بحيث لو أتى به شخص آخر و لو بتسبيبه لم يصح إسناده اليه على وجه الحقيقه.

و أما إذا كان عاجزا عن إصدار العمل و الإتيان به بنفسه و بالمباشره فأتى به بالتسبب فلا مانع من صحه إسناد ذلك العمل اليه على وجه الحقيقه.

و هذا لا من جهه ان المراد من اللفظ هو إيجاد غير العاجز عن المباشره بالمباشره و إيجاد العاجز عن المباشره بالتسبب ليكون لفظ واحد مستعملا فى معنيين.

بل من جهه ان المتبادر من الأوامر الوارده فى الآيه المباركه و الروايات

التنقيح فى شرح العروه الوثقى،

بغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين ليس إلا- وجوب إصدار مطلق الطبيعه على كل مكلف من المكلفين على وجه يصح إسناده إليه لدى العرف.

و هذا أمر يختلف باختلاف المكلفين و الأشخاص من جهة قدرتهم و عجزهم فإنه كالاختلاف فى التعظيم و التجليل حسب اختلاف الأشخاص من حيث القدره و عدمها فنرى أن من عجز عن القيام للتعظيم إذا حرك جانبه أو قام لا على وجه التمام تعظيماً للوارد عليه أو إقامه غيره صح ان يسند اليه التعظيم على وجه الحقيقه.

بخلاف من تمكن من القيام لأنه إذا لم يقم وجه التمام بل حرك جانبه أو قام لا على وجه التمام أو إقامه غيره و هو متمكن من القيام لم يصح اسناد التعظيم إليه حقيقه.

و كذلك البناء المتمكن من البناء لانه لا تستند اليه البناءه الا فيما إذا باشرها بنفسه كما إذا بنى داراً أو حانوتاً- مثلاً- فيصح حينئذ أن يقول قد بنيت الدار و يسند البناءه الى نفسه على وجه الحقيقه و اما إذا بناهما غيره و لو بتسبيبه فإنه لا يصح ان يسند اليه بنايتهما حقيقه.

و هذا بخلاف مالك الدار العاجز عن البناءه لصحه أن يقول انى بنيت دارى أو حانوتى أو عمرتهما و يصح أن يسند بنايتهما الى نفسه حقيقه مع انه انما أوجد البناءه بالتسبيب من دون أن يصدر عنه بالمباشره.

و عليه فإذا عجز المكلف من التوضؤ بنفسه و بالمباشره و استعان فيه بالغير بأن أوجده بالتسبيب صح أن يسند اليه فعل الوضوء لدى العرف.

و بهذا يظهر ان الأخبار الوارده فى الغسل و التيمم الداله على وجوبهما على من عجز عنهما بالتسبيب على طبق القاعده لأنها كما

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٣٨

أن يستنيب (١) بل وجب و ان توقف على الأجره (٢) فيغسل الغير أعضاءه

إصدار العمل بالتسبب إذا لم يمكن الإتيان به بالمباشره.

و هذا الوجه قد ذكره شيخنا المحقق الهمداني «قده»، و لعمرى أنه قد أجاد فيما أفاد و جاء فيما نقلناه عنه بما فوق المراد و كم له «قده» من بيانات شافيه فى المطالب الغامضه و الدقيقه فشكر الله سعيه و أجزل مثوبته.

إذا توقفت الاستنابه على الأجره:

(١) الاستنابه فى المقام بمعنى الاستعانه بالغير فى إيجاد العمل المأمور به.

(٢) إذا فرضنا ان استناد فعل الوضوء الى المكلف على وجه التسبب قد توقف على بذل المال و الأجره للغير حتى يوضأ أو يغسله فهل يجب أن يبذلها؟ يختلف ذلك باختلاف الوجوه المتقدمه فى بيان وجوب الاستنابه و إصدار العمل الواجب على وجه التسبب.

فان اعتمدنا فى ذلك على الأخبار المتقدمه الحاكيه لفعل أبى عبد الله (ع) مع التعدى عن موردها الى الوضوء أو الوارده فى تيمم المجدور فلا يمكننا الحكم بوجوب بذل المال و الأجره فى الوضوء أو الغسل التسييين.

حيث لا يستفاد منها أنه (ع) بذل الأجره لعمل المباشر أم لم يبذلها له و ان المجدور لا بد أن ييمم و ان استلزم الأجره و الضرر المالى أو انه ييمم حيث لا يتوقف على البذل و إعطاء الأجره فلا دلالة على ذلك فى شىء من الروايات.

و كذلك الحال فيما إذا اعتمدنا على الإجماع المدعى فى المقام لأنه إنما انعقد على الحكم و لم ينعقد على لفظ ليستكشف أنه صدر من المعصوم (ع) حتى يؤخذ بإطلاقه، و من الظاهر ان الإجماع دليل لبي يقتصر فيه على

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤،

المورد المتيقن و هو ما إذا لم يتوقف التسبب على بذل الماء أو إعطاء الأجره عليه و لم يعلم انعقاد الإجماع فيما إذا توقف على بذل الأجره بوجه.

نعم إذا اعتمدنا فى المسأله على ما أسلفنا نقله عن شيخنا المحقق الهمداني «قده» و وافقناه عليه لم يكن بد من الحكم بوجود إصدار المأمور به على وجه التسبب عند العجز عن المباشره حتى إذا توقف على بذل الأجره و إعطاء المال.

لأن فعل الغير أعنى تغسيل الغير أو توضؤه عمل من الأعمال المحترمه و هو مال له قيمته بحسب الطبع ما لم يزيل احترام ماله بقصد التبرع و الإحسان فإذا كان العمل مالا بطبعه و كانت له قيمه سوقيه لدى العرف و قد عرفت ان الآيه المباركه و الأخبار الآمره بالوضوء و الاغتسال قد دللتنا على وجوب استناد تلك الأفعال إلى المكلفين و قد ذكرنا ان الاستناد مع التمكن من المباشره لا يتحقق إلا بالمباشره بنفسه كما انه مع العجز لا يتحقق الا بالتسبب.

إذا تدلنا الآيه المباركه و الروايات على وجوب التسبب لدى العجز و لزوم الإتيان بتلك الافعال بفعل الغير الذى له قيمته على الفرض فيكون دفع الأجره على عمل الغير مأمورا به بذلك الأمر المتعلق بإيجاد الأفعال و لو بالتسبب و استنادها الى المكلفين باستنابه الغير و تسببه لأن العمل الصادر من الغير مال بطبعه و له قيمه سوقيه لدى العرف.

هذا كله فيما إذا توقف العمل التسبيبي على بذل الأجره له بمقدار ماليتة لدى العرف و العاده.

و اما إذا توقف على بذل المال زائدا على قيمته المتعارفه كما إذا طلب الغير ديناراً على عمله و هو يسوى عند العرف درهماً أو درهماً فلا ينبغى

التأمل فى عدم وجوب البذل وقتئذ لأنه ضرر مالى زائدا على ما يقتضيه طبع الاستنابه و التسبب و مقتضى قاعده نفى الضرر عدم وجوبه على المكلف.

التفتيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٠

و هو ينوى الوضوء (١) و لو أمكن اجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بأن يأخذ يده و يصب الماء فيها و يجريه بها هل يجب أم لا؟ الأحوط ذلك

تعيين من تجب عليه النيه فى الوضوء التسببى:

(١) فهل يجب نيه الوضوء على المتوضى العاجز عن المباشره أو ان الناوى لا بد أن يكون هو المعين؟

و تظهر ثمره ذلك فى الاستعانه بما لا نيه له كالأستعانه ببعض الحيوانات المعلمه أو الصبى و نحوهما يختلف الحال فى المسأله حسب اختلاف الوجوه المتقدمه فى التعليقه المتقدمه.

فإن كان المعتمد فى تلك المسأله هو قاعده الميسور أو الوجه الأخير الذى قد اخترناه فلا- بد أن يكون الناوى هو نفس المتوضى العاجز عن المباشره و ذلك لان العمل عمله غايه الأمر انه عمل ناقص أو عمل بالتسبب فكما ان العمل التام و المباشرى كان مستندا اليه على وجه الحقيقه دون المجاز كذلك العمل الناقص و الميسور أو العمل بالتسبب مستندان إليه حقيقه إذا لا بد أن يكون الناوى هو المتوضى العاجز عن المباشره.

و اما إذا استندنا فيها الى دعوى الإجماع أو الاخبار المتقدمه فلا بد من الاحتياط بالجمع بين نيه المعين و نيه المتوضى العاجز عن المباشره و ذلك لان الإجماع دليل لبي و معقده غير مبين لعدم علمنا ان مراد المجمعين هل هو وجوب الاستعانه بالغير مع كون الناوى هو ذلك المعين أو مع كون النيه من المتوضى العاجز؟

كما ان الأخبار مجمله من تلك الجبهه لوضوح انه لا دلالة فى شىء منها على

ان الامام (ع) قد نوى الغسل أو ان الغلمان نوا ذلك.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤١

و ان كان الأقوى عدم وجوبه لأن مناط المباشرة فى الاجراء و اليد آله (١) و المفروض ان فعل الـجاء من النائب. نعم فى المسح لا بد من كونه بيد المنوب عنه (٢) لا النائب فأخذ يده و يمسح بها رأسه و رجليه و ان لم يمكن ذلك أخذ (٣) الرطوبه التى فى يده و مسح بها، و لو كان يقدر على المباشرة فى بعض دون بعض بعض.

و كذلك الحال فى تيمم المجدور و حيث انما علمنا إجمالاً- بوجوب احدى النيتين و هما متباينان فلا- مناص من الاحتياط بالجمع بين كلتا النيتين فىنوى الوضوء كل من المعين و المتوضىء العاجز تحصيلاً لليقين و الجزم بحصول شرط العمل.

(١) كما سيظهر الوجه فى ذلك.

لا بد ان يكون المسح بيد المنوب عنه:

(٢) لأنه يعتبر فى المسح أن يكون ببله اليد و ان يكون على وجه المباشرة فإذا سقط قيد المباشرة بالعجز فلا بد من التحفظ على بقيه القيود الميسوره للمكلف و هى كون المسح باليد و بالبله.

و هذا بخلاف غسل الوجه و اليدين إذ لا يعتبر ان يكون غسلهما بيد المتوضىء العاجز عن المباشرة بل يكفى غسلهما بيد المعين لوضوح ان الغسل باليد غير معتبر فى الوضوء حال الاختيار لجواز غسلهما بصوف أو قطن أو بملعقه و نحوهما من الآلات فضلاً عن حاله العجز و عدم التمكن من المباشرة و لعله واضح.

(٣) لما أشرنا إليه من أنه يعتبر فى المسح أن يكون ببله ما فى يمينه على وجه المباشرة فإذا سقط قيد المباشرة و كونه باليد من جهة العجز و عدم

التنقيح فى شرح العروه الوثقى،

(العاشر): الترتيب (١) بتقديم الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليد اليسرى، ثم مسح الرأس، ثم الرجلين و لا يجب الترتيب بين أجزاء

التمكن منها فلا- مناص من التحفظ على بقيه قيود الموضوع الممكنه للمكلف إذا يجب أن يأخذ الموضئ المعين البله من يد المتوضئ العاجز و يمسح بها رأسه و رجله و لا اعتبار بالبله الكامنه فى يد المعين.

اعتبار الترتيب فى أفعال الوضوء:

إشاره

(١) و يدل عليه مضافا الى تسالمهم على ذلك فى المسأله الروايات الآمره بالبدء بما بدء به الله سبحانه ففى صحيحه زراره قال: سأل أحدهما (ع) عن رجل بدأ بيده قبل وجهه و برجليه قبل يديه: قال: يبدأ بما بدأ الله به و ليعد ما كان «١».

و فى صحيحه الأخرى قال: قال أبو جعفر (ع) تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل أبدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين و لا تقدم شيئا بين يدي شىء تخالف ما أمرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه، و أعد على الذراع، و ان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل، ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدأ الله عز و جل «٢» الى غير ذلك من الاخبار الآمره بتقديم غسل الوجه على غسل اليدين و على مسح الرأس و الرجلين.

و اما ما دل على لزوم مراعاة الترتيب بين اليدين فهو أيضا عده من الأخبار.

(١) المرويه فى ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٣

.....

«فمنها»: صحيحه منصور بن حازم عن أبى عبد الله (ع) فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين، قال: يغسل

اليمين و يعيد اليسار «١».

□
«و منها»: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه و ان كان انما نسي شماله فليغسل الشمال و لا يعيد على ما كان توضأ و قال اتبع وضوءك بعضه بعضا «٢».

و «منها»: ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلا من كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم يعني ابن عمرو عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا بدأت بيسارك قبل يمينك و مسحت رأسك و رجليك، ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت رأسك و رجليك «٣» الى غير ذلك من الروايات.

و اما ما دل على لزوم الترتيب بين مسح الرجلين و كذا بينه و مسح الرأس فقد قدمنا الكلام عليه مفصلا فلا نعيد.

و مقتضى هذه الروايات لزوم مراعاة الترتيب بين الأفعال المذكوره و لزوم العود على ما يحصل به الترتيب على تقدير الإخلال به للنسيان سواء تذكره في الأثناء أم بعد الفراغ عن الوضوء قبل فوات الموالاه.

و اما بعد فواتها فلا بد من استئناف الوضوء لبطلانه بفوات الموالاه المعتبره بين أجزائه.

(١) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٢) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

(٣) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٤

.....

بقي الكلام في شيء:

و هو أن مقتضى الأخبار الوارده في المقام انه إذا نسي غسل اليد اليمنى قبل غسل اليسرى فغسلهما على خلاف الترتيب المعتبر في أفعال الوضوء ثم

تذكر وجب أن يغسل يمينه بعد ذلك مره ثانيه ثم يساره أيضا ثانيا و لا يكتفى بإعادة غسل اليد اليسرى فقط.

هذا كما في موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: ان نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار، و ان نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك فامسح رأسك ثم اغسل رجلك «١» و مرسله الصدوق «قده» قال روى في حديث آخر فيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه أنه يعيد على يمينه ثم على يساره «٢» الى غير ذلك من الروايات.

و لا نرى نحن وجها صحيحا لوجوب الإعادة في غسل اليد اليمنى أبدا لأن الترتيب المعتبر بين أفعال الوضوء انما يحصل بإعادة الغسل في اليد اليسرى فحسب و لا مناص معه من رفع اليد عن الأخبار الآمره بإعادة غسلها معا أو حملها على ما إذا غسل اليسار فقط قبل غسل اليمنى من غير أن يغسل اليمنى بعدها فإنه وقتئذ لا بد من غسل اليمنى ابتداء ثم يعيد غسل اليسرى حتى يتحقق بذلك الترتيب المعتبر في الوضوء

(١) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه في ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٥

كل عضو (١) نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر و لو أخل بالترتيب و لو جهلا أو نسيانا بطل إذا تذكر بعد الفراغ و فوات الموالاه، و كذا ان تذكر في الأثناء لكن كانت نيته فاسده (٢) حيث نوى الوضوء على هذا الوجه

عدم اعتبار الترتيب بين أجزاء العضو:

(١) فله أن يصب الماء على ظاهر

يده من المرفق و يغسله ثم يصب الماء على باطنها فيغسل باطنها كما له ان يعكس الأمر بأن يغسل باطن يده من المرفق أولاً ثم يغسل ظاهرها.

و كذلك الحال فى غسل الوجه فان له أن يغسل جانبه الأيمن أولاً بأن يصب الماء عليه بيده ثم يغسل الجانب الأيسر كذلك كما ان له أن يعكس الأمر فلا يعتبر الترتيب بين الاجزاء العرضيه فى الأعضاء.

نعم لا بد من مراعاة الأعلى فالأعلى فيما يغسله من الأطراف فإذا أراد غسل باطن يده من المرفق ابتداء فلا بد من ان يغسل الجزء المسامت للجزء المتأخر عنه أولاً- ثم يغسل ذلك الجزء الثانى المسامت للجزء الثالث ثانياً و هكذا يراعى الأعلى فالأعلى إلى آخر الاجزاء الواجب غسلها و هكذا الحال فيما إذا غسل ظاهر يده أو وجهه.

نعم لا تعتبر فى المسامه المسامته الدقيقه العقليه بل المسامته العرفيه كافيهِ فى تحقق الشرط المعتبر فى الوضوء كما مر فى محله.

(٢) كما إذا قصد امتثال أمر متعلق بوضوء مقيد بان يغسل فيه اليد اليسرى قبل غسل اليمنى أو يغسل فيه الوجه بعد غسل اليدين أو بغير ذلك من القيود و الجامع أن يكون متعلق الأمر مقيداً بما لا واقع له فان الوضوء وقتئذ باطل على الإطلاق و هذا لا لأجل التشريع فحسب لتختص

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٦

و ان لم تكن نيته فاسده فيعود على ما يحصل به الترتيب (١) و لا فرق فى وجوب الترتيب (٢) بين الوضوء الترتيبى و الارتماسى.

حرمته بصوره العلم بالحال بل من جهه ان العمل غير مقرب واقعا و قصد التقرب لو تمشى فى مثله لم يسبب حصول التقرب لعدم صلاحيه العمل للمقريه واقعا و

هذا لا- يفرق فيه بين صورتى العلم و الجهل و لا- بين التذكر فى أثناء العمل أو بعد الفراغ عنه نعم لا بأس بالوضوء فى محل الكلام فيما إذا أخطأ فى التطبيق بان قصد امتثال الأمر الواقعى المتعلق بالوضوء الذى اعتقد كونه مقيدا بكذا و كذا خطأ، الا ان هذه المسأله مستدركه فى المقام لان الكلام فى الترتيب و انه أمر معتبر فى الوضوء و يبطل بالإخلال فيه بالترتيب و اما بطلانه من غير هذه الناحيه كقصد امتثال أمر متعلق بما لا واقع له فهو خارج عن محط الكلام.

(١) و قد بينا الوجه فيه مفصلا آنفا فلا يجب عليه اعاده غسل كل من اليدين فيما إذا غسل اليد اليسرى مقدما على غسل اليمنى لانه لو أعاد غسل اليسرى فحسب لحصل به الترتيب المعتبر فى الوضوء.

عدم الفرق فى اعتبار الترتيب بين الارتماسى و الترتيبى:

(٢) أشار «قده» بذلك إلى الفرق بين الطهارتين أعنى الغسل و الوضوء و ان الوضوء لا- يختلف الترتيب المعتبر فيه باختلاف أنحاءه و اقسامه كما يختلف فى الغسل لوضوح أن غسل الرأس مقدم فى الغسل على غسل الجانبيين من غير خلاف كما ان غسل الجانب الأيمن مقدم على الأيسر على المشهور.

الا- ان ذلك خاص بالترتيبى منه دون الارتماسى فإن الأمر ربما ينعكس فى الارتماس فىغسل أولا رجليه ثم جانبيه ثم رأسه لأنه إنما يدخل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٧

(الحادى عشر): الموالاه (١) بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقه قبل الشروع فى اللاحقه فلو جف تمام ما سبق بطل، بل لو جف العضو

فى الماء من طرف الرجل غالبا- فى الارتماس- هذا بخلاف الوضوء لأن مقتضى إطلاق أدلته ان الترتيب معتبر فيه مطلقا سواء أ كان التوضؤ بالترتيب أم

بالارتماس فالارتماسى فيه كالترتيبى فان المراد بالارتماس فى الوضوء انما هو ارتماس وجهه أو يده اليمنى أو اليسرى فلو قدم ما هو متأخر بطل وضوءه لا محاله.

اشتراط الموالاه فى أفعال الوضوء:

اشاره

(١) لا- اشكال و لا- خلاف فى اعتبار الموالاه فى الوضوء و ان كان بينهم كلام فى ان الموالاه واجب شرطى فيبطل الوضوء بالإخلال بها أو انها واجب نفسى فالإخلال بها يوجب الإثم و العقاب و لا يبطل بذلك الوضوء و كيف كان فالمسأله متسالم عليها عندهم.

و توضيح الكلام فى ذلك: ان مقتضى إطلاق أدله الوضوء من الآيه المباركه و الأخبار الوارده عنهم عليهم السلام عدم الموالاه فى الوضوء و ان حاله حال الغسل فكما لا تعتبر الموالاه فى صحته فله أن يغسل رأسه فى مجلس و زمان و يغسل طرفه الأيمن فى وقت آخر و الأيسر فى زمان ثالث فكذلك الحال فى الوضوء فيتمكن المكلف من ان يغسل وجهه فى زمان و يديه فى وقت آخر و ان طال الفصل بينهما حسب ما يقتضيه إطلاق الأدله كما عرفت.

نعم الفصل الطويل بين الغسلتين و المسحيتين محل بالصحه من جهه اعتبار ان يكون المسح فى الوضوء بالنداوه الباقيه فى يد المتوضى و مع الفصل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٨

.....

الكثير ترتفع النداهه و يبس المحل فلا يتحقق المسح المأمور به فى الوضوء.

و على الجملة انا لو كنا نحن و هذه المطلقات لحكمنا بعدم اعتبار الموالاه- بما لها من المعنى و التفسير- فى الوضوء.

و اما الأخبار الآمره بالاتباع فى الوضوء أو الاخبار الداله على وجوب المتابعه فيه أو ما دل على ان الوضوء غير قابل للتبعيض فسيأتى ان شيئاً من ذلك لا دلالة له على اعتبار الموالاه

□
نعم ان بين الروايات روايتان و هما موثقه أبى بصير و صحيحه معاويه ابن عمار و كلتاهما عن أبى عبد الله (ع).

قال فى أولا- لهما: إذا توضأت بعض وضوئك و عرضت لك حاجه حتى ييس وضوئك فأعد وضوئك فإن الوضوء لا يبعض
«١».

□
و فى ثانيتهما: قلت لأبى عبد الله (ع) ربما توضأت فنقد الماء فدعوت الجاربه فأبطأت عليّ بالماء فيجف وضوئى فقال: «أعد «٢»
و قد دلنا على عدم بطلان الوضوء بحدوث الفصل الطويل فى أثائه ما دام لم يؤد إلى جفاف الأعضاء المتقدمه و لو كان الفصل
مخلا بالموالاه لدى العرف.

فنستفيد منهما ان الموالاه المعتره فى الوضوء عند الشارع ليست هى الموالاه العرفيه فحسب بل ان لبقاء الرطوبه على الأعضاء
المتقدمه مدخليه تامه فى تحقق الموالاه فى نظره.

و هذا المعنى من الموالاه أعنى عدم جفاف الأعضاء المتقدمه. و ان كان أمرا تعديا فى الجملة لا محاله الا أنه فى الجملة أيضا
موافق للذوق العرفى فإن الأعضاء السابقه ما دامت باقيه على رطوبتها فكأنها باقيه على اتصالها مع الاجزاء اللاحقه عليها لدى
العرف و انما يراها منفصله عن سابقتها إذا جفت و يبست و اما مع بقاء الرطوبه فالوحده باقيه فى نظره

(١) المرويه فى ب ٣٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٣٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٤٩

.....

و عليه فمقتضى الجمع بينهما و الأخبار المطلقه أن نكتفى فى حصول شرط الوضوء بكل من الموالاه العرفيه و بقاء الأعضاء
المتقدمه على رطوبتها فأى منهما حصل كفى فى الحكم بصحة الوضوء.

فإذا فرضنا أنه فصل بين أجزاء الوضوء بمقدار مخل للموالاه العرفيه و لكن الأعضاء المتقدمه

كانت باقيه على رطوبتها لبروده الهواء- مثلا- كما فى الشتاء بحيث لو كان الفصل غير فصل الشتاء لجفت و يبست كفى ذلك فى صحه الوضوء.

كما انا لو فرضنا أن الأعضاء السابقه- لمرض كما فى بعض أقسام الحمى أو لحراره الهواء- تجف بمجرد وصول الماء إليها الا ان الفصل المنخل بالموالاه العرفيه لم يتحقق فى الخارج أيضا حكما بصره الوضوء.

نعم إذا فرضنا أن الأعضاء السابقه قد ببست من جهه التأخير و عدم مراعاه الموالاه حكما عليه بالبطلان بمقتضى الموثقه و الصحيحه و هذا بخلاف ما إذا راعى الموالاه و لكن الأعضاء ببست بسبب حراره البدن أو الهواء فان الإطلاقات المقتضيه للصحه هى المحكمه وقتئذ.

فلا نشترط الموالاه العرفيه على وجه الإطلاق كما لا نشترط بقاء الأعضاء السابقه على رطوبتها على الإطلاق هذا.

و قد يقال مستدلا بالموثقه و الصحيحه المتقدمتين ان المدار فى بطلان الوضوء انما هو جفاف الأعضاء المتقدمه سواء استند ذلك الى التأخير و الفصل الكثير المنافى للموالاه العرفيه أم استند إلى حراره البدن أو الهواء فبجفاف الأعضاء المتقدمه يحكم بالبطلان و إن كانت الموالاه العرفيه غير زائله.

لأن المذكور فى الموثقه و ان كان هو ييوسه الأعضاء المتقدمه من جهه الفصل الطويل المسبب عن عروض الحاجه له الا ان التعليل الوارد فى ذيلها

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٠

.....

بقوله (ع) فان الوضوء لا يبعث يعم ما إذا حصل الجفاف من جهه حراره البدن أو الهواء لدلالته على ان جفاف الأعضاء السابقه مبعث للوضوء سواء استند إلى ذلك أو الى ذاك هذا.

و لا يخفى ان الكبرى الوارده فى ذيل الموثقه و ان كنا نسلمها و نعترف بأن الوضوء لا يبعث الا ان الكلام فى

ان التبويض فى الوجود ىتحقق بأى شىء و الظاهر انه لا بد أن يكون التبويض بأحد أمرين: فاما ان يكون التبويض بالنظر العرفى و ترك الموالاته العرفيه. و اما ان يكون التبويض بالتعبء الشرعى كما إذا حصلت اليبوسه فى الأعضاء السابقه من جهه الفصل الطويل كما هو مورد الروايه.

و إذا فرضنا بقاء الموالاته العرفيه فى مورد فلا- محاله ىتوقف حصول التبويض تعبءا بمجرد جفاف الأعضاء السابقه من جهه المرض أو الحراره الهواء على دلالة الدليل عليه و المفروض عدمها لأن العله الوارده فى ذيل الموثقه انما تشتمل على الكبرى فقط و قد عرف انا نسلمها و نعترف بمضمونها الا- انها غير متكفله لبيان الصغرى و المصداق اعنى ما به ىتحقق التبويض فى الوجود و موردها خصوص ما إذا استند جفاف الأعضاء السابقه إلى الفصل الطويل لأجل عروض الحاجه له و لا تعرض لها الى الجفاف المستند إلى حراره البدن أو الهواء. و قد ذكرنا ان التبويض انما ىتحقق بأحد أمرين و المفروض انه لا أثر منهما فى المقام هذا كله فى الموثقه.

و أما صحيحه معاويه فىتوجه على الاستدلال بها فى المقام ان الحكم الذى تكفلته الصحيحه قضيه شخصيه فى واقعه و هو خطاب لمعاويه. و لا بد فى مثلها من الاقتصار على المقدار المتيقن و المعلوم و هو مورد الروايه أعنى ما اشتمل على قيدين: أحدهما جفاف الأعضاء السابقه. و ثانيهما: استناد ذلك إلى التأخير و الإبطاء المستندين إلى عروض الحاجه له و وجوب الإعاده

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥١

.....

فى مثله مما لا كلام فيه.

و اما التعدى عنه إلى ما اشتمل على قيد واحد و هو مجرد الجفاف و ان لم

يستند إلى الإبطاء و التأخير فيما لا شاهد له و لا يمكن استفادته من الحكم الخاص أعنى ما تكفلته الصحيحه فى موردها.

و عليه فما ذهب إليه فى المتن و وافقه عليه جمله من المحققين أعنى القول بكفايه أحد الأمرين من الموالاه العرفيه أعنى عدم التبعض و بقاء الرطوبه فى الأعضاء هو المتين و لعل هذا القول منشأ الصدوق «قده» هذا.

ثم ان مقتضى الروايتين هو اعتبار جفاف الأعضاء السابقه بأجمعها لمكان قوله (ع) فيجف وضوئى أو حتى يبس وضوئك. فإن ظاهرهما هو جفاف تمام الوضوء و عليه فجفاف بعض الأعضاء السابقه مع رطوبه البعض الآخر مما لا- يترتب عليه أثر فى البطلان.

و من ذلك يظهر بطلان ما ذهب إليه الإسكافى «قده» من الحكم بالبطلان عند ما يبس شىء من الأعضاء المتقدمه لما عرفت من ان المدار فى ذلك انما هو يبوسه الأعضاء السابقه بتمامها و لا دليل على بطلان الوضوء بجفاف بعضها بوجه.

و كذلك الحال فيما سلكه الحللى «قده» من ذهابه الى الحكم بالبطلان عند جفاف العضو المتقدم على العضو الذى يريد غسله أو مسحه.

و ذلك لأنه ان أراد بذلك جفاف تمام الأعضاء المتقدمه- بالملازمه- كما هو الأقرب، لأنه إذا كان التأخير بمقدار جف معه العضو المتقدم على ما يريد الاشتغال به فيجف معه الأعضاء المتقدمه عليه بطريق أولى فهو عين ما قدمناه من اعتبار جفاف الأعضاء السابقه بتمامها.

و ان أراد به جفاف خصوص العضو السابق على ما بيده و لو مع بقاء الرطوبه فى العضو المتقدم عنه كما إذا كانت رطوبه وجهه باقيه و قد جفت

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٢

.....

رطوبه يده اليمنى و هو يريد الاشتغال باليد اليسرى- مثلا- فقد

ظهر انه مما لا دليل عليه لأن ظاهر الصحيحه و الموثقه انما هو اعتبار الجفاف فى تمام الأعضاء المتقدمه كما مر.

و مما يدلنا على بطلان هذا القول هو الاخبار الآمره بأخذ البله من اللحي و الحاجبين فيما إذا توضحاً و نسي المسح ثم تذكر و قد جفت رطوبه يده و وجهه فان الوضوء إذا قلنا ببطلانه بجفاف العضو السابق على المسح للزم الحكم ببطلان الوضوء فى موارد الأخبار المذكوره و لم يكن وجه لصحته بأخذ البله من اللحي و الحاجبين.

فالمتحصل ان الوضوء يعتبر فيه أحد الأمرين المتقدمين: بقاء الأعضاء السابقه على رطوبتها. و الموالاه العرفيه فيما إذا لم يستند جفاف الأعضاء إلى التأخير.

ما ذهب اليه جمع من الأصحاب (قدمهم):

بقى الكلام فيما ذهب اليه جمع من الأصحاب «قدمهم» من ان العامد فى الإخلال بالموالاه العرفيه يبطل وضوءه و اما المضطر الذى من جملته الناسى فهو انما يبطل وضوءه بالإخلال بالموالاه فيما إذا جفت الأعضاء المتقدمه و اما إذا تذكر مع بقاء الأعضاء المتقدمه على رطوبتها فهو محكوم بصحة الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٣

.....

الوجه المستدل بها على التفصيل بين الناسى و العامد:

هكذا يفصل بين الناسى و العامد و يستدل عليه بأمور:

«الأول»: ان ذلك مقتضى الجمع بين الروايات فإن الأخبار المتضمنه بالأمر بالاتباع أو المتابعه فى الوضوء تدلنا على اعتبار الموالاه العرفيه فى صحته لأن ظاهر كلمه الاتباع و المتابعه هو إتيان كل جزء بعد الجزء الآخر متواليا فإذا أخل المكلف بذلك متممدا و لم يأت بالإجزاء على نحو التوالى فقد أخل بالشرط فيحكم على وضوئه بالبطلان.

و أما الموثقه و الصحيحه الدالتان على صحة الوضوء عند بقاء الرطوبه فى الأعضاء السابقه فهما محمولتان على ترك التوالى عند الاضطرار كما هو مورد هما و من أفراد الاضطرار النسيان و بهذا يجمع بين الطائفتين هذا.

و التحقيق انه لا فرق بين العامد و غيره فى ان الوضوء مع الإخلال بالموالاه العرفيه إذا بقيت الأعضاء السابقه على رطوبتها محكوم بالصحة كما مر و السر فى ذلك أنه لا دليل على ان الإخلال بالموالاه العرفيه يوجب الحكم ببطلان الوضوء حتى يحمل ذلك على العامد.

و ما استدل به على ذلك من الأخبار الآمره بالاتباع و المتابعه و قالوا انها محموله على المتعمد فى الإخلال بالموالاه العرفيه فمما لا يمكن الاعتماد عليه و ذلك لأن الأخبار الآمره بالاتباع و المتابعه روايات ثلاث:

□
«الأولى»: روايه حكم بن حكيم قال: سألت أبا عبد الله عن رجل نسى من الوضوء الذراع

و الرأس قال: يعيد الوضوء ان الوضوء يتبع بعضه بعضا «١» بدعوى ان قوله عليه السلام يتبع بعضه بعضا بمعنى ان الاجزاء

(١) المرويه فى ب ٣٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٤

.....

الوضوئيه تعتبر فيها الموالاه عرفا. و يتوجه على الاستدلال بها «أولا»: انها ضعيفه السند بالحسين بن محمد بن عامر لأنه و ان كان
يحتمل أن يكون هو الحسين بن محمد بن عمران و هو موثق فى الرجال الا انه مجرد احتمال لا يعتنى به [١] و الحسين بن محمد
بن عامر لم يوثق فى الرجال كما ان معلى بن محمد أيضا مجهول فالروايه غير قابله للاعتماد عليها من حيث السند.

و «ثانيا»: ان دلالتها على المدعى محل الكلام و ذلك لان المراد بالتبعيه فى قوله (ع) يتبع بعضه بعضا انما هو الترتيب المعتبر بين
أفعاله و اجزائه دون الموالاه العرفيه كما توهم و ذلك بقرينه ورودها فيمن نسي الذراع و الرأس و أخل بالترتيب المعتبر فى
الوضوء إذا معنى أنه يتبع بعضه بعضا ان لكل جزء منه موضعا معين لا يسع للمتوضى أن يقدم ما هو متأخر أو يؤخر ما هو متقدم
منها.

و «ثالثا»: انا لو سلمنا ان قوله (ع) يتبع بعضه بعضا بمعنى الموالاه فى الوضوء فلا- مناص من حمله على الموالاه بمعنى جفاف
الأعضاء السابقه لأن موردها انما هو الناسى و هو غير مكلف بالموالاه حسب ما يقتضيه الموثقه و الصحيحه المتقدمتان و انما
موالاته بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقه.

و قد تقدم أنه تعبدى فى الجمله كما أنه فى الجمله أيضا موافق للذوق العرفى لأن العرف يرى استمرار العمل و عدم انقطاعه
عما تقدم ما

دامت الرطوبه باقيه على أعضاء الوضوء و مع ورود الروايه فى مورد النسيان كيف

[١] وقد تعرض دام ظله لهذا فى الرجال و بنى على أن محمد بن عامر هو الحسين بن محمد بن عمران معللا بما عن النجاشى من ان عامرا هو ابن عمران فلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٥

.....

بحمل ذيلها على العامد و غير الناسى إذا لا مجال لحمل التبعية فيها على الموالاه العرفيه حتى يحمل على العامد لمنافاته مورد الروايه كما عرفت.

□
«الثانيه»: صحيحه زراره قال: قال: أبو جعفر: تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل أبدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين و لا تقدمن شيئا بين يدي شىء .. «١» مدعيا ان كلمه (تابع) بمعنى الإتيان بالأجزاء متواليه. و يدفعه: ان كلمه (تابع) فى الصحيحه ليست بمعنى الموالاه قطعاً لأنه (ع) استشهد بقول الله عز و جل مع وضوح ان الآيه المباركه أجنبيه عن الدلاله على اعتبار الموالاه العرفيه.

بل ذكرنا ان مقتضى إطلاقها كبقية الأخبار المطلقه عدم اعتبار الموالاه فى الوضوء كما هى غير معتبره فى الغسل بل انما هى بمعنى الترتيب لأنه الذى ذكره الله سبحانه بقوله فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ .. و من ثمه قال عليه السلام إبداء بالوجه ..

و على الجملة قد يراد بالاتباع الإتيان بالأجزاء متواليه و قد يراد منه الإتيان بالأجزاء بعضها بعد بعض و ان لم تكن متواليه و قد عرفت ان الأول غير مراد فى الصحيحه و حيث ان الوضوء متركب من أمور متعدده لا- يمكن الإتيان بها مره واحده بأجمعها و انما يؤتى ببعضها قبل بعضها الآخر فالتتابع متحقق فيه فى نفسه و انما أراد (ع) أن

يبين كيفية التتابع و انه انما يحصل بتقديم غسل الوجه على غسل اليدين و بتقديمهما على مسح الرأس ثم الرجلين.

□
«الثالثه»: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجله فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجله و ان كان نسي شماله فليغسل

(١) المرويه في ب ٣٤ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٦

.....

الشمال و لا يعيد على ما كان توضأ و قال: اتبع وضوئك بعضه بعضا «١» و قد استدل بالجمله الأخيره على اعتبار الموالاه العرفيه في الوضوء.

و يرد: ان الاتباع المأمور به في الروايه ليس بمعنى الموالاه العرفيه و انما معناه الترتيب المعتبر في الوضوء بقريته صدرها و هو انما ذكر كالدليل على الحكم المذكور في صدر الروايه و يبين ان الوجه فيه هو لزوم الاتباع في الوضوء.

على اننا لو سلمنا انه بمعنى الموالاه فهي بمعنى عدم جفاف الأعضاء المتقدمه و ذلك لعين ما قدمناه في الروايه الأولى من ان موردها النسيان و الناسى غير مكلف بالموالاه العرفيه و انما يكلف بالموالاه بالمعنى الثانى حسب ما تقتضيه الموثقه و الصحيحه المتقدمتان و مع كون المورد هو الناسى كيف تحمل الروايه على المتعمد و يراد منها اعتبار الموالاه العرفيه في الوضوء و المتحصل أنه لم يقد على اعتبار الموالاه العرفيه دليل حتى نحمله على العامد و نحمل الموثقه و الصحيحه على الناسى فلا وجه للفرقه بينهما أعنى العامد و الناسى بدعوى انه مقتضى الجمع بين الدليلين بل قد عرفت ان مقتضى إطلاق الآيه المباركه و بقيه الأخبار المطلقه الأمره بغسل

الوجه و اليدين عدم اعتبار الموالاه فى الوضوء و ان حاله حال الغسل فله أن يأتى بجزء منه فى زمان و بالجزء الآخر فى زمان آخر الا المسح لانه لا بد و ان يقع عقيب غسل اليدين أعنى قبل جفافهما لاعتبار أن يكون المسح بالبله الوضوئيه الباقيه فى اليد و مع يبوستها لا يتحقق المسح المأمور به كما هو ظاهر.

و من هنا يظهر عدم إمكان الاستدلال على اعتبار الموالاه العرفيه فى الوضوء بالأخبار الآمره بالإعاده عند جفاف الأعضاء التراخى و ذلك لاحتمال استناد البطلان وقتئذ إلى عدم تحقق المسح المأمور به لا إلى فوات الموالاه

(١) المرويه فى ب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٧

.....

العرفيه بين الأعضاء و على ذلك لا يعتبر الموالاه العرفيه فى الوضوء. نعم يعتبر عدم جفاف الأعضاء المتقدمه حسب ما تقتضيه الموثقه و الصحيحه.

فإذا جفت و كان مستنده التأخير و الإبطاء فهو يوجب البطلان لأنه المقدار المتيقن من دلالتها. و أما إذا لم يحصل التأخير الموجب للجفاف و لكن حصل الجفاف من عله أخرى كحراره البدن و الهواء فيما ان سببيه مثله للتبعيض و البطلان لا يمكن ان يستفاد من الصحيحه و الموثقه لعدم دلالتها على بيان ما به يتحقق التبعيض فالمرجع حينئذ هو الإطلاقات المقتضيه للحكم بصحه الوضوء و عدم اعتبار شىء من بقاء الرطوبه أو غيره فى صحته.

فبهذا- لا دلالة الأخبار المتقدمه- صح لنا ان نقول أنه يعتبر فى الوضوء أحد أمرين: اما الموالاه العرفيه و ان حصل الجفاف من جهه حراره البدن أو الهواء و اما بقاء الرطوبه فى الأعضاء السابقه فيما إذا لم يتحقق هناك الموالاه بلا فرق فى

ذلك بين المتعمد و الناسى.

هذا كله فى الأمر الأول من الأمور المستدل بها على التفصيل بين المتعمد و الناسى أعنى حالتى الاختيار و الاضطرار.

و «الثانى»: قاعده الاشتغال بدعوى انا مكلفون بالطهاره للصلاه فإذا شككنا فى اعتبار شىء و مدخليته فى تحققها فلا مناص من ان يؤتى بها حتى نقطع بحصول الواجب فى الخارج و امتثال الأمر المتعلق به لأنه من قبيل الشك فى المحصل و حيث انا نحتمل اعتبار التوالى العرفى فى حق المتعمد فلا مناص من أن نراعيه حتى نقطع بإتيان ما هو محقق للطهاره الواجبه فى حقنا.

و فيه: «أولاً» ان الطهاره ليست الا نفس الأفعال أعنى الغسلتين و المسحنتين كما قدمناه تفصيله سابقا لا انها أمر آخر يتولد منهما و هما محصلان للطهاره فإذا شككنا فى اعتبار أمر زائد على ما نعلم اعتباره فى الوضوء فهو

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٨

.....

من قبيل الشك فى أصل توجه التكليف بإتيان الأمور به مقيدا بما نشك فى اعتباره و هو مورد للبراءه دون الاشتغال.

و «ثانياً»: لو سلمنا ان الشك من قبيل الشك فى المحصل و انه مورد للاشتغال أيضا لا مجال للتمسك بها فى المقام و ذلك لأن الشك فى اعتبار الموالاه العرفيه- بالإضافة إلى المتعمد- مما يدفعه إطلاق الآيه المباركه و الأخبار المطلقه لما تقدم من أن مقتضى إطلاقهما ان الوضوء كالغسل و ان الموالاه غير معتبره فيه ابدأ و من الواضح ان الدليل الاجتهادى لا يبقى مجالاً للتشبيث بالأصل العملى.

«الثالث»: الأخبار الوارده فى الوضوءات البيانيه حيث تضمنت انه (ع) غرف غرفه فغسل بها وجهه و غرف غرفه أخرى و غسل بها يده اليمنى ثم غرف ثالثا و غسل بها يده

اليسرى ثم مسح رأسه ورجليه و لم يرد فى شىء من تلك الأخبار الواردة فى مقام البيان انه (ع) غسل وجهه ثم صبر مده ثم غسل يديه- مثلا.

إذا تدلنا على ان الوضوء يعتبر فيه التوالى لا- محاله و انه من دون التوالى محكوم بالبطلان و قد خرجنا عنها فى حق الناسى و المضطر بالموثقه و الصحيحه المتقدمين و بقى المتعمد تحتها.

و الجواب عن ذلك: ان الأخبار المذكوره ليست بصدد بيان ان الموالاه معتبره فى الوضوء و انما كان (ع) فى تلك الأخبار بصدد تعليم الوضوء للراوى و إرشاده و من البديهى ان مقتضى التعليم أن يأتى (ع) بجميع أفعال الوضوء بعضها بعد بعض فهل ترى من نفسك ان أحدا إذا سألك تعليم الوضوء تأتى ببعض أفعالها و تؤخر إتيان البعض الآخر؟! أو تأتى برمتها و حسب ترتيبها مره واحده.

و من الظاهر ان التأخير فى أثناء العمل لا يصدر عن العاقل و الحكيم

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٥٩

.....

عند تعليمه الإبداع أهم و مع عدمه فالعاده جاريه على الإتيان بجميع ما يعتبر فى العمل متتاليه حتى يتعلمها الجاهل عند التعليم إذا عدم إتيانه (ع) الا-جزء مع التراخى فى الأخبار البيانيه- انما هو من جهه الجرى على المتعارف العادى فى مقام التعليم لا من جهه اعتبار التوالى فى الوضوء.

«الرابع»: الإجماع حيث ادعوا الإجماع على هذا التفصيل و إن التوالى يعتبر بالإضافة إلى المتعمد المختار و أما الناسى و المضطر فيعتبر فى صحه وضوئه عدم جفاف الأعضاء المتقدمه على العضو الذى يريد الاشتغال به.

و فيه: ان الإجماع المنقول لو قلنا باعتباره فى غير المقام- مع انا لا نقول باعتباره أصلا- لا يمكننا الاعتماد عليه

فى خصوص المسأله و ذلك لتصریحهم بندره القول باعتبار الموالاه العرفیه فى حق العامد و ان القائل باشرطها غیر معروف و معه كيف يكون اعتبارها الشرطى مجمعا عليه بين الأصحاب و انما القائل باعتبارها یرى الموالاه واجبه بالوجوب النفسى و ان الإخلال بها یوجب الإثم و العصیان لا انه بسبب البطلان و هذا أمر آخر- أى الوجوب النفسى- و ان نسب إلى المشهور و كيف كان فلم یثبت اعتبار الموالاه العرفیه شرطا فى الوضوء.

فالصحيح ما ذكرناه من عدم اعتبار الموالاه العرفیه فى الوضوء من دون فرق فى ذلك بين المتعمد و الناسى.

ما نسب الى المشهور فى المسأله:

بقى الكلام فيما نسبوه إلى المشهور بين الأصحاب (قدس الله أسرارهم) من ان الموالاه معتبره فى الوضوء بالوجوب النفسى و ان الإخلال بها یوجب الإثم و العصیان دون بطلان الوضوء.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٠

.....

فقد يستدل على ذلك بقاعده الاشتغال لاحتمال اعتبارها فى الوضوء و بما أن المورد من موارد الشك فى المحصل فلا مناص من الاحتياط.

وفيه: انا ان اعتمدنا على قاعده الاشتغال عند الشك فى اشتراط صحه الوضوء بالموالاه فلا نعلم عليها فى الشك فى وجوبها النفسى أبدا و ذلك لإطباق المحدثين و الأصوليين على ان الشبهات الوجوبیه مورد للبراءه عدی المحدث الأسترآبادى و معه لا مجال للتمسك بقاعده الاشتغال.

وقد يستدل بان الأمر يقتضى الفور فلو فصل بين أجزاء الوضوء و أفعاله و خالف الفور إثم إذا لا بد من أن يأتى بها فورا و هو معنى وجوب الموالاه فى الوضوء و هذا الاستدلال أو لم يذكروه فى الكتب العلميه لكان الصفح عن ذكره أجدر لعدم قابليته للذكر أو الاعتماد عليه.

و يدفعه: «أولا»: ان الأمر لا يفيد

الفور و على تقدير تسليم انه يفيد الفور لا- يمكن الالتزام به فى المقام و الا لوجبت المبادره إلى غسل الوجه فوراً و هو مما لا يلتزم به أحد لأنه كغسل اليدين متعلق للأمر فمن قام من نومه- و هو الذى فسر به القيام فى الآيه المباركه- لوجب عليه أن يغسل وجهه و هو كما ترى. و احتمال أنه لا يقتضى الفور فى غسل الوجه و يقتضيه فى غسل اليدين ضعيف غايته لأن غسل اليدين لم يتعلق به أمر مستقل و انما عطف على غسل الوجه فلو حملنا الأمر المتعلق به على غير الفور فبأى شىء نستدل على الفور فى غسل اليدين هذا كله.

على انا لو سلمنا جميع ذلك و أغمضنا عن عدم إفاده الأمر للفور و عن عدم إمكان الالتزام به فى المقام لمحذور التفكيك بين مثل الوجه و غسل اليدين فهو انما يتم فى الأمر المولوى و لا يتم فى مثل الوضوء الذى هو شرط و مقدمه للصلاه فإن الإتيان به غير واجب على الفور فكيف يكون الإتيان باجزائه واجبا فوراً وقتئذ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦١

.....

و ثالثه يستدل بالإجماع و رابعه بالأخبار الآمره بالمتابعه و الاتباع و لكن الإجماع غير تعبدى و لا يكشف مثله عن رأيه (ع) و الاخبار المذكوره انما تدل على وجوب الترتيب لا على وجوب الموالاه كما تقدم.

فالإنصاف أنه لا- دليل على اعتبار الموالاه فى الوضوء لا على وجه الشرطيه و لا على وجه النفسيه من دون فرق فى ذلك بين العامد و غيره.

بقى هناك أمران ينبغى التنبيه عليهما:

«أحدهما»: ان المدار فى جفاف الأعضاء السابقه هل على الجفاف الفعلى أو ان المعتبر هو الجفاف التقديرى نظير التغير التقديرى فى

وجه شيخنا الأنصارى «قدس سره» الاحتمال الثانى بل قواه و اختاره على ما ينسب اليه نظرا إلى ان قوله (ع) حتى يبس وضوئك أو فيجف وضوئى فى الموثقه و الصحيحه المتقدمين منصرفان الى اليبس المتعارف العادى.

و أفاد أنه على ذلك يعتبر فى الجفاف المبطل للوضوء أن يكون على نحو لو كان التوضؤ فى الهواء المعتدل لجف و اما الجفاف فى الهواء غير المعتدل و عدمه فهما خارجان عن مورد الروايتين فلو فرضنا انه جفت أعضائه فى الهواء الحار الشديد أو بقيت على رطوبتها من جهة بروده الهواء و رطوبته كما فى أيام الربيع - مثلا- فهو خارج عن مورد الصحيحه و الموثقه.

و فيه: مضافا إلى ان حمل الجفاف على التقديرى خلاف ظاهر الروايتين ان غايه ما يلزم على ذلك أن يكون عدم الجفاف فى الهواء غير المعتدل خارجا عن مورد الروايتين لأنهما إنما دلتا على صحه الوضوء فيما إذا لم تجف الأعضاء المتقدمه من جهة التأخير و الإبطاء أى لم يفصل زمان

التفتيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٢

.....

تجف فيه الأعضاء المتقدمه على تقدير حراره الهواء.

و أما إذا فرضنا تخلل زمان تجف فيه الأعضاء على تقدير اعتدال الهواء غير انها لم تجف لعدم اعتدال الهواء فهو خارج عن مورد الروايتين و اما ان الوضوء يبطل حينئذ فهو يحتاج الى دليل فهب أنه خارج عن موردهما.

الا ان مقتضى الإطلاق كما قدمناه عدم اعتبار الموالاه فى الوضوء و ان حاله حال الغسل بعينه و انما خرجنا عنها فيما إذا جفت الأعضاء لأجل التأخير فحسب و بقى غيره مشمولاً للإطلاقات هذا.

على ان الأخبار الواردة فيمن نسي المسح فى وضوئه و انه يأخذ البله من لحيته على تقدير

كونها مبتله و يمسح بها تدفع اعتبار الجفاف التقديرى بإطلاقها، لأنها وارده فى حق عامه المكلفين على اختلاف أمزجتهم و أمكنتهم و اختلاف أماكن وضوئهم و أزمته فقد دلنا على ان اللحيه إذا لم تجف و كانت مبتله و أمكن أخذ البله منها حكم بصحه الوضوء و ان كانت بقاء الرطوبه فيها من جهه بروده الهواء و عدم اعتداله بحيث لو كان الهواء معتدلا لجفت.

«الأمر الثانى»: قد أسلفنا ان جفاف الأعضاء المتقدمه إذا استند إلى التأخير و الإبطاء فالوضوء محكوم وقتئذ بالبطلان بمقتضى الصحيحه و الموثقه و اما إذا جفت من دون استناد الجفاف إلى التأخير كما إذا استند إلى حراره البدن أو الهواء فقد ذكرنا ان مقتضى الإطلاقات صحته فإذا جفت أعضائه لا لأجل التأخير و حكمنا بصحه وضوئه كما عرفت فهل يجب أن يأتى بالبقيه من دون فصل أوله ان يتأخر بعد ذلك ساعه أو ساعتين أو أكثر ثم يأتى ببقيه أفعال الوضوء؟

الصحيح وجوب الإتيان بالبقيه من دون إبطاء على نحو يصدق التبويض لدى العرف لان المستفاد من التعليل الوارد فى ذيل الموثقه فإن

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٣

.....

الوضوء لا يتبعض ان الوضوء عمل وحدانى غير قابل للتبعيض و هذه الكبرى و ان كانت قد طبقت على مورد الروايه و هو ما إذا حصلت اليوسه للتأخير و لم تطبق على غيره كما إذا حصلت اليوسه لحراره الهواء - مثلا- الا ان كل مورد صدق عليه عنوان التبويض لدى العرف يشمله تعليل الروايه لا محاله و عليه فيعتبر فى صحه الوضوء أحد أمرين.

«أحدهما»: ان لا تجف الأعضاء المتقدمه من جهه التأخير و الإبطاء.

و «ثانيهما»: ان لا يتخلل الفصل بين أجزائه و

أفعاله بمقدار يتحقق به التبويض لدى العرف فإذا جفت أعضاء المتوضى لحراره الهواء فليس له ان يتأخر بمقدار يتحقق به التبويض فى الوضوء و هذا هو المراد بقولنا فى أوائل المسأله ان الوضوء يعتبر فيه أحد أمرين كما عرفت هذا.

ثم انه ورد فى صحيحه حرير: فى الوضوء يجف قال: قلت فان جف الأول قبل ان اغسل الذى يليه قال: جف أو لم يجف اغسل ما بقى قلت و كذلك غسل الجنابه قال هو بتلك المنزله و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك قلت: و ان كان بعض يوم قال: نعم «١».

و هى تعارض الموثقه و الصحيحه المتقدمين لدلالاتها على عدم بطلان الوضوء بجفاف الأعضاء المتقدمه و من هنا جمع بينها و بين الروايتين الشيخ (قده) جمعا دلاليا بحمل مطلقهما على مقيدهما بدعوى ان صحيحه حرير مطلقه لدلالاتها على عدم بطلان الوضوء بجفاف الأعضاء المتقدمه مطلقا سواء استند إلى التأخير أم الى شىء آخر من حراره الهواء أو الريح الشديد و الموثقه و الصحيحه دلتا على بطلان الوضوء من جهه خصوص الجفاف المستند إلى التأخير فهما أخص من صحيحه حرير.

(١) المرويه فى ب ٣٣ من أبواب الوضوء من الوسائل

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٤

.....

و مقتضى قانون الإطلاق و التقييد تقديم الدليل المقيد و الأخص و تقييد المطلق به و نتيجة ذلك فى المقام هو الحكم ببطلان الوضوء بجفاف الأعضاء المتقدمه عند استناده إلى التأخير بخلاف الجفاف غير المستند اليه.

و قد جمع «قده» بينهما مره أخرى مجمل الصحيحه على التقيه لأن مذهب كثير من علماء العامه عدم اعتبار الموالاه [١] فى الوضوء و عدم بطلانه بجفاف الأعضاء المتقدمه.

و الصحيح هو ما أفاده أخيرا

و ذلك لما قدمناه غير مره من ان الأمر بالإعادته إرشاد إلى البطلان و عليه فالموثقه و الصحيحه دلنا على بطلان الوضوء عند جفاف الأعضاء المتقدمه بالتأخير و هذه الصحيحه دلت على عدم البطلان بذلك فهما متعارضتان و لا بد من الرجوع إلى مرجحات المتعارضين و حيث

[١] فى الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٤٧ من الطبعه الخامسه ان الشافعيه و الحنفيه قالوا ان الموالاه سنه فيكره التفريق بين الأعضاء إذا كان بغير عذر. أما للعذر فلا يكره كما إذا كان ناسيا أو فرغ الماء المعد لوضوئه فذهب ليأتى بغيره ليكمل وضوءه و محل كونه سنه عند الشافعيه ما لم يكن صاحب ضروره كصاحب السلس فإنه يجب عليه التتابع كما سبق و المالكيه قالوا ان شرط وجوب الموالاه ان يكون المتوضى ذا كرا قادرا فلو كان ناسيا أو عاجزا غير مفرط، و غير المفرط هو كمن أعد من الماء ما يكفى للطهاره يقينا ثم ظهر عدم كفايته و أريق منه شىء فإنه يبني على ما فعل و لو طال الزمن ..

و فى كتاب الرحمه بهامش الميزان للشعرانى ص ١٩: و الموالاه فى الوضوء سنه عند أبى حنيفه و قال مالك الموالاه واجبه و للشافعى فيه قولان أصحهما أنها سنه، و المشهور عن أحمد انها واجبه.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٥

السابق على العضو الذى يريد أن يشرع فيه الأحوط الاستئناف، و ان بقيت الرطوبه فى العضو السابق على السابق، و اعتبار عدم الجفاف انما هو إذا كان الجفاف من جهه الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان. و اما إذا تابع فى الأفعال و حصل الجفاف من جهه حراره بدنه أو حراره الهواء

أو غير ذلك فلا بطلان، فالشرط في الحقيقة أحد الأمرين من التابع العرفي و عدم الجفاف. و ذهب بعض العلماء إلى وجوب الموالاه بمعنى التسابع و ان كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاه بمعنى عدم الجفاف ثم انه لا يلزم بقاء الرطوبه فى تمام العضو السابق. بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض أجزاء ذلك العضو.

(مسألة ٢٤): إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر انه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته (١) و وضوءه أيضا إذا لم

ان الصحيحه موافقه للعامه و هما مخالفتان معهم فلا مناص من طرح الموافق و الأخذ بما خالفهم.

و اما ما صنعه أولا- من حمل مطلقهما على مقيدهما ففيه: ان الصحيحه إنما دلت على عدم بطلان الوضوء بجفاف الأعضاء المتقدمه عند استناده إلى التأخير و لم تدلنا على عدم بطلان الوضوء بمطلق الجفاف.

و هذا يظهر بملاحظه قوله (ع) هو أى الغسل بتلك المنزله أى بمنزله الوضوء حيث يدلنا على انها متحدان بحسب الحكم و بما انه (ع) صرح بعد ذلك بعدم بطلان الغسل و ان آخر بعض اجزائه بعض يوم فيعلم من ذلك ان الوضوء أيضا كذلك و ان مراده بالجفاف فى الوضوء هو الجفاف المستند إلى التأخير و انه غير قادح فى صحته و عليه فالصحيحه و الروايتان متعارضتان و ليستا من المطلق و المقيد فى شىء.

(١) لفقدانها الطهاره المعتبره فيها.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٦

يبقى (١) الرطوبه فى أعضائه، و الا أخذها و مسح بها و استأنف الصلاه، (مسألة ٢٥): إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم اتى بالمسحات لا بأس (٢) و كذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى

و يجوز التوضؤ ماشيا.

(مسأله ٢٦): إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوءه (٣) مع فرض عدم التتابع العرفى أيضا و كذا لو اعتقد عدم الجفاف (٤) ثم تبين الخلاف.

(مسأله ٢٧): إذا جف الوجه حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبه فى مسترسل اللحيه أو الأطراف الخارجيه عن الحد ففى كفايتها اشكال (٥).

(١) من دون فرق فى ذلك بين أن يكون جفاف أعضائه مستندا إلى التأخير و استناده إلى شىء آخر من حراره البدن أو الهواء أو غيرهما من الأمور و ذلك لان المسح يعتبر ان يكون ببله الوضوء الباقيه فى اليد و مع عدمها و عدم ما يقوم مقامها من بله سائر الأعضاء يقع باطلا لا محاله.

(٢) و الدليل على هذا و ما بعده أعنى ما إذا مشى قبل تمام الغسلات و غسل الأعضاء الباقيه فى مكان آخر و ما إذا توضأ ماشيا انما هو الإطلاق لأن أدله الوضوء غير متقيده بأن يكون مسحه و غسله فى مكان واحد أو تكون الغسلات فيه كذلك أو ان يقع الوضوء بجميع أجزائه فى محل واحد إذا له أن يتوضأ ماشيا كما عرفت.

(٣) لان الوضوء أمر وحدانى لا يقبل التبعض كما مر.

(٤) لعين ما مر و عرفت.

(٥) و الأمر كما أفيد بل يمكن الحكم ببطلان الوضوء حينئذ من جهه ان ظاهر قوله (ع) فى الصحيحه و الموثقه حتى ييس وضوءك أو فيجف وضوئى. ان ماء الوضوء انما يجف فى مورد أمر فيه بغسله لا انه يجف

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٧

(الثانى عشر): النيه (١).

الماء الموجود فى موضع لا يجب غسله، لانه اما ليس بماء الوضوء أو انه ليس فى مورد الأمر بالغسل و موضعه، و

مع جفاف ماء الوضوء في مورده يتبعض الوضوء بمقتضى تطبيقه (ع) الكبرى «فان الوضوء لا- يتبعض» على مورد الجفاف المستند إلى التأخير.

اشتراط النيه في الوضوء:

اشاره

(١) لا- خلاف يعتد به في المسأله و انما الكلام في وجه امتياز الوضوء- من بقيه مقدمات الصلاه- بكونه عباده يعتبر فيه قصد الامتثال و الإتيان به بداعي أمر الله سبحانه و اطاعته بخلاف غيره من المقدمات كتطهير الثوب و البدن و نحوهما.

الوجه المستدل بها على عباديه الوضوء:

يمكن أن يستدل على ذلك بعده وجوه:

«منها»: الإجماع و الارتكاز المتشرعى الثابت في أذهان المتشرعه الثابت من لدن تشريع الوضوء إلى يومنا هذا حيث ان كبيرهم و صغيرهم يعتقدون ان الوضوء أمر قربي عبادي و هذا كاشف عن ان ذلك وصلهم يدا بيد و تلقاه الخلف عن السلف و الولد عن والده الى زمان الأئمه عليهم السلام.

و يؤكده ما ورد من ان الصلاه ثلاثه أثلاث: ثلث الطهور و ثلث الركوع و ثلث السجود «١».

(١) المرويه في ب ١ من أبواب الوضوء و ٩ من أبواب الركوع و ٢٨ من أبواب السجود من الوسائل من دون الالف و اللام.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٨

.....

و ما ورد من ان الوضوء من الصلاه كما تقدم في روايه النوفلى عن على عليه السلام عن النبي الأكرم (ص) من أنه قال: خصلتان لا- أحب ان يشاركني فيها أحد: وضوئى فإنه من صلاتى .. «١» و ذلك لأنه لا معنى لجعل الوضوء ثلثا من الصلاه إلا فيما هو أظهر آثارها و هو العباديه و اعتبار قصد القربه فيها كما انه لا وجه لكونه من الصلاه الا من جهه كونه عباده. بل مقتضى هذه الروايات انه يترتب على الوضوء كل أثر يترتب على الصلاه بل كل شرط يعتبر فيها إلا- ما علمنا بعدم اعتباره في الوضوء كالطمأنينه و استقبال القبله و نحوها. و على تقدير المناقشه

فى ذلك ففى الارتكاز المتشرعى غنى و كفايه كما مر.

و «منها»: ان الأصل فى كل واجب أن يكون عباديا لا- يسقط إلا بقصد القربه و الامتثال و ذلك من جهه أن تحصيل غرض المولى واجب عقلى على المكلفين و حيث انا نحتمل أن يكون لقصد الأمر و التقرب مدخليه فى حصوله فوجب الإتيان بالعمل بقصد القربه و الامتثال تحصيلًا للجزم بحصول الغرض هذا.

و قد أجبنا عن ذلك فى محله بأننا إن بنينا على إمكان أخذ قصد التقرب و الامتثال فى متعلق الأمر الأول كما بنينا عليه فى محله أو فى متعلق الأمر الثانى على نحو نتيجة التقييد كما ذكره المحقق النائى «قده» فلا مانع من ان ندفع احتمال مدخليه قصد الأمر فى حصول الغرض بإطلاق الدليل.

و أما إذا بنينا على استحاله ذلك و عدم إمكان أخذ قصد القربه فى متعلق الأمر فلنا أن ندفع احتمال مدخليه ذلك بالبراءه العقليه لقبح العقاب من دون بيان و ذلك لأننا إذا قلنا بالاستحاله فالمستحيل انما هو أخذ قصد التقرب و الامتثال فى متعلق الأمر و التكليف.

(١) المرويه فى ب ٤٧ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٦٩

.....

و اما بيان ان قصد التقرب مما له مدخليه فى حصول الغرض و لو بالجمله الخبريه بعد الأمر فهو من الإمكان بمكان فإذا كان المولى فى مقام البيان و لم يبين ذلك بوجه مع التمكن و القدره من بيانه و توضيحه فلا- يستحق العبد لوما و لا عقابا على مخالفته لانه من العقاب من دون بيان و هو أمر قبيح.

□
و «منها»: قوله عز من قائل قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ «١» بدعوى أن الإطاعه لا

يتحقق الا بقصد الأمر و الامتثال و لا تصدق مع الإتيان بذات العمل مجردا عن ذلك فمقتضى الآيه المباركه ان الإطاعه و قصد القربه و الامتثال واجبه فى كل واجب الا ما خرج بالدليل هذا.

و الانصاف ان الآيه المباركه لا دلالة لها على المدعى لان الاستدلال بها يتوقف على أمرين:

«أحدهما»: إثبات أن الأمر بالإطاعه أمر مولوى و ليس إرشادا الى ما استقل به العقل من وجوب طاعه المولى سبحانه لأنه إذا كان إرشاديا لم يترتب عليه الا ما كان يترتب على نفس الإتيان بالواجبات الشرعيه فى نفسها فلا بد من لحاظ ان الأمر بها هل يقتضى التعبدية حتى يكون طاعته بالإتيان بها متقربا الى الله سبحانه أو أنه لا يقتضى التعبدية فلا يعتبر فى اطاعته سوى الإتيان بها بذاتها.

و «ثانيهما»: إثبات انه أمر غيرى و ليست الإطاعه واجبه بالوجوب النفسى و هذا بعد إثبات ان الأمر بها أمر مولوى فيثبت ان الأمر بها من باب المقدمه لأن قصد الأمر و التقرب جزء من الواجبات فإن الأمر الغيرى لا يعقل إلا فى الشرائط و الاجزاء و لأجله أمر بها بالأمر المولى الغيرى و هو يدلنا على ان قصد التقرب جزء معتبر فى التكليف فيتقيد به إطلاق

(١) آل عمران: ٣: ٣٢

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٠

.....

أدله الواجبات و اما إذا كانت الطاعه واجبه بالوجوب النفسى فهى إذا من احدى الواجبات الشرعيه و فى عرضها فلا دلالة لها على اعتبار قصد التقرب فى الواجبات و انى للمستدل باثباتهما.

و ذلك لان الأمر بالطاعه فيها إرشاد الى ما استقل به العقل من لزوم طاعه المولى جلت عظمته و معه لا يترتب عليه إلا ما يترتب على

نفس الأمر بالواجبات و لو لا هذا الأمر بالطاعة أيضا.

كنا نلتزم بوجوب الطاعة للمولى سبحانه بمعنى لزوم الإتيان بالواجبات فلا دلالة له على اعتبار قصد القربة بوجه فيكون وجوده كعدمه و ليس المورد مما يقبل الأمر المولوى كما أشرنا إليه في محله.

و مما يدلنا على أن الأمر بالإطاعة إرشادا الى ما استقل به العقل ان الآيه المباركه كما يقتضى لزوم طاعة الله سبحانه في الواجبات- بناء على ان الأمر فيها مولوى- كذلك يقتضى وجوب طاعته في المحرمات و ذلك لعدم انحصار الطاعة بالإتيان بالواجبات و من البديهي أن الطاعة في المحرمات انما يتحقق بمجرد تركها و التجنب عنها و لا- يتوقف حصول الطاعة في المحرمات على قصد التقرب و الامتثال.

كما ان الظاهر من كل أمر أنه أمر نفسى فحمله على الغيريه يحتاج إلى دليل فالأمر بالطاعة على تقدير تسليم انه أمر مولوى ظاهر في ان الطاعة واجبه بالوجوب النفسى لا- الغيرى فلا- دلالة له على ان قصد القربة جزء أو شرط للواجبات و معه لا يمكن أن يستدل بالآيه المباركه على ان الأصل في كل واجب هو التعبدية إلا ما خرج بالدليل.

و مما يؤيد ما ذكرناه ان الواجبات التوصليه أكثر من التعبديات في الشريعة المقدسه بكثير فعلى تقدير دلالة الآيه المباركه على اعتبار قصد التقرب في كل واجب يلزم تخصيص الأكثر المستهجن حيث يخرج عنها مثل رد

التفريح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧١

.....

السلام و الإنفاق على الزوجه و دفن الميت و كفنه و رد الدين و غيرها من الواجبات و ما يبقى تحتها إلا التعبديات و ما يشك في أنه تعبدى أو توصلى و «منها»: قوله عز من قائل [□] وَ مَا أُمُّرُوا

إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ .. «١».

و الاستدلال بهذه الآيه المباركه كسابقتها أيضا غير تام حيث يتوقف على ان تكون العباده متعلقه للأمر لا غايه له بأن يكون اللام بمعنى «الباء» أى إلا بعباده الله مخلصين له الدين.

و عليه تنحصر الأوامر الواردة فى الدين بالأوامر المتعلقة بالعبادات فكل ما تعلق به أمر فهو عباده لا محاله لا يسقط أمره الا بقصد الطاعه و الامتثال و دون إثبات ذلك خرط القتاد و ذلك لأن ظاهر الآيه المباركه ان العباده غايه لأوامر الله سبحانه كما انها غايه لخلقه على ما صرح به فى قوله عز من قائل وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ «٢».

إذا العباده هى الغايه القصوى لكل من التكوين و التشريع حيث انه سبحانه خلقهم و أرسل إليهم رسله بعد ذلك ليعبدوه و العباده موجه لاستكمال النفوس فالغايه لكل من التكوين و التشريع هو استكمال النفس بالعباده و عليه فلا دلاله للايه المباركه على اعتبار قصد التقرب فى الواجبات إلا ما خرج بالدليل.

ثم ان الآيه المباركه انما تعرضت لخصوص الصلاه و الزكاه حيث قال عز من قائل وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَ ذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ «٣» إشاره إلى الكمال النفسى و ما فيه المصلحه العامه للمكلفين لأن الصلاه فارقه بين الكفر و الإسلام

(١) البينه: ٩٨: ٥

(٢) البينه: ٩٨: ٥

(٣) الذاريات: ٥١: ٥٦

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٢

.....

و الزكاه فيها مصلحه عامه من اعاشه الفقراء بامداد غيرهم فكان الآيه و الله العالم قد بينت أنهم أمروا لغايه استكمال النفس و ما فيه المصالح العامه و ان

أحدهما غير منفك عن الآخر و من هنا لا نذكر موردا ذكر فيه الأمر بالصلاه من دون اقترانها بالزكاه هذا.

ثم لو تنازلنا عن ذلك و بنينا على ان اللام بمعنى الباء و العباده متعلقه للأوامر لا انها غايه لها فأیضا لا يمكن الاستدلال بها على هذا المدعى و ذلك لأنها انما تدل على ان العباده لا بد أن تكون منحصره بالله سبحانه و لا عباده لغيره من الأوثان و نحوها و هذا لقرينيه صدرها حيث ورد في المشركين و أهل الكتاب: و ما تفرقوا إلا من بعد ما جاءتهم البئنه (١).

أى و ما تفرق أهل الكتاب و لم يعبد بعضهم عزيرا بدعوى انه ابن الله و بعضهم قال عيسى ابن الله إلا من بعد ما جاءتهم البينه.

و قال قبل ذلك لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (٢) رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً (٣) فصدر الآيه المباركه انما ورد في المشركين و أهل الكتاب الذين عبدوا غير الله سبحانه من الوثن و العزيز أو عيسى بن مريم مع انهم انما أمروا ليعبدوا الله خاصه.

فالآيه المباركه بصدد بيان انحصار المعبود بالله العظيم و ان عباده غيره أمر غير جائز و اين هذا من اعتبار قصد التقرب و الامتثال في الواجبات فالآيه أجنيه عما نحن بصدده بالكلية. هذا كله فيما استدل به على هذا الأصل من الآيات المباركه.

و اما ما استدل به من الأخبار على ان الأصل في كل واجب أن يكون عباديا يعتبر في سقوط أمره قصد التقرب و الامتثال. فهو جمله من

(١) البينه: ٩٨: ٤.

(٢) البينه: ٩٨: ١.

(٣) البينه: ٩٨: ٢.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص:

الروايات الواردة بمضمون ان الأعمال بالنيات «١» و لا عمل الأبنية «٢» و لكل امرئ ما نوى «٣» بدعوى ان النفي فى هذه الأخبار إنما ورد على نفي وصف الصحة دون الذات لوضوح تحقق الذات مع عدم قصد القربه و الامتثال فتدلنا على ان العمل الفاقد لنيه القربه فاسد لا يترتب عليه أى أثر هذا و المحتملات فيما أريد بالنيه فى هذه الروايات أمور:

«الأول»: ان المراد بها نيه القربه و قصد الامتثال و هذا الاحتمال هو الذى يبتنى عليه الاستدلال فى المقام.

و يرده مضافا إلى ان النيه ليست بحسب العرف و اللغه بمعنى قصد القربه و الامتثال. ان لازم حمل النيه على ذلك لزوم تخصيص الأكثر و هو أمر مستهجن فان العبادات فى جنب التوصليات قبله فى النهايه، و الصحة فى التوصليات لا تنتفى بعدم قصد القربه و الامتثال. على أنه ينافيه بعض الروايات كما يأتى قريبا ان شاء الله.

«الثانى»: ان يراد بها قصد عناوين الافعال و ان الفعل إذا أتى به من دون ان يقصد عنوانه وقع فاسدا و لا يترتب عليه أى أثر فى الخارج- مثلا- إذا غسل وجهه و يديه و مسح رأسه و رجليه و لكنه لا يقصد عنوان الوضوء لم يترتب عليه أى أثر لدى الشرع.

و على هذا الاحتمال تكون الأخبار المذكوره أجنبيه عن المدعى و انما تدلنا على ان الفعل الاختيارى يعتبر فى صحته أن يكون صادرا بالإراداه و قصد عنوانه و لا يستفاد منها اعتبار نيه القربه و الامتثال فى كل واجب.

و لكن الأخبار المذكوره لا دلالة لها على هذا المعنى أيضا و ذلك لان بيان اعتبار الاختياريه و قصد عنوان الفعل - بالإضافة إلى الأفعال المتقومه

المرويه فى ب ٥ من أبواب العبادات من الوسائل

(٢) المرويه فى ب ٥ من أبواب العبادات من الوسائل

(٣) المرويه فى ب ٥ من أبواب العبادات من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٤

.....

بالقصد كالتعظيم و الإهانه و العبادات الشرعيه حيث يعتبر فيها زائدا إلى قصد القربه قصد عناوين الافعال و صدورها عن الإراده و الاختيار و كذا الحال فى العقود و الإيقاعات- من قبيل توضيح الواضحات غير المناسب للإمام (ع) لوضوح ان تلك الافعال لا يتحقق إلا بقصد عناوينها.

و أما بالإضافة إلى التوصليات و غيرها من الأفعال التى لا تقوم بقصدها و اراده عناوينها فهو يستلزم محذور تخصيص الأكثر، لأنها بأجمعها إلا نادرا تتحقق من غير قصد عناوينها كما إذا أوجدها غيره أو أوجدها غفله من دون قصد عناوينها كغسل الثوب للصلاه و غيره من التوصليات.

هذا على ان هذا الاحتمال كالا احتمال السابق عليه ينافى بعض الاخبار الوارده فى المقام و قد ورد فى روايتين عنه (ص) انه قال: لا- قول إلا- بعمل و لا قول و لا عمل إلا بنيه و لا قول و عمل و نيه إلا بإصابه السنه- موافقها- «١» حيث يستفاد منهما ان المراد بالنيه ليس هو قصد القربه و لا قصد عناوين الافعال و الا فلا معنى لاصابتهما السنه.

فالصحيح ان يقال: ان المراد بالنيه أمر ثالث و هو الداعى و المحرك نحو العمل و ان كل ما صدر عن المكلفين من الأفعال أمر مستحسن فيما إذا كان الداعى إليه حسنا كما انه أمر مستقبح فيما إذا كان الداعى إليه قبيحا و هذا كضرب اليتيم لأنه إذا كان بداعى التأديب يتصف بالحسن و يثاب عليه و إذا كان بداعى التشفى

أو الإيذاء اتصف بالقبح و عوقب عليه و كالتوم لأنه إذا كان بداع الاستراحة ثم الاشتغال بالعبادة فلا محاله اتصف بالحسن كما إذا كان بداع الاستراحة ليجدد قواه حتى يقتل مؤمنا بعد ذلك- مثلا- اتصف بالقبح.

(١) المرويه فى ب ٥ من أبواب مقدمه العبادات من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٥

.....

و هكذا الصلاه فإن الداعى إليها إذا كان هو التقرب و قصد الامتثال اتصفت بالحسن و يثاب عليها كما إذا كان الداعى إليها هو الرياء و نحوه اتصفت بالقبح و عوقب عليها و هكذا بقيه الأعمال و الأفعال لأنها كالجسد و النيه بمثابه الروح فكما ان الأنبياء عليهم السلام متحدون بحسب الصورة مع الأشقياء لأن كلا منهما بصوره الإنسان لا محاله و انما يختلفان و يفترقان بحسب الروح و الحقيقه فإن روح النبى روح طيبه و لأجل اتحادها مع البدن نحو اتحاد اتصف بدنه أيضا بوصف روحه. و روح الشقى روح خبيثه فبدنه أيضا خبيث.

كذلك الأفعال الصادره من العباد لأنها كالأجساد يشبه بعضها بعضا و انما يفترقان من ناحيه أرواحها و هى النيات و الدواعى فالفعل إذا صدر بداع حسن فيتصف بالحسن و ان كان صادرا بداع قبيح فهو قبيح:

و بهذا يصح ان يقال لا- عمل إلا- بنيه و ان الميزان فى الحسن و القبح و الثواب و العقاب انما هو الدواعى و النيات فان كان الداعى حسنا فالعمل أيضا حسن و إن كان قبيحا فالعمل أيضا قبيح.

و بما ذكرناه قد صرح فى ذيل بعض الروايات حيث قال: فمن غزى ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز و جل. و من غزى يريد عرض الدنيا أو نوى عقالا لم

يكن له الا ما نوى (١) فان الغزو من كل من الشخصين فعل واحد لا اختلاف فيه بحسب الصورة و الجسد لأن كلا منهما قاتل و جعل نفسه معرضا للقتل غير انهما يختلفان بحسب الروح الداعيه اليه و المحركه نحوه فان كان الداعى له إلى ذلك هو الله عز و جل فقد وقع عليه أجره و من كان داعيه عرض الدنيا لم يكن له إلا ما نوى.

و يؤيد ما ذكرناه انه عبر فى الروايه بالجمع حيث أنه قال: الأعمال

(١) المرويه فى ب ٥ من أبواب مقدمه العبادات من الوسائل

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٦

.....

بالنيات. و لم يقل الأعمال بالنيه. و ذلك للدلاله على ان الدواعى مختلفه فربما يكون الداعى حسنا و ربما يكون قبيحا و ثالثه لا يكون حسنا و لا قبيحا كما إذا شرب الماء بداعى رفع العطش و لم يشربه بداع آخر فيصح أن يقال الاعمال بالنيات لاختلاف الافعال بحسب اختلاف الدواعى.

فالمتحصل من ذلك انه لا- دليل على ان الأصل فى كل واجب أن يكون قريبا عباديا بل لا بد من مراجعه أدلته فإن دلت على اعتبار قصد القربه و الامثال فيه فيكون عباديا و إلا كان توصليا يسقط أمره بمجرد الإتيان به و قد عرفت ان مقتضى الارتكاز المتشرعى ان الوضوء واجب عبادى فيعتبر فى صحته أن يؤتى به بداعى القربه و الامثال.

ثم ان شيخنا الأستاذ «قده» عند استدلاله على ان العباده لا يعتبر فيها خصوص قصد الامثال بل يكفى فى العباديه أن يؤتى بالعمل و يضاف الى الله سبحانه نحو اضافته تمسك بقوله (ع) فى الوضوء: يأتي به بنيه صالحه يقصد بها ربه [١] و هذه الروايه

[١] الروايه بتلك الألفاظ التي نقلناها عنه «قده» غير موجوده في كتب الحديث نعم روى مضمونها في الوسائل في حديث: ان العبد ليصلى ركعتين يريد بهما وجه الله عز وجل فيدخله الله بهما الجنة. المرويه في ب ٨ من أبواب العبادات من الوسائل. أيضا روى عن يونس بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: قبل له وانا حاضر: الرجل يكون في صلاته خاليا فيدخله العجب. فقال: إذا كان أول صلاته بنيه يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليمض في صلاته و ليخسأ الشيطان. رواها في ب ٢٤ من أبواب العبادات فلاحظ فكلمه صالحه غير موجوده في الروايه و لفظه قصد مبدله بلفظه يريد كما انها وارده في الصلاه دون الوضوء و هو «قده»

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٧

و هي القصد إلى الفعل مع كون الداعي أمر الله تعالى (١) اما لانه تعالى أهل للطاعه و هو أعلى الوجوه أو لدخول الجنة و الفرار من النار و هو أدناها، و ما بينهما متوسطات.

و لا في غيرها من سائر الأبواب فليلاحظ.

هذا كله في اعتبار النيه في الوضوء و أما معنى النيه. فقد فسرها الماتن «قده» بقوله: و هي القصد الى الفعل مع كون الداعي أمر الله تعالى. و نتعرض له في التعليقه الآتيه فلاحظ.

هل الأمور المذكوره محققات للعباده أو غايات؟

(١) مما ينبغي أن يتعرض له في المقام تحقيق ان الأمور المذكوره في المتن من كون الله سبحانه أهلا للطاعه أو دخول الجنة أو غيرها مما ذكره «قدس سره» هل هي محققات للطاعه و العباديه أو انها غايات للعباده و محقق عنوان الطاعه أمر آخر و هذا من

غير اختصاصه بالشريعة المقدسه و ذلك لأن الأفعال على قسمين في جميع المذاهب و الأديان فيعتبر في بعضها أن يؤتى به على وجه التذلل و التخضع و الجامع أن يقع على وجه التأله أى أخذ المعبود إليها و التعبد له بالطاعة و لا يعتبر ذلك في بعضها الآخر.

فنقول: العمل قد يكون طاعة و عبادة في ذاته إذا أتى به على وجهه و عنوانه و هذا كما في ذكر الله سبحانه كسبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و منه قوله عز من قائل **لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ** فإن أمثال ذلك إذا أتى به بعنوان أنه ذكر الله سبحانه وقع عبادة لأنه

أيضا لم يدع ورودها في الوضوء. فاستدلالة «قده» تام في نفسه الا ان استشهاده بتلك الروايه غير صحيح لانه مبنى على الاشتباه.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٨

.....

بنفسه تذلل و تخضع من دون حاجه إلى قصد أمر آخر و كالسجود لأن وضع الجبهه على الأرض تخضع ذاتي و تأله فهو عباده في نفسه من دون حاجه إلى قصد أمر آخر.

وقد لا يكون العمل إطاعه في ذاته و هذا كالصيام لأن الإمساك عن المفطرات من أول الفجر الى الغروب أجنبي عن الله سبحانه و ليس تخضعا و تذللا في نفسه فيعتبر في اتصاف هذه الافعال بالعباديه و التذلل و التخضع و الجامع التأله أن يؤتى بها مضافه الى الله سبحانه نحو اضافته.

و محقق الإضافه و الطاعه أحد أمرين لا ثالث لهما:

«أحدهما»: أن يؤتى بها بقصد امتثال أمر الله سبحانه.

و «ثانيهما»: أن يؤتى بها بقصد ما هو ملاك أمره أعني المحبوبيه لله سبحانه فان العمل

بذلك يضاف الى الله تعالى و يقع عباده و طاعه أى تذللًا و تخضعا و يوجب التقرب لا محاله و أما إذا أتى بها لا بقصد أمرها و لا بقصد كونها محبوبه. بل بقصد الدخول فى الجنة أو الفرار عن النار أو نحوهما من الأمور الدنيويه أو الأخرويه فلا يمكن ان تقع عباده و طاعه بشىء من ذلك و لا تضاف بها الى الله سبحانه بوجه لان تلك الأمور انما هى فى طول الطاعه و العباده و هى أمور مترتبه عليها لا- انها فى عرضها و محققه لعنوان الطاعه و العباديه و مع عدم تحقق المقريبه و الإضافه لا يتحقق العباده لا محاله و مع عدم تحققها لا يترتب عليها شىء من تلك الأمور أخرويه كانت أم دنيويه.

لأن تلك المنافع و الآثار ليست من الآثار الوضعيه المترتبه على ذوات تلك الأفعال كعدم الابتلاء بالفقر- مثلا- المترتب على صلاه الليل حيث ورد ما مضمونه ان دعوى الفقر و الجوع ممن يأتي بصلاه الليل دعوى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٧٩

.....

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

التنقيح فى شرح العروه الوثقى؛ الطهاره ٤، ص: ٤٧٩

كاذبه «١» و فى بعض الروايات سئل (ع) عن الإتيان بصلاه الليل فى جواب من سأله عن الفقر «٢» و شكاه إليه الحاجه و أفرط فى الشكايه.

و من الظاهر ان تلكم الافعال غير دافعه للفقر بحسب الوضع و التكوين و انما الدافع له خصوصيه العباده و هى لا تتحقق إلا إذا أتى بها بأحد الأمرين المتقدمين المحققين لعنوان الطاعه و العباده و عليه فالأمور المذكوره فى المتن من

الغايات المترتبة على الطاعة و العباده لا انها محققه لعنوانهما كما لا يخفى.

ثم ان غايات العبادات منحصره فى ثلاثه لا رابع لها:

فان العاقل لا يأتى بعمل من دون أن يقصد غايه مترتبه على ذلك الفعل.

و الغايه المترتبه على الفعل أما أن لا تكون عائده إلى نفس الفاعل و انما تعود إلى المعبود فقط فيأتى بالعباده لأنه أهل لها و لا ينظر الى الحور أو القصور و لا له طمع فى الجنه و لا انه يخاف من النار و لا انه يقصد شيئاً من المنافع الدنيويه أو الأخرويه من عمله و هذا القسم من العباده إنما تتأتى من للمعصومين عليهم السلام.

و أما من غيرهم فلا يمكن التصديق بتحققها نعم هى من الأمور الممكنه و المحتمله و قد حكى عن أمير المؤمنين (ع) انه قال: ما عبدتك خوفاً من تارك و لا طمعا فى جنتك و لكن وجدتك أهلاً للعباده فعبدتك «٣» و قد رواها المجلسى فى مرآه العقول و لعلها من الاخبار الوارده عن طرق العامه

(١) المرويه فى ب ٣٩ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٣٩ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه من الوسائل.

(٣) رواها فى مرآه العقول المجلد الثانى ص ١٠٤ و فى الوافى المجلد الأول م ٣ ص ٧٠ فليلاحظ.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٠

.....

و من هنا لم نعثر عليها فى رواياتنا و لم يرد من طرقنا إلا فى الكتاب المذكور.

و اما ان تعود الغايه إلى نفس الفاعل و هى على قسمين: لأن القوى الكامنه فى الإنسان قد يلائم شيئاً مترتباً على العباده فيأتى بها للتوصل الى وجود ذلك الشئ الملائم له كدخول الجنه أو الحور

أو القصور و قد لا يلائم شيئاً فيأتي بالعباده للتوصل بها الى التباعد عن ذلك الشئ ء كالنار و العقوبه هذا فيما يرجع الى الأمور الأخرويه.

و كذلك الحال فيما يرجع الى الأمور الدينويه فإنه ربما يأتي بالصوم أو الصلاه أو زياره الحسين (ع) ليتوصل بذلك إلى المال أو الولد أو الصحة و الشفاء من المرض أو غير ذلك من الأمور.

و قد يأتي بالعباده للتوصل بها الى عدم زوال ملكه و نعمه فيصلى لله شكراً لئلا يذهب ماله و يزول ملكه. و قد أشار عز من قائل إلى جميع أنحاء الغايات المترتبه على العباده فى سورة الفاتحه بقوله الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، فأشار بالجملة الأولى الى كماله الذاتى حيث أتى بكلمه «الله» اعنى الربوبيه لكل شئ ء و بهذا الكمال الذاتى استحق العباده و صار أهلاً لها.

ثم أشار إلى رأفته و رحمته بقوله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. و قد دل ذلك على ان بعباده الله عز و جل يمكن أن يصل الإنسان إلى رحمته و ما يلائم لإحدى قواه من المال و الجنه و الحور و القصور و غيرها.

و أشار ثالثاً إلى يوم الحساب و ان العقاب بيده و ان بعبادته يوفق الإنسان إلى الفرار عن عقوبته. و على الجملة ان ما أفاده الماتن «قده» هو الصحيح و الطاعه انما يتحقق بأحد الأمرين المتقدمين و معهما لا يضر بالعباده قصد شئ ء من الغايات المتقدمه. نعم لا يكفى فى العباده قصد هذه الغايات ما دام لم يكن العمل طاعه بذاته أو قصد امتثال أمر الله سبحانه أو محبوبيه العمل كما مر.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨١

و لا يلزم التلفظ بالنيه (١) بل و

عدم لزوم التلفظ بالنيه:

(١) إلا فى تلبيه الحج لزوماً أو احتياطاً لأنه منصوص و قد يقال بكراهه التلفظ بالنيه فإن أريد بها الكراهه مطلقاً فى الصلاه و فى غيرها أو فى خصوص الصلاه على وجه الإطلاق فلا نرى له وجهاً.

و ان أريد بها الكراهه بعد الإقامه فهو صحيح لأن التكلم بين الإقامه و الصلاه أمر مكروه و التلفظ بالنيه من أحد مصاديق التكلم.

و قد يكون التلفظ بالنيه محرماً مفسداً للعمل و هذا كالتكلم و التلفظ بالنيه فى صلاه الاحتياط بناء على انها جزء من الصلاه أو كالجزم لها و لذا يعتبر فيها ان لا يأتى بالمنافيات التى منها التكلم و التلفظ المنطبق على التلفظ بالنيه.

نعم يستحب التلفظ بالنيه فى الحج بأن يقول انى أتى بالحج قربه إلى الله و هذا غير التلفظ بتلبيه الحج فلا تغفل.

عدم لزوم الاخطار بالبال:

(٢) لأن الدليل على اعتبار نيه القره فى الوضوء انما هو الارتكاز المتشرعى و لا دلالة له على اعتبار اخطارها بالقلب بل إنما يدلنا على اعتبار صدور الوضوء بالداعى القربى أخطارها بقلبه أم لا.

التفريح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٢

الداعى فى القلب (١) بحيث لو سئل عن شغله يقول: أتوضأ- مثلاً- و أما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقى متحيراً فلا يكفى و ان كان مسبقاً

كفايه وجود الداعى فى القلب:

(١) ان ما أفاده «قده» فى كلاً- شقى كلامه أمر غالبى لا دائمى و الا فللقض على كلاً الشقين مجال واسع حيث ان العمل قد يصدر عن الإراده الإجماليه و الارتكازيه إلا- انه لو سئل عن شغله يتحير فى الجواب و ليس تحيره الا من نفس السؤال حيث ينشغل بأنه و لا يتمكن من الجواب فيتحير لا محاله مع انه لو لا هذا السؤال كان يتحرك على طبق إرادته الإجماليه و الارتكازيه.

كما ربما يقع ذلك فى الأفعال الخارجيه فنرى انه يمشى إلى داره بحسب إرادته الإجماليه و إذا سئل عن انك تمشى إلى أى مكان يتحير فى الجواب و لا سيما فيما إذا اندهش من السؤال كما إذا كان السائل كبيراً من الأكابر- مثلاً.

و كذا الحال فى الشق الآخر من كلامه فإنه قد يأتى بالعمل لا عن الإراده الإجماليه لغفلته إلا انه إذا سئل عن عمله لا يتحير فى الجواب بل يخطر مقصده بباله بنفس هذا السؤال بعد ما كان غافلا عن وجه عمله و موجهه بالكلية فيجب فالصحيح ان الموضوع لا يعتبر فى صحته الا أن يكون صادرا عن داع قربى إلهى سواء تمكن من الجواب عند السؤال عن موجب عمله أم لم يتمكن من

ذلك.

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٣

بالعزم والقصد حين المقدمات و يجب استمرار النيه إلى آخر العمل (١) فلو نوى الخلاف أو تردد و أتى ببعض الافعال بطل الا ان يعود إلى النيه

لزوم الاستمرار في النيه:

(١) فإن العمل بمجموعه عباده و ليست العباديه مختصه بأوله فلا بد من إيقاع كل جزء من أجزاء العمل بداع الهى فلو وقع شىء منها لا بهذا الداعى بطل العمل برمته و هذا هو المراد من اعتبارهم استمرار النيه إلى آخر العمل و هذا مما لا شبهه فيه و لا كلام. و انما الكلام في اعتبار استمرارها في الآنات المتخلله بين أجزاء العمل و انه إذا عدل عنها و نوى خلافها أو تردد فيها ثم بنى على نيته الأوليه صح عمله مطلقا أو لا يصح كذلك أو ان هناك تفصيلا.

قد يكون العدول عن نيته بالعزم على عدم الإتيان بالعمل أو بالتردد في ذلك موجبا لوقوع جزء من العمل من دون نيه قريبه كما في الصوم حيث يجب فيه الإمساك بالنيه المقربه في كل آن من الآنات النهاريه.

فإذا فرضنا انه عدل عن نيته فعزم على الإفطار أو تردد في ذلك فقد مضى عليه آن أو آنات من دون نيه مقربه و هو أمر غير قابل للتدارك و لا مناص حينئذ من أن يحكم بالفساد لعدم اشتمال بعض أجزاء العمل على النيه المعتره في العباده.

و هذا لا من جهه ان العزم على الإفطار مفطر حتى يقال ان العزم على الإفطار ليس بإفطار بالضروره بل هو عزم على الإفطار لا انه إفطار بنفسه و من هنا لا يترتب عليه أحكام الإفطار العمدى في نهار شهر رمضان فلا تجب عليه الكفاره بذلك.

التنقيح في شرح

.....

بل من جهه ان العزم على الإفطار يستلزم انتفاء شرط الصحه فى جزء من أجزاء العمل و هو الصوم فيبطل العمل بأسره لبطلان جزء من أجزاءه كما هو الحال فى جميع الواجبات الارتباطيه.

وقد يكون العدول فى أثناء العمل غير مستلزم لوقوع شىء من أجزاءه من دون نيه مقربه أو انه إذا استلزم ذلك فصدر بعض أجزاء العمل فى حاله التردد أو العزم بعدم الإتيان به فهو أمر قابل للتدارك كما فى الوضوء لأنه مركب من الغسلتين والمسحيتين فإذا عدل عنه فى أثناء الغسلتين أو فى أثناء أحدهما و فرضنا انه قد غسل نصفاً من يده من دون نيه مقربه ثم رجع عن ذلك الى نيته الأولى فلا مانع من أن يعيد غسل النصف من يده مع النيه المقربه و بذلك يحكم بصحة وضوئه.

اللهم الا ان يكون ذلك مستلزماً لفوات الموالاه المعبره فى الوضوء كما إذا تردد زماناً جفت أعضائه السابقه بذلك فإنه يقتضى الحكم ببطلان الوضوء لا محاله الا انه من جهه الإخلال بالموالاه لا من جهه العدول عن نيه الوضوء و هذا ظاهر.

و هناك شق ثالث متوسط بين مثل الصوم و الوضوء و هو عبارته عن الصلاه فيما إذا عدل عن نيتها فى أثناءها فعزم على قطع الصلاه أو تردد فى ذلك.

و هذا يتصور تاره فيما إذا أتى ببعض أجزاء الصلاه متردداً أو عازماً على القطع.

و يتصور أخرى فيما إذا لم يأت بشىء من أجزاءها مع التردد أو العزم على القطع كما إذا عدل عن نيه الصلاه فى أثناءها ثم رجع إلى نيتها من دون أن يأتى بشىء من أجزاءها عند العدول.

أما فى الصوره الأولى فلا تأمل

فى الحكم بىطلان الصلاه من جهه

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٥

الأولى قبل فوات الموالاه و لا يجب (١) نيه الوجوب و الندب لا وصفا و لا غايه و لا نيه وجه الوجوب و الندب بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب أو لوجوبه أو ندبه أو أتوضأ لما فيه من المصلحه، بل يكفى قصد القربه و إتيانه لداعى الله.

ان ما أتى به من الاجزاء الصلاتيه عند العدول أى لا بنيه الصلاه زياده عمديه مبطله للصلاه لا محاله لعدم احتسابها من الصلاه لافتقادها النيه المعبره فى صحتها.

و أما الصوره الثانيه فالحكم فيها بالبطالان يبتنى على القول بأن الأكوان المتخلله بين أجزاء الصلاه جزء من الصلاه و حيث ان الظاهر ان الأكوان المتخلله خارجه عن أجزاء الصلاه فالظاهر عدم بطلان الصلاه بالعدول فى تلك الأكوان.

و لا- ينافى هذا مع الحكم بطلانها فيما إذا أتى بشىء من قواطع الصلاه فى أثنائها و لو فى الأكوان المتخلله كما إذا تكلم فيها بكلام الآدميين أو أحدث أو استدبر لأن الحكم بالبطالان وقتئذ ليس مستندا الى ان الأكوان المتخلله جزء من الصلاه بل مستند إلى الإتيان بالقاطع و هو فى الصلاه لأن المصلى لا يخرج عنها إلا بالتسليمه فان أولها التكبيره و آخرها التسليمه فما دام لم يسلم فهو فى الصلاه فإذا تكلم فقد تكلم فى الصلاه كما انه إذا أحدث وقتئذ فقد أحدث فى صلاته و هو موجب لبطلان الصلاه لا محاله.

عدم اعتبار نيه الوجوب و لا نيه وجهه:

(١) بعد ما بين الشروط المعبره فى الوضوء تعرض «فده» لجمله من الأمور التى ربما يقال باعتبارها فى صحه الوضوء و ذكر عدم اعتبار

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٦

.....

شىء منها

فى صحته.

و من تلك الأمور وجوب نيه الوجوب أو الندب إما على نحو التوصيف كما إذا قال أتوضأ الوضوء الواجب أو الندب و اما على نحو الغايه بأن يقول أتوضأ لوجوبه أو لاستحبابه. فإن الغايه هى الداعى بوجوده الخارجى كما ان الداعى هى الغايه بوجودها الذهنى فسقوط الوجوب و تحقق الندب بوجودهما الخارجيين غايتان للوضوء كما أنهما بوجودهما الذهنيين داعيان له فيتصور سقوط الوجوب و يأتى بالوضوء بداعى امتثال أمره و إسقاطه أو لغايه الامتثال و سقوط الوجوب.

و «منها»: نيه وجه الوجوب أو الندب و هو على ما فسره الماتن «قدس سره» عباده عما يقتضى الوجوب أو الندب اعنى المصلحه بناء على ما ذهب إليه العدليه من ان الواجبات الشرعيه تابعه للمصالح الكامنه فيها و «منها»: قصد رفع الحدث بالوضوء أو قصد الاستباحه به أعنى قصد إباحه الدخول به فى الصلاه و «منها»: قصد موجب الوضوء و انه بول أو نوم و «منها»: قصد الغايه التى لأجلها وجب الوضوء و حكم فى جميع ذلك بعدم الاعتبار.

و توضيح الكلام فى المقام انه قد يكون الواجب أو المستحب على نحو لا يتعين إلا بنيه الواجب أو المستحب و هذا كما فى صلاه الصبح و نافلتها لاین كلا- منهما ركعتان و لا امتياز بينهما فى شىء فلو اتى بركعتين و لم يقصد الركعتين الواجبتين أو المستحبتين بطلتا لا- محاله و كذلك الحال فيما إذا كانت على ذمته اربع ركعات أدائيه و اربع اخرى قضائيه فإن إحداهما لا تتميز عن الأخرى إلا بالقصد، إذ الطبيعى الواحد لا يعقل ان يحكم عليه بحكمين متضادين كالوجوب و الاستحباب أو بحكمين متماثلين

التفحيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٧

.....

كالحكم بوجوبه -

مثلا- مرتين.

فلا- مناص في الحكم بالصحه و الوجوب من تميزه عما يحكم عليه بالاستحباب أو يحكم عليه بوجوب آخر أو بتوصيفهما من الأدائيه أو القضائيه هذا كله فيما إذا لم يتميز الواجب عن غيره الا بنيته و قصده.

و اما فيما إذا كان الواجب أو المستحب متميزا في نفسه أو لم يكن على ذمه المكلف واجب آخر غيره فلا دليل على اعتبار نيه الوجوب أو الندب لا من العقل و لا من الشرع.

اما العقل فلانه لا سبيل له إلى استكشاف مدخليه تلك الأمور في الاحكام و عدمها.

و اما احتمال دخلها بحسب الشرع فان بنينا على ما بنينا عليه في محله من إمكان أخذ قصد الأمر- و توابعه مما ينشأ من الأمر و في مرتبه متأخره عنه كقصد الوجه من الوجوب أو الندب- في متعلق الأمر الأول أو في متعلق الأمر الثاني كما بنى عليه المحقق النائيني «قده» أو فرضنا الكلام في القيود التي لا استحاله في أخذها في المتعلق كقصد المصلحه أو الرفع و الاستباحه أو قصد موجب الوضوء أو قصد الغايه فيندفع بإطلاق الأمر الأول أو الأمر الثاني.

لأنه سبحانه أمر بغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين في كل من الكتاب و السنه و مقتضى إطلاقهما عدم اعتبار شىء مما يحتمل دخله في الواجب و هو الوضوء و قد أشرنا فيما سبق الى ان الأمر بذلك إرشاد إلى اشتراط الصلاه بالوضوء و لم يقيد الوضوء بشىء من نيه الوجوب أو الندب لا وصفا و لا غايه كما انه غير مقيد بنيه وجه الوجوب أو غيره مما قدمنا ذكره فمقتضى إطلاق الكتاب كإطلاق السنه و الروايات عدم اعتبار شىء من ذلك في صحه

التنقيح في شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٨٨

بل لو نوى أحدهما في موضع الآخر كفى (١) ان لم يكن على وجه

نعم خرجنا عن إطلاقهما في الحكم باعتبار نية القربه و قصد الامتثال بالارتكاز المتشرعى المتأكد ببعض الروايات.

و اما إذا قلنا باستحاله ذلك و عدم إمكان أخذ قصد الأمر و توابعه في متعلق الأمر الأول و لا الثانى و بنينا أيضا على وجوب تحصيل الغرض - كما بنى عليه صاحب الكفايه «قده» - فمقتضى ذلك و ان كان هو الالتزام باعتبار كل ما يحتمل دخله في الواجب أو الغرض لقاعده الاشتغال و الاحتياط.

الا- انا مع ذلك لا نلتزم بذلك في المقام بل ندفع احتمال مدخله تلك الأمور في الواجب بالإطلاق المقامى اعنى سكوتهم عليهم السلام عن البيان و التنبيه - مع كونهم في مقام البيان لأن تلك الأمور مما يغفل عنها عامه المكلفين لأن أكثرهم لا يميز الا- جزاء الواجب في العمل عن مندوبها و مثل ذلك لو كانت دخيله في الواجب أو الغرض لوجب على المولى التنبيه و البيان و مع سكوته عن ذلك في مقام البيان نستكشف عدم دخلها في شىء مما يهم المكلف في مقام العمل إذا المورد ليس من موارد الاشتغال و الاحتياط.

نيه الواجب في موضع المندوب و بالعكس:

(١) و الوجه في صحته ان الوضوء انما يعتبر فيه أن يؤتى بذات العمل مضافه بها إلى المولى نحو اضافته و المفروض ان المكلف أتى به كذلك و اما قصد وجوبه أو استحبابه فهو غير معتبر في الوضوء فوجود ذلك و عدمه سياتى و قد استثنى عن ذلك موردين: «أحدهما»: ما أشار إليه بقوله ان لم يكن على وجه التشريع و «ثانيهما»: ما أشار إليه بقوله: أو التقييد،

التنقيح في شرح العروه

التشريع (١) أو التقييد (٢) فلو اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب وصفا أو غايه ثم تبين عدم دخوله صح إذا لم يكن على وجه التقييد و الا بطل كان يقول: أتوضأ لوجوبه و الا فلا أتوضأ.

فيه أحدهما فى موضع الآخر على وجه التشريع:

(١) بأن كان عالما بوجوب العمل غير انه نوى استحبابه متعمدا كما فى صوم شهر رمضان أو الوضوء بعد دخول وقت الصلاة و انما يصح فيما إذا لم يكن متعمدا فى ذلك كما إذا اعتقد استحباب الوضوء بعد دخول وقت الصلاة أو اعتقد وجوبه قبل دخول الوقت.

و ليس الوجه فى بطلان الوضوء عند التشريع هو ان ما قصده المكلف لا واقعيه له و ما له واقع لم يقصده. بل الوجه فى بطلانه هو ان حرمة التشريع تسرى الى العمل و توجب حرمة و مبعوضيته و مع حرمة الشىء و مبعوضيته كيف يمكن أن يقع مصداقا للواجب أو المستحب.

فيه أحدهما على وجه التقييد:

(٢) و قد فسر التقييد بكون المكلف على نحو لو كان الوضوء واجبا لم يتوضأ و انما يتوضأ على تقدير استحبابه كما فسر به فى بعض الموارد المتقدمه.

و هذا مما لا يمكن المساعدة عليه لما أشرنا إليه غير مره من ان الوضوء انما يعتبر فى صحته الإتيان بذاته مضافه بها الى المولى نحو إضافته و المفروض انه حاصل و المكلف اتى به كذلك و الأمر الشخصى الخارجى غير قابل

التفيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٠

(مسأله ٢٨): لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى (١)،

للتقييد ليقيد بالوجوب تاره و بالاستحباب اخرى كما ان متعلقه كذلك.

و أما قصد المكلف أن لا يأتى به على تقدير الوجوب فهو من قبيل تخلف الداعى و الخطأ فى التطبيق و هو لا يضر بصحة العمل بعد الإتيان به بجميع أجزائه و شرائطه. و قد عرفت أنه لا- يعتبر فى صحة الوضوء غير الإتيان به مضافا إلى الله سبحانه و هو حاصل على الفرض.

يأتى به على تقدير الوجوب مما لا يمنع عن صحته بعد الإتيان به وقد أشرنا ان هذه الموارد ليست من موارد التقييد فى شىء بل هى من موارد الخطأ فى التطبيق أو تخلف الداعى كان بناءه أن لا يأتى به على تقدير استحبابه أم كان بناءه أن يأتى به و ان كان مستحبا، إذا لا مناص من الحكم بصحة الوضوء سواء قيده بالندب أو الوجوب أم لم يقيده بشىء منهما.

عدم اعتبار نيه الرفع أو الإباحه:

(١) أشار بقوله: على الأقوى إلى الخلاف فى المسأله حيث نسب الى الشيخ (قده) اعتبار قصد رفع الحدث معيناً و عن السيد المرتضى (قده) لزوم نيه الاستباحه فقط و عن الحلبي و القاضى اعتبار كلا الأمرين أعنى نيه الرفع و قصد الاستباحه و عن المبسوط و المعبر و الوسيله و العلامه و الشهيد و السرائر لزوم نيه أحدهما مخيراً و هذه أقوال أربعه.

و هناك قول خامس و هو عدم اعتبار شىء من الأمرين لا معيناً و لا على سبيل التخيير و لا هما معا و هو الذى اختاره الماتن و جماعه من المحققين

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩١

.....

و هو القول الصحيح و الوجه فيه هو إطلاقات الأدله الأمره بالوضوء و بغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين من الكتاب و السنه حيث لم يقيد الوضوء فى شىء منهما بقصد رفع الحدث و لا بنيه الاستباحه و مقتضاها عدم اعتبار شىء من الأمرين فى صحه الوضوء.

و احتمال ان يكون ذلك معتبراً فى مقام الامتثال و ان لم يعتبر فى المأمور به مندفع: بأن احتمال مدخليه أحد الأمرين فى الامتثال عقلاً مما لا وجه له لانه لا حكم للعقل باعتبار

ذلك فى مقام الامتثال بعد ما عرفت من عدم تقييد المأمور به بذلك فى شىء من أدلته، كما ان احتمال مدخليته فى الامتثال شرعا مندفع بإطلاقات الأدله إذا الصحيح عدم اعتبار شىء من ذلك فى صحته هذا.

على ان ما استدل به على لزوم قصد الرفع أو الاستباحه ضعيف غايته لأن العمده فيما استدلوا به على ذلك قوله (ع) إذا دخل الوقت وجبت الطهور و الصلاه «١» بدعوى ان متعلق الوجوب انما هو عنوان الطهور فلا بد فى مقام امتثاله من قصد ما تعلق به بعنوانه الذى تعلق به الأمر بذلك العنوان و هو عنوان الطهور كما هو الحال فى غير المقام كما إذا أمر السيد عبده بإكرام زيد- مثالا- فقام العبد إكراما له فلا بد من ان يقصد فى قيامه ذلك عنوان الإكرام لزيد فلو قام لا بقصد إكرامه لم يقع فعله ذلك امتثالا لأمر السيد بوجه لأنه لم يؤمر بالقيام و انما تعلق الأمر بعنوان الإكرام فلا مناص من قصده.

و فى المقام لم يتعلق الوجوب بالوضوء ليقال انه عباره عن الغسلتين و المسحنتين فلا- موجب لاعتبار قصد عنوان آخر غير الغسلتين و المسحنتين بل انما تعلق الأمر بالطهور فلا بد من قصد عنوان الطهور فى مقام الامتثال.

(١) المرويه فى ب ٤ من أبواب الوضوء من الوسائل.

التفيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٢

.....

و الطهور اما بمعنى ما يرفع الحدث أو بمعنى المبيح للدخول فى الصلاه فلا مناص من ان يقصد أحد الأمرين عند الامتثال هذا.

و لا- يخفى ضعفه: لان الطهور إن أريد به معناه بحسب الاشتقاق- أى ما يتطهر به- و هو الماء و التراب فمعنى الروايه انه إذا دخل الوقت فقد وجبت

الصلاه و الماء و التراب بتقدير كلمه الاستعمال أى و جب استعمالهما كما يقال: يحرم الخمر أى يحرم استعمال الخمر و شربها.
و لا- مانع من اسناد الوجوب الى الماء و التراب بتقدير كلمه الاستعمال كيف و قد أسند الوجوب الى الماء فى بعض الأخبار
حيث روى عن على عليه السلام انه قال: أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعا من الماء «١» أى استعماله.
بل يأتي ان شاء الله ان هذا المعنى هو المحتمل فى قوله (ع) لا صلاه إلا بطهور «٢» دون الوضوء و الغسل و التيمم و يأتي ثمره
ذلك عند التكلم على الجبائر ان شاء الله تعالى.

و على هذا الاحتمال لا تبقى للروايه أيه دلالة على وجوب قصد عنوان الطهور أصلا.

لأن المفروض انه أريد منه جامع الماء و التراب فاللازم قصد المعنون دون العنوان.

و ان أريد بالطهور معناه المصدرى أعنى الطهاره أى إذا دخل الوقت فقد وجبت الصلاه و الطهاره سواء كانت الطهاره مسببه عن
الغسلتين و المسحنتين أم كانت عنوانا لهما فحينئذ و ان كان الوجوب متعلقا بعنوان الطهاره الا ان الروايه لا دلالة لها على اعتبار
قصد الرفع أو الإباحه فى صحه الوضوء و ذلك لان الطهاره- التى بمعنى الإباحه أو الرفع- إما حكم

(١) المرويه فى ب ٦ من أبواب الجنابه من الوسائل.

(٢) المرويه فى ب ٦ من أبواب الجنابه من الوسائل.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٣

.....

و أثر مترتب على الوضوء الصحيح اعنى ما اتى به بداع قربى إلهى، أو انها عنوان اعتبره الشارع على الوضوء الواقع صحيحا
بمعنى ان الوضوء الذى هو أمر عبادى إذا تحقق بما له من القيود و الشروط التى

منها قصد القربه فأثره هو الطهاره أو انها عنوانه.

و على أى حال فالطهاره و رفع الحدث فى مرتبه متأخره عن الوضوء التام الصحيح و معه كيف يعقل أخذ قصدهما قيذا فى صحه الوضوء و إلا- لزم أن تكون الطهاره و رفع الحدث أو الإباحه فى مرتبه سابقه عن الوضوء الصحيح و لازم ذلك ان يكون الوضوء فى نفسه و ان لم يؤت به بداع قربى محصلا للطهاره و موجبا لارتفاع الحدث أو سببا للإباحه و هو خلاف فرض الوضوء عباده لا يترتب عليه أثره إلا إذا أتى به بداع الهى.

نعم لا- مانع من التزام ذلك و اعتباره فى الطهاره الخبيثه حيث انها مترتبه على طبيعى الغسل قصد به القربه أم لم يقصد و حينئذ يصح أن يقال يعتبر فى تطهير الثياب غسلها بقصد الطهاره و هذا بخلاف الغسلتين و المسحنتين فى الوضوء لأن الأثر إنما يترتب عليهما إذا تحققتا بداع قربى إلهى و لا- أثر يترتب على طبيعتهما و معنى ذلك ان الطهاره مترتبه على الوضوء الصحيح و فى المرتبه المتأخره عنه و لا يمكن معه أخذ قصدها قيذا فى الوضوء كما عرفت.

و بيان آخر: لا إشكال فى ان الوجوب فى قوله (ع) فقد وجبت ليس هو الوجوب المولوى النفسى حتى يتوهم انه قد تعلق على عنوان الطهاره فيجب قصد عنوانها فى مقام الامتثال بل انما هو وجوب غيرى شرعى ان قلنا ان مقدمه الواجب واجبه أو انه وجوب إرشادى إلى تقيد الصلاه بالطهاره إذا أنكرنا وجوب المقدمه شرعا.

و على أى حال ليست عباديه الوضوء مستنده الى وجوبه الغيرى أو الإرشادى بل العباديه مستفاده من الأمر النفسى المتعلق بذاته و عليه كيف

التفريح فى شرح

و لا قصد الغايه (١) التى أمر لأجلها بالوضوء و كذا لا يجب

يمكن أن يقال ان ترتب الوجوب الغيرى أو الإرشادى على الوضوء بعنوان الطهاره كاشف عن ان متعلق ذلك الأمر النفسى المولد للعباديه مقيد بما إذا قصد بالوضوء عنوان الطهاره أى قصد رفع الحدث أو الإباحه.

نعم يستفاد منه ان الصلاه لا تتحقق إلا بالطهاره و اما انها قيد فى متعلق الأمر النفسى فلا.

بل لو قلنا بدلاله هذا الوجوب الغيرى أو الإرشادى أيضا على عباديه الوضوء - مثلا - لم يمكننا اعتبار قصد عنوان الطهاره فى الوضوء فإن غايه ما يستفاد منه وقتئذ ان عله جعل الوضوء شرطا و مقدمه للصلاه انما هى كونه طهاره و اما ان قصد الطهاره معتبر فى تحقق ما هو المقدمه و الشرط للصلاه فلا و هو نظير قوله عز من قائل بعد امره المكلفين بالتيمم **مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** (١) فإنه يستفاد منه ان العله فى امره تعالى بالتيمم انما هى كون التيمم مطهرا و على الجملة المكلف إذا اتى بذات الغسلتين و المسحيتين مضافا بهما الى الله سبحانه فقد اتى بما هو شرط و مقدمه للصلاه.

(١) قد علم الحال فى ذلك مما بيناه فى سابقه و حاصله ان مقتضى إطلاقات الكتاب و السنه و عدم اشتمال الأخبار الوارده فى الوضوءات البيانيه على اعتبار قصد الغايه عدم اعتبار ذلك فى صحه الوضوء.

و اما ما استدل به عليه من قوله عز من قائل **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا** .. بدعوى دلالتها على ان الوضوء لا بد أن يكون للتهيؤ و القيام إلى الصلاه فلو

اتى به لا بقصد الصلاه بطل فهو أيضا ضعيف.

و ذلك لما عرفت من ان عباديه الوضوء غير مستفاده من الأمر الغيرى

(١) المائده: ٥: ٦.

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٥

قصد الموجب (١) من بول أو نوم كما مر. نعم قصد الغايه معتبر فى تحقق الامتثال بمعنى انه لو قصدها يكون ممتثلا للأمر الآتى من جهتها، و ان لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالا (٢) فالمقصود من عدم اعتبار

أو الإرشادى المتعلق به بل هى استفاده من الأمر النفسى المتعلق بذات الوضوء من غير تقييده بقصد الغايه و عليه فلو أتى به بقيوده و شرائطه لوقع عباده من دون حاجه الى ان يقصد به الغايه. نعم امتثال هذا الأمر الغيرى و الإثابه به يتوقف على إتيانه بقصد الغايه. و اما صحته فى نفسه فهى غير متوقفه على قصد الغايه بوجه.

لا يعتبر قصد الموجب فى الوضوء:

(١) للإطلاقات و عدم دلالة أى دليل على اعتبار قصد الموجب و لو كان ضعيفا فاعتبار قصد الموجب أضعف من اعتبار سابقه.

(٢) لما أشرنا إليه فى تضاعيف الكلام على المسائل المتقدمه من ان عباديه الطهارات الثلاث غير ناشئه عن الأمر الغيرى المتعلق بها بناء على ان المقدمه واجبه بالوجوب الغيرى بل إنما تنشأ عن أمرها النفسى فهى إذا عبادات جعلت مقدمه للواجب فلا محاله تكون العباديه فيها فى مرتبه مقدمه على أمرها الغيرى.

و عليه إذا اتى بذات الوضوء و قصد به القربه و الامتثال تتحقق به العباده خارجا كما تحققت المقدمه و ان لم يقصد به أمرها الغيرى أو لم يلتفت إليه أصلا فإن الأمر الغيرى توصلى لا يحتاج سقوطه الى قصد القربه كما لا يمكن أن يكون منشأ للعباده و

مع

تحقق العباده فى الخارج تترتب عليها الطهاره لأنها من الأحكام المترتبه على الوضوء الصحيح الذى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٦

.....

قصد به القربه.

نعم هذا لا يكون موجبا لامتنال أمرها الغيرى لعدم الإتيان بها بداعى الوجوب المقدمى هذا كله بناء على ان عباديه الطهارات الثلاث مستنده الى أوامرها النفسيه.

و اما إذا قلنا ان عباديتها إنما نشأت عن الأوامر الغيريه المتعلقه بها بناء على ان مقدمه الواجب واجبه: فلا يكون الإتيان بها من دون قصد الأمر الغيرى المتعلق بها محققا للمأمور به فضلا عن أن يكون ذلك امتثالا له و ذلك لان عباديتها حينئذ قد نشأت عن ذلك الأمر الغيرى إذا لا- بد فى تحقق عباديتها من إتيانها بداعى ذلك الأمر الغيرى فلو أتى بها لا بقصده و داعيه لم تتحقق العباده بإتيانها بذاتها و معه يقع الوضوء باطلا فلا أداء و لا امتثال.

ثم ان الإتيان بالوضوء بقصد أمره الغيرى يستلزم الإتيان به بقصد غايته لان الغرض من الأمر الغيرى انما هو التوصل الى غايته المترتبه عليه فلو اتى به و لم يقصد بإتيانه التوصل الى غايته لم يقع الوضوء عباده.

و لا سيما بناء على ان الواجب من المقدمه حصه خاصه و هى المقدمه الموصله الى ذى الغايه فى الخارج فإذا أتى بأمره الغيرى للتوصل به الى غايته فقد تحقق كلا الأمرين من أداء المأمور به و الامتنال هذا.

ثم ان فى المقام كلاما و هو انه بناء على ان عباديه الطهارات الثلاث ناشئه عن أوامرها الغيريه فهل يجب ان يؤتى بها بقصد غايه معينه من غاياتها المترتبه عليها أو ان قصد جنس الغايه كاف فى صحتها و ان لم يدر ان ما يختاره من

الغايات بعد ذلك أى شىء؟ فيجب ان يؤتى به بقصد

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٧

.....

قراءه القران خاصه أو إذا اتى به للتوصل به إلى شىء من غاياته و ان لم يدر انه سيختار القراءه أو الصلاه- مثلا- كاف فى صحتها؟

و الصحيح كفايه قصد جنس الغايه من دون اعتبار قصد الغايه المعينه و ذلك لأن للوضوء- مثلا- أوامر غيريه من نواح شتى لأنه مأمور به بالأمر الغيرى الاستجابى الناشئ من الأمر الاستجابى النفسى المتعلق بالقراءه و مأمور به بالأمر الغيرى الوجوبى الناشئ من الأمر الوجوبى المتعلق بصلاه الظهر- مثلا- أداء و مأمور به بالأمر الغيرى الوجوبى الناشئ عن الأمر الوجوبى المتعلق بصلاه الظهر- قضاء- و هكذا.

فإذا اتى بالوضوء و قصد التوصل به الى غايه من غاياته من دون تعيين فهو و ان لم يدر انه مأمور به بالأمر الاستجابى أو الوجوبى الأدائى أو الوجوبى القضائى الا- انه محرز مطلوبيته على جميع التقادير و يعلم بأنه مأمور به قطعاً فإذا أتى به بداعى أمرها الغيرى المحرز للتوصل به الى شىء من غاياته فلا محاله يقع صحيحاً و قد مر انه لا دليل على اعتبار قصد الوجوب أو الاستجاب و تمييز المأمور به من الوجوب و الاستجاب كما لا- تردد فيما هو الغايه المترتب عليه فى الواقع لتعينها فى علم الله سبحانه فلا إهمال فى الواقع.

و من هنا يظهر الحال فى مسأله أخرى و هى ما إذا اتى بالوضوء بداعى التوصل به إلى القراءه- مثلا- عازماً بأن لا يصلى به أو غير ملتفت إلى ذلك أصلاً ثم بعد الوضوء ندم و بدا له فبنى على ان يصلى بذلك الوضوء و لا يأتى بالقراءه: فإن

وضوءه بناء على ما قدمناه صحيح، لأنه قد أحرز تعلق الأمر الغيرى بما يأتى به من الوضوء و قد اتى به بهذا الداعى توصلا به الى غايه معينه و معه يقع وضوءه عباده صحيحه لا محاله و غايه الأمر أنه أخطأ فى التطبيق حيث خيل ان الأمر الغيرى المتعلق به هو الأمر الاستجابى مع انه بحسب الواقع هو الأمر الغيرى الوجوبى و الخطأ فى

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٨

قصد الغايه عدم اعتباره فى الصحه و ان كان معتبرا فى تحقق الامتثال.

نعم قد يكون الأداء موقوفا على الامتثال (١) فحينئذ لا يحصل الأداء أيضا كما لو نذر ان يتوضأ لغايه معينه فتوضأ و لم يقصدها، فإنه لا يكون ممثلا للأمر النذرى و لا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذرى أيضا و ان كان وضوءه صحيحا، لأن أداءه فرع قصده. نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضوئى.

التطبيق غير مضر بصحه العباده.

مضافا الى ان نيه الوجوب و الاستجاب مما لا اعتبار به كما مر، و هذا المبنى أعنى كون عباديه الوضوء ناشئه عن أمره الغيرى و ان كان فاسدا بل لا أمر غيرى أصلا لما بيناه فى بحث مقدمه الواجب من إنكار وجوبها شرعا الا انه بناء عليه لا يعتبر فى صحه الطهارات الثلاث قصد الغايه المعينه كما تقدم.

الفارق من الوجوب الغيرى و الوجوب النذرى:

□ (١) أراد بذلك بيان الفارق بين الوجوب الغيرى و الوجوب الناشئ من النذر حيث انه إذا اتى بذات الوضوء مضافه بها الى الله سبحانه فقد حصلت العباده و كان هذا أداء للمقدمه و الواجب الغيرى و ان لم يكن امتثالا له بناء على ما هو الصحيح من ان عباديه الوضوء ناشئه عن أمره النفسى.

و هذا

بخلاف ما إذا نذر ان يأتي بالوضوء لغايه خاصه كالقراءه لأنه إذا أتى به غير قاصد لتلك الغايه المعينه لم يتحقق أداء الأمر النذرى ولا امثاله، والوجه فى ذلك كما أسلفناه سابقا ان النذر قد تعلق بحصه خاصه من الوضوء و هو الوضوء المقيد بكونه للقراءه- مثلا- دون طبيعى الوضوء

التنقيح فى شرح العروه الوثقى، الطهاره ٤، ص: ٤٩٩

.....

فالمندور شىء مقيد و أمر خاص فإذا أتى به لا لهذه الغايه لم يتحقق منه الوضوء المقيد بكونه للقراءه و معه لا أداء و لا امثال.

نعم يكفى هذا فى تحقق المقدمه و هو أداء للمأمور به بالأمر الغيرى و اما بالإضافة إلى الأمر النذرى فليس بأداء و لا بامثال و نظيره ما إذا نذر ان يأتي بصلاه الظهر فى المسجد و أتى بها فى داره لانه و ان كان أداء للأمر الصلاتى لعدم تقييده بمكان خاص الا أنه بالنسبه الى الأمر النذرى المتعلق بها ليس بأداء و لا امثال.

و هذا اعنى تقييد المتعلق هو الوجه فيما أفاده الماتن فى المقام لا انه إذا لم يقصد الغايه لم يف بنذره. لأن أداء المندور كأداء سائر ما على ذمه المكلف من الديون انما يكون بالقصد.

و الوجه فى عدم استناد الماتن إلى هذا الوجه هو انه انما يصدق فيما إذا كانت ذمه المكلف مشتغله بعده من الواجبات يتوقف تمييز بعضها عن بعضها الآخر على قصده نظير ما إذا كانت ذمته مديونه بصلاه رباعيه أدائيه و رباعيه أخرى قضائيه فان احتساب ما يأتي به عن إحداهما المعينه انما يكون بقصد الأداء أو القضاء.

و اما إذا لم يشتغل ذمته الا بواجب واحد فلا يعتبر فى سقوطه عن ذمته قصده لذلك،

كما إذا نذر ان يصلى صلاه الليل فى ليله معينه و اتى بها فى تلك الليله غافلا عن نذره فإنه يوجب براء النذر لا محاله و ان لم يكن ناويا للأمر النذرى بوجه.

فقياس المقام لإعطاء الدرهم المحتمل ان يكون أداء دين أو هبه أو عاربه مع الفارق فلاحظ.

هذا تمام كلامنا فى هذا الجزء من الكتاب و يتلوه الجزء الخامس أوله اشتراط الخلوص فى الوضوء و لله الحمد أولا و آخرا.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، ٦ جلد، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

